الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد* تلمسان *

كلية الحقوق و العلوم السياسية

التكامل بين المنظمات الإقليمية الفرعية الإفريقية ودوره في تحقيق الوحدة الإفريقية

رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام

الطالب :عصموني خليفة المشرف: الأستاذ الدكتور بن سهلة ثاني بن علي

لجنة المناقشة :

الدكتور: دايم بلقاسم	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة تلمسان	رئيسا
الأستاذ الدكتور بن سهلة ثاني بن علي	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا و مقررا
الدكتور : الهامل هواري	أستاذ محاضر" أ "	جامعة سعيدة	مناقشا
الأستاذ الدكتور : طيبي بن علي	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة	مناقشا

السنة الجامعية: 2015/2014

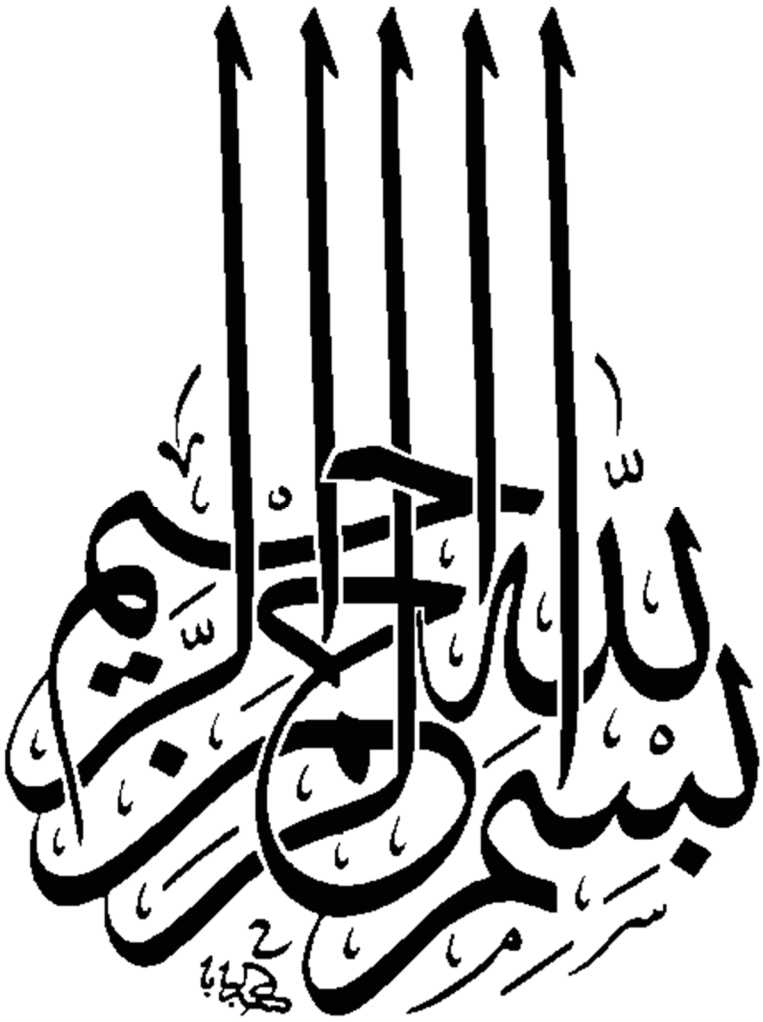
بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى :

" و َ قُل ربِّ زِدْ نِي ع ِلْماً "

الآيـة 114 *سورة طـه*

شكر وعرفان

الشكر و الحمد لله عز وجل الذي وفقني لإتمام هذا العمل.

ثم

الشكر والعرفان والتقدير لأستاذي المحترم :

الأستاذ الدكتور / بن سهلة ثاني بن علي

لما قدمه لي من عون ونصح وإرشاد ، فله مني جزيل الشكر والاحترام والتقدير.

كما أشكر الأساتذة الكرام :

الدكتور / دايم بلقاسم

الأستاذ الدكتور / طيبي بن علي

الدكتور / الهامل هواري

لقبولهم وتشريفهم لي بمناقشة هذا البحث العلمي وإثرائه بملاحظاتهم القيمة.

كما أشكر عائلتي الكريمة و لكل من أعانني وساندني.

الشكر لكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة تلمسان.

الإهـــــداء

أهدي هذا العمل إلى :

إلى عائلتي .

إلى أصدقائي .

إلى كل من علمني .

إلى زملائي في كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة سعيدة.

قائمة بأهم المختصرات:

CEN–SAD : Community Of The Sahel–Saharan States.

COMESA : Common Market For Eastern and Southern Africa.

EAC : The East Africa Community.

ECCAS :Economic Community Of Central States

ECOWAS :Economic Community Of West African States

SADC :Southern African Development Community.

مقدمة:

تعتبر الأحلاف والتكتلات العسكرية أو ل لبنة في بناء التنظيم الدولي، أما العصر الذي نعيش فقد أطلق عليه عصر التكتلات الدولية، إذ يعتبر مصطلح التكتلات أوسع لغة ومضمونا من مصطلح الأحلاف، فكل تكتل حلف وليس العكس، ذلك لأن التكتلات تمتد لتشمل جميع مجالات الحياة[1]، فقد اتجهت العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد فشل نظرية توازن القوى، واندلا ع الحرب العالمية الأولى ،نحو نمط جديد من التنظيم الدولي القائم على تفعيل العلاقات البينية، وإيجاد القواسم المشتركة التي تلتقي عليها الوحدات السياسية، بهدف إشباع حاجات مواطنيها وتأمين مصالحها الحيوية، وهذا ما اصطلح عليه علماء العلاقات الدولية بالتكامل الدولي[2].

لكن ظاهرة التكامل الدولي لم تجذب انتباه علماء العلاقات الدولية حتى قبيل الحرب العالمية الثانية، ولم تعرف رواجا كبيرا في الأوساط الأكاديمية إلا بعد الحرب العالمية الثانية، في فترة الخمسينات والستينات من القرن العشرين، بعد أن أصبح تحقيق السلم الدولي ورفاهية الشعوب تقوم على أسس جديدة في العلاقات الدولية، وأصبحت أولوية المصالح الاقتصادية على الاعتبارات الأمنية والسياسية، فأصبحت موضوعات التكامل الاقتصادي بأشكالها المختلفة موضع اهتمام[3].

ذلك أنه في منتصف القرن العشرين عرف العا لم تحولات مهمة أثرت على أساليب تنظيم

---

(1) السيد مصطفى أحمد أبو الخير، النظرية العامة في الأحلاف والتكتلات العسكرية طبقا لقواعد القانون الدولي العام، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية ،لبنان،2010،ص13.

(2) عامر مصباح، نظريات التكامل الدولي، دون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2008،ص07.

(3) بدير جبر أحمد المرساوي ، السوق المشتركة لشرق إفريقيا بين النظرية والتطبيق، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في الدراسات الإفريقية ،قسم النظم السياسية والاقتصادية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة،1978،ص 01.أو انظر: عامر مصباح ، المرجع السابق،ص07.

العلاقات فيما بين الدول، فقد أعقب الحرب العالمية الثانية إجماع عالمي على رفض اعتماد الصراع المسلح أداة لتحقيق المطامع، وظهرت مبادئ أصبحت شائعة، كالسلام والأمن واحترام حقوق الإنسان، كما أصبحت فكرة الاستعمار المباشر فكرة مرفوضة، وظهرت نزاعات الاستقلال في مختلف بقاع العالم، مما دفع إلى الاتجاه نحو تحقيق وحدة سياسية ،تجعل الدول المتقدمة في غنى عن اللجوء إلى الصراع المسلح، باتساع مساحة المصالح المشتركة بينها، في حين أن الدول حديثة الاستقلال تمكنها الوحدة من التخلص من الاستعمار[1].

إن التعاون والتكامل قد يكون في مجالات عديدة، اقتصادية وثقافية ومالية وتكنولوجية، لكن أصبحت قضية التنمية الاقتصادية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، المشكلة الأساسية للبلدان المتخلفة، والقضية الأكثر تدولا في المؤتمرات، وقد ارتبط التكامل والتعاون الاقتصادي بالتنمية ارتباطا وثيقا، باعتبارها أحد الأساليب الهامة للإسراع بالتنمية الاقتصادية، فأصبحت التكتلات الاقتصادية من سمات القرن العشرين ،حيث أخذت بها مختلف دول العالم باختلاف أنظمتها السياسية والاقتصادية، مما دعا بعض كاتبي الاقتصاد ومن بينهم فول أندكFaul Andic ،أن يطلق على منتصف القرن العشرين بعصر التكتلات الاقتصادية [2].

هذه التطورات أفضت إلى التوجه نحو إقامة ترتيبات إقليمية، تعيد هيكلة العلاقات الدولية الاقتصادية، لحماية المكتسبات السياسية وتمهد للتوحد السياسي، فالدول المتقدمة وجدت فيها وسيلة

---

(1) محمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي ،الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية،لبنان،2004،ص11.

(2) محسن أحمد محمود الخضيري ،التكامل الاقتصادي بين مصر والسودان، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في الدراسات الإفريقية، من قسم النظم السياسية والاقتصادية(اقتصاد)،معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة،1980،ص01.

لبناء علاقات تحقق نفس النتائج، لكن بأسلوب سلمي يساعد على إحلال علاقات اقتصادية متناغمة محل العلاقات المتنافرة، والدول النامية رأت فيه مخرجا من الروابط غير السوية مع الدول الاستعمارية والاستعاضة عنها باعتماد جماعي على النفس[1].

فظهر دور أخر للدول في إدارة العلاقات الخارجية يقوم على التعاون الاقتصادي ،كما أن الأنظمة الوطنية للدول الحديثة الاستقلال، اعتمدت التنمية الاقتصادية كهدف أساسي، محاولة تجنب علاقات اقتصادية دولية غير متكافئة، موروثة من عهد الاستعمار الأوروبي، بالتركيز على التعاون في مجالات أقل ما تكون إثارة للخلاف أو مساسا بالسيادة، رغم أنها تمس الحياة اليومية للناس، محققة لهم منفعة يصعب بلوغها من الأعضاء منفردين، مما يؤديإلى قبول التعاون في مجالات أخر ى.

لذلك عرف المجتمع الدولي انتشار للمنظمات الإقليمية ، على أن فكرة التنظيمات الإقليمية عرفت مؤيدين ومعارضين[2]،فبالنسبة للمدافعين عنها يعتبرونها بديلا عن المنظمات العالمية التي لاتهتم بمصالح المجموعات الإقليمية ،ويرون أنها مرحلة منطقية وطبيعية لإنشاء التنظيمات العالمية، أما المعارضون فيرون أنها تهدم التنظيم الدولي العالمي وتمزق وحدة القانون الدولي، ويشبهها البعض بمرحلة القانون الدولي المسيحي عند بداية ظهور القانون الدولي، وبالتالي هي تراجع لتقدم القانون الدولي، بينما يرى آخرون أنه لا تعارض بين الفكرتين، فالعالم يحتاج إلى معالجات مختلفة، فالبعض يحل في إطار إقليمي والأخر في إطار دولي، بل الحلول الدولية تقتضي جهدا إقليميا ،والجهود الإقليمية تتماشى مع أهداف المجتمع الدولي، خاصة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وتحقيق

---

(1) محمد محمود الإمام، المرجع السابق ،ص11-12.

(2) بوزناده معمر، المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي، دون طبعة ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1992، ص35-40.

التقدم[1].

وبالنسبة للقارة الإفريقية فقد انخرطت دول القارة في العديد من المنظمات، كما أسست منظماتها الخاصة بها منذ حصولها على الاستقلال، زيادة على إنشاء منظمات إقليمية فرعية في المناطق المختلفة من القارة، فقد أدى تفاوت النظم الاقتصادية والاجتماعية للدول المختلفة، إلى تفضيل الدول للاتحاد ضمن حدود جغرافية ضيقة النطاق نسبيا، ويقوم هذا الافتراض على أن بلاد الأقاليم الواحدة أكثر تجانسا من حيث ظروفها الاجتماعية والسياسية، ولها حضارة وصلات ثقافية، من شأنها تسهيل العمل المشترك[2].

ذلك أن الدول النامية لازالت تعتبر مرآة عاكسة تظهر لنا الجانب الآخر من العولمة، حيث توضح عدم التكافؤ بين الدول النامية والدول المتقدمة، وما ينتج على ذلك من أثار في جميع الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لأن العولمة تؤدي إلى تزايد التباين بين الاقتصاديات، وقد حاولت بعض الدول النامية ركوب موجة العولمة، من خلال التعاون مع الدول الصناعية الكبرى على هيئة بعض المشاريع المشتركة، ومحاولة جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، لكن أدركت أن المستفيد من ذلك هو الدول الكبرى، وهي الخاسر من جراء هذا التعاون ، فانتشرت البطالة ونقصت الأجور، وعانت من التضخم وارتفاع الأسعار...الخ، ذلك أن الدول المتقدمة تفرض شروطها على الدول التي تسعى للتعاون معها دون مراعاة لطبيعة ظروف كل دولة، مما يجعل الدول

---

(1) محمد سعيد الدقاق، التنظيم الدولي، الطبعة الثانية، دار الجامعة للطباعة والنشر ،لبنان،1982،ص54-55 .

(2) عبد القادر رزيق المخادمي، التحول الديمقراطي في القارة الإفريقية،الطبعة الأولى ،دار الفجر ،مصر، 2006، ص94.

النامية في وسط مجال منافسة غير عادل يحولها إلى سوق لسلع وخدمات الدول المتقدمة[1].

و رغم كثرة تناول موضوع التكامل الاقتصادي، مازال الغموض يحيط بهذا المفهوم من شخص لأخر، فهناك من يتوسع في مفهومه، فيعتبر مجرد قيام علاقات تجارية بين دولتين مظهرا من مظاهر التكامل ،كما أن هناك من يخلط بين مصطلح التكامل الاقتصادي ومصطلح الاندماج الاقتصادي ومصطلح التعاون الاقتصادي، على أن التعاون الاقتصادي هو اشتراك دولتين أو أكثر في نشاط اقتصادي أو أكثر، بحيث لا يتطلب الأمر أن تكون جهود الدول متجهة لتحقيق التكامل الاقتصادي، الذي يعتبر أشد تماسكا واكبر درجة من التعاون الاقتصادي، أما الاندماج الاقتصادي فيمثل أعلى صورة يمكن أن يصل إليها التكامل الاقتصادي، حيث تصبح اقتصاديات الدول كاقتصاد دولة واحدة[2].

و لقد وضع الاقتصاديون العديد من التعريفات لعملية التكامل الاقتصادي، فمثلا عرفه "ميردال" بأنه: "عملية اجتماعية واقتصادية بمقتضاه تزال كل الحواجز بين مختلف الوحدات الاقتصادية، تحقيقا لتكافؤ الفرص أمام كل عناصر الإنتاج، ليس على مستوى دولي فقط ،بل على مستوى وطني أيضا". أما بيتر روبسون يعرفه بأنه:" مجموعة من الدول المترابطة في المصالح الاقتصادية أو المتجاورة جغرافيا على إلغاء القيود على حركة السلع والأشخاص ورؤوس الأموال فيما بينها مع العمل على تنسيق السياسات الاقتصادية بينها للقضاء على التمييز الناتج عن الاختلاف في هذه السياسات"[3].

---

(1) خالد مفتاح أحمد الطاهر الشريف ،جدلية العلاقة بين الاتحاد الإفريقي والعولمة، بحث مقدم للحصول على درجة الماجستير في الدراسات السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات السياسية، جامعة الدول العربية،2009 ،ص111.

(2) بدير جبر أحمد المرساوي، المرجع السابق ،ص 18.

(3) جمال الدين أبو بكر محمد حامد، التكامل الاقتصادي العربي والمشكلات التي تواجهه، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية،مصر،2010،ص06-07.

على أن أغلبهم يتفقون على أنه يشمل عدة أشكال، فالتكامل غير مربط بصيغة قاطعة ومحددة تماما، فهو يتحقق إذا ما ألغيت القيود المفروضة على التجارة، أو إذا ما أزيلت مختلف أشكال التمييز بين عدة دول مختلفة، فيمكن أن يتخذ التكامل الاقتصادي صورا عديدة تمثل درجات متفاوتة، تشكل فيما بينها حلقات متصلة، بحيث تبدو كل مرحلة من هذه المراحل بمثابة مقدمة أو تمهيد للمرحلة التي تليها، ومندمجة فيها، وذلك بصورة متدرجة، بحيث تؤدي في المرحلة النهائية إلى محصلة واحدة شاملة وهي منطقة التجارة الحرة، و الاتحاد الجمركي، والسوق المشتركة، والاتحاد الاقتصادي والتكامل الاقتصادي التام[1].

ففي منطقة التجارة الحرة يتم إلغاء التعريفة الجمركية، والحواجز الجمركية الكمية بين الدول الأعضاء، مع احتفاظ كل دولة بتعريفاتها الخاصة تجاه الدول غير الأعضاء، أما في الاتحاد الجمركي فيتم إلغاء التمييز في ميدان انتقال السلع، وتوحيد التعريفة الجمركية تجاه الخارج، أما في السوق المشتركة لا تلغى القيود التجارية فحسب، بل أيضا القيود المفروضة على انتقال عوامل الإنتاج، فهي مرحلة متقدمة من التكامل الاقتصادي، أما الاتحاد الاقتصادي فيربط بين إلغاء القيود على تحركات السلع وعوامل الإنتاج، وبين قدر من التنسيق في مجال السياسات الاقتصادية القومية، بهدف إزالة التمييز الناشئ عن التفاوت بين الدول الأعضاء، أما التكامل الاقتصادي التام يهدف إلى توحيد كافة السياسات النقدية والمالية والاجتماعية وسياسات مقاومة الآثار الاقتصادية، كما يتطلب إنشاء سلطة تعلو فوق سلطة الدول القومية، بحيث تكون قراراتها ملزمة للدول الأعضاء[2].

ولقد ظهرت مظاهر الاهتمام بالجانب الاقتصادي في القارة الافريقية مبكرا ،فمثلا قامت مجموعة الدار البيضاء في إفريقيا بإنشاء ما يشبه منطقة التجارة الحرة، أو السوق الإفريقية المشتركة ومجلس الوحدة الاقتصادية الإفريقية، وإلى توقيع معاهدة التعاون الاقتصادي الفني فيما بينها، واتفاق لإنشاء

---

(1) جمال الدين أبو بكر محمد حامد، المرجع السابق،ص17.

(2) مهدي عبد الملك غرسه ،وحدة شرق أفريقيا "دراسة سياسية اقتصادية"، رسالة للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية بكلية التجارة، جامعة القاهرة،1971،ص58-59.أو انظر: بدير جبر أحمد المرساوي، المرجع السابق، ص 19.أو انظر: جمال الدين أبو بكر محمد حامد، المرجع السابق،ص18-29.

اتحاد إفريقي للمدفوعات، واتفاقية لإنشاء هيئة طيران إفريقية، وأخرى للملاحة والنقل البحري، إلى جانب إنشائها بنكا إفريقيا للتنمية ،وتوثيقها التعاون الاقتصادي والفني بين أعضائها، واتفقت على تخفيض تعريفاتها الجمركية تدريجيا على كافة السلع والمنتجات الوطنية في العام الأول، حتى تلغى تماما بعد خمسة أعوام في 1967/03/31 ،كما دعت مجموعة منروفيا إلى التوحد التدريجي لإفريقيا بإنشاء أسواق إقليمية مشتركة تتجمع في سوق افريقية واحدة[1].

وقد قررت الدول الإفريقية التوفيق بين جماعتي الدار البيضاء ومنروفيا، فعقد مؤتمر ثالث يضم جميع الدول المستقلة، حتى تستطيع أن تبحث المسائل التي تتخذ في سبيل الوحدة، وقام الزعماء الإفريقيون في أديس أبابا بوضع الميثاق الإفريقي للتغلب على مشكلات القارة الإفريقية، وتعزيز الروابط الاقتصادية والسياسية بين الدول الإفريقية مجتمعة وعلى حدة، وأظهروا رغبة قوية في إلغاء التكتلات الإقليمية، وأبدو استعدادهم للتفاعل فيما بينهم من أجل تكوين وحدة إفريقية، ودرس وزراء المالية في هذا الاجتماع أثر التكتلات الاقتصادية على الاقتصاد الإفريقي[2].

كما أقر واضعو ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية على ضرورة توجيه الموارد الطبيعية والطاقات البشرية لتقدم القارة، وتضمن الميثاق في مادته الثانية، أن من ضمن أهداف المنظمة التعاون الاقتصادي بين دول القارة ، وبحث المؤتمر التأسيسي قيام سوق إفريقية مشتركة تقوم على القواعد الآتية:- حرية تبادل السلع والمنتجات الوطنية – حرية التعامل والعمل ومزاولة النشاط التجاري- حرية النقل والترانزيت، والحق في استخدام وسائل النقل والموانئ والمطارات، وأكد المؤتمر على أن السبيل إلى إقامة السوق الإفريقية المشتركة هو: إقامة اتحاد جمركي – إيجاد مؤسسة مالية افريقية- ضرورة التعاون

---

(1) أحمد طاهر، إفريقية في مفترق الطرق، دون طبعة، الدار المصرية للتأليف والترجمة ،مصر، دون سنة النشر، ص452-459.

(2) أحمد طاهر، المرجع نفسه ،ص470.

الاقتصادي والفني- إيجاد مجلس للوحدة الاقتصادية الإفريقية- إيجاد اتحاد مدفوعات إفريقي[1].

بالإضافة إلى ضرورة أن تقوم الدول الإفريقية بتجميع مواردها وتنسيق أوجه نشاطها في الميدان الاقتصادي، وضرورة الاستخدام المشترك لموارد الأحواض و الأنهار، ودراسة استخدام المناطق الصحراوية وتنسيق وسائل النقل والمواصلات، كما قرر المؤتمر إنشاء لجنة اقتصادية تقوم بالتعاون مع الحكومات الإفريقية، والتشاور مع اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة، لدراسة برامج ترسم الخطوط العريضة للتعاون الاقتصادي بين الدول الإفريقية ،من خلال إنشاء منطقة تجارية حرة بين الدول الإفريقية، وإنشاء تعريفة خارجية مشتركة وتنمية التجارة بين الدول الإفريقية[2].

لكن فشلت منظمة الوحدة الإفريقية في تحقيق الوحدة الاقتصادية الإفريقية ،والتي كانت منتظرة منها، وقد أدت التحديات التي تواجه القارة في ظل العولمة إلى ضرورة التفكير في كيان اقتصادي وسياسي جديد، يعمل على تهيئة الظروف المناسبة لنجاح العمليات التكاملية الإقليمية، وتحقيق منافسة فعالة في النظام الاقتصادي العالمي غير المتوازن.

غير أن التكامل الاقتصادي الإفريقي أصبح حقيقة يفرضها الواقع، لتفادي الصعوبات السياسية والاقتصادية في ظل العولمة، وقد تطلعت الشعوب الإفريقية إلى ذلك منذ زمن، إلا أن الخطوات نحو ذلك هي بطيئة جدا ،رغم توفر مجموعة من العوامل التي يرى العديد من الباحثين أنها تشكل قاعدة لدعم التكامل الاقتصادي الإفريقي، ومنها العوامل الجغرافية التي تتشابه في الجنوب والشرق والغرب،

---

(1) عادل سيد علي عبد الرزاق، دور منظمة الوحدة الإفريقية في مواجهة المشكلات الاقتصادية في إفريقيامن1963-1993م،بحث مقدم لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الدراسات الإفريقية "سياسة"، معهد البحوث والدراسات الافريقية، قسم النظم السياسية والاقتصادية، جامعة القاهرة،1997،ص76-77.

(2) عادل سيد علي عبد الرزاق، المرجع السابق،ص77-82.

و العوامل التاريخية المتمثلة في خضوعها للاستعمار، والتسابق بين الدول الأوربية للاستغلال خيراتها، إضافة إلى العوامل الثقافية المتمثلة في تشابه العادات والتقاليد والحياة القبلية الحضرية، و إن تعددت اللغات واللهجات، دون أن ننسى العوامل الاقتصادية حيث تمثل القارة مستودعا لمواد خام زراعية ومعدنية وخشبية وحيوانية.

لكن رغم كل ذلك لم تصل محاولات التكامل الاقتصادي الإقليمية إلى المستوى المتوقع منها، خاصة أن الدول الإفريقية تتنازعها الحروب الأهلية والعرقية والصراعات القبلية، ناهيك عن هياكل الإنتاج المشوهة، فما مستقبل القارة الإفريقية في ظل امتلاكها العديد من الثروات الطبيعية والتي لا غنى عنها في حركة التكامل الاقتصادي العالمي ،حيث أن هذه القارة هي الأغنى من حيث الموارد الاقتصادية وتوافرها، وهي الأفقر من حيث استغلال وإدارة هذه الموارد [1].

ونظرا لما عرفته القارة الإفريقية من نشوء عدة منظمات وتكتلات إقليمية تغطي دول القارة كلها، وإذا ما استبعدنا اتحاد المغرب العربي لأن نشاطه متوقف فعليا منذ إنشائه في عام 1989، فإن هذه التكتلات تغطي دول القارة فيما عدا الجزائر وموريتانيا ، فنشأت علاقة ذات اتجاهين بين قيام التكتلات الاقتصادية الإقليمية الفرعية على مستوى القارة الإفريقية، وبين حلم الوصول إلى كيان اقتصادي سياسي يكون على مستوى طموحات القارة بأكملها، وذلك للوصول إلى تكتل اقتصادي ينقد إفريقيا من عثراتها وفقرها ومشكلاتها[2].

كما أن الاهتمام بالتجمعات الاقتصادية في القارة الإفريقية، ضرورة تحتمها الظروف التي يعيشها

---

(1) عبد المطلب عبد الحميد، السوق الإفريقية المشتركة والاتحاد الإفريقي، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية،مصر،2004،ص08.

(2) عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق،ص07.

العالم، إذ لم يعد يعتد بالكيانات الصغيرة ناهيك عن الدول التي تقف وحيدة، لذلك وجدت الرغبة لدى دول القارة في ألا تكون مهمشة في عالم لم يعد للضعيف فيه مكان، حيث أصبح الاقتصاد هو القوة الأعظم، مما جعل دول القارة على اختلافها تحرص على الانضمام لهذه التجمعات[1].

ومن ذلك جاءت أهمية هذا الموضوع في التعرض لهذه المنظمات الفرعية الإفريقية ،وإمكانية مساهمتها في تحقيق الوحدة الإفريقية خاصة الجانب الاقتصادي، نظرا للتقارب الذي أحدثته هذه التجمعات ،على أن يكون ذلك كمرحلة قد تؤدي إلى تحقيق الوحدة السياسية لاحقا، وهو مادفعني إلى الاهتمام بهذا الموضوع ومحاولة الإجابة عن بعض الإشكالات التي ترتبط به.

يتضح مما سبق أنه تثور العديد من الإشكاليات حول مسألة الوحدة الإفريقية وعلاقتها بهذه التكتلات الجزئية، انطلاقا من أن معظم المشاكل والتحديات التي تعترض الاتحاد الإفريقي، يمكن أن يكون حلها على مستوى المنظمات الفرعية الإفريقية، خاصة في ظل الاتجاه المؤيد للبدء بالمجال الاقتصادي كمرحلة أولية للوحدة السياسية، لذلك تتمحور إشكالية هذه الدراسة في البحث في ما مدى إمكانية تحقيق الوحدة الإفريقية انطلاقا من التكامل بين المنظمات الإقليمية الفرعية الإفريقية؟ وينجر على هذه الإشكالية تساؤلات تتلخص في ما يلي:

- ماهي مختلف صور التكتل في القارة الإفريقية؟- ماهي دوافع الوحدة الإفريقية؟

- ماهي أبرز المنظمات الفرعية الإفريقية؟ وكيف يمكن أن تساهم في تحقيق الوحدة الإفريقية؟

- ماهي أهو المعوقات والمتطلبات أمام التكامل في أفريقيا؟

---

(1) نبيل عثمان، خطوات على طريق الوحدة الاقتصادية، دورية أفاق افريقية ، المجلد الثاني، العدد السابع،2001 ، ص05.

للإجابة على هذه التساؤلات ارتأيت إتباع المنهج التحليلي، لما فيه من تناسب مع طبيعة الموضوع ، إضافة إلى استعمال مناهج مساعدة لعملية التحليل والمتمثلة في المنهج الوصفي، حيث اقتضت بعض مراحل الدراسة الاستعانة بالوصف كوسيلة مساعدة وممهدة للتحليل فيما بعد، إضافة إلى المنهج التاريخي.

أما عن الخطة المتبعة في الدراسة فهي خطة ثنائية، حيث نقسم البحث إلى بابين، يتضمن الباب الأول مختلف أشكال التعاون بين الدول الإفريقية سواء على المستوى الكلي أو الجزئي، من خلال التعرض في الفصل الأول للاهتمام بالوحدة الإفريقية ومختلف التجارب الوحدوية، بالتطرق للوحدة الإفريقية ودوافع التكتل الإقليمي في إفريقيا، إضافة إلى مراحل وأشكال التكتلات الإفريقية، بينما يتضمن الفصل الثاني أبرز المنظمات الإقليمية الفرعية في القارة الإفريقية، سواء في شرق وجنوب أفريقيا، ثم في غرب ووسط وشمال إفريقيا.

أما الباب الثاني من الدراسة، فيتناول متطلبات تحقيق الاندماج بين المنظمات الفرعية الإفريقية للوصول إلى الوحدة الإفريقية ،من خلال التعرض في الفصل الأول لوضع التكامل الاقتصادي الإفريقي ،بالتطرق إلى دمج التكتلات الإقليمية الفرعية، ومعوقات التكامل الإقليمي في أفر يقيا، ثم سبل تحقيق الوحدة الإفريقية في الفصل الثاني، من خلال التطرق لمعا لم التجربة الأوروبية، ومتطلبات تفعيل التكامل في أفريقيا.

الباب الأول: التعاون والتكامل بين الدول الإفريقية على مستوى القارة و المستويات الجزئية.

لقد بدأ العمل الإقليمي في القارة الإفريقية بعد الاستقلال مباشرة، لإدراك الدول الإفريقية بأنها لا تستطيع بمفردها تحقيق التنمية والتقدم المنشود، لعدم توفر الإمكانات والموارد والخبرات اللازمة، فالمواصلات بين الدول الإفريقية رديئة، لا تساهم على إنهاض اقتصادياتها، كما أن هناك دولا في إفريقيا مزدحمة بالسكان، وأخرى مفتقرة إلى الأيدي العاملة، بالإضافة إلى معاناتها من الصراعات الداخلية.

فحاولت الدول الإفريقية الدخول في علاقات اندماج وتكامل فيما بينها، فظهرت محاولات عديدة وعلى مستويات مختلفة، كما أن بعض المحاولات ظهرت قبل الاستقلال، ضمن إطار وضعته بعض الدول الاستعمارية، لتجميع مستعمراتها وربطها مع بعضها البعض[1]،و لا تزال الخطوات نحو الوحدة الإفريقية مستمرة، بغرض الوصول إلى ذلك الهدف الحلم، سواء على مستويات الحركات والمنظمات المدنية، أو على مستوى الشعوب والحكومات، وكذلك على مستوى التنظيم الدولي القار ي والإقليمي الفرعي في قارة إفريقيا(الفصل الأول).

كما أن القارة عرفت ولا تزال تعرف نزعة جديدة نحو التوجه إلى التكامل الاقتصادي، عن طريق إنشاء منظمات فرعية تجمع بين دول المنطقة الواحدة، من أجل العمل على تنسيق السياسات والأهداف الاقتصادية، للرقي بمستوى المعيشة لشعوبها، ومواجهة التحديات الخارجية التي تواجهها في عصر التكتلات (الفصل الثاني).

---

(1) البشير الكوت، المنظمات الإقليمية الفرعية في إفريقيا "دراسة لأبرز المنظمات "،الطبعة الأولى، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر،ليبيا،2008،ص25.

الفصل الأول : الاهتمام بالوحدة الإفريقية ومختلف التجارب الوحدوية.

لقد أدرك الأفارقة أن أقوى سلاح استعمله المستعمر لتمزيقهم، هو سلاح التفرقة بين القبائل الإفريقية وبين أبناء القبيلة الواحدة، لذلك اتجهوا إلى سلاح الوحدة للتغلب على المستعمر والقضاء عليه، و إن كانت فكرة تجميع الشعوب الإفريقية لمواجهة مشكلاتهم انبثقت من جهود مختلفة، فقد تعددت وتوالت الحركات الداعية إلى الوحدة (المبحث الأول).فقد كانت الدول الإفريقية تتجه إلى الدول القريبة منها والمتماثلة معها في الظروف، من أجل البحث عن أنماط للوحدة، لذلك عرفت القارة العديد من هذه المحاولات، وأشكال التكتلات الإقليمية السياسية في القارة الإفريقية، من أجل الوصول إلى الهدف الأسمى وهو توحيد القارة كليا (المبحث الثاني).

المبحث الأول: الوحدة الإفريقية ودوافع التكتل الإقليمي في إفريقيا.

إن حركت الوحدة الإفريقية مثلت هدفا للتنظيم الدولي الإقليمي في إفريقيا، ذلك أن الأفارقة سواء على المستوى الفردي أو المستوى الحكومي قد أدركوا أهمية الوحدة بين دولهم، لكن لم يكن ذلك أمرا يسيرا، فقد عرفت حركة الوحدة الإفريقية مراحل عديدة وجهود شخصيات بارزة على الصعيد الإفريقي، دعت من خلال عدة مؤتمرات للدفع بعجلة الوحدة الإفريقية قدما (المطلب الأول)،كما أن الواقع الإفريقي سواء من حيث البنية الاجتماعية والفكرية، ووجود بعض المحاولات التكاملية التي أنشأها المستعمر لخدمة مصالحه، زيادة على الوضع الذي وجدت الدول الإفريقية نفسها فيه، كان بمثابة دوافع ساعدت و أكدت على أهمية الوحدة الإفريقية (المطلب الثاني).

المطلب الأول : ظهور حركة الوحدة الإفريقية.

إن لحركة الوحدة الإفريقية تاريخ طويل يمتد إلى المحاولات الأولى للأفارقة في الجامعات الأمريكية، من أجل الوقوف أمام المستعمر الساعي لزيادة الفرقة بين الدول الإفريقية لخدمة أهدافه(الفرع الأول)، زيادة على بدأ حصول الدول الإفريقية على استقلالها، واهتمامها بالوحدة لأسباب مختلفة وفي عدة مؤتمرات مهدت لذلك (الفرع الثاني).

الفرع الأول: وضع القارة الإفريقية ونشوء الحركة القومية.

إن إفريقيا كانت تقسم بصرف النظر عن الانقسامات الجغرافية والقبلية إلى فئات ثلاثة كبرى:

– انقسام يتعلق بلون البشرة: دول سوداء (إفريقيا السوداء)،وأخرى بيضاء(إفريقيا البيضاء)، والغرض من ذلك وضع حاجز بين شمال القارة وجنوبها، والتقليل من أهمية الروابط الحضارية بين الشمال الإفريقي وبقية العالم.

– انقسام يتعلق باللغة: دول ناطقة بالفرنسية وأخرى بالإنجليزية أو البرتغالية أو الاسبانية، بالإضافة إلى اللهجات المحلية.

– انقسام يتعلق بسياسة الحكومات :دول ثورية أو متحررة ،ودول معتدلة أو محافظة ،ودول متقلبة تنتقل من وضع سياسي إلى أخر بسرعة[1].

كما أن هناك اختلاف فكري وثقافي بين الدول الخاضعة للاستعمار البريطاني والخاضعة للاستعمار الفرنسي، ذلك جعل زعماء إفريقيا البريطانية يتهمون زعماء إفريقيا الفرنسية، بالخيال والرومانسية والتركيز على العوامل الثقافية، في حين أن زعماء إفريقيا الفرنسية يتهمون زعماء إفريقيا البريطانية بالتفكير التجريبي الأجوف، وإهدار طبيعة الروح الإفريقية التي تقوم على الشفافية والدقة والوضوح [2].

فعملت القوى الحاكمة الأجنبية على رعايتها و تشجيعها و السعي إلى خلق المزيد منها وقد عبر كوامي نكروما (الرئيس الغاني الأسبق) عن ذلك بقوله"...**إن تاريخ التغلغل الاستعماري في إفريقيا هو عبارة عن تاريخ دول استعمارية تساند مجموعة قومية ضد أخرى، وتستغل الخلافات**

---

(1) محمد المجذوب ، التنظيم الدولي "النظرية العامة و المنظمات العالمية و الإقليمية والمتخصصة"، الطبعة التاسعة ، منشورات الحلبي الحقوقية ،لبنان، 2007 ،ص456.

(2) عبد القادر رزيق المخادمي ،المرجع السابق، ،ص118.

الإفريقية حتى وقعت كلها في النهاية تحت نير الاستعمار بدرجة مماثلة..."[1].

وكل ذلك لتعميق الفجوات بين الأقاليم الخاضعة لحكم أجنبي مختلف، فقد ظل الاستعمار الأوروبي يرفض ويؤكد أن هناك انفصاما بين إفريقيا البيضاء وبين إفريقيا السوداء ،و أن لا علاقة بين الحضارتين الشمالية والجنوبية، فتولد عن ذلك مفاهيم عرقية و إثنية[2]، دون أن ننسى الحدود السياسية التي اصطنعها الاستعمار الأوروبي، والتي لا تستند على أي أساس منطقي، فهي لا تمثل تقسيمات جغرافية طبيعية محددة، أو تكاملات اقتصادية لها معناها، بل هي مجرد خطوط رسمها الاستعمار، أدت إلى توزيع جماعات بشرية لأكثر من وحدات سياسية، أو جمع أكثر من قبيلة في دولة واحدة قد تكون معادية فيما بينها، مما أدى إلى إثارة عديد من المشاكل وصلت بعضها إلى مرحلة الاحتكاك [3].

لذلك نشأ إحساس إفريقي يهدف إلى الوقوف ضد أهداف المستعمر، الرامية إلى تفتيت شعوب القارة الإفريقية، و أن الكفاح ضد الاستعمار مثل الهدف الواحد في جميع أنحاء القارة، فاتسمت الثورات بالعداء للاستعمار أكثر من اتسامها بالطابع القومي[4]، زيادة على شعور أبناء الأفارقة الذين انتزعوا من القارة ونقلوا كرقيق لخدمة العالم الجديد، أن عليهم تغيير الواقع الذي يعيشونه، وبرزت فكرة العودة إلى إفريقيا بين المثقفين الزنوج من أصل إفريقي، في الولايات المتحدة الأمريكية وجزر الهند

---

(1) أمين إسبر ، مسيرة الوحدة الإفريقية، الطبعة الثانية، دار الكلمة للنشر،لبنان،1983،ص41.

(2) موسى مخول، موسوعة الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين "إفريقيا"، الطبعة الأولى، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام،لبنان،2007،ص05.

(3) شوقي عطا الله الجمل،التكامل الإقليمي في أفريقيا "تطوره، وأشكاله، ودوافعه، وانعكاساته على التنمية في القارة"، من كتاب التكامل الإقليمي والتنمية في أفريقيا الواقع والتحديات، تحرير محمد عاشور، الطبعة الأولى، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة،2005،ص37. أو انظر: عبد القادر رزيق المخادمي، المرجع السابق،ص99-100.

(4) علي يوسف شكري، المنظمات الدولية والإقليمية والمتخصصة، الطبعة الثانية، ايتراك للنشر و التوزيع، مصر،2004 ، ص06.

الغربية، مما ساهم في ظهور فكرة الجامعة الإفريقية في أمريكا، لتنمو في أوساط الطلبة الأفارقة الذين زاروا الولايات المتحدة الأمريكية[1].

ويمكن القول أن فكرة الوحدة الإفريقية نشأة خارج إفريقيا، فقد بدأت تتخمر بعد أكثر من خمسين عاما من الإرهاصات الأولى لظهور حركة الجامعة الإفريقية ، التي نمت في أوساط الطلبة الأفارقة في الجامعات الأوروبية والأمريكية[2]، ففي 23 جوان1900احتشد في لندن عدد من الأفارقة، معظمهم من زنوج الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا الاجتماع يعتبر تأسيسا لحركة الجامعة الإفريقية (المؤتمر الأول لفكرة الجامعة الإفريقية)ودعوا فيه لتأسيس إفريقيا الكبرى أي الموحدة، وذلك من خلال دعوة الزنوج المنتشرين في المهجر، للدخول مع زنوج إفريقيا في حركة زنجية عالمية، لتحسين أوضاع المواطنين الأفارقة، وأعلن لأول مرة تعبير أن القرن العشرين هو **قرن حاجز اللون**، وتحدثوا عن حقوق الشعوب الإفريقية في الحكم الذاتي، وليس مجرد قضايا الزنوج في أمريكا [3].

وكُرِّ ذلك في مؤتمر جميع الشعوب الإفريقية الأول ، في أكرا (غانا) من 05إلى13ديسمبر عام 1958 ، وضم ما يزيد عن ثلاث مئة مندوب للأحزاب السياسية والمنظمات الشعبية و النقابية في إفريقيا ،ومن أبرز العوامل التي ساعدت على عقد هذا المؤتمر، ما حققته الشعوب الإفريقية من نجاحات، حيث حصلت كل من ليبيا والسودان والمغرب وتونس وغانا وغينيا على استقلالها، و بهذا

---

(1) محمد المبروك يونس، تاريخ التطور السياسي للعلاقات العربية الإفريقية، الطبعة الثانية، مطابع الوحدة العربية،مصر،1991،ص64. أو انظر: أبو بكر مومو ،البحث عن الأسس الفكرية للتشاؤم الإفريقي، ترجمة محمد عاشور مهدي، من كتاب الثقافة السياسية ومستقبل الوحدة الإفريقية، تحرير عبد الملك عودة، مختارات المجلة الإفريقية للعلوم السياسة، كتاب غير دوري، برنامج الدراسات الإفريقية،العدد06، 2004،ص48 وما يليها.

(2) عادل عبد الرزاق، إفريقيا في إطار منظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الإفريقي "رؤية مستقبلية"، دون طبعة،الهيئة المصرية العامة للكتاب،مصر،2007،ص15.

(3) حلمي الشعراوي، الفكر السياسي والاجتماعي في إفريقيا، الطبعة الأولى، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلوماتية،مصر،2001 ، ص174.

أصبح أكثر من ثلث القارة متمتعا بالاستقلال الوطني، وناقش المؤتمرون موضوع التفرقة العنصرية التي تعاني منها القارة، بالإضافة إلى موضوعات أخرى[1]، ورأى أن الاستعمار قد وحد القارة تحت إرادته ومن أجل مصالحه ،لذلك على الدول المتحررة أن تتحد بأهداف جديدة لبناء القارة اقتصاديا واجتماعيا [2].

كما أن مؤتمر الشعوب الإفريقية الثاني الذي انعقد في تونس من25إلى30جانفي1960وحضرته وفود تمثل النقابات والهيئات المختلفة في القارة الإفريقية ،قد ناقش التطورات السياسية التي طرأت على القارة منذ انعقاد مؤتمر أكرا الأول، وتم التأكيد على الدعوة إلى الوحدة الإفريقية، أما المؤتمر الثالث فعقد في القاهرة من25إلى31مارس1961،واتخذ فيه المؤتمرون عدة قرارات مهمة، كإنشاء صندوق لتحرير إفريقيا وتطوير التعليم لإنماء الروح القومية والثقافة الوطنية [3].

إن مؤتمرات الشعوب الإفريقية مثلت فيها الأحزاب والحركات السياسية الإفريقية ،فعبرت عن الانتماء الإفريقي القاري، وإمكانية التعاون بين مختلف الأجناس في إفريقيا، وبذلك اقتربت هذه المؤتمرات من فكرة الاتحاد بين الدول الإفريقية[4]،وقد أدت مؤتمرات الشعوب الإفريقية دورا بارزا في تحقيق نفس الأهداف للمؤتمرات الإفريقية للدول المستقلة، من خلال المساهمة في دعم التفاهم والوحدة بين الشعوب الإفريقية، وإيجاد شعور المجتمع الواحد بغية الإعلاء من شأن ولايات متحدة إفريقية ،وإلغاء الحواجز والحدود الصناعية التي رسمها الاستعماريون للتفرقة بين شعوب إفريقيا، فقد جعلت هذه المؤتمرات من الوحدة هدفا رئيسيا، عن طريق تعبئة الجماهير الإفريقية لتتبنى هذه الفكرة، لذلك تعتبر أكثر مصداقية ووضوح من مؤتمرات الدول الإفريقية المستقلة.

---

(1) ظاهر جاسم محمد، التاريخ المعاصر للدول الإفريقية، الطبعة الأولى، دار شموع الثقافة،ليبيا،2007 ،ص298.

(2) حلمي الشعراوي ،إفريقيا في نهاية القرن ،الطبعة الأولى، دار الأمين للنشر والتوزيع، مصر،2001، ص79.

(3) ظاهر جاسم محمد، المرجع السابق ،ص 299-300.

(4) محمود أبو العينين، التقرير الاستراتيجي الافريقي2006-2007،معهد البحوث والدراسات الإفريقية، مركز البحوث، جامعة القاهرة، المطبعة التجارية الحديثة،مصر،2007،ص16.

وقد أوضح مؤتمر الشعوب الإفريقية الأول، أن الاتحادات التي تنبع من إرادة الشعوب الإفريقية، أفضل من الاتحادات التي تقف الدول الاستعمارية وراء تكوينها، لأنها تقف ضد رغبات الأفارقة للوصول إلى الوحدة، من خلال تحديد الكيفية التي تكون عليها التجمعات الإقليمية في إفريقيا[1].

الفرع الثاني: مؤتمرات الجامعة الإفريقية والدول المستقلة الإفريقية.

لقد توقفت مؤتمرات الجامعة الإفريقية نتيجة انشغال الزعامات الزنجية الأمريكية في صراعات داخلية، إلى أن دعى ديبوس لعقد مؤتمر للجامعة الإفريقية، منتهزا فرصة الاستعدادات التي كانت تجري لعقد مؤتمر الصلح بباريس، وقد رفضت فرنسا عقد هذا المؤتمر، لكن وافقت بعد ذلك، وعقد المؤتمر الثاني للجامعة الإفريقية في باريس بعد نهاية الحرب العالمية الأول في فبراير عام1919،مركزا على وضع الأفارقة في أنحاء العالم ،خاصة رفض السيطرة الأوروبية واستغلال الرجل الأبيض للأفارقة، تحت شعار **إفريقيا للإفريقيين** [2].

وفي الفترة مابين28 أوت و06سبتمبر سنة 1921،عقد المؤتمر الثالث للجامعة الإفريقية في كل من لندن وبروكسل وباريس على التوالي، نتيجة للاختلافات السياسية والفكرية التي اشتدت بين الزنوج، مما انعكس على مطالبهم التي كانت متباينة[3]، وفي سنة 1923عقد المؤتمر الرابع للجامعة الإفريقية في لندن ولشبونة، نظرا لتأثير أبناء إفريقيا في البرتغال من خلال تنظيم "الرابطة الإفريقية"[4]، وتحت ضغط النظام البرتغالي، مما جعل منظمي المؤتمر يتجهون لعقد بعض جلساته في لشبونة مع بقاء

---

(1) محمد المبروك يونس، المرجع السابق، ص80.

(2) حلمي الشعراوي، الفكر السياسي والاجتماعي في إفريقيا، المرجع السابق ،ص174-175.

(3) ويرجع البعض ذلك إلى أنه بانتقاله إلى بروكسل –ديبوس–كان يحاول التأثير على السياسة الأوروبية، وخاصة في الكونغو التي هاجمت سياسة بلجيكا فيها، ثم عاد عقب ذلك إلى باريس مع المجموعة الفرنكوفونية المتعاطفة معه.

(4) تكون هذا الاتحاد عام 1944من المنظمات الطلابية والسياسية الإفريقية في إنجلترا، تحت إشراف مكتب الخدمة الإفريقي، الذي كان قد تأسس عام 1937بهدف تجميع الأفارقة في المهجر.

استمرار الخلاف، وتمثلت أهم مطالبه في ضمان أن يكون للأفارقة دور في حكم أنفسهم، و النظر إلى التفرقة العنصرية باعتبارها عدوا للسلام والتقدم، وعليه يجب النظر للجنس الأسود كبشر[1].

وفي سنة 1925عقد المؤتمر الخامس للجامعة الإفريقية في نيويورك ،و أكد على وجوب التحرر من الاستعمار والتفرقة العنصرية ضد الشعوب الزنجية والسمراء والصفراء، وهذا يعد تطورا في أفكار الجامعة، بالخروج عن مفهوم الزنجية وتحقيق تعاون أشمل مع الشعوب السمراء والصفراء ،وهذا انعكاس لفكر ديبوس، الذي تصور أن الحق لا بد أن يكون إلى جانب الأغلبية وهي الشعوب الملونة، مناديا بشعار "**يا شعوب المستعمرات والشعوب الملونة اتحدوا**"[2].

وبعد مؤتمر نيويورك توقفت مؤتمرات الجامعة الإفريقية عن الانعقاد، حتى أكتوبر 1945، عندما انعقد مؤتمر مانشيستر، بدعوة من الاتحاد الفيدرالي للجامعة الإفريقية، لتعرف حركة الجامعة الإفريقية مرحلة جديدة تتمسك فيها بتحرير إفريقيا من الاستعمار، ووحدة إفريقيا السياسية ،ومبادئ أبناء المجتمعات الإفريقية المستقلة، كما أعطى هذا المؤتمر الفرصة لظهور زعماء حركة التحرر الإفريقية، ممن خلال سيطرة المثقفون القادمون من المستعمرات في إفريقيا، أي زعامات إفريقية تعمل من داخل القارة الإفريقية وليس من خارجها.

فقد ترك ديبوس هامش الحركة لعناصر الشباب الجدد أبناء المستعمرات، الراغبين في التحرر، وليس مجرد حصره وسط الزنوج في أمريكا، وحضره ستة وعشرون وفدا من إفريقيا، ومجموعات مراقبة، وهو ما اعترف به ديبوس بقوله "**إننا في ذلك الوقت لم نكن نتمتع بعقلية إفريقية ومفهوم إفريقي**"، فانتقلت فكرة الجامعة الإفريقية بالكامل إلى القارة الإفريقية، وتولها الأفارقة الذين عاشوا في هذه القارة، ولم تعد مسألة اللون هي المحرك بقدر ما أصبحت قضايا التحرر من الاستعمار والوحدة والسلام العالمي هي الدافع للعمل السياسي، وبرز ذلك من خلال النداء الذي وجهه المؤتمر " **يا**

---

(1) محمد المبروك يونس، المرجع السابق،ص68.

(2) علي يوسف شكري، المرجع السابق،ص213،214. أو انظر: أبو بكر مومو ،المرجع السابق، ص58-59.

شعوب العالم المستعمرة والمحكومة اتحدي"[1].لذلك يعتبر مؤتمر منشيستر من وضع أساس فكرة الوحدة الإفريقية، ورسم الخطوط العامة لنضال إفريقي شامل ضد الاستعمار، معتبرا أن التقسيمات التي أوجدها الاستعمار هي خطوات متعمدة لإعاقة الوحدة السياسية خاصة أنه جاء بعد الحرب العالمية الثانية[2].

وقد توالت التطورات حتى كانت أول محاولة رسمية بعقد اجتماع مؤتمر الدول الإفريقية المستقلة الأول ،المنعقد في أكرا من 15إلى22 أبريل1958،وهو أول مؤتمر إفريقي يعقد على أرض إفريقية، وهو أول مؤتمر يضم مندوبي الدول الإفريقية المستقلة(مندوبو عن الأحزاب والحركات السياسية والنقابية لثمانية وعشرين بلدا إفريقيا معظمها تحت الاستعمار)، فكان بمثابة إيذان بانتقال حركة الجامعة الإفريقية رسميا إلى أرض إفريقيا، و تقابل فيه زعماء الدول الإفريقية الثماني المستقلة أنداك، وهي: تونس وليبيا والسودان ومصر والمغرب وغانا وليبيريا وإثيوبيا، واستبعدت حكومة جنوب إفريقيا العنصرية ،وتم فيه تبادل الآراء لأول مرة ،وتدعيم التعاون لإبراز الشخصية الإفريقية، ومن أهم مطالبه حق تقرير المصير والاستقلال [3].

فقد عقد تحت شعار **أفريقيا للإفريقيين**، ورغم أن هذا المؤتمر لم ينتج أي نوع من الاتحاد، إلا أن انعقاده يشير إلى رغبة هذه الدول في العمل معا لمواجهة المشاكل التي تعترضها، من خلال التأكيد

---

(1) ظاهر جاسم محمد، المرجع السابق ،ص 297 أو انظر: حلمي الشعراوي، الفكر السياسي والاجتماعي في إفريقيا، المرجع السابق ، ص 177.

(2) عبد الرحمان إسماعيل الصالحي، الاتحاد الإفريقي كمنظمة إقليمية بين الأمل والحذر، من كتاب الاتحاد الإفريقي ومستقبل القارة الإفريقية، محمود أبو العينين، الطبعة الأولى، بحوث ومناقشات المؤتمر الدولي الذي نظمه مركز البحوث الإفريقية بجامعة القاهرة،مصر،2001/06/11،ص162.

(3) موسى مخول، المرجع السابق،ص383 .أو انظر: علي يوسف شكري ،المرجع السابق، ص 215.

على أهمية التعاون وتبادل الزيارات، والدعوة لاستقلال الجزائر، ووقف التجارب النووية الفرنسية في القارة، واحترام حقوق الإنسان[1].وهذا ما أكده أيضا مؤتمر الدول الإفريقية المستقلة الثاني الذي انعقد في أديس أبابا من 15إلى24جوان1960،الذي عرف حضور أعضاء جدد بالإضافة إلى أعضاء المؤتمر الأول، وهم :حكومة الجزائر المؤقتة والكاميرون وغينيا ونيجيريا والصومال، وبات واضحا أن العرب والأفارقة قد وجدوا في المؤتمرات الإفريقية مجالا واسعا لتأكيد علاقتهم وتعاونهم المشترك، لصيانة استقلال القارة والعمل على وحدتها[2].

وبالتالي لقد ظهرت حركة الوحدة الإفريقية في إفريقيا وحتى خارجها من وقت مبكر، وظهرت تيارات متعددة أبرزها التيار الناطق بالإنجليزية والفرنسية[3]، ولكنها هبت في نهاية المطاف في ثورة تحريرية إفريقية ظهرت عام 1958، فقد عقد الأفارقة عدة اجتماعات من عام 1919 حتى عام 1945،لتداول الرأي حول بحث مشكلاتهم المشتركة و رسم سياستهم المستقبلية، حيث كان لهذه المؤتمرات أثر كبير على الأحداث في القارة نتيجة جمعها لممثلي القارة الإفريقية من داخلها وخارجها، مما ساهم في تعميق تضامن الأفارقة[4].

فلم تبق الشعوب الإفريقية محصورة خلف حدود جامدة تعزل مناطق عن غيرها، وذلك لاعتبار الوعاء القومي إحدى قنوات الكفاح المعادي للاستعمار، ومطلبا للاستقلال الوطني للشعوب الإفريقية، لذلك فقد التقت جميع الاتجاهات في النصف الثاني من القرن العشرين وعلى أرض القارة،

---

(1) البشير الكوت، المرجع السابق،ص28.

(2) محمد المبروك يونس، المرجع السابق، ص57-58.

(3) على أنه لم يكن هناك اتصال وثيق بين الناطقين باللغة الانجليزية والناطقين باللغة الفرنسية في حركة الجامعة الإفريقية ،بل كان لكل فريق فكرتهم الخاصة ،فبينما اهتم الناطقون بالفرنسية بفكرة الزنوجة انتقدها الطرف الأخر، على أساس أنها دعوة عنصرية ،و امبريالية ثقافية مفروضة من طرف أجنبي ،وهي لا تستوعب احتياجات الشعوب الإفريقية وسعيها إلى وحدة العمل السياسي للقارة الإفريقية، أنظر: أمين اسبر، المرجع السابق، ص23.

(4) ظاهر جاسم محمد، المرجع السابق،ص298.

من خلال إنشاء مجموعات إفريقية تتولى العمل السياسي للوصول إلى الوحدة الإفريقية، ويمكن القول أن المؤتمرات الإفريقية التي انعقدت بين الفترة 1958إلى1961،سواء على مستوى الدول المستقلة أو على مستوى مؤتمرات الشعوب، قد أسقطت الادعاء الأوروبي القائل بأن الصحراء حاجز لا يمكن التغلب عليه، وخلقت مجالا واسعا لتطور فكرة الجامعة الإفريقية لتشمل القارة الإفريقية بأكملها.

المطلب الثاني: مبررات التكامل الإقليمي في إفريقيا.

لقد عرفت إفريقيا تسارعا في حركات الاستقلال، حيث كانت من أواخر مناطق العالم التي تخلصت من روابط الاستعمار القديم، والذي كان له أثر على القارة الإفريقية ،بما في ذلك الجانب التعاوني (التكامل)،نظرا لقيامه أثناء الفترة الاستعمارية بخلق بعض التكتلات، كما أن الروابط الثقافية التي نشأت من خضوع بعض الدول لمستعمر واحد، أدى إلى تقاربها بعد الاستقلال(الفرع الأول).

كما أن المشاكل والأوضاع المشتركة والمتشابهة، والمرتبطة مجملها بقضايا التنمية الاقتصادية في القارة الإفريقية، دفعت الدول بعد الاستقلال إلى التوجه إلى فكرة التعاون، لأن إقامة هذه التجمعات الاقتصادية عامل جوهري للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في مختلف الدول بالقارة(الفرع الثاني)، دون أن ننسى الدوافع السياسية، فالتكامل بين الدول الإفريقية قد يمثل الإستراتيجية المناسبة لمواجهة مشكلات القارة، وقد يكون هو السبيل الأفضل لمواجهة ضغوط العولمة والتخلص من الهيمنة الغربية والاستعمار الجديد، وقد يعد مدخلا أساسا لتسوية الصراعات القائمة في القارة(الفرع الثالث).

الفرع الأول: دور الاستعمار في التكامل الإقليمي الإفريقي.

كان المستعمر هو الفاعل الأساسي في تحديد مصير المستعمرات ،ولم يكن في مقدور الشعوب الإفريقية أن تتعامل مع بعضها إلا من خلال إدارة الاستعمار، وتحولت القارة الإفريقية لقارة تابعة تماما للرأسمالية الغربية، في ظل ما أطلق عليه البعض بفترة الاعتماد الأعظم أو التبعية الكبرى[1]؛ كما

---

(1) عادل سيد علي عبد الرزاق، دور منظمة الوحدة الإفريقية في مواجهة المشكلات الاقتصادية في إفريقيامن1963–1993م،المرجع السابق،ص15.

أن تاريخ التكامل الإقليمي لإفريقيا يعود بعضه إلى الحقبة الاستعمارية، فالتكتلات الاقتصادية الأولى في القارة الإفريقية لم تكن وليدة إرادة الجماهير الإفريقية ،ولا انعكاسا لحاجياتها، وإنما فرضها الاستعمار الأوروبي لتجميع مستعمراته وربطها مع بعضها البعض تلبية لحاجياته،فقد أسست بعض القوى الاستعمارية جماعات اقتصادية تضم المستعمرات التابعة لها، بهدف الاستغلال الأمثل لموارد المستعمرات[1].

فقد بدأت إرهاصات التكامل في ظل الحكم الاستعماري كإجراء يستهدف تقليص النفقات، لخفض العبء على خزانة المستعمر، ويعتبر الاتحاد الجمركي لجنوب إفريقيا هو أقدم تجمع تجاري بين دول نامية، حيث أقيم في 1910ليضم الدول التابعة للإمبراطورية البريطانية الواقعة في جنوب القارة الإفريقية،كما برزت إلى الوجود هيئات عملات غرب إفريقيا عام1912،باعتبارها المصدر القانوني لإصدار العملات في المستعمرات البريطانية الأربع في غرب أفريقيا (نيجيريا وغانا وغامبيا وسيراليون)، وقد كانت لفرنسا مؤسستان شبيهتان لمستعمراتها في غرب ووسط أفريقيا كل على حدة[2].

وبالمثل قامت بريطانيا بتجميع مستعمراتها في شرق أفريقيا تحت مظلة جماعة شرق أفريقيا، التي تعد واحدة من أقدم مشاريع التكامل في العالم، فقد أوجد الاستعمار البريطاني الذي كان يسيطر على كينيا وأوغندا وتانجانيقا اتحاد جمركيا بين أوغندا وكينيا في1917،انضمت إليه تنجانيقا في1922،يقوم على تعريفة جمركية مشتركة وموحدة لهذه البلدان[3]، و قد تم تنظيم مؤتمر حكام شرق إفريقيا عام1926(حكام تنجانيقا-كينيا-أوغندا)كهيئة استشارية لها سكرتارية دائمة تنفذ قرارات المؤتمر .

---

(1) أمين إسبر ،المرجع السابق،ص159.

(2) محمد عاشور، التكامل الإقليمي في إفريقيا "الضرورات والمعوقات"، الطبعة الأولى، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة،مصر،2007،ص79.

(3) كينيا استقلت في السنوات1961-1963 عن الاستعمار البريطاني أما تنجانيقا انضمت إلى زنزبار لتشكل تنزانيا في1964.لمزيد أنظر: مهدي عبد الملك غرسه، المرجع السابق،ص63.

وقد قام المؤتمر في1927بإنشاء سوق مشتركة، وإلغاء الحواجز الجمركية تقريبا، وتوحيد التعريفة الجمركية على البضائع المستوردة، وإصدار عملة موحدة لشرق إفريقيا، وتشكيل محكمة استئناف عليا موحدة ،ودمج أجهزة البريد والمواصلات اللاسلكية والسكك الحديدية، ودائرة الجمارك ورسوم الإنتاج ودائرة الضرائب المباشرة ،وأجهزة البحوث والخدمات الفنية وخدمات المصارف والتأمين[1].

ونظرا لإن جميع حكام شرق إفريقيا كانوا من البريطانيين، لما حاول بعض الأفارقة الاستفادة من المؤسسات التي صنعتها الإدارة البريطانية، قامت الحكومة البريطانية في 1945 بإنشاء جهاز تنفيذي يضمن السيطرة على الخدمات المشتركة بين مناطق شرق إفريقيا، عرف باللجنة العليا لشرق إفريقيا (المفوضية العليا)سنة 1948،يتبعها أجهزة إدارية وتشريعية، وكانت المنطقة في الواقع أقرب إلى سوق مشتركة ذات عملة واحدة، ولها مرافق أساسية مشتركة تديرها المفوضية العليا[2].

إضافة إلى إنشاء اتحاد وسط إفريقيا عام 1958، الذي أسسته بريطانيا لجمع مستعمراتها(ردوسيا الشمالية وردوسيا الجنوبية ونياسيلاند) من أجل خدمة مصالحها[3]،كما وقعت البلدان الأربعة التابعة للاتحاد الفرنسي لإفريقيا الاستوائية عام 1959اتفاقية ،بموجبها تأسس الاتحاد الجمركي بين كل من الكونغو الوسطى و أوبنغوي شاري (إفريقيا الوسطى حاليا) وتشاد و الغابون، ونفس الأمر بالنسبة لدول إفريقيا الغربية، إذ تعتبر دول إفريقيا مستعمرات سابقة لفرنسا وبريطانيا والبرتغال، وبعد حصولها على استقلالها سعت فرنسا لجمع الدول الفرانكفونية في كتلة واحدة، وإدخالها في اتحادات جمركية أو نقدية أو اقتصادية، لضمان استمرار السيطرة الفرنسية عليها، فمعظم بلدان إفريقيا الغربية قد اشتركت إما في اتحاد إفريقيا الفرنسية، أو في اتحاد إفريقيا الاستوائية.

---

(1) محمد المبروك يونس، المرجع السابق، ص80.

(2) بدير جبر أحمد المرساوي، المرجع السابق، ص27-33. أو انظر مهدي عبد الملك غرسه، المرجع السابق، ص75وما يليها.

(3) البشير الكوت، الوحدة الإفريقية في القرن العشرين، الطبعة الأولى، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ليبيا،2004،ص27.

وهذا ما أدى إلى استمرار هياكل اقتصادية وسياسية، أو وجود أخرى مباشرة بعد الاستقلال، مثل الاتحاد الجمركي والاقتصادي لدول غرب إفريقيا، الذي يدخل في إطار الهيكل الإداري الاستعماري، أو بعبارة أخرى في إطار ما كان يسمى سابقا بإفريقيا الغربية الفرنسية، وقد تأسس عام1959 في باريس وتم تعديله عام 1966،بالإضافة إلى المنظمة الإفريقية والملغاشية للتعاون الاقتصادي التي تأسست عام 1961 من اثنتي عشرة دولة ناطقة باللغة الفرنسية، بهدف تنظيم الجهود في المجالين الاقتصادي والاجتماعي[1].

وبالتالي إن خضوع مجموعة من الدول للمستعمر نفسه، أوجد روابط ثقافية معه أقوى من الروابط العرقية والقبلية بين شعوبها، مما أدى إلى تقسيم دول القارة لمناطق بعضها ناطق بالإنجليزية والأخر بالفرنسية، بالإضافة إلى مناطق أخرى خضعت للبرتغال وبلجيكا، وهذا أثر على عمليات التجمع الإقليمي.

الفرع الثاني :المبررات الاقتصادية للتكامل الإقليمي في إفريقيا.

إن معظم الدول الإفريقية تعتبر متخلفة اقتصاديا، وربما ترجع أسباب ذلك لأبشع أنواع الاستغلال من طرف المستعمرين، والذي ترك أثار سلبية على القارة، فقد ظل قرونا عدة ينهب ثروات القارة، بالإضافة إلى وجود قطاع زراعي ضخم يعمل بوسائل بدائية، مما يؤدي إلى إنتاج زراعي ضعيف، مما يلزم تطوير الوسائل والسماح بهجرة الأيدي العاملة إلى المناطق التي تحتاجها، كما أن أكثر من ثلثي دول العالم المصنفة على أنها الأقل نموا و الأكثر فقرا تقع في إفريقيا، مما يترتب عليه ضعف القدرة الشرائية لدى المواطنين، مما يؤدي إلى ضيق الأسواق القومية عن استيعاب السلع المنتجة محليا، كما يتخصص معظمها في إنتاج المواد الأولية، مما يجعل التجارة الخارجية ضعيفة لتصدير تلك المواد بأبخس الأثمان، لسيطرة الدول الغربية على الأسواق وفرضها للأسعار.

لذلك ينظر إلى التوحد على أنه السبيل إلى تقوية الدول الإفريقية في مواجهة الأسواق العالمية ورفع

---

(1) أمين إسبر ،المرجع السابق، ص 160.

سعر المواد الأولية[1]، لذلك إن إنشاء سوق مشتركة واحدة بإفريقيا عامل هام لكسر حدة الاحتكارات الأجنبية، بل قد يؤدي إنشاء هذه الأسواق إلى التأثير في اقتصاديات الدول الاستعمارية، بمعنى إخضاع الصناعات الأوروبية التي تعتمد على منتجات الدول الإفريقية للأسعار التي تصنعها هذه الأخيرة، لذلك ناشدت دول الدار البيضاء بإقامة سوق أفريقية مشتركة، مع فتح الباب لجميع الدول الإفريقية للانضمام إليها، خاصة أن الدول الإفريقية هي تصدر خامات متشابهة ومحاصيل تكاد أن تكون مكملة بعضها البعض، ومن تم كان الاتفاق بينها أجدى لمصالحها وأحفظ لثرواتها من أن تغتالها الاحتكارات الأوروبية القوية التي تتحكم في أسعار السوق[2]. فتحرير التجارة بين الدول الإفريقية، بل وحتى بين أعضاء التجمعات الاقتصادية المختلفة في إفريقيا، سيؤدي إلى زيادة التجارة فيما بينها، مما يؤدي إلى تحسين موقف الدول الإفريقية تجاه التكتلات الاقتصادية خارج إفريقيا[3].

دون أن ننسى ضعف القطاع الصناعي وتخلف أدواته الإنتاجية، وكذا قلة رؤوس الأموال وضعف نصيب تلك البلدان من الاستثمار الأجنبي، وهو ما أدى إلى انخفاض الدخل القومي لهذه الدول، وانخفاض نصيب الفرد منه، فرغم أن القارة تستوعب13% من سكان العالم لكنها لا تحوز أكثر من3% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي[4].

---

(1) محمد الجبالي، السوق الإفريقية المشتركة بين السياسة والاقتصاد، دون طبعة، معهد الدراسات العربية ،جامعة القاهرة، مصر، دون سنة النشر،ص26-27.

(2) أحمد طاهر، المرجع السابق،ص457.

(3) أحمد حجاج ،تأثير العولمة على الوحدة الإفريقية، من كتاب أفريقيا بين الواقع والتحديات ،الجمعية الإفريقية، مصر، 2004،ص70.

(4) محمد عاشور ،التكامل الإقليمي في إفريقيا "الضرورات والمعوقات" ،المرجع السابق،ص19.

وعلى صعيد التجارة العالمية فإن نصيب قارة إفريقيا منها، لم يزد في مطلع الألفية الجديدة عن2%،كما أن القارة هي الأقل فيما يتعلق بنسبة الاستثمار إلى الدخل القومي، قياسا على الدول والمناطق النامية الأخرى في العالم، كما أن نصيب القارة الإفريقية من الاستثمار الأجنبي المباشر لم يزد عن1%،بالإضافة إلى مشكلات أخرى دفعت البعض إلى وصف إفريقيا بأنها الخاسر الأكبر في مجرى التطور الاقتصادي والسياسي عبر العقود الثلاثة الأخيرة، زيادة على التدخل الأجنبي المباشر في إدارة سياساتها الاقتصادية، مقابل المساعدات الدولية الضرورية، التي تعطيها الدول الاستعمارية إلى الدول النامية، والتي تنطوي على شروط خاصة منها ما يتعلق بالاقتصاد[1].

ورغم تعدد الأسباب المؤدية إلى ضعف الأداء الاقتصادي، ظلت الطبيعة الانقسامية و التجزيئية للاقتصاد الإفريقي ، بمثابة القيد الرئيس أمام نمو القارة، الأمر الذي دفع إلى التوسع السريع في التكامل الإقليمي الفرعي والقاري، فسعت حكومات الدول إلى تبني خطط اقتصادية للتنمية، اعتبر التكامل الاقتصادي الإقليمي فيها –ولو نظريا–أحد السبل الأساسية لتحقيق التنمية، نظرا لما يوفره من مزايا تتمثل في:

– إن الأخذ بمبدأ التكامل الاقتصادي سوف يؤدي إلى توسيع السوق، وبالتالي زيادة الطلب على المنتجات الإفريقية، مما يؤدي إلى استغلال طاقتها ويزيد من شأن الاقتصاد الإفريقي، عن طريق تخفيض تكاليف الإنتاج وزيادة فائض الاستهلاك[2].

– إن التكامل الإقليمي في القارة يلعب دورا أساسيا في بلورة وحدات اقتصادية قادرة على البقاء والاستمرار، لأن عوامل الإنتاج في كل دولة على حدة لا تلبي احتياجات المشروعات الكبرى، وذلك رغم غناء القارة بكثير من الخامات ومصادر الطاقة المختلفة .

---

(1) أحمد طاهر، المرجع السابق،ص454.

(2) مسعود عمر مسعود، تجمع دول الساحل والصحراء "الواقع الجيوستراتيجي وأفاق التعاون"(دراسة في الجغرافية السياسية)،الطبعة الأولى، دار الكتب الوطنية،ليبيا،2008،ص226.

لذلك إن انتقال عناصر الإنتاج المختلفة، كحرية تنقل الأيدي العاملة ورؤوس الأموال، وحسن استخدام الموارد الاقتصادية والطبيعية والبشرية داخل المساحة الإفريقية الكبرى، سوف يساعد الدول على استغلال طاقتها في التخصص الملائم، والاعتماد على جارتها في سد ما تحتاجه من سلع وخدمات إضافية، وبالتالي تستفيد كل دولة من هذه الدول من مزايا التخصص، وهذا ما يؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي الإفريقي في المستقبل[1].

– في غياب الهياكل والأبنية التصنيعية ،فيتوقع أن تقدم خطط ومشاريع التكامل الإطار المناسب لحشد الموارد والأسواق، للتمكين من دخول مرحلة التصنيع ،ومن هنا يصبح التكامل أداة لخلق التناغم الاقتصادي اللازم بين الدول.

– إن حرية انتقال السلع والخدمات بين الدول الأعضاء في العملية التكاملية، تؤدي إلى المنافسة بين المنتجات، وبالتالي على المنتجين تحسين إنتاجيتهم وخفض تكلفة إنتاج الوحدة، عن طريق الترشيد في الإنتاج والتخصص وتقسيم العمل داخل نطاق التكامل، بما يزيد من الكفاءة الإنتاجية للمشروعات الاقتصادية ويحقق الاستغلال الأمثل للموارد.

– إن حركة العمالة من المناطق الفقيرة إلى المناطق الأكثر رخاء في نطاق التكامل، وفقا للفرص الاقتصادية والتوظيف، تمثل عاملا للتوسع الاقتصادي للدولة المصدرة للعمالة، لأنه يؤدي إلى تخفيف الضغط على سوق العمل، وتوفر دخل إضافي من خلال تحويلات العاملين بالخارج، كما أن الدولة المضيفة تستفيد من تلك العمالة بخفض كلفة الإنتاج وتطوير إمكانياتها وقدراتها التنافسية.

– إن حركة انتقال رأس المال تزيد من احتمالات النمو، حيث يتجه رأس المال إلى حيث أفضل الفرص المالية والاقتصادية ،ونتجنب إهدار الموارد النادرة، فالتكامل يحول دون تكرار المشروعات، ويساعد على الاستخدام الأمثل للموارد و الأدوات المتاحة، ويعمل على إعادة توزيع الموارد وتوظيفها في نطاق دول الإقليم، بما يساهم في الحد من نزوح رأس المال إلى الخارج، وذلك من خلال استثمار

---

(1) مسعود عمر مسعود، المرجع السابق،ص226.

جانب من المدخرات الوطنية في دول الجوار.

وهكذا يعمل التكامل الاقتصادي الإفريقي على خلق مجالات جديدة للعمل في مختلف قطاعات الإنتاج الاقتصادي، وزيادة فرص العمل أمام الأيدي العاملة المدربة، فضلا عن انتقال رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى داخل دول التجمع، لغرض اتساع حجم الأعمال والمشاريع، مما ينجم عنه تحقيق القدر الأكبر من التكافؤ بين مجموع الدول الأعضاء[1].

كما يساعد في الحد من تدهور المركز الخارجي للبلدان الإفريقية على الصعيد الدولي، ويزيد من قدرتها على المساومة مع القوى الاقتصادية الدولية بشأن شروط التبادل الاقتصادي، حيث تتطلب تلك المفاوضات خبراء وموارد تتجاوز في تكاليفها وتنفيذها قدرات الدول الإفريقية فرادى، لذا يعتبر البعض أن التكامل الإفريقي هو أحد السبل للتخلص من التبعية والهيمنة الغربية، فالتجمعات لها إمكانية أفضل للدفاع عن مصالحها، خاصة في ظل الوضع الحالي الذي يعرف ظهور العديد من التكتلات السياسية و الاقتصادية في مختلف قارات العالم.

فالتكامل لابد من أن ينظر إليه كأمر لازم نظرا لتردي الوضع الاقتصادي، فإن استمرار الأزمة الاقتصادية في البلدان الإفريقية أصبح ظاهرة تستعصي على الحل، وتثير المخاوف من تداعياتها الخطيرة والمؤكدة، مما ترتب عليه تقلص قدرة البلدان الإفريقية على تحقيق التنمية، مما يستوجب من دول القارة الاتجاه نحو تدعيم التعاون والتكامل المشترك، ذلك أن قضية التحرر السياسي والتي انتهت باستقلال دول القارة لا تكتمل إلا بالتحرر الاقتصادي مما يوفر الاستقرار والتنمية لشعوب القارة[2].

---

(1) مسعود عمر مسعود، المرجع السابق،ص227.

(2) عادل سيد علي عبد الرزاق، دور منظمة الوحدة الإفريقية في مواجهة المشكلات الاقتصادية في إفريقيامن1963–1993م،المرجع السابق، ص أ–ب من المقدمة.

الفرع الثالث: المبررات السياسية للتكامل الإقليمي في إفريقيا.

لقد كانت الرغبة في تحرير القارة من بقايا الاستعمار أحد دوافع التكامل أو التعاون، فقد كانت هناك مناطق في إفريقيا لا تزال تخضع للاستعمار، كما سعت الدول الإفريقية للابتعاد عن الصراع القائم بين المعسكرين الشرقي والغربي[1]،كما يعتبر ضعف وهشاشة الدول الإفريقية، وعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، أهم وأبرز دوافع التكامل الإفريقي في إفريقيا، خصوصا مع ما أسفرت عنه التطورات الدولية من أثار على دول القارة واقتصادياتها، خاصة تفوق المجتمع الرأسمالي الذي فرض نموذجه الغربي اقتصاديا وسياسيا على البلدان الإفريقية وإلا تعرضت لضغوط هائلة.

هذه السياسات قد زادت من الضعف، وجعلت الدول الإفريقية عاجزة عن تحقيق مطالب مواطنيها، سواء من الخدمات العامة أو توفير بنى تحتية مقبولة، مما أدى إلى أن تكون دولا غير فاعلة في الصعيد الدولي، وغير قادرة على حماية مصالحها في مواجهة المصالح الاقتصادية الأجنبية، ولا تزال مكونات السياسة الغربية تجاه القارة الإفريقية، تكشف عن الاستغلال والاستنزاف بأشكال جديدة هي جوهر الاستعمار الجديد[2].

فعلى عكس ما حدث عند الاستقلال من سياسات التأميم والسعي لبلورة رأسمالية وطنية، عمدت الدول الإفريقية في أعقاب التحولات التي شهدها النظام العالمي، وتحت وطأة الضغوط الغربية، إلى بيع معظم تلك الأصول حتى الاستراتيجي منها، كنظم الطاقة و الكهرباء والماء وغيرها للقطاع الخاص، حتى الأجنبي منه، الأمر الذي أعاد تعريف الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة، لتدخلها المحدود في الاقتصاد والخدمات الاجتماعية الأساسية، وتزايدت مسؤولية الدول الإفريقية أمام شبكة من المؤسسات الدولية، تعمل لصالح الدول الرأسمالية المتقدمة عل حساب باقي دول العالم.

---

(1) محمد الجبالي، المرجع السابق،ص39.

(2) عبد السلام نوير، محمد عاشور، التكامل الإقليمي في إفريقيا "دراسة نظرية ميدانية"، الطبعة الأولى، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ،جامعة القاهرة،مصر،2007،ص56.

ومن تم لم تعد الدول الإفريقية تتمتع بنفس درجة الاستقلالية التي امتلكتها عند استقلالها، بل أصبحت أسيرة للرأسمالية العالمية، مما يجعل أمامها صعوبة لتتجاوب ومطالب جماهيرها أو مصالحها الذاتية، لذا يجب عليها أن تسعى إلى التكامل الإقليمي، باعتباره مدخل أساسي للتعامل مع مشكلات القارة ،وقد أكد استطلاع رأي المواطنين على ذلك[1].

كما يرى بعض المختصين في الشؤون والدراسات الإفريقية، أن مظاهر ضعف الدولة الإفريقية التي تجسدها مشكلة الاندماج الوطني في تلك البلدان، قد حملت في طياتها أثار دافعة نحو التكامل الإقليمي في إفريقيا، حيث يرصد الدكتور إبراهيم نصر الدين بعض الانعكاسات الايجابية لتراجع دور الدولة على مساعي وجهود التكامل في القارة الإفريقية، يمكن أن نجملها فيما يلي:

– إن انهيار مشروع الدولة الوطنية كان له أثر ايجابي ولو بطريق غير مباشر على عملية التكامل الإقليمي، فالدول أدركت عجزها عن مواجهة مشاكل الاندماج الوطني فرادى،و أن التحصن بالسيادة المطلقة ودخولها في صراعات مع الدول المجاورة، لن يحقق الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية، مما أدى إلى تبني معظم الدول الإفريقية آليات السوق والتحول الديمقراطي، وهو أمر اعتبره البعض شرطا أوليا من شروط قيام ونجاح عملية التكامل الإقليمي.

– يرى البعض أن عمليات التهميش المتزايدة التي خضعت لها إفريقيا، والتي يتوقع أن تزيد[2]، سوف تفضي في المدى البعيد إلى تحقيق نهضة افريقية، ذلك أن الأزمة الإفريقية سوف تؤدي إلى تجريد إفريقيا من نمط التنمية الاقتصادية المفروض من الخارج، ومن نمط الليبرالية السياسية المفضي إلى إقامة أنظمة ديمقراطية زائفة، كما أن انتهاء التنافس والصراع بين الدول الإفريقية، القائم على أسس إيديولوجية منذ انتهاء الحرب الباردة مثل دافعا نحو تحقيق التكامل الإفريقي[3].

---

(1) عبد السلام نوير، محمد عاشور، المرجع السابق،ص50.

(2) عبد الرحمان إسماعيل الصالحي، المرجع السابق،ص173.

(3) محمد عاشور، التكامل الإقليمي في إفريقيا "الضرورات والمعوقات"، المرجع السابق،ص26.

كما أن إقامة التجمعات في إفريقيا عامل جوهري في تحقيق الاستقرار الاجتماعي، من خلال إعادة توزيع السكان وخاصة الأيدي العاملة، بما يحقق القدر الأكبر من التناسب بين أعدادهم والموارد المتاحة والممكنة، مما يساعد في القضاء على البطالة والتخفيف من حدة المشاكل الاجتماعية إلى حد كبير[1]، إضافة إلى تحقيق الاستقرار السياسي في مختلف الدول، حيث يوفر إطار لتسوية وحل الصراعات المكلفة، فمثلا يمكن تحويل منطقة البحيرات العظمى إلى منطقة رفاهية اقتصادية، والتخلص من مصادر التوتر والنزاع المتعلقة بالقومية والطائفية، وغيرها من أسس الانتماءات الأولية الضيقة.

فالانقلابات أصبحت سمة عامة للسياسة الإفريقية على مدى عقود خلت، فقد عانت خمسة وثلاثون دولة إفريقية جنوب الصحراء من267حدثا انقلابيا خلال الفترة 1960-1990،بمتوسط قدره نحو تسعة أحداث سنويا، وهو ما انعكس سلبيا على مسيرة التنمية في دول القارة، لأن هذه الأحداث يصاحبها عنف وصراعات في عديد من الحالات، مما يؤثر بشكل كبير على القارة من نواحي عدة أهمها:

-أنها تقف أمام تبني إستراتيجية تنموية بعيدة المدى- تؤدي إلى تدمير البنية الأساسية الهشة أصلا في إفريقيا- إهدار الموارد الطبيعية حتى في الدول التي لا تشهد هذه الصراعات لتوفير احتياجات اللاجئين- تسمح بتدخل أطراف خارجية غالبا تساهم في استمرار الصراعات، وقد أكد استطلاع لرأي المواطنين على أنهم يرون أن التكامل هو مدخل أساسي لتسوية الصراعات القائمة في القارة ، فالانقسامات العرقية التي تشهدها كثير من مناطق إفريقيا، أفضت إلى حروب دمرت الاقتصاد والبنية الأساسية الإفريقية، لذلك فإنه يمكن تخفيف حدتها من خلال وضع كيانات إقليمية أوسع[2].

إن تراجع دور الدولة الوطنية أدى إلى إعلاء قيمة العمل الجماعي لحل مشكلة الاندماج الوطني، والبعد عن وصفها بالمشاكل الداخلية التي لا يجوز لدول الجوار الأخرى التدخل فيها، وقد أخذ هذا

---

(1) مسعود عمر مسعود، المرجع السابق،ص228.

(2) محمد عاشور، التكامل الإقليمي في إفريقيا "الضرورات والمعوقات"، المرجع السابق،ص84.

التدخل صورتين ،تمثلت الأولى في قبول وساطة دول الجوار، مثل وساطة نيجيريا ودور الإيجاد لتسوية مشكلة الجنوب السوداني، أو وساطة جنوب إفريقيا لتسوية مشكلة الاندماج الوطني في الكونغو الديمقراطية وسيراليون.

أما الصورة الثانية تمثلت في قبول التدخل العسكري، إما من جانب الدول فرادى لمواجهة أزمة داخلية، مثل تدخل جنوب إفريقيا وبوتسوانا في ليسوتو، أو التدخل العسكري تحت مظلة تجمع إقليمي، كتدخل الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في كل من ليبيريا وسيراليون، أو تدخل الاتحاد الإفريقي في دارفور، الأمر الذي يرسخ علاقة التأثير والتأثر بين مسألتي الاستقرار الداخلي والإقليمي، ويؤكد دور التكامل الإقليمي كعامل استقرار في إفريقيا[1].

زيادة على أن ظاهرة العولمة أصبحت طاغية على ساحة الحياة الدولية، بما تطرحه من أفكار التحول من النطاق القومي إلى النطاق العالمي أو الكوني، وتجاوز حدود الدولة القومية الاقتصادية منها والثقافية، في ظل انتشار المعلومات بين جميع الأفراد وانهيار الحدود بين الدول، من خلال سرعة التنقل، وزادة معدلات التشابه بين المجتمعات والجماعات، ومما لا شك فيه أن أفضل سبل لمواجهة العولمة وأثارها على الوحدة الإفريقية هو مزيد من التعاون الاقتصادي بين الدول الإفريقية نفسها[2].

زيادة على ما تفرضه منظمة التجارة العالمية، من إزالة القيود حول حرية انتقال السلع والأموال والأشخاص عبر الحدود، مما يشكل حافزا لعملية التكامل الإقليمي في القارة الإفريقية، وذلك لفتح المجال أمام تحقيق التنمية الاقتصادية الجماعية لشعوب القارة الإفريقية، في ظل عجز الدول الإفريقية فرادى عن ذلك، ومواجهة ضغوط العولمة التي تهدف إلى تعميق الاعتماد المتبادل بين الدول والاقتصاديات القومية، ووحدة الأسواق المالية، وتعميق المبادلات التجارية، وقد أكد استطلاع رأي المواطنين عل ذلك[3].

---

(1)محمد عاشور، التكامل الإقليمي في إفريقيا "الضرورات والمعوقات"، المرجع السابق،ص27.

(2) أحمد حجاج ، المرجع السابق،ص67. (3)عبد السلام نوير، محمد عاشور، المرجع السابق ،ص52.

إن الاعتبارات السياسية تؤكد أن هناك حاجة ماسة إلى قيام تجمعات إقليمية قوية، والتي سوف تشكل القوة الأولى القادرة على مواجهة محاولات هندسة القارة من خارجها ،وعلى تحقيق الاستقلال اللازم والسلطة لتمثيل شعوبها الإقليمية بالقوة في الاقتصاد السياسي الدولي، لذا إن التكامل يمكن أن يؤدي إلى الاستقرار الاجتماعي والسياسي، ويوفر إطار لحل و تسوية الصراعات من خلال إطار سياسي أرحب تزداد خلاله القدرة على التعامل مع مختلف المشكلات.

المبحث الثاني : مراحل وأشكال التكتلات الإقليمية.

قد كان من نتائج المؤتمرات الإفريقية نضوج حركة الجامعة الإفريقية، من خلال مفاهيم حتى وإن تباينت إلا أنها شكلت أساسا لإقامة منظمة الوحدة الإفريقية، و أصبح هناك ربط بين الاستقلال والوحدة، فاستهدف الآباء المؤسسون للوحدة الإفريقية تعزيز الوحدة والتضامن بين الدول الإفريقية وسلامة أراضيها واستقلالها، والقضاء على الاستعمار وتعزيز التعاون الدولي في إطار الأمم المتحدة[1].

إلا أن القارة الإفريقية قد عرفت محاولات عديدة لإقامة تكتلات وحدوية، ذلك أن الدول الإفريقية أخذت تستقل الواحدة تلوى الأخرى، حتى شملت جميع بلدان القارة،لكن أغلبية الدول كانت تعاني من ضعف في الموارد الاقتصادية ومن تخبطها في أزمات داخلية وخارجية، كما أن الاضطهاد الذي عانته شعوب إفريقيا ساهم في جمع كلمة أبناء هذه القارة في عدة مؤتمرات للدفاع عن حقوقهم، فالمشاكل المتماثلة التي عانتها الدول الإفريقية، لم يكن ممكنا التصدي لها بصورة انفرادية، فأدرك الأفارقة المخلصون بوجوب تكتل دولهم سياسيا و اقتصاديا، لإنشاء مجموعات كبرى قادرة على الصمود أمام الأزمات، فحتم ذلك البحث عن إطار يضم الدول الإفريقية ويستجيب لتطلعاتها[2].

---

(1) سالم محمد الزبيدي ، الإتحاد الإفريقي في ظل النظام الدولي الجديد ،دون طبعة، منشورات اللجنة الشعبية العامة للثقافة الجماهيرية العظمى ، ليبيا ، 2006 ، ص81.

(2) ربيع عبد العاطي عبيد، دور منظمة الوحدة الإفريقية وبعض المنظمات الأخرى في فض المنازعات، دون طبعة ،دار القومية العربية للثقافة والنشر، مصر ،2002،ص69.أو انظر: عبد الرحمان إسماعيل محمد الصالحي ،الهيكل التنظيمي لمنظمة الوحدة الإفريقية، بحث مقدم للحصول على درجة الماجستير في الدراسات الإفريقية ،قسم النظم السياسية والاقتصادية ،معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة،1978،ص06.

دون أن ننسى أن الاستعمار قد استغل فكرة الوحدة بعدما أصبحت مطلبا نضاليا وشعبيا للجماهير، بإقامة دولا اتحادية تحت مظلة الوحدة، لتحقيق مصالحه الاقتصادية والاستراتيجية أحيانا، أو لوقف حركة التقدم الاجتماعي أحيانا أخرى، فظهرت تكتلات مختلفة بأغراضها وامتدادها وأنظمتها (المطلب الأول)،كما أن إنشاء الاتحاد الإفريقي يعتبر تجسيدا لطموحات الدول الأفارقة، وذلك في محاولة للبحث عن الوعاء المناسب لتحقيق آمالهم في الاستقرار والتنمية، فأعلنوا تحول منظمة الوحدة الأفريقية إلى اتحاد إفريقي(المطلب الثاني).

غير أن المتتبع لمختلف التصريحات والمؤتمرات الإفريقية يلحظ تعدد التيارات المنادية للوحدة، لكن بمنطلقات مختلفة، فقد اتفقوا على ضرورة الوحدة واختلفوا في المنهج المتبع ،بل اتجه البعض إلى المنحى الاقتصادي كخطوة من خطوات التكامل(المطلب الثالث).

المطلب الأول :التنظيم الجماعي للدول الإفريقية.

يرجع البعض ظهور المجموعات السياسية والوحدوية إلى الصراع الفكري، المتمحور حول إشكاليتين رئيسيتين، تتعلق بإقامة وحدة سياسية فورية لدول القارة، أم انجاز ذلك على مراحل، وما الذي يجب إتباعه لتوجيه التنمية الاقتصادية، أهو اعتماد اقتصاد السوق الحر أم الاقتصاد المسير من قبل الدولة، بعد الاستقلال وجد الإفريقيون أنّ بلادهم في حاجة للكثير حتى تلحق ركب التقدّم ، و تجنّب نفسها الوقوع مرّة أخرى في الاستعمار،سواء الظاهر منه أو المستتر، ومن تمّ فإنّ المشاكل التي تعاني منها الدول الإفريقية متماثلة في طبيعتها،لذلك فإنّ تدعيم الاستقلال و مواجهة المشاكل جعلها في البداية تبحث عن إطار للتعامل والتضامن فيما بينها [1].

لذلك ولت كل هذه الدول وجهتها لغيرها من الدول الإفريقية الأخرى، لتحاول أن تساند كل منها الأخرى ،فقد رجح الأفارقة الوحدة من حيث المبدأ من دون أن يتفقوا بالضرورة على كيف يجب أن يكونوا متحدين، و أي أشكال يجب أن تتخذها وحدتهم، فعرفت القارة الإفريقية محاولات متعددة

---

(1) مصطفى سلامة حسين ، المنظمات الدولية ،دون طبعة ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، مصر، 2000 ، ص 282.

للوحدة ،كان بعضها يستهدف إقامة اتحاد بين عدد من الدول الإفريقية المتجاورة (الفرع الأول)، و البعض الآخر يستهدف جمع أكبر عدد من الدول الإفريقية في منظمة كاملة شاملة(الفرع الثاني).

الفرع الأول: الاتحادات الجزئية.

قد كان من المنطقي أن تلجأ كل دولة من الدول الإفريقية المستقلّة إلى الدول التي تتقارب معها في الظروف أو الثقافة أو الجوار، أو التي كانت تخضع لنظام استعماري واحد داخل إفريقيا ،فتعددت محاولات تكوين إطار تنظيمي إفريقي، واختلفت الصيغ الوثائقية والدستورية للاتحادات والتكتلات والمشاريع الوحدوية، فكانت هناك مجموعات جزئية لا تضم الواحدة منها إلا بعض الدول الإفريقية، وقد أرجع البعض وجود هذه الاتحادات لأسباب عديدة منها :

- هي وسيلة لتقليل التوترات بين دول قسمتها حدود مصطنعة فرضتها القوة الاستعمارية.
- أن الدول الكبيرة في وسعها أن تتغلب على الأزمات المحلية أفضل من الدول الصغيرة[1].

ومن بين هذه الاتحادات :

أولا: إتحاد غينيا وغانا.

لقد ساهم في إنشاء هذا الاتحاد سعي نكروما، الذي كان يفكر في القارة وليس في غانا وحدها، فقد كان يرى أن وحدة إفريقيا هي الهدف للوصول إلى الاستقلال، بالإضافة إلى أن غينيا وجدت نفسها بعد رفضها لدستور الجمهورية الفرنسية الخامسة(دستور ديغول)لسنة 1958[2]،وإعلانها الاستقلال، قد

---

(1) وليم توردوف، الحكم والسياسة في إفريقيا، ترجمة: كاظم هاشم نعمة، الطبعة الأولى، أكاديمية الدراسات العليا، ليبيا،2004،ص270.

(2) أصدرت فرنسا دستورا في 03جوان1958يحدد العلاقة بينها وبين المناطق الإفريقية التي تحت سيطرتها، وليثمر عن استقلال عدد من الدول الإفريقية عام 1960 في إطار الرابطة الفرنسية، لأن هذا الدستور منحها حق الخيار بين أن تبقى=

سُحبت جميع المعونات المالية والاقتصادية والفنية منها، فقامت غانا بعرض مساعدتها على غينيا، ثم الاتحاد معها، إذ تمّ الاتفاق بين الرئيس الغيني سكوتوري و الرئيس الغاني نكروما في حفل أقيم بمدينة أكرا(غانا) في الثالث والعشرين نوفمبر 1958أصدرت تصريحًا مشتركًا جاء فيه أن يشجعا حكومتيهما على الاتصال الوثيق بينهما لتنسيق سياسة بلديهما، وبالأخص في مجال الدفاع و السياسة الخارجية و الاقتصاد ، وترك باب العضوية مفتوحا للدول الراغبة في ذلك والتي توافق على مبادئ الاتحاد[1].

وفي سنة1959 تكون هذا الاتحاد، وقد تضمن إعلانه اثني عشر مبدأ أساسيا، بشأن إقامة اتحاد من الدول الإفريقية المستقلة، شعاره الاستقلال والوحدة، وسياسته العامة هي تكوين مجتمع إفريقي حر يسوده الرخاء، من أجل صالح شعوبها وصالح السلام العالمي، وهدفه الرئيسي هو مساعدة الإخوة الإفريقيين الخاضعين للسيطرة بغية تصفية التبعية، وتوسيع اتحاد الدول الإفريقية المستقلة ودعمهم به[2].

إلا أن الاتحادكان رمزيًا، إذ لم يوضع له تنظيم قانوني يسمح بتكييف حقيقة الارتباط بين البلدين ، بل كان فقط هناك تبادل في الوزراء المقيمين الذين يشاركون في المجالس الحكومية لكلا البلدين، إضافة إلى التضامن الدبلوماسي والمساعدات المالية التي تقدمها غانا لغينيا[3]،رغم أن المشروع كان ينص على احتفاظ كل دولة بشخصيتها الدولية وبيئتها الخاصة، مع السماح بالتنقل دون جواز سفر للرعايا، وثم تكوين مجلس اقتصادي للاتحاد يتولى دراسة جميع المسائل الاقتصادية، بالإضافة إلى إنشاء مصرف للاتحاد ،وفشل هذا الاتحاد لعدة عوامل منها التباعد الجغرافي والاختلاف الفكري بين البلدين.

= على ما هي عليه (أقاليم فرنسية)أو تحصل على استقلالها وتكون ضمن الرابطة الفرنسية، أو تنفصل عن فرنسا. أنظر: محمد المبروك يونس، المرجع السابق،ص75.

(1) علي صادق أبو هيف ، القانون الدولي العام ، دون طبعة ، منشأة المعارف ، الإسكندرية،مصر،1995،ص 620.

(2) أمين اسبر، المرجع السابق،ص55.

(3) موسى مخول، المرجع السابق،ص383.

ثانيا: إتحاد مالي.

تم إنشاؤه بين الدول التي كانت تخضع للاستعمار الفرنسي، ففي السابع عشر جانفي 1959 اجتمع في داكار عاصمة السنغالأربعة و أربعون ممثلاً لبلاد السنغال و السودان الفرنسي (مالي لاحقا) ،وفولتا العليا(بوركينافاسو) ، وداهومي (البنين) ، وقرّروا إقامة اتحاد فيما بينهم فيظلّ الرابطة الاتحادية مع فرنسا ، إذ لم تكن هذه البلاد وقتئذٍ تتمتّع بالاستقلال السياسي الكامل ، بل بحكم ذاتي في ظل الدستور الفرنسي الصادر في 1958 ، وقد وافق ممثلوا هذه البلاد على دستوراتحادي مكوّن من ثمانية و أربعون نائباً يمثّل كل دولة منها اثنا عشر نائبا، تنتخبهم المجالس التشريعية للدول المكوّنة للاتحاد، وانتخب موريبو كيتا زعيم الاتحاد السوداني رئيسا[1].

لميتيسّر التصديق على هذاالدستور إلاّ من جانب السنغال و السودان الفرنسي ، حيث امتنعت داهومي وفولتا العليا عن التصديق على الدستور ،ذلك أن الضغط من ساحل العاج والإدارة الفرنسية دفع بداهومي وفولتا العليا إلى الانسحاب من مالي الفيدرالية،فعدّل الدستور لمواجهة الموقف الجديد في صورة دولة تعاهديه بين السنغال و السودان الفرنسي[2]و. كان التفاؤل عارما بين قيادتي الدولتين، حتى أن الزعيم السنغالي مامادو ديا قال بأن حظ مالي العظيم هو التكامل بين الاقتصادين السنغالي والسوداني، وستقدم السنغال تسهيلات الموانئ، وستكون ابتداء القاعدة الصناعية للفيدرالية، في حين ستزود السودان المواد الأولية والغذاء[3].

إلا أنه هو الآخر فشل أمام الخلاف بين طرفيهو بالأخصّ عند البحث عن اختيار رئيس للاتحاد ، بالإضافة إلى الخلاف حول سياسة التنمية الاقتصاديةمما يجعل صعوبة في تحقيق صيغة توفيقية، فلم يمرّ زمن طويل على الاتحاد حتى مني بالانفصام ، إذ انسحبت منه السنغال في العشرين أوت1960و اتخذ

---

(1) الشافعي محمد بشير، المنظمات الدولية ، دون طبعة ،منشأة المعارف ، الإسكندرية ، مصر ، 2002 ،ص420.

(2) عبد القادر رزيق المخادمي ،المرجع السابق ،ص115.

(3) وليم توردوف، المرجع السابق،ص272.

السودان الفرنسي لنفسه اسم جمهورية مالي[1]،ويرجع فشل اتحاد مالي في رأي السنغالي "ليوبولد سنجور" إلى اعتبارين رئيسيين:

-الاعتبار الأول هو أن الدول التي أزمعت الاتحاد لم تتمهلو تعجّلت في الإقدام عليه لا على أساس من الحقائق الإقليمية ، وإنما وفقاً لمشروعات نظرية ذات طابع فرنسي ،وقد عزى ليوبولد سنجور إخفاق هذا الاتحاد بقوله " **لقد أردنا نحن وغيرنا أن نعمل بسرعة أكثر مما يجب، مستندين لا على حقائق إقليمية ولكن على مشروعات نظرية ذات طابع فرنسي**"[2].

-الاعتبار الثاني أنّ الاتحاد بين دولتين من الصعب أن يستمر، لأنه لا تكون هناك أغلبية داخل نطاقه، وبالتالي عنصر مرجح عند الاختلاف، كما رأى السنغاليون أن استمرار وجود الفيدرالية سيضعف قاعدتهم السياسية الداخلية، وبالتالي فرصتهم في مواصلة لعب دور هام في الحياة السياسية الإفريقية[3].

ثالثا: مجلس الوفاق[4].

تمت إقامة هذا الاتحاد تحت رعاية رئيس جمهورية ساحل العاج، بين دول هي مستعمرات فرنسية سابقة، فبعد إخفاق اتحادمالي تولّى الرئيس هوفيت بوانيه رئيس جمهورية ساحل العاج رعاية حركة

---

(1) بطرس بطرس غالي، منظمة الوحدة الإفريقية، دون طبعة، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، دون سنة النشر،ص14-15. لمزيد أنظر: الشافعي محمد بشير، المرجع السابق، ص420.

(2) عبد القادر رزيق المخادمي ،المرجع السابق ،ص116.

(3) كما أنه مند الوهلة الأولى كان هناك اختلاف حول الصورة التي ينبغي أن يكون عليها الاتحاد، فكان من رأي السودانيين أن الغرض الأصلي من الاتحاد هو العمل على تجميع السودان والسنغال وداهومي و فولتا العليا، وأن من الأفضل قيام دولة موحدة تكون فيها الدول الأعضاء مجرد ولايات، أما السنغاليون فرأو قيام اتحاد تقل فيه سلطات الحكومات الاتحادية ويحتفظ فيه الأعضاء باستقلالهم الداخلي ،كذلك التباين بشأن السياسة الاقتصادية ،فالسودان كان يرى إتباع سياسة التوجيه الاقتصادي،بينما كان السنغال من أنصار النظام الفردي أو الاقتصاد الحر. أنظر عبد القادر رزيق المخادمي ،المرجع السابق ،ص116.

(4) نسبة إلى إحدى الهيئات العاملة في هذه الوحدة CONSEIL DE L'ENTENTE

اتحادية أخرى ، ترمي إلى ربط دول ساحل العاج والنيجر وفولتا العليا(بوركينافاسو) و داهومي(البنين)، فتمّ توقيع بروتوكول لهذا الغرض بين البلاد الأربعة في 04 أفريل1959،وتمّ وضع النظام الأساسي لهذا الاتحاد في اجتماع عقد في أبيدجان عاصمة ساحل العاج في 29 ماي 1959، وهو ليس اتحاد سياسي وإنما تنظيم حكومي بهدف التنسيق عن طريق البروتوكولات[1].

ويتكون هذا المجلس من رؤساء البلاد الأربعة ، ومن رؤساء مجالسهم التشريعية، ومن بعض الوزراء المعنيين بالشؤون المشتركة ،ويجتمع عدة مرات سنويا، وتصدر قراراته بالإجماع،ويترأسه الزعماء دوريا، وتم الاتفاق على إقامة اتحاد جمركي بين الدول الأربعةو على توحيد الضرائب و خطط التنمية، كما ينصّ على أن تكون للاتحاد سياسة خارجية موحدة[2]. و لقد صمد اتحاد مجلس الوفاق وظل قائما يعمل في النطاق الذي رسمه لنفسه، بل وأن أعضاءه كانوا طليعة الحركة التي أدت من خلال المؤتمرات الإفريقية المختلفة إلى بلورة فكرة التكتّل الجماعي.

رابعا: إتحاد الدول الافريقية.

بعد فشل اتحاد مالي و اتحاد غانا وغينيا، جرت مباحثات في كوناكري العاصمة الغينية، بين سيكوتوري(غينيا) و موديبوكيتا (مالي)و نكروما (غانا)،أثمرت عن قرار مبدأ الاتحاد بين الدول الثلاث، وفي 29أفريل1961أُعلن ميثاق اتحاد الدول الإفريقية، وأعلن رسميا في 01 جويلية 1961،وكان من أهدافه تقوية الروابط والصداقة والتعاون، مع إدماج الموارد وحماية الوحدة الإقليمية، بالإضافة إلى تنسيق السياسة الداخلية والخارجية، وترك باب العضوية مفتوحا أمام كل الدول الإفريقية التي تقبل مبادئه و أهدافه[3].

---

(1) أمين إسبر ،المرجع السابق ،ص172.

(2) الشافعي محمد بشير، المرجع السابق،ص421.

(3) عبد القادر رزيق المخادمي ،المرجع السابق ،ص116.

وقد أنشأت عدة هيئات اتحادية، تتمثل في مؤتمر يضم رؤساء الدول الأعضاء، وتصدر قراراته بالإجماع ويتم تنفيذها فور إعلانها، ويضم لجان أخرى اقتصادية ومالية، وقد أنشأ هذا الاتحاد للوقوف في وجه مجلس الوفاق، وانتهى هذا الاتحاد بعد وقوع الانقلاب الذي أطاح بالرئيس الغاني نكروما[1].

الفرع الثاني: تطور التنظيم الجماعي.

لقد عرف التنظيم الجماعي للدول الإفريقية تطورا من حيث ارتفاع عدد الدول المنظمة للمجموعات الإفريقية، زيادة على أن هذه المنظمات لم تكن قائمة على أسس جغرافية محظى، ولك كنتيجة لبحث الدول الإفريقية عن تجمعات تضم معظم الدول الإفريقية وتتمثل هذه المجموعات في :

أولا: منظمة الدار البيضاء.

يعتبر مؤتمر الدار البيضاء نقلة هامة في تاريخ التطور السياسي للعلاقات العربية الإفريقية، من خلال أهمية القضايا التي بحثها المؤتمر ،والقرارات المتخذة المعبر ة عن التضامن العربي الإفريقي، وتلاشي الخطوط الوهمية التي وضعها المستعمر لتفرقة القارة[2]،فقد دعا الملك **محمد الخامس** ملك **المغرب** إلى عقد مؤتمر لأقطاب إفريقيا في **الدار البيضاء** من 03 إلى 07 جانفي 1961 وقد ضمّ المؤتمر كل من المغرب وليبيا والجمهورية العربية المتحدة و الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية و غانا و غينيا ومالي، و تم الإعلان على ميثاق من ثلاثة عشر مادة عرف بالميثاق الإفريقي.

وتم التوقيع عليه من قبل وزراء خارجية المجموعة في 05ماي1961،ونصت ديباجته على تحديد واضح لمفهوم الوحدة، حيث جاء في الفقرة الأولى "**نحن رؤساء الدول الإفريقية نعلن تصميمنا على العمل على نصرة الحرية في جميع أرجاء إفريقيا وتحقيق وحدتها**" و تضمن عدة مبادئ كانت ذا أثر في المبادئ التي تضمنها فيما بعد ميثاق منتظم الوحدة الإفريقية منها : مبدأ الوحدة الإفريقية —مبدأ

---

(1) مصطفى سلامة حسين ، المرجع السابق ، ص 282. لمزيد أنظر: بطرس بطرس غالي، المرجع السابق،ص17–21.

(2) محمد مصطفى المغربي، حق المساواة في القانون الدولي "المنظمات الدولية"، دون طبعة، دار المطبوعات الجامعية،مصر،2007،ص322. أو انظر:محمد المبروك يونس ، المرجع السابق،ص58.

محاربة الاستعمار القديم والجديد – مبدأ صيانة وتعزيز وجهات النظر ووحدة العمل – متابعة الجهد لإقامة تعاون فعلي بين الدول الإفريقية-المحافظة على سيادة الدول ووحدة أراضيها، ونص على منح العضوية لأية دولة إفريقية تطلبها، شريطة أن تقبل أحكام الميثاق الإفريقي[1].

وتميز هذا المؤتمر باهتمامه بالتعاون الإفريقي في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية بجانب التعاون السياسي، وأعلن عن تبنيه لسياسة عدم الانحياز كمبدأ للسياسة الخارجية للدول المشتركة في الميثاق، لكونها ترى أن عدم الانحياز يعني عدم الارتباط بالغرب في أي صورة من الصور، بل ذهبت إلى المجاهرة بمعاداة الغرب على اعتبار أنه أساس الاستعمار القديم والجديد[2].

كأنشأ الميثاق عدّة لجان سياسية و اقتصادية و ثقافية ، و قيادة عليا إفريقية مشتركة تتكوّن من رؤساء أركان حرب الدول الأعضاء ، و تجتمع دوريا لبحث وسائل تهيئة الدفاع المشترك عن القارة الإفريقية، في حالة وقوع اعتداء على إقليم من أقاليمها، وتقدّم تقارير عن ذلك إلى اللجنة السياسية[3]،أما اللجنة الاقتصادية الإفريقية فتضم وزراء اقتصاد دول إفريقيا المستقلة، وتجتمع بصفة دورية لاتخاذ القرارات اللازمة الخاصة بالتعاون الاقتصادي الإفريقي، وقد عقدت اللجنة الاقتصادية أول اجتماع لها في كوناكري في07 جويلية 1961،حيث أسفرت عن عدة مقترحات، تم توقيع اتفاقيات بشأنها في الدورة الثانية المنعقدة بالقاهرة في الفترة من 26 مارس إلى 02 أفريل 1962، بتوقيع اتفاقيات تشمل إنشاء سوق إفريقية مشتركة ،تتضمن إلغاء الحواجز الجمركية خلال خمس سنوات، وبنك إفريقي للتنمية برأس مال قدره ثلاثون مليون دولار ، و مجلس للوحدة الاقتصادية[4].

---

(1) أحمد نبيل جوهر ، قرارات منتظم الوحدة الإفريقيةالنظرة و التطبيق و دورها في حلّ مشاكل القارة" ،دون طبعة ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، مصر ، 1987 ، ص19–20.

(2) مأمون المنان، مبادئ القانون الدولي العام، دون طبعة، روائع مجدلاوي ،الأردن ،2009،ص277 .

(3) علي صادق أبو هيف ، المرجع السابق ، ص623.

(4) الشافعي محمد البشير ، المرجع السابق ، ص422.

لكن لم تستطع منظمة الدار البيضاء أن تحقق الأهداف التي رسمتها لنفسها لعدة أسباب، منها أن الدول لم تكن على اتفاق تام حول المسائل الحيوية، فشهدت الكثير من الانقسامات التي أضعفت فاعليتها بشكل ملحوظ، منها الخلاف بين الجزائر والمغرب حول الحدود، وإيواء مصر لمعارضة مغربية، والخلاف بين مصر وغانا حول إسرائيل، والاختلاف في التكوين السياسي والاقتصادي والاجتماعي لدول المجموعة ،بالإضافة إلى التباعد الجغرافي بين أعضائها و اختلاف النظم السياسية و الاقتصادية والاجتماعية ، و عدم تهيؤ الدول المستقلة حديثاً لفكرة الارتباط بنظام لم تألفه بعد، و يساومها شيء من الشك في ملاءمته لها.

ولذلك لم يعاود الرؤساء الاجتماع ولم يصدر عن المؤتمر أي عمل إيجابي[1]،إلا أنه كان لها أثر محسوس في تهيئة الجو و تمهيد الطريق لقيام وحدة إفريقية متكاملة فيما بعد، فقد جمع بين إفريقيا العربية وغير العربية، و بقي هذا المنتظم قائما حتى قيام منظمة الوحدة الإفريقية و انضمام دول المؤتمر إليها ،و تصريح رؤساء المؤتمر بأن مبرر وجوده قد انتهى[2].

ثانيا: منظمة الاتحاد الإفريقي الملجاشي (مجموعة برازافيل).

يعود تاريخ إنشاء هذه المجموعة إلى عام1958،عندما أصدرت فرنسا دستورا في 03جوان 1958يحدد العلاقة بينها وبين المناطق الإفريقية، ففضلت بعض المناطق الإفريقية أن تكون ضمن الرابطة الفرنسية، وهي تشاد وغابون وإفريقيا الوسطى وداهومي(البنين)، والسنغال وفولتا العليا (بوركينافاسو)،والكونغو برازافيل وساحل العاج والنيجر ومدغشقر وموريتانيا ومالي، غير أنه ظهرت اتجاهات تطالب بوجود مجموعة إفريقية لا يكون لها ارتباط بأية دولة أجنبية، وقد تشكلت في مؤتمر برازافيل بجمهورية الكونغو من15إلى19ديسمبر 1960لجنة لوضع أسس منظمة إفريقية ملجاشية[3].

---

(1) أحمد نبيل جوهر، المرجع السابق،ص21.

(2) محمد المجذوب المرجع السابق ، ص 452. لمزيد أنظر: بطرس بطرس غالي، المرجع السابق،ص22-29.

(3) محمد المبروك يونس، المرجع السابق،ص75.

غير أنه يعتبر مؤتمر تاناناريف(مدغشقر)الذي بدأ في 11 نوفمبر1961أساسًا لمواد اتحاد الدول الإفريقية الملجاشية، وقد ضم عند إنشائه اثنا عشر دولة إفريقية ناطقة بالفرنسية (السنغال و إفريقيا الوسطى والكونغو برازافيل و موريتانيا وداهومي (البنين)، و ساحل العاج و النيجر والكاميرون و الكونغو ليوبولدفيل(زائير)،وتشاد ومدغشقر والغابون، يجمعها عامل مشترك يتمثّل في خضوعها للاستعمار الفرنسي والبلجيكي، وهو ميثاق مفتوح للانضمام أي دولة إفريقية ،إذ انضمت إليه فيما بعد الطوغو ورواندا، حيث جاء في ميثاق الاتحاد أنه: **"اتحاد دول مستقلة ذات سيادة وهو مفتوح لكل دولة إفريقية مستقلة ويهدف إلى تنظيم وتثبيت السلام في إفريقيا وملجاش والعالم"**.

وقد هدف هذا التنظيم إلى تنسيق نشاط الدول الأعضاء، لتقوية تضامنها والمحافظة على أمنها الجماعي، و المساعدة على تقدمها و العمل على حل وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية ، و يقوم على تحقيق هذه الأهداف مؤتمر رؤساء الدول و الحكومات، بالإضافة إلى مجلس للوزراء و أمانة عامة، إلى جانب هيئات أخرى أنشئت بموجب اتفاقيات دولية ، منها ميثاق الدفاع للاتحاد الإفريقي الملجاشي،الذي يهدف إلى تنظيم وسائل الدفا ع المشترك في حالة وقوع اعتداء، و العمل على تسوية المنازعات بالوسائل السلمية[1].

وقد لجأ الاتحاد الإفريقي الملجاشي لإبرام ميثاق لتنظيم التعاون بين الدول الأعضاء من الناحية الاقتصادية ،هو ميثاق التعاو ن الاقتصادي الإفريقي الملجاشي، و ذلك من أجل تحقيق التقارب التدريجي بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء، وتنظيم علاقاتها مع المنظمات الدولية الاقتصادية الأخرى، واتفاقية الاتحاد الإفريقي و الملجاشى للبريد والمواصلات السلكية، وهذه المواثيق الانضمام إليها اختياري، أي يجوز الانضمام لواحد منها دون الآخر ، و ذلك قد يكون لغرض عدم إجبار دولة ما في الدخول مع غيرها في ميثاق بغرض التعاون في مجال معين ّ قد تفضّل هي الاستقلال فيه[2].

وقد ساعد في إبراز هذه المجموعة اعتمادها عل الجوار والتراث الثقافي المشترك، والتشابه في المجالات

---

(1) علي يوسف شكري، المرجع السابق،ص218.

(2) أحمد نبيل جوهر، المرجع السابق،ص23.

الاقتصادية والإدارية، نتيجة وقوعها تحت سيطرة دولة استعمارية واحدة "فرنسا"، حيث لم تستطع هذه المجموعة التخلص من تأثير ارتباطها بفرنسا[1]،ونصت المادة السادسة عشر من ميثاق الدفاع للاتحاد الإفريقي الملجاشي على إمكانية التعاقد مع دولة غير إفريقية لإبرام اتفاقيات تتماشى مع أهداف الميثاق، وبالتالي لم تتبنى مبدأ عدم الانحياز، وهذا لارتباطها سياسيا واقتصاديا وثقافيا بفرنسا.

بعد إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية، اجتمع مجلس رؤساءدول و حكومات الاتحاد الإفريقي الملجاشي في جويلية 1963، و أعلنوا أن الاتحاد يجب أن يسير نحو الاندماج في منظمة الوحدة الإفريقية، وفي الاجتماع الذي عقد في داكار في مارس 1964 أعلن تحويل الاتحاد الإفريقي الملجاشي من منظمة سياسية عامة إلى منظمة اقتصادية بحتة(اتحاد للتعاون الاقتصادي)[2].

ثالثا: مجموعة منروفيا

من خلال دراسة منظمة الدار البيضاء و الاتحاد الإفريقي الملجاشي، يظهر أن عددا من الدول الإفريقية لم تشترك في أي منها ، كما أنّ الصلة بين الدول الناطقة بالإنجليزية و تلك الناطقة بالفرنسية لم توفق، و في محاولة للتقريب بين المجموعتين وخاصة في مسألة الوحدة، بالإضافة إلى الدول الإفريقية المستقلة التي لم تنضم لأي من هاتين المجوعتين ،انعقد مؤتمر في المدة من 08 إلى 12 ماي 1961 بمنروفيا عاصمة ليبيريا، بدعوة من ليوبولد سينجور رئيس السنغال[3]،ضم مجموعة برازافيل و سبع دول أخرى لا تنتمي إلى أية مجموعة (نيجيريا و أثيوبيا و ليبيريا و سيراليون و الصومال و تونس و التوغو)، وقاطعت دول منظمة الدار البيضاء ، فحاولت نيجيريا بعد ذلك التوفيق بين مجموعة الدار البيضاء و مجموعة برازافيل و دعت إلى اجتماع آخر في لاجوس عاصمة نيجيريا في أوائل جانفي 1962، إلا أن

---

(1) بطرس بطرس غالي، المرجع السابق،ص30وما بعدها.

(2) محمد المجذوب، المرجع السابق،ص453. لمزيد أنظر: بطرس بطرس غالي، المرجع السابق،ص30-43.

(3) ويرجع البعض ذلك إلى رغبته في إقامة تحالف يواجه منظمة الدار البيضاء. لمزيد أنظر: أمين إسبر، المرجع السابق،ص64.

مجموعة الدار البيضاء لم تحضر هذا الاجتماع و تذرعت بعدم دعوة الجزائر لحضور المؤتمر[1].

وأصدرت مجموعة منروفيا قرار يحمل رؤياها في إقامة تعاون على نمط إفريقي شامل، يستند إلى التسامح والتضامن وعلاقات حسن الجوار وتبادل الآراء بصفة دورية، واستنكار قيام أي دولة بدور الزعامة على حساب الأخرى، وأن الوحدة ليست تكاملا سياسيا للدول الإفريقية صاحبة السيادة ولكنها وحدة أمال وعمل، على أن يراعى فيها وجهة نظر التضامن الاجتماعي الإفريقي والشخصية السياسية الإفريقية،وصدر عن هذا المؤتمر مشروع لإقامة منظمة دولية إفريقية، كان المفروض أن يتم التصديق عليها في مؤتمر ينعقد أواخر سنة 1962، ولكن هذا المؤتمر لم ينعقد رغم وجود المشروع الذي كان قد أصدره مؤتمر لاغوس(نيجيريا) في يناير 1962، عندما اجتمعت واحد وعشرون دولة إفريقية مستقلة لمناقشة السبل التي يمكن من خلالها تحقيق التعاون[2].

و اجتمع بدلا منه مؤتمر لوزراء خارجية هذه الدول، وتم في هذا المؤتمر توقيع سبعة عشر من اثنين وعشرين دولة كانت حاضرة في هذا المؤتمر على مشروع الميثاق المقترح، و الذي كان مكونا من ثلاثة و أربعين مادة، ويعتبر هذا الميثاق أحد المواثيق التي أخذت في الاعتبار في مؤتمر أديس بابا عند إنشاء منتظم الوحدة الإفريقية، و يلاحظ أن هذا الميثاق جعل اهتمامه الأول لتقوية التعاون بين الدول الإفريقية في المجالات الاقتصادية والفنية ،وجعل التعاون السياسي في المرحلة التالية، وتاركا التعاون العسكري للمرحلة الأخيرة[3] .

إذن شكلت هذه المجموعات الإفريقية الثلاث أرضية ممهدة لانبثاق منظمة الوحدة الإفريقية، فهذه المنظمات لم تكن قائمة على أسس جغرافية، فمجموعة الدار البيضاء جمعت الدول التي تتصف برغبتها من التحرر في سياستها الخارجية، رغم أنها متباعدة جغرافيا ومختلفة ثقافيا، كما أن بينها اختلاف في

---

(1) علي صادق أبو هيف ، المرجع السابق ،ص627.

(2) محمد المبروك يونس، المرجع السابق ،ص78–79 .

(3) أحمد نبيل جوهر ، المرجع السابق ، ص 25. أو انظر: محمد مصطفى المغربي، المرجع السابق،ص322.

اتجاهاتها و آرائها، بين متشدد رافض للهيمنة الاستعمارية(منظمة دار البيضاء)،وبين معتدل في علاقته مع المستعمر(منظمة برازافيل –مجموعة منروفيا).

المطلب الثاني: منظمة الوحدة الإفريقية و الاتحاد الإفريقي.

اتخذت حركة الوحدة الإفريقية طابعا جديدا بفعل مجموعة من المتغيرات، أهمها نمو الشعور القومي والمطالبة بالتحرر من الاستعمار، فقد ساد في إفريقيا تيار القومية الإفريقية، وكان له العديد من الجذور، وهو يعبر عن الوحدة الإفريقية، ويحتج على الاستعمار وأثاره و يطالب بالاستقلال، فحاولت الدول والشعوب الإفريقية تحقيق هذا التجمع، في شكل منظمة من خلال عدة مؤتمرات مهدت لقيام منظمة الوحدة الإفريقية (الفرع الأول)، لكن بعد أربعين عاما أعلن الرؤساء الأفارقة، أن منظمة الوحدة الإفريقية لم تعد الوعاء المناسب لتحقيق طموحات القارة في الاستقرار والتنمية، فأعلنوا تحولها إلى الاتحاد الإفريقي، زيادة على عدة تحولات على المستوى الدولي والإقليمي[1] ، كان لها دور أساسي في التوجه نحو تطوير مؤسسات العمل الوحدوي الإقليمي عمقا واتساعا (الفرع الثاني).

الفرع الأول: إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية.

لقد دعا وزراء خارجية مجموعة برازافيل في ديسمبر1962،إلى عقد مؤتمر في أديس أبابا تحضره جميع الدول الإفريقية المستقلة، للخروج بصيغة نهائية للمنظمة الإفريقية[2]، فوافق مؤتمر القمة الإفريقية

---

(1) أيمن السيد شبانة، الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي: دراسة مقارنة، من كتاب الاتحاد الإفريقي ومستقبل القارة الإفريقية، محمود أبو العينين، المرجع السابق،ص107–109.أو انظر: صالح يحيى الشاعري ،تسوية النزاعات الدولية سلميا، الطبعة الأولى ، مكتبة المدبولي ،مصر،2006،ص125.

(2) وقد جاءت هذه الدعوة بعد حصول بعض المتغيرات في القارة الإفريقية، إذ حصلت الجزائر على استقلالها في عام 1962،فانتهت الأسباب التي كانت تتمسك بها بعض الدول الإفريقية، بالإضافة إلى تغير الوضع في الكونغو عندما طرد تشومي وقاد موبوتو الانقلاب العسكري، وزاد شعور إمكانية الوصول إلى اتفاق في الآراء للمجموعات الإفريقية. أنظر: محمد المبروك يونس، المرجع السابق،ص81.

الذي عقد في مدينة أديس أبابا بأثيوبيا في 23 ماي 1963،على توحيد الدول الإفريقية في منظمة دولية ، و قد اعتبر هذا المؤتمر أعظم حدث في التاريخ السياسي المعاصر للقارة الإفريقية ،لأنه جسد أول منظمة إقليمية تضم كافة الدول الإفريقية المستقلة، ومن ناحية أخرى اعتبر محاولة جادة للتغلب عما فشلت فيه باقي التجمعات الإفريقية القائمة، خاصة مشكل الحدود والنزاعات[1].

وقد عقد الكثيرون الآمال الكبيرة على هذا المؤتمر، وانتظروا منه أن يصبح " هيئة أمم إفريقية "، يوضع فيها حد للانقسامات و المنازعات التي أنهكت قوى دول القارة، وهي لم تزل في أول عهدها بالحرية و الاستقلال، حيث اجتمع في أديس أبابا وزراء خارجية ثلاثون دولة إفريقية مستقلة[2]،في الفترة ما بين 15و22ماي1963 لبحث و دراسة وسائل تحقيق تعاون الدول الإفريقية المستقلة في مختلف المجالات و تنسيق أوجه نشاطها ، و تم الشروع في إذابة التكتّلات الإفريقية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية ،حيث شكلت لجنتين تتولى الأولى بحث إنشاء منظمة للدول الإفريقية ،وبحث أثر التكتلات الاقتصادية القائمة على النمو الاقتصادي في إفريقيا، أما اللجنة الثانية فقد تولت بحث موضوع التخلص من الاستعمار والتمييز العنصري ونزع السلاح وإنشاء لجنة توفيق دائمة.

لكن رغم اتفاق الدول الإفريقية على وجوب الترابط بينها، من أجل الحفاظ على استقلالها و مواجهة مشاكل التخلف، فإنها اختلفت في المنهج والفلسفة التي يجب الأخذ بها من أجل تحقيق ذلك، فهل يكون هذا التنظيم محافظا على سيادة الدول الكاملة، أو يتجاوز ذلك ليصل إلى نوع من التكامل المقيد لسيادة الدول[3]، وكانت أسباب المتحفظين عن الوحدة ترتبط بحداثة الاستقلال، وصعوبة التنازل

---

(1) صلاح الدين حسن السيسي، النظم والمنظمات الإقليمية والدولية، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، مصر، 2007، ص235.

(2)كان عدد الدول المستقلة 32دولة، لكن لم تحضر المغرب والتوغو، إذ احتجت المغرب على مشاركة موريتانيا في المؤتمر لأنها كانت تعتبرها جزء من الأراضي المغربية ،أما التوغو فلم تشارك لاعتراض بعض الدول الإفريقية على الحكومة الجديدة التي انتزعت الحكم في التوغو، إثر اغتيال الرئيس سلفانوس أوليمبيو. أنظر: محمد المبروك يونس، المرجع السابق،ص81 .

(3) مصطفى سلامة حسين ،المرجع السابق ،ص284.

عليه ،والتنوع الهائل في الاقتصاديات واللغات والنظم السياسية، وتم الإقرار أن يقتصر دور التنظيمات الإقليمية الإفريقيةلع مجر ّ د التعاون الثقافي و الفني، أي الارتضاء بشكل توفيقي.

وقد عرضت نتيجة دراسات و أبحاث مؤتمر وزراء الخارجية ، على مؤتمر رؤساء ثلاثين دولة إفريقية مستقلة، انعقد في أديس أبابا في22 ماي 1963، وقد ظهر أيضا انقسام حول شكل المنتظم الجديد المزمع إنشاءه ،فمنهم من أصر ّ على اقتراح الوحدة الإفريقية ، ومنهم من رأى أن تحتفظ الدول بكامل سيادتها، ومنهم من وقفوقف ًا وسطًا بين الاتجاهين ، و قد استقر ّ رأي المجتمعين على وجوب إنشاء منتظم يضم جميع الدول الإفريقية تمهيد ً ا لتحقيق الوحدة بينها.

و انتهت أشغال المؤتمر بإعلان ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية في25 ماي 1963،و قد احتوى ميثاق المنظمة على ثلاثة وثلاثين مادة وديباجة، وفي حفل رسمي أقيم في28ماي وقع رؤساء الدول الثلاثين على ميثاق المنظمة، و يهدف هذا المنتظم إلى التعاون الاختياري بين الدول لتحقيق الأغراض المشتركة للدول الأعضاء ، وقد هدفت المنظمة تشجيع التضامن بين الدول الإفريقية والحفاظ على سيادتها، و تنسيق سياساتها في الميادين الاقتصادية والصحية والأمن و الدفاع[1].

لكن ظهرت المعوقات التي تدل على رأي الفريق الثاني، والمتعلقة بالحديث عن فكرة سيادة الدول وعدم التدخل، واستنكار النشاط الهدام للدول المجاورة، وشرط الثلثين في التصويت حول معظم القضايا الأساسية، وبالتالي هناك محاولة للتوفيق بين الاتجاه الوحدوي والاتجاه الانفصالي، من خلال احتفاظ كل دولة باستقلالها مع الالتزام بالعمل على تحقيق الوحدة بشكل تدريجي، ودعم التشاور والتضامن بين الدول، والتركيز على التحرر من الاستعمار ،فكانت منظمة الوحدة الإفريقية بمثابة الحل الوسط الذي خرجت به قيادات إفريقيا في تلك الفترة، وخاصة بين فكرة الحكومة الإفريقية وفكرة التعاون الإفريقي،

---

(1) عاكف يوسف صفوان ، المنظمات الإقليمية و الدولية ،الطبعة الأولى، دار الأحمدي للنشر ، مصر،2004 ،ص187 . أو انظر: محمد مصطفى المغربي، المرجع السابق،ص324. أو انظر: عبد الرحمان إسماعيل محمد الصالحي ،الهيكل التنظيمي لمنظمة الوحدة الإفريقية، المرجع السابق،ص266.

وورود لفظ الوحدة في اسمها إرضاء للرئيس نكروما[1].

ويرى الدكتور مصطفى سلامة حسين أن ذلك أمر ظاهري وليس حقيقي، إذ أن الاتجاه الانفصالي هو الذي كتب له أن ينتصر، وهذا التمسك المفرط بسيادة الدول كفلسفة تستند إليها منظمة الوحدة الإفريقية ليس مجرد انتقاء اختياري، وإنما ناتج عن أن الهدف الأسمى للدول الإفريقية كان الحصول على استقلالها، وبالتالي أصبحت السيادة أمرا غير قابل للمساس تحت أي مبرر، كما أن الدول الإفريقية التي هي حديثة الاستقلال كان لابد لها من تدعيم استقلالها بالاتحاد فيما بينها، بالإضافة إلى توحيد جهودها الجماعية لمؤازرة بقية الشعوب الإفريقية التي لم تحصل على استقلالها[2].

من خلال تحليل الاتجاهات التي صاحبت إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية، يظهر أن ميثاق المنظمة هو الحد الأدنى الممكن تحقيقه وسط الانقسامات لإبراز الشخصية الإفريقية كمجموعة دولية، كما أرادت معظم الآراء أن تكون منظمة الوحدة بمثابة نوع من التضامن ضد أي تغيير في الأمر الواقع، حيث أن العضوية توفر الحماية لرؤساء الدول والحكومات ضد جميع أشكال العمل السياسي الموجه للإطاحة بهم. فقيام منظمة الوحدة الإفريقية يعتبر أول تكتل إفريقي شامل على هذا المستوى الكبير من الدول الإفريقية، ودون الوقوف على التقسيمات التقليدية التي حاول الاستعمار فرضها[3].

انشغلت المنظمة عن أهدافها التي قامت من أجلها، حيث افتقدت لعنصر الوحدة بين دولها، ومقدرتها على حسم قضية التخلف الاقتصادي والاجتماعي بين أعضاء المنظمة، من جراء المصالح المتباينة التي حكمت سياسة هذه الدول، وبذلك يمكن حصر أهم أسباب فشل المنظمة في:

– التبعية الاقتصادية والسياسية والثقافية مع الدول الأجنبية (دول ناطقة بالفرنسية وأخرى بالانجليزية وأخرى بالعربية)،إضافة إلى اللغات الإفريقية المحلية.

---

(1) محمود أبو العينين، التقرير الاستراتيجي الافريقي2006–2007،المرجع السابق،ص18.

(2) وليم توردوف، المرجع السابق، ص284.

(3) محمد المبروك يونس، المرجع السابق،ص85–86.

- التخلف الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لبعض دول المنظمة.

- شمولية الأهداف والطموحات التي وضعتها المنظمة، مما انعكس سلبا على أدائها لعدم تخصصها في مجال واحد ومحدد بعينه[1].

كما عرفت منظمة الوحدة الإفريقية إخفاقات ومشاكل عديدة، يعود البعض منها إلى هيكلها المعقد، الذي يعمل أحيانا إلى الضد من اتخاذ القرارات السريعة، و إلى قاعدتها المالية غير المأمونة، و إلى افتقارها إلى التأييد الشعبي العريض، و إلى جنوحها لعمل خطط اقتصادية من دون أفاق واقعية لتحقيقها، ونظرا لذلك فقد وصفها جوليوس نيريري بأنها مجرد منتدى دردشة لرؤساء الدول الإفريقية[2].

كما عرفت المنظمة عدم التزام رؤساء الدول والحكومات الحضور بأنفسهم، واكتفائهم بإرسال ممثليهم المعتمدين، الذين لا يملكون من الاختصاصات والصلاحيات ما يجعلهم قادرين على اتخاذ القرارات، وهذا ما دفع بتونس وزامبيا إلى طلب تعديل المادة التاسعة من ميثاق المنظمة، والخاصة بدورات اجتماعات المؤتمر، باشتراط حضور رؤساء الدول شخصيا، إلا أن هذا الاقتراح لم يلق التأييد، زيادة على أزمات أخرى تعرضت لها المنظمة، تتعلق بتحديد مكان انعقاد مؤتمر رؤساء الدول والحكومات، وأخرى تتعلق بتمثيل الدول وتشكيل الوفود نظرا لكثرة الانقلابات العسكرية[3].

إذا نظرنا إلى الناحية الموضوعية المتعلقة بالأهداف التي رسمتها المنظمة، فقد ركزت على قضية التحرير والتخلص من الاستعمار، إذ حصلت ثمانية عشر دولة على استقلالها منذ قيام المنظمة حتى

---

(1) مسعود عمر مسعود، المرجع السابق، ص156.

(2) من دون أن ننسى العوامل الخارجية التي أثرت على عمل المنظمة ومنها الحرب الباردة التي شهدها العالم وجعلت دول القارة تنقسم بين تيارات الماركسية والشيوعية والرأسمالية. لمزيد أنظر: ظاهر جاسم محمد، المرجع السابق،ص301.

(3) عبد الرحمان إسماعيل الصالحي، منظمة الوحدة الإفريقية في خلال عشرين عاما، العدد الرابع، المطبعة الفنية ، القاهرة،مصر،1983،ص51ومايليها.

سنة 1970،إلى جانب تدخلها في النزاعات التي هددت سلامة القارة وأمنها، والتأكيد على مبدأ احترام الحدود القائمة[1]،غير أن تقييم دور المنظمة في تحقيق الاندماج و الوحدة والتنسيق والتعاون بين دول هذه المنظمة، يشكل المعيار الحقيقي للحكم على نشاط المنظمة، وقد جاءت الوقائع لتأكد ضعف الخطوات التي اتخذت في المجالات التي كان يمكنها أن تساعد على تحقيق النجاح المنشود.

فعلى صعيد النظم القانونية السائدة في الدول الأعضاء، لم يتخذ أي إجراء عملي يرمي إلى توحيد أو تقريب هذه النظم، فكل دولة إفريقية أسيرة لمصالحها الوطنية، وفي المجال الاقتصادي رغم إدراك الدول الإفريقية للأهمية البالغة لإيجاد حل للمشاكل التي تعاني منها، إذ بقيت الدول الإفريقية بعد الاستقلال على علاقة مع الدول الخارجية خاصة في المجال الاقتصادي[2]،وبالتالي مارست هذه الدول نفوذا على دول القارة، وقد عبر الرئيس نكروما على ذلك بأنه أثر استعماري جديد، واتهم هذه الدول بأنها منحت الاستقلال الصوري لدول القارة، واحتفظت بالسيطرة الاقتصادية.

ولم تتخذ الدول الأعضاء خطوات جديدة في مجال التعاون الاقتصادي إلا في وقت متأخر، وإن كان مؤتمر أبيدجان بساحل العاج المنعقد من09إلى13ماي 1973يعد خطوة في محاولة لإيجاد تعاون اقتصادي، لكن تقرير هذا المؤتمر لم يضع برنامجا زمنيا للتنفيذ ولم يقدم مشروعا تطبيقيا عمليا[3]،لذلك دعت إلى مؤتمر قمة إفريقي لمناقشة الأوضاع الاقتصادية للقارة الإفريقية، عقد في لاغوس من28إلى29أبريل1990،وقد تبنت القمة خطة عمل من بين ما ترمي إليه إيجاد سوق مشتركة إفريقية في2000،وجعل القارة ذات اكتفاء ذاتي، غير أن القادة الأفارقة لم يتحمسوا إلى ذلك كثيرا ،وإنما ركزوا على الوضع السيء لاقتصاديات الدول الإفريقية، دون البحث في الأسباب

---

(1) محمود أبو العينين، إدارة وحل الصراعات العرقية في أفريقيا، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر والتوزيع والطباعة،ليبيا،2008،ص111ومايليها.أو انظر: بوكرا ادريس ،مبدأ عدم التدخل في القانون الدولي المعاصر، دون طبعة، المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر،1990،ص139ومايليها.

(2) عبد القادر رزيق المخادمي ،المرجع السابق،ص95.

(3) عبد الرحمان إسماعيل الصالحي، منظمة الوحدة الإفريقية في خلال عشرين عاما، المرجع السابق،ص71-72.

الحقيقية لذلك، واتخاذ إجراءات فعالة لمعالجتها، بل اقتصر الأمر على النيات الطيبة والتصريحات الرنانة، من دون وضع مخططات وبرامج لتحقيق التعاون بين الدول الأعضاء، فالتبادل الاقتصادي بين الدول في أدنى درجاتهو كل ما توصل إليه هو توقيع معاهدة أبوجا(نيجيريا) في 03جوان1991 ،ودخلت حيز التنفيذ في 12ماي 1994[1].

الفرع الثاني: تحول منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي.

تعرضت منظمة الوحدة الإفريقية للانتقاد بسبب أساليبها الإجرائية المطولة، التي يقتضيها الرجوع إلى الدول، مما أعاق سرعة العمل فيها، وعجزها عن التدخل بسبب مبدأ احترام سيادة الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، كما وضحت في مؤتمر القمة الإفريقية الثاني رغبت رؤساء دول المؤتمر اتجاه إقامة حكومة اتحادية لإفريقيا، وحمل لواء هذه الدعوى الدكتور نكروما، وقد تردد ذلك في خطابه للدفاع عن فكرة الحكومة الاتحادية ، ولخص وجهة نظره بشأن هذه الحكومة، بأنه اقترح إطار لحكومة اتحادية لإفريقيا تتكون من مؤتمر رؤساء الدول و الحكومات، يرأسه رئيس منتخب من بين رؤساء الدول و الحكومات للدول الإفريقية المستقلّة ، على أن توجد هيئة تنفيذية تتمثل في مجلس وزراء يرأسه رئيس وزراء، كما يوجد مجلس اتحادي يتكون من مجلسين (مجلس الشيوخ ، مجلس نواب).

وأوضح نكروما فكرته بقوله :" **ولا أعني بذلك إلغاء أي سيادة، إذ كلما زاد عدد الدول المستقلة في حكومة اتحادنا، كلما أصبحت وحدتنا أقوى ، وأصبحت كل دولة ذات سيادة داخل الوحدة أكثر حرية في العناية بمشكلاتها المحدودة والتي تنفرد بها** "،كما قال في موضع آخر من خطابه :" **إن المبادئ المحددة التي تتمثل في ذهني هي الدفاع والسياسة الخارجية و التنمية الاقتصادية ويشمل ذلك توحيد العملة في إفريقيا** "[2].

هذه الأفكار الطموحة للرئيس نكروما في الستينات، قد رددها الرئيس الليبي معمر القذافي عندما

---

(1) محمد المجذوب، المرجع السابق،ص463.

(2) الشافعي محمد بشير ،المرجع السابق ،ص431-432.

نادى بتطوير المنظمة و إقامة ولايات متحدة إفريقية[1]، حتى لا يتم تهميش القارة الإفريقية في الأحداث العالمية، خاصة بعد التغييرات الدولية، و ذلك عند حضوره في القمة الخامسة والثلاثين لمجلس رؤساء الدول و الحكومات لمنظمة الوحدة الإفريقية، المنعقد بالجزائر خلال الفترة من 12إلى 14 جويلية 1999،فقدم دعوة لاستضافة بلده لمؤتمر استثنائي[2]،وقد وافق المؤتمر على قبول دعوة الرئيس الليبي لعقد مؤتمر استثنائي للمنظمة في مدينة سرت في بداية سبتمبر من العام ذاته ، إذ تناقش فيه سبل تفعيل منظمة الوحدة بما يتماشى مع التطورات السياسية و الاقتصادية العالمية ، وبما يضمن للقارة الحفاظ على مقدرتها و مكانتهافي إطار العولمة ، فصدر بيان تناول عدداً من الموضوعات يأتي في مقدمتها الضرورة الملحة لإنشاء الاتحاد الإفريقي[3].

انعقدت قمة **سرت** الاستثنائية لمجلس رؤساء الدول و الحكومات الإفريقية في دورته الرابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية خلال الفترة من06إلى09سبتمبر1999، و فيها نوقشت كيفية توحيد القارة ،وقد قدمت ليبيا مشروع أطلق عليه الولايات المتحدة الإفريقية يتكون من ثلاثة عشر مادة، و قد اختتمت القمة أعمالها بإصدار إعلان سرت، الذي يتكو ن من ثماني نقاط في الديباجة، و ست من المقررات ضمن الفقرات العامة لذلك الإعلان، تشكل دوافع إنشاء الاتحاد الإفريقي كبديل لفكرة الولايات

---

(1) وقد حصل على تأييد بوركينافاسو وتوغو اللتين تتلقيان معونات سخية من ليبيا، بينما تحفظت عليه دول أخرى مثل جنوب إفريقيا ومصر ونيجيريا بدعوى أنه يؤدي إلى زعزعة التجمعات الإقليمية القائمة. لمزيد أنظر محمد محمود الإمام، المرجع السابق ،ص83.

(2) السيد فليفل، محمود أبو العينين ،التقرير الاستراتيجي الافريقي2001-2002،معهد البحوث والدراسات الإفريقية، مركز البحوث، جامعة القاهرة، المطبعة التجارية الحديثة،مصر،ص59. أو انظر: سيد إبراهيم الدسوقي، الإستخلاف بين المنظمات الدولية "دراسة تطبيقية على استخلاف الاتحاد الإفريقي لمنظمة الوحدة الإفريقية على ضوء التنظيم الدولي"، دون طبعة، دار النهضة العربية،مصر،2004-2005،ص227.

(3) أحمد حجاج ،الاتحاد الإفريقي ومنظمة الوحدة الإفريقية "رؤية مقارنة"، من كتاب أفريقيا بين الواقع والتحديات ،المرجع السابق،ص11. أو انظر: عبد الرحمان إسماعيل الصالحي، الاتحاد الإفريقي كمنظمة إقليمية بين الأمل والحذر، المرجع السابق،ص165.

المتحدة الإفريقية ومن بين ما تضمنه :

– إنشاء الاتحاد الإفريقي تماشيامع المقاصد التي نصّ عليها ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، و النصوص الواردة في المعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الإفريقية[1].

و لقد فوض المجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الإفريقية بإعداد مسودّة الوثيقة المنشئة للاتحاد ، و عليه أن يقدم تقريره بذلك إلى الدو رة العادية السادسة والثلاثين لرؤساء الدول و الحكومات لعام2000، كما طالب المجلس الدول الأعضاء بالإسراع إلى استكمال عملية التصديق بحلول ديسمبر2000،حتى يتم اعتماد القانون التأسيسي رسميا في عام 2001،و ذلك في قمة غير عادية في مدينة سرت، لذلك قامت الأمانة للمنظمة بإعداد مشروع نص القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي، الذي تمت دراسته بجانب بروتوكول إنشاء برلمان عموم إفريقيا على مستوى الخبراء و القانونيين و البرلمانيين المجتمعين بأديس أبابا في الفترة من17إلى21أفريل2000 ،و بطرابلس في الفترة من27إلى30ماي2000، ثم على مستوى المؤتمر الوزاري المنعقد في الفترة من31 ماي إلى 02 جوان2000[2].

ولقد عقد مجلس وزراء الدول و الحكومات دورته السادسة و الثلاثين بلومي عاصمة الطوغو، خلال الفترة من10إلى12جويلية2000،وتم تنفيذ مقررات قمة سرت، فثمّ اعتماد القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي رسميا في11جويلية 2000،ووقعت عليه سبعة وعشرون دولة إفريقية، تكون من ديباجة وثلاثة وثلاثون مادة وتحددت به أهداف الاتحاد و تكوين أجهزته، حيث أضيفت أجهزة هامة (برلمان عموم إفريقيا، محكمة عدل إفريقية إلى جانبأجهز ة أخرى)، وتقر ر أن يدخل هذا التنظيم دور

---

(1) حمدي عبد الرحمان حسن، برلمان عموم إفريقيا والبعد الشعبي في حركة الوحدة الإفريقية، من كتاب الاتحاد الإفريقي ومستقبل القارة الإفريقية، محمود أبو العينين، المرجع السابق،ص79. *أو انظر* **إعلان سرت عن موقع :صوت *إفريقيا* *http://www.voiceofafrica.com.ly/index.php?option=com* / *2009/09/21* .**

(2) جمال عبد الناصر مانع ، التنظيم الدولي" النظرية العامة و المنظمات العالمية و الإقليمية المتخصصة"، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي ، مصر ، 2007 ، ص 306 .أو انظر أحمد حجاج ،الاتحاد الإفريقي ومنظمة الوحدة الإفريقية "رؤية مقارنة"، المرجع السابق، ص12.

التنفيذ باكتمال تصديق ثلثي الدول[1]. ويبقى العمل بميثاق المنظمة ساريا لفترة انتقالية مدتها سنة واحدة من دخوله حيز التنفيذ، لتتمكن منظمة الوحدة الإفريقية والجماعة الاقتصادية من اتخاذ التدابير اللازمة فيما يتعلق بتحويل أصولها وخصومها إلى الاتحاد الإفريقي، والذي تكون أحكامه ذات الأسبقية على أي أحكام في المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية تتعارض مع أحكامه[2].

وفي القمة الاستثنائية الخامسة لمجلس رؤساء الدول و الحكومات لمنظمة الوحدة الإفريقية ،التي عقدت في سرت بليبيا، خلال01و02مارس2001 ، أعلن رؤساء القارة الإفريقية قيام الاتحاد الإفريقي رسميًّا في02مارس2001 ،وجاء هذا الإعلان كإعلان سياسي، إذ يظل إنشاء الاتحاد الإفريقي بالمفهوم القانوني مرتبط بإيداع وثائق التصديق، فدخل حيز التطبيق في 26 ماي2001 بعد اكتمال عملية التصديق، وذلك بعد أن صادقت عليه ست وثلاثين دولة وهي أغلبية الثلثين المطلوبة[3]،وتم إبلاغ جميع الدول بقيام الاتحاد الجديد ودخوله حيز النفاذ، لتبدأ الفترة الانتقالية ومدتها عام على الأقل، لتمكين منظمة الوحدة الإفريقية والجماعة الاقتصادية الإفريقية من تحويل أصولها وخصومها إلى الاتحاد الإفريقي[4].

وتقرر أن تشهد القمة السابعة و الثلاثين تحول منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي،و تحضير

---

(1) عادل عبد الرزاق، المنظومة الإفريقية ومبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في إفريقيا(النيباد) بين النظرية والتطبيق "رؤية مستقبلية"، دون طبعة، الهيئة المصرية العامة للكتاب،مصر،2006،ص 144.

(2) رجب عبد الحميد ،المنظمات الدولية بين النظرية والتطبيق ،دون طبعة، مطابع الطوبجي التجارية، مصر،2002،ص 181.

(3) عادل عبد الرزاق، المنظومة الإفريقية ومبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في إفريقيا(النيباد) بين النظرية والتطبيق "رؤية مستقبلية"، المرجع السابق،ص146.

*** تمت المصادقة على القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي من طرف الجزائر، بموجب المرسوم الرئاسي رقم 01- 129 المؤرخ في 2001/05/12 ،الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 28 الصادرة بتاريخ 2001/05/16 .**

(4) السيد فليفل، محمود أبو العينين ،المرجع السابق،ص60.أو انظر: أيمن السيد شبانة، المرجع السابق ،ص112.

مسودات البروتوكولات المتعلقة بإنشاء أجهزة ومؤسسات الاتحاد، وقد عقد مؤتمر رؤساء الدول و الحكومات دورته العادية السابعة والثلاثين في لوساكا عاصمة زامبيا، من09إلى11جويلية 2001 واعتبرت القمة الختامية للمنظمة الوحدة الإفريقية[1].

وتم الإعلان عن الاتحاد الإفريقي في مؤتمر تاريخي في دوربان بجنوب إفريقيا، عند نهاية السنة الانتقالية، في صبيحة الثلاثاء الموافق ل09جويلية2002،بحضور رؤساء دول وحكومات حوالي خمسين دولة ليحل محل منظمة الوحدة الإفريقية، لكن لا يعمل مثلها كجهاز سياسي فقط، بل يستهدف التكامل الاقتصادي والتنمية الاجتماعية التي لا بد أن تقود إلى وحدة سياسية[2]،بحيث يأمل الأفارقة أن يكون هذا الاتحاد بداية جديدة لإنهاء الصراعات والحروب الأهلية، ومحاربة الفقر وتبني الديمقراطية في القارة الإفريقية، و تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية واحترام حقوق الإنسان.

ذلك أن المراقبون السياسيون ظلوا ينظرون إلى منظمة الوحدة الإفريقية على أنها ناد للحكومات، لم يعط ميثاقها اعتبارا للمشاركة الشعبية، وهذا ما تداركه قانون الاتحاد الإفريقي، بنصه على تكوين برلمان عموم إفريقيا ضمن أجهزة الاتحاد، مما قد يسهم في المشاركة الشعبية، كما حرصت قمة سرت(09إلى 11جويلية2001)على حث الدول الأعضاء على بدل الجهد من أجل الترويج للاتحاد الإفريقي على المستوى الشعبي (المواطن الإفريقي)،حتى لا يبقى الاتحاد منحصرا في إرادة النخب الإفريقية الحاكمة[3].

وقد أكد تقرير الأمين العام الذي قدمه إلى المؤتمر الوزاري الرابع والسبعين في لوساكا، في جويلية 2001، حول تنفيذ مقررات قمة سرت المتعلق بإنشاء الاتحاد الإفريقي، أن الاتحاد جزء من المسعى

---

(1) جمال نكروما، الوحدة الإفريقية في سياق الفكر السياسي لبعض الزعماء الأفارقة: الحلم المؤجل ، من كتاب الاتحاد الإفريقي ومستقبل القارة الإفريقية، محمود أبو العينين، المرجع السابق،ص42.

(2) محمد محمود الإمام ،المرجع السابق،ص86.

(3) رجب عبد الحميد ،المرجع السابق، ص 164. أو انظر: صلاح الدين حسن السيسي، المرجع السابق،ص239.أو انظر: سيد إبراهيم الدسوقي، المرجع السابق،ص227.

العام لتعزيز الوحدة و التعاون والتنسيق، و تزويد القارة بإطار قانوني ومؤسسي، و أن الدافع الرئيسي إلى إنشاء الاتحاد هو الحرص على تعميق وتعزيز التلاحم و التضامن والتكامل بين البلدان والشعوب الإفريقية، وأن إحلال الاتحاد محل منظمة الوحدة الإفريقية هو لتأسيس منظمة ذات حيوية، تستطيع أن تستجيب لتحديات العولمة، وليس إنشاء منظمة تكون امتداد لمنظمة الوحدة الإفريقية تحت اسم أخر[1].

المطلب الثالث: الاختلاف حول الوحدة وبروز الجانب الاقتصادي.

قد كان من نتائج المؤتمرات الإفريقية نضوج حركة الجامعة الإفريقية، من خلال مفاهيم حتى وإن تباينت إلا أنها شكلت أساسا للوحدة الإفريقية ، فبعدما كان الاهتمام قبل الاستقلال هو الجمع والتوفيق بين القبائل المختلفة، أصبح الاهتمام بعد الاستقلال هو كيفية الجمع والتوفيق بين الأمم المختلفة (الفرع الأول)،كما أن مرور الوقت أدى إلى بروز الاهتمام بالجانب الاقتصادي نظرا لدوره في عملية الوحدة، مما كان له الأثر في ظهور المنظمات الفرعية الإقليمية في إفريقيا(الفرع الثاني).

الفرع الأول :منهج الوحدة.

قد أدرك الزعماء الإفريقيون بأن دولهم لن تتمتع بقليل من التأثير في الشؤون العالمية، نتيجة للفقر والتخلف الاجتماعي والاقتصادي والتربوي، فعملوا على ضمان قوة المنظمات القومية الإفريقية، وقد عبر عن ذلك الرئيس جوليوس نيريري بقوله"**الدولة القومية الإفريقية هي أداة لتوحيد إفريقيا وليس لتقسيم إفريقيا، و من الخطر أن نقول بأن القومية لا معنى لها، إذ أنها لن تكون**

---

(1) عبد الله الأشعل، الاتحاد الإفريقي والقضايا الإفريقية المعاصرة، مؤسسة الطوبجى للتجارة والطباعة والنشر، القاهرة، 2002،ص142. أو انظر: نادية عبد الفتاح، الاتحاد الإفريقي بين الأمل والخوف "رؤية تقويمية" ،من كتاب التكامل الإقليمي في إفريقيا "رؤى وأفاق"، تحرير محمد عاشور، أحمد علي سالم ،الطبعة الأولى، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة،مصر،2005،ص173.

متمشية مع الحاضر ،إن لم تكن تعني في الوقت نفسه الوحدة الإفريقية الشاملة"[1].

كما أصبح هناك ربط بين الاستقلال والوحدة، وبرز ذلك أيضافي التصريحات، فقد عبر جوليوس نيريري في مؤتمر الدول الإفريقية المستقلة الثاني بقوله "**إننا نعلم حتى بعد أن حققنا استقلالنا إن الشخصية الإفريقية التي نود أن نبنيها تتوقف على دعم وحدتنا لا عاطفيا فحسب بل واقعيا أيضا**"، أما موديبو كيتا رئيس مالي فقال في خطابه في07جوان1961،"**نحن على يقين أن الدول الإفريقية لن تستقل أبدا بالمعنى الكامل لهذه الكلمة إذا ظلت دولا صغيرة تقف تقريبا ضد بعضها بعضا، لكل منها سياستها الخاصة واقتصادها الخاص، ولا تحسب كل منها حسابا لسياسة الآخرين**"[2].

لكن كانت التجمعات الإفريقية مبهمة وغير مستقرة وغير مندمجة وفي تحول دائم،فقد وجدت كتلتان، تتكلم الأولى عن التعاون وعن التقدم الاقتصادي في إطار احترام المتبادل بين الشركاء، وعلى أن تلتزم بقضية أساسية، هي عدم التنكر لطبيعة العلاقات التي تربط أفريقيا بالغرب، أما الثانية فاهتمت بتأكيد الشخصية الإفريقية ووضعها في مواجهة أوروبا(الاستعمار)،وشددت على الثورة السياسية الإفريقية التي يجب أن تؤمن التقدم الاجتماعي والاقتصادي، كما شددت على تغيير وتبديل علاقات إفريقيا وارتباطها جذريا مع العالم [3].

وقد أوضح مؤتمر الشعوب الإفريقية في 1961المنعقد بالقاهرة مفهوم الوحدة الإقليمية، بأنها ليست وحدة يسعى إليها بكل ثمن ومن أجل كل شيء، إنما هي تجمع مناهض للإمبريالية، وفي سبيل السلم العالمي، ومن أجل التحرر والتقدم السياسي والاقتصادي لإفريقيا في اتجاه سياسي موحد، لكن الإطار البنيوي لهذه الوحدة لم يتوضح.

---

(1) موسى مخول، المرجع السابق، ص 381.

(2) محمد المبروك يونس، المرجع السابق، ص74.

(3) موسى مخول، المرجع السابق، ص 385.

ورأى نكروما " **أن مستقبل إفريقيا هو في اتحاد سياسي تنسق فيه أوجه النشاط الاقتصادي والثقافي والعسكري، من أجل المحافظة على أمن القارة**"، وذلك من خلال حكومة فيدرالية واحدة، وأن الوحدة تمثل أيضا علاج لمشاكل الفقر والحدود ومجابهة الاستعمار، وعبر عن ذلك بقوله"...**إذا لم تتحد في أسرع وقت ممكن تحت حكومة واحدة فستقع حوادث بشأن الحدود، وأن شعبنا في محاولته اليائسة للحصول على متع الحياة سيثور على السلطة** ...".كما قال "**إذا لم نعالج مشاكل إفريقيا بجبهة مشتركة وهدف مشترك فسوف نتخاصم ونتشاجر فيما بيننا حتى يعاد استعمارنا، ونصبح أدوات لاستعمار أفظع بكثير من الذي قد قاسيناه**"[1].

وقد كانت غانا بعد حصولها على استقلالها، قد أصبحت مركزا للثوار الذين ناضلوا من أجل تحرير بلادهم من الحكم الاستعماري، وقد أكد نكروما على دعمه المالي والعسكري لهؤلاء الثوار، لكنه أكد على أن التحرير خطوة على طريق الوحدة القارية[2].

وقد ظهر جليا الاختلاف، في منهج التوحدفي المؤتمر التمهيدي لوزراء الخارجية، وتكررت تلك الانقسامات في مؤتمر رؤساء الدول والحكومات، فاحتفظ نكروما برأيه في توحيد إفريقيا، معتبرا ذلك هو السبيل الوحيد لمحاربة الاستعمار الجديد، وأنه الحل لمنازعات الحدود بين الدول الإفريقية المتجاورة ،وأن الشعوب الإفريقية تريد الاتحاد، وقد قدم خطة مفصلة لذلك ،كما ركز اقتراح غانا على إنشاء اتحاد فيدرالي بين الدول الإفريقية، لا يترتب عليه بالضرورة التضحية بسيادات الدول الإفريقية، ويطالب بالقضاء على الحواجز التي تفصل بين الدول الإفريقية و إنهاء التجمعات الإقليمية.

وترأس هذا الاتجاه الرئيس الغاني وأيده آخرون، على رأسهم رئيس وزراء أوغندا ميلتون أوبوتي، وحاول نكروما بكل قوة أن يعرض على رؤساء الدول المشتركة في المؤتمر فكرته، وفق خطة مفصلة تضم مجلس للشيوخ وأخر للنواب، وعملة مشتركة، ومنطقة نقدية ومصرف مركزي، ونظام دفاع مشترك وبرلمان أفريقي ،وضمنها في كتابه بعنوان "**يجب أن تتوحد إفريقيا**"، كما أرسل سفراءه في

---

(1) بطرس بطرس غالي، المرجع السابق ،ص72.

(2) جمال نكروما، المرجع السابق، ص 36-37.

زيارة للعواصم الإفريقية للترويج لفكرته[1].

وقد عارض نكروما التجمعات الإقليمية الفرعية، على أساس أن المنظمات الإقليمية الاقتصادية التي تشكلت في إفريقيا، لم تحرز إلا القليل بمعيار تحسين مستوى معيشة الشعوب الإفريقية، بالرغم من العدد الهائل للقرارات والتصريحات التي تصدر عن تلك المنظمات، وبالتالي إن تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الكاملة يمكن فقط أن تتحقق على مستوى القارة، وبقدر من التفاؤل وتحت قيادة حكومة قارية لكل الأفارقة، تنتهج سياسات الاشتراكية العلمية[2].

لكن رؤساء الدول عارضو فكرة إنشاء حكومة فيدرالية إفريقية شاملة، وقد عبر فولبيريولو رئيس جمهورية الكونغو برازافيل عن ذلك بقوله "**إن وحدة إفريقيا يجب ألا تدفعنا إلى نسيان حقيقة التفاوت والتنوع فيها، لا سيما وأنها قارة ضخمة، فحتى الآن لم تستطع أية قارة سواء كانت أوروبا أم أمريكا أم آسيا أن تنشأ حكومة قارية، أو أن تكون دولة واحدة أو أن تشكل أمة واحدة**"[3].

لكن وإن اتفقوا على رفض فكرة نكروما، غير أنهم لم يتفقوا على شكل المنظمة، فمنهم من رفض الاتجاهين الفيدرالي و الكونفدرالي معا، وعبر عن ذلك فيلبير تسرانا رئيس جمهورية مدغشقر حينما قال" **نحن ننوي المحافظة على السيادة الكاملة لدولنا و صرف النظر تماما عن إقامة اتحاد فدرالي بين الدول الإفريقية، لأنه يتضمن التنازل عن جزء هام من السيادة القومية ، وسوف نرفض أيضا النظرية الكونفدرالية، لأن السلطة التي ستقيمها فوق دولنا تفرض علينا**

---

(1) أحمد يوسف القرعي، أبعاد المشاركة في الاتحاد الإفريقي، مقالة من كتاب الاتحاد الإفريقي ومستقبل القارة الإفريقية، محمود أبو العينين، المرجع السابق،ص51-53.

(2) جمال نكروما، المرجع السابق،ص37-38.

(3) إحسان مهدي أحمد، البعد التاريخي للوحدة الإفريقية "من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي"،من كتاب التكامل الإقليمي في أفريقيا "رؤى وآفاق" ،تحرير محمد عاشور، أحمد علي سالم، المرجع السابق،ص28-29. أو انظر: بطرس غالي، المرجع السابق،ص74.

تعليمات و أوامر لم يقبلها بعضها"[1].

ونفس الأمر بالنسبة للرئيس السنغالي ليوبولد سنجور إذ قال "**إنني أخشى حدوث كارثة ...إذا حاولنا إنشاء اتحاد فيدرالي أو حتى كونفدرالي ذي برلمان خاص وقيادة عسكرية خاصة كمحاولة أولى**"، ودافع ليوبولد سنجور عن ذلك بقوله "**دعنا أخيرا نتجرأ ونقول :إن الاختلافات الجنسية واللغوية والثقافية لن تزول ...يجب علينا أن نعترف بهذه الاختلافات المكملة لبعضنا البعض، بل يجب علينا أن نعمل على تنظيمها في شكل اتحادات إقليمية، وأنا أرى إمكان ثلاثة اتحادات :شمال إفريقيا–غرب إفريقيا–شرق إفريقيا إلى أن يتم تحرير جنوب إفريقيا وكل من هذه الاتحادات يمكن بدوره أن يقسم إلى اتحادات أصغر حجما**".

ففضل إقامة اتحادات إقليمية حددها في ثلاثة اتحادات "شمال وغرب وشرق إفريقيا" ،فهذا الاتجاه قد أيد وجود مجموعة من التنظيمات الإقليمية تتعايش مع بعضها البعض، وأن الاتحاد يقوم على عدة تجمعات إقليمية، وقد تبنى الحبيب بورقيبة "تونس" هذا الرأي بقوله "**سوف تلعب الاتفاقات الإقليمية دورا هاما في تطوير إفريقيا**" ،وأكد الرئيس تسرانانا هذا الاتجاه قائلا "**إنني لا أستطيع أن أفهم كيف يمكن أن تؤدي الإقليمية إلى بلورة معالم خاصة...،بل على العكس من ذلك إنني اعتقد أنها سوف تكون في صالح التعاون وسوف تساهم في ازدهار العالمية الإفريقية، وبالإجمال فإني آمل بصدق في أن يؤدي التقارب بين التجمعات الإقليمية إلى تدعيم وحدتنا، بل إنني اعتقد أنه سوف يكون من الضروري خلق تجمعات إقليمية جديدة لتغطية القارة بجهاز يكفل التعاون المنسجم**"[2].

بينما دعا المشروع الأثيوبي إلى ضرورة مراعاة التدرج في التعاون بين الدول الإفريقية في مختلف الميادين، مع احترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها، أما رأي ليبيا والسودان فهو وضع ميثاق إفريقي

---

(1) أحمد نبيل جوهر ، المرجع السابق، ص 192.أو انظر: حلمي شعراوي، المرجع السابق،ص80.

(2) بطرس بطرس غالي، المرجع السابق،ص75–76.

لا يستند إلى كل ما هو مطروح من مواثيق ويكون على شكل وثيقة مبادئ عامة[1]،أما الإمبراطور هيلاسيلاسي فاتخذ موقفا وسطا وأوضح رأيه قائلا" **إن الوحدة الإفريقية التي نسعى ورائها لا يمكن أن تأتي إلا بالتدرج هكذا، فلا مفر من وجود فترة انتقالية ويمكن للعلاقات والتنظيمات الإقليمية أن تظل قائمة لفترة من الزمن، كما تستطيع التنظيمات الإقليمية أن تؤدي وظائف شرعية وأن تسد حاجات لا يمكن سدها في الآونة الراهنة بغير هذه الوسيلة، غير أن الاختلاف هو في أننا نعترف بهذه الأوضاع على أنها مجرد حلول مؤقتة سوف ينتهي العمل بها عندما نهيء الظروف التي تجعل الوحدة الإفريقية في متناول أيدينا**".

أما فولبيريولو رئيس جمهورية الكونغو برازافيل فقد نادى بوجوب محاكاة الخطوات التي مرت بها الجماعة الأوربية في سعيها وراء الوحدة فقال "...**تستطيع الدول أن تتنازل عن جزء من سيادتها القومية بمحض اختيارها في سبيل إنشاء منظمة فوق الدول تكون استشارية في بداية الأمر، ثم تزداد اختصاصاتها وسلطاتها بالتدريج في المجالات الواقعة تحت مسؤوليتها...**".

وقد أدى هذا الاختلاف إلى تركيز البعض على الوصول إلى سياسة عملية، مثل اقتراح الرئيس جمال عبد الناصر، إذ لم يكن اهتمامه بالشكل النهائي للمنظمة بقدر اهتمامه بالوصول إلى نتيجة، وعبر عن ذلك بقوله "**ما نحتاج إليه هو محركات توليد الطاقة من آمالنا الضخمة ومن إمكانياتنا غير المحدودة وتوجيهها...،وهنا حاجتنا إلى العقل المنظم والأعصاب المحركة، لتكن جامعة إفريقية، لتكن اجتماعات دورية لكل رؤساء دول إفريقيا وممثليها الشعبيين...،ليكن أي شيء، أمر واحد لا تريده الجمهورية العربية المتحدة ،هو أن نخرج من هنا بألفاظ حماسية أو بواجهات تنظيمية بل وفي هذه الحالة نخدع أنفسنا ولا نخدع غيرنا، وفي هذه الحالة نسيء إلى إفريقيا وإلى السلام، بل وفي هذه الحالة نكون قد ضيعنا ما نملكه بالفعل، وهو رؤية مشاكلنا واجتماع إرادتنا..**"[2].

---

(1) صلاح الدين حسن السيسي، المرجع السابق،ص236.

(2) محمد المبروك يونس، المرجع السابق،ص83.

وأكد أيضا نفس الاتجاه بضرورة خروج المؤتمر بقرار ايجابي ما عبر عنه بن بلة "الجزائر" بقوله "**تعالوا نتفق على أن نموت جميعا لكي تتحرر الشعوب الإفريقية التي ما تزال السيطرة الاستعمارية، ولكي لا تصبح الوحدة كلمة جوفاء**"فهناك إجماع حول ضرورة إنشاء منظمة إفريقية لكن اختلف حول ماهيتها و شكلها.

الفرع الثاني: ظهور المنظمات الفرعية الإفريقية.

إن الهياكل التي أقامها كل مستعمر بين الدول التابعة له، أوجدت روابط بينها، تماثل ما يسعى التكامل الإقليمي لإقامته، سواء في شكل حريات التبادل أو الخدمات المشتركة أو المناطق النقدية، إلا أن الهياكل القطرية والإقليمية التي أرساها الاستعمار وآلت إلى الدول المستقلة، لم تكن ملائمة للنهوض بأعباء التنمية، ولا تصلح لتوفير قاعدة للتكامل بين دول مستقلة، مما أدى إلى الحاجة لإعادة بناء الأطر المؤسسية التكاملية على أسس جديدة، وبالتالي كانت القارة الإفريقية من أهم الساحات التي تزامن فيها حركات الاستقلال السياسي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكامل الإقليمي، وهو ما أنشأ ترابطا متميزا في العلاقات بين المستويات القطرية والإقليمية والقارية[1].

لذلك مقابل دعاوى الوحدة السياسية ظهر تياران فكريان يهتمان بالبعد الاقتصادي، فمثلا عارضت نيجيريا خطة نكروما للوحدة السياسية، على أساس ضرورة تحقيق التكامل الاقتصادي قبل الحديث عن التكامل السياسي، فالاتجاه الأول تمت مناقشته في مؤتمر من ثماني دول بأكرا في أفريل1958،ويدعو إلى إقامة إدارة اقتصادية موحدة على مستوى القارة، في إطار مشروع نكروما الذي تضمن إقامة حكومة مشتركة، وبرنامجا اقتصاديا وصناعيا مشتركا، وسوقا إفريقية مشتركة وعملة مشتركة، ومنطقة نقدية إفريقية وبنكا مركزيا إفريقيا، ونظام مواصلات قاريا، وسياسية خارجية ودبلوماسية مشتركة، ونظاما دفاعيا مشتركا وجيشا إفريقيا مشتركا.

أما التيار الثاني ناقشه مؤتمر أديس أبابا في جوان 1960،فضل حتى على الصعيد الاقتصادي

---

(1) محمد محمود الإمام، المرجع السابق،ص74.

البدء بتجمعات إقليمية جزئية على أساس جغرافي، والانطلاق منها إلى نطاقات جغرافية أوسع، ونال تأييد معظم الدول، وبناء عليه اقترحت اللجنة الاقتصادية لإفريقيا تقسيم القارة إلى أقاليم جزئية، شرقي وجنوبي ووسط وغربي وشمالي، كما أقر ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية بضرورة تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء، فقد جاء في ديباجة ميثاق المنظمة "**نحن رؤساء دول وحكومات إفريقيا...إذ ندرك مسؤوليتنا...لتقدم شعوبنا الكامل...**" كما أن المادة الثانية المحددة لأهداف المنظمة نصت على تقوية إفريقيا وتضامنها وتقوية تعاونها بما في ذلك الجانب الاقتصادي[1].

لكن كانت الأولوية للأهداف السياسية على الأهداف الاقتصادية، حيث لم يطرح الميثاق ترتيبات تكاملية اقتصادية من أي نوع، وذلك اعتقادا أن مجرد تحقق الحرية السياسية يؤدي إلى تحقق نمو اقتصادي سريع، خاصة لثراء القارة بالموارد البشرية والطبيعية، لكن بعد حصول معظم الدول الإفريقية على استقلالها، بدا من الواضح أن اقتصادياتها الموروثة أضعف وأصغر من أن تكون قاعدة لنمو اقتصادي دائم، وظلت إفريقيا مهمشة في الاقتصاد العالمي، خاصة مع تراجع أسعار المواد الأولية، كما يرى البعض أن ميثاق المنظمة احتوى على متناقضات، فهو يعترف باحترام السلامة الإقليمية لدول الأعضاء، أي يقر بالحدود القائمة، و بالتالي حصن وجود الدول، وذلك عقبة أمام الوحدة الإفريقية، لأنه أصبح لا يمكن تجاوز نظام الدولة الذي قامت على أساسه المنظمة[2].

لقد شهد منتصف السبعينات ظهور منظمات إقليمية فرعية، هدفها إقامة تجمعات اقتصادية فرعية قوية، وصولا إلى توحيد كل الاقتصاديات الإفريقية، وقد حبذت اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة والتي أنشأت عام 1958،إتباع أسلوب التجمعات الإقليمية الفرعية في القارة الإفريقية للتعامل مع الأوضاع الاقتصادية، وتحقيق تنمية عن طريق التعاون بين مجموعات من الدول، بدلا على التعاون القاري لضعف وقلة المواصلات والاتصالات وصعوبة التنسيق.

---

(1) ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، من كتاب وثائق إفريقية لعبد السلام محمد شلوف وآخرون، الطبعة الأولى، الدار الجماهيرية للتوزيع والنشر والإعلان،مصر،2001،ص172 وما بعدها.

(2) محمد عاشور، التكامل الإقليمي في إفريقيا "الضرورات والمعوقات"،المرجع السابق، ص81.

فرأت اللجنة تقسيم القارة إلى خمس مناطق للتعاون الاقتصادي في القارة، ولم يتم التصريح بذلك إلا في معاهدة أبوجا لعام 1991،المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية في المادة الثامنة والعشرين منها، الداعية إلى تعزيز المجموعات الاقتصادية القائمة وإنشاء مجموعات جديدة، وتعزيز التعاون بين هذه المجموعات، وفعلا احترمت المنظمات الفرعية هذه المجالات الجغرافية، ماعدا تجمع دول الساحل والصحراء فيضم دولا من شمال وشرق ووسط القارة[1].

كما أن هناك العديد من الدول هي أعضاء في أكثر من تجمع، مثل ليبيا والكونغو وأوغندا وإريتريا وأنجولا، فهي أعضاء في ثلاث تجمعات، ومعظم الدول الإفريقية(سبعة وثلاثون دولة) أعضاء في أكثر من تجمع، وذلك للاستفادة من هذه العضوية، والمساهمة في التقارب لتحقيق الوحدة، فيما ترى بعض الدول وجوب احترام مبدأ العضوية في تجمع واحد، لأن ذلك هو الخطوة الصحيحة نحو نجاح التنمية على المستوى الفرعي، لتأتي بعدها عملية التكامل والاندماج بين المنظمات الفرعية على مستوى القارة.

ويلاحظ أنه لا يوجد فاصل زمني كبير بين ظهور المنظمات الفرعية في القارة، وأول هذه المنظمات هو الجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا، ثم الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا، ثم الهيئة الحكومية للتنمية، ثم اتحاد المغرب العربي، ثم مجموعة التنمية لجنوب إفريقيا، ثم السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا ،وأخيرا تجمع الساحل والصحراء .

ونظرا لأن ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، لم يتضمن إشارة إلى التجمعات أو المنظمات الإقليمية الفرعية، مما طرح جدالا ونقاشا بين رأيين، يتعلق الأول بقبول مبدأ التعاون الإقليمي القاري، والثاني هو التعاون على المستوى دون الإقليمي، أي على مستوى شرق وغرب وجنوب وشمال ووسط القارة، فأصدرت منظمة الوحدة الإفريقية قرارهارقم1990/464بتقسيم القارة إلى خمسة أقاليم: الشمال والغرب والوسط والشرق و الجنوب، ففي الشمال اتحاد المغرب العربي وفي الغرب منظمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، وفي الوسط الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وفي الشرق

---

(1) البشير الكوت، المنظمات الإقليمية الفرعية في إفريقيا، المرجع السابق،ص29.

والجنوب السوق المشتركة لشرقي وجنوب إفريقيا وفي الجنوب جماعة التنمية للجنوب الإفريقي[1].

وقد قامت معظم هذه المنظمات على أسس اقتصادية، ومن خلال تسميات هذه المنظمات فأغلبها يحمل الصفة الاقتصادية، باستثناء المغرب العربي وتجمع دول الساحل والصحراء، مما يعطي مدلولا حول طبيعة الأهداف، زيادة على نصوص هذه المنظمات، رغم أن من بين أهدافها تحقيق أهداف سياسية، لكن بعض المنظمات يسيطر عليها الطابع السياسي في قيامها، رغم أنها تسعى إلى تحقيق أهداف اقتصادية حسب ما ورد في معاهدة إنشائها، على أساس أن تحقيق الأهداف الاقتصادية سيؤدي إلى تحقيق الأهداف السياسية مثلما حصل في الاتحاد الأوروبي، في حين يرى آخرون العكس، فالتقارب السياسي هو الذي يسهل تحقيق الأهداف الاقتصادية، ولذلك فإن التجمعات الاقتصادية قامت بإنجاز العديد من الخطوات السياسية والأمنية، مثل إنشاء برلمان ومحاكم ومجالس وآليات لتسوية النزاعات، وقوات وجيوش للتدخل، وغيرها من الخطوات السياسية والأمنية في التجمعات الفرعية .

---

(1) محمد محمود الإمام، المرجع السابق،ص93.

الفصل الثاني :أبرز المنظمات الإقليمية الفرعية في القارة الإفريقية.

إن ظهور منظمة الوحدة الإفريقية لم يمنع ظهور منظمات إقليمية فرعية جديدة في القارة الإفريقية، إذ لم يكتفي الأفارقة بمنظمة إقليمية شاملة، وانخرطوا في منظمات إقليمية فرعية، مما يطرح سؤالا حول دوافع وأسباب ظهورها وجدواها، ومدى توافقها مع العمل الجماعي الإفريقي في مجال التكامل والوحدة، فقد اتجهت الجماعة الاقتصادية الإفريقية إلى تقسيم القارة الإفريقية إلى مناطق، وشجعت على أن تحترم المنظمات الإقليمية الفرعية في إفريقيا ذلك التقسيم، زيادة على العامل الاستعماري الذي أدى إلى جمع بين دول خضعت لنفس المستعمر، فظهرت منظمات عديدة وفق مراحل تدريجية فرضتها ظروف القارة، وقلة خبرتها في المجال التكاملي، فنجد منظمات في شرق القارة، وأخرى في جنوبها، ومحاولات أخرى جمعت بين الشمال والجنوب (المبحث الأول).

وعلى نفس المنوال كانت بقية أنحاء القارة تعرف محاولات تكاملية تسعى للجمع بين الدول الإفريقية، والعمل على تنميتها ورقيها، فظهرت تكتلات في غرب القارة ،و أخرى في وسطها، بالإضافة إلى اتجاه دول شمال القارة إلى إنشاء تكتل بينهم (المبحث الثاني).

المبحث الأول: المنظمات الإقليمية الفرعية في شرق وجنوب أفريقيا.

أهم دول هذه المنطقة هي :أوغندا وتنزانيا وكينيا وجنوب إفريقيا، وكانت كلها قبل استقلالها مستعمرات أو محميات بريطانية، وجرت منذ العام 1947 محاولات لجمع هذه الدول في منطقة واحدة، فلم تلق نجاحا، لكن بعد إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية جرت محاولات لاقت بعض التوفيق، فهناك تجربة في شرق إفريقيا(المطلب الأول)، وأخرى في الجنوب(المطلب الثاني)، وثالثة تجمع بين الشرق والجنوب(المطلب الثالث)،وقد اعترف تقسيم الجماعة الاقتصادية الإفريقية بالمجموعتين الأخيرتين، بينما عادة مجموعة الشرق للظهور رغم مشاركة أعضائها في المجموعتين الأخيرتين.

المطلب الأول :جماعة شرق إفريقيا.

سبقت الإشارة إلى دور بريطانيا في تجميع دول هذه المنطقة، فظهرت الهيئة العليا لشرق إفريقيا التي تأسست رسميا في يناير1948،والتي هي بدورها خلفت مؤتمر حكام شرق إفريقيا الذي تأسس في 1926، فوفقا لاتفاقية ودستور منظمة الخدمات المشتركة لشرق إفريقيا في ديسمبر1961،تم استبدال الهيئة العليا للحكام بمنظمة الخدمات المشتركة لشرق إفريقيا، والتي تحولت إلى جماعة شرق إفريقيا(الفرع الأول)،غير أن الجماعة قد عرفت مشاكل عديدة أدت إلى انهيارها، مما حتم البحث عن أطار جديد لبناء الجماعة وتطويرها، لتفادي المشاكل التي اعترضتها في بداية تكوينها(الفرع الثاني).

الفرع الأول: تحول منظمة الخدمات المشتركة لمجموعة شرق إفريقيا.

في جوان 1960 حضر جوليوس نيريري قمة إفريقية في أديس أبابا، وطرح لأول مرة فكرة وحدة شرق إفريقيا قبل الاستقلال بقوله "**يجب أن نواجه المكتب الاستعماري بمطالب ليس لتحرير تنجانيقا ثم كينيا وأوغندا وزنجبار، بل لتحرير شرق إفريقيا كوحدة سياسية**"، واقترح تأجيل استقلال بلاده تنجانيقا بضعة أشهر حتى يتم في وقت واحد إعلان استقلال ووحدة شرق إفريقيا [1]،فقد سبق التعرض إلى تكوين الاستعمار البريطاني لسوق مشتركة بين الدول الخاضعة له في شرق إفريقيا، تديرها المفوضية العليا لشرق أفريقيا(اللجنة العليا).

ونظرا لقضية تباين توزيع المنافع بين دول اللجنة العليا لشرق إفريقيا، شكلت لجنة في1960لتقصي الأوضاع الاقتصادية والمالية برئاسة جيريمي ريزمان ،وأوضح تقريرها أن وجود سوق المشتركة ساعد على تشجيع الصناعة في دول الإقليم ،وعلى تحقيق نمو في حجم إنتاجها رغم الظروف الدولية المعاكسة، وأن ما حدث ليس خسارة الدولتين لصالح كينيا، بل عدم تساوي المنافع بين الدول الثلاث، والحل هو تحسين أسلوب العمل السوق المشتركة لا التخلي عنها، واقترحت عدة حلول منها تكوين مجمع من الإيرادات يجري توزيعه على نحو يخفف من تباين المنافع العائدة من

---

(1) البشير الكوت، المنظمات الإقليمية الفرعية في إفريقيا "دراسة لأبرز المنظمات "،المرجع السابق،ص96.

السوق، غير أن هذا الاقتراح أثار تدمر كينيا لكونه يشكل عبئا كبيرا على إيراداتها العامة، بينما رأت أوغندا وتنزانيا أن القضية لا تحل بإعادة توزيع الأموال، بل بالحصول على مزيد من النشاط الاقتصادي، وقد أدى الاهتمام بتوزيع النشاط الصناعي في بداية الاستقلال إلى إنشاء الدول الثلاث في 1961"**منظمة الخدمات المشتركة**" لتحل محل المفوضية العليا(اللجنة العليا)، وحاولت إقامة اتحاد سياسي لشرق إفريقيا إلا أن أوغندا عارضته[1].

ويتألف الجهاز الأعلى لصناعة السياسة للمنظمة من الوزراء الرئيسيين للأقاليم الثلاثة، أما مجالات البريد والسكك الحديدية والموانئ والخطوط الجوية والعملة ...الخ، فقد أوكل إلى لجان وزارية مسؤولية صياغة سياساتها وتوجيهها، على أن يكون في كل لجنة وزير من كل إقليم، وواصلت الجمعية التشريعية المركزية دورها كذراع تشريعي للمنظمة، لكن كان لها سلطة ومسؤولية محدودتين، أما النظام الإداري للمنظمة يترأسه أمين عام مقره في نيروبي، وكانت الأغلبية العظمى من الموظفين الإفريقيين في المنظمة من المواطنين الكينيين[2].

لكن بقيت المنظمة تعاني من متاعب، تجد مرجعيتها في أن منافع العضوية تذهب إلى كينيا بصورة أكبر من الدول الأعضاء ،لأنها تهيمن على التجارة في السلع المصنعة فيما بين الأعضاء، لذلك تم عقد اتفاقية كمبالا بأوغندا في أبريل1964 لتصحيح توزيع النشاط الصناعي، خاصة عن طريق توزيع الصناعات الجديدة على الدول الثلاث بصورة عادلة، وإقامة دراسة صناعية لسوق الإقليم، حتى يمكن وضع خطة صناعية إقليمية بعيدة المدى، بالإضافة إلى تخفيض تدريجي في الصادرات من الدول ذات الفائض ،وزيادة الإنتاج المحلي في الدول ذات العجز ،غير أن كينيا رفضت التصديق على الاتفاقية المعدلة، واكتفي بنقل توسعات بعض الشركات التي مقرها في كينيا، إلى كل من أوغندا وتنزانيا، وفي جوان 1965 انهارت المنطقة النقدية، حيث أعلنت الدول الثلاث عزمها إنشاء بنكها المركزي ليصدر عملة وطنية.

---

(1) محمد محمود الإمام، المرجع السابق ،ص104.

(2) وليم توردف، المرجع السابق ،ص276. أو انظر: بدير جبر أحمد المرساوي ،المرجع السابق ،ص32-33.

وفي محاولة لتصحيح الأوضاع بالعمل على تنمية الصناعية والتخفيف من عدم التوازن الصناعي والإقليمي، وإيجاد تعاون متزايد في المجالين الاقتصادي والتقني، وقع رؤساء الدول الثلاث في كمبالا بأوغندا في06جوان1967معاهدة للتعاون الشرق الإفريقي، أنشئت بمقتضاها "**جماعة شرق إفريقيا** East african community (**EAC**) [1]،أرست المبادئ التي أخذت بها منظمة الخدمات المشتركة لشرق إفريقيا ومقرها في أروشا(تنزانيا)،ودخلت حيز التنفيذ في01ديسمبر1967[2] .

وقد وقع على هذه الاتفاقية كل من أوغندا وكينيا وتنزانيا، وفتح الباب للدول الأخرى للانضمام، فتقدمت الصومال و أثيوبيا بطلبات العضوية، وبورندي وزامبيا كأعضاء مشاركين في عام 1968[3]. ووضعت الاتفاقية أسس السوق المشتركة لشرق إفريقيا ومدتها خمسة عشر سنة، وكان هدفها هو إقامة اتحاد اقتصادي، يطبق تعريفة جمركية ورسوم إنتاج موحدة، ويحظر فرض قيود على التجارة الدولية، باستثناء المنتجات الزراعية وضريبة التحويل بالنسبة إلى السلع الصناعية، لكنها تغاضت عن مشكلة توزيع المنافع في القطاع الصناعي، فتفاقمت عبر الزمن، واستفادت الجماعة من مؤسسة "الخدمات المشتركة"، كما أضافت هيئات مشتركة أخرى مثل منظمة البحث الزراعي، ومنظمات لبحوث الموارد الأولية والصحة والأرصاد الجوية.

أما فيما يخص التنظيم المؤسسي فعينت كل دولة وزيرا لشؤون الجماعة، وينضم هؤلاء الوزراء إلى رؤساء الدول الثلاث لتشكيل الجهاز الرئيسي للجماعة، وهو سلطة الشرق الأفريقية، كما شكلت

---

(1) تسمى بالفرنسية: (Communauté Economique de l 'Afrique de l'Est(CEAE

(2) A.kerdoun régionalisme et intégration en Afrique vers une nouveau groupement des pays sahélo- sahariers, IDARA(revue de l' école nationale d' administration, volume 7, numéro 2, 1997, centre de documentation et de recherche administratives, Alger, p105.

أو انظر: أمين إسبر، المرجع السابق،ص179.

(3) البشير الكوت، المنظمات الإقليمية الفرعية في إفريقيا "دراسة لأبرز المنظمات "،المرجع السابق،ص97.

خمس مجالس وزارية لتعوض عن اللجان الوزارية السابقة هي: مجلس السوق المشتركة-مجلس الاتصالات- المجلس الاستشاري والتخطيط-مجلس المالية العامة- مجلس البحوث والشؤون الاجتماعية، ويعاون هذه المجالس ثلاث أمانات هي السوق المشتركة والشؤون الاقتصادية-المالية والإدارة العامة-الاتصالات والبحوث[1]،ونصت المعاهدة على إقامة محكمة للسوق المشتركة كهيئة قضائية، مع استبقاء محكمة الاستئناف الشرق الإفريقية كمحكمة استئناف للأقاليم ،كما أعيد تأسيس الجمعية التشريعية لشرق إفريقيا، لتضم تسعة أعضاء من كل بلد، إلى جانب وزراء شرق إفريقيا وأعضاء آخرين ،ووزعت المقرات للخدمات المشتركة على الدول ليكون في كل دولة مقران[2].

أنشئ في 1968بنك التنمية لشرق أفريقيا، بمساهمة متساوية من الدول الثلاث في رأسماله البالغ12مليون جنيه إسترليني ومقره كامبالا ،وكان عليه أن يقدمقروضا لتمويل الصناعة، تحصل منها كينيا على 22.55% فقط، بينما تتقاسم أوغندا وتنزانيا الباقي مناصفة بواقع 38.75%، وذلك لتصحيح تدفقات الاستثمارات إلى الدول الأعضاء، إلا أن العكس تحقق، حيث حصلت كينيا وهي العضو الأغنى على 46% من قروض البنك حتى نهاية 1971، أي أكثر من ضعف الحصة المقررة لها، مقابل33% لتنزانيا و21% لأوغندا ،كماأن البنك انحصر دوره في تمويل تنمية صناعية تكميلية، بدلا من أن يلعب دورا رئيسيا في التنمية الصناعية ذاتها، أو الربط الصناعي بين الدول الأعضاء.

وفيما يخص التبادل التجاري نصت المعاهدة على إلغاء الرسوم على التجارة البينية، وعدم فرض أي قيود على الواردات من منتجات الأعضاء، وضمان حرية تجارة البضائع المتجهة إلى أعضاء آخرين، وكلفت مجلس السوق المشتركة بإزالة ما هو قائم من فروق بين رسوم الإنتاج، سعيا إلى التوصل إلى تعريفة جمركية مشتركة، وتقرر ضمن إجراءات تشجيع النمو الصناعي المتوازي توفيق الحواجز المالية التي تقدمها كل من الدول الأعضاء بغرض التنمية الصناعية، والأخذ بنظام ضريبة التحويل الذي يعتبر لب

---

(1) محمد محمود الامام، المرجع السابق ،ص105.

(2) وليم توردف، المرجع السابق ،ص277.

المعاهدة، إذ يجيز للدولة العضو إذا تعرضت لعجز في تبادلها التجاري للسلع الصناعية مع العضوين الآخرين، فرض ضريبة تحويل على وارداتها منها من هذه السلع، بما يوازي قيمة العجز مع كل منهما، وذلك لتمكين أوغندا وتنزانيا من حماية صناعات فيها، من منافسة نظيراتها الكينية، لحين وقوفها على قدميها وتلبية احتياجات أسواقها المحلية.

لكن لم تستفد أوغندا وتنزانيا من تطبيق هذا النظام، فلجأتا إلى استخدام تراخيص الاستيراد، وقامت تنزانيا بإتباع نظام مقايضة مع زامبيا وغيرها من الدول الإفريقية غير المنتمية إلى الجماعة، وإلى فتح أسواقها أمام المنتجات الصينية، بينما اتجهت كينيا شمالا إلى السودان وإثيوبيا، مما عرقل حرية التجارة، وأدى إلى اختلاف معدلات الحماية عما تحققه التعريفة الخارجية المشتركة وضريبة التحويل، التي يفترض فيها العمل وفق قواعد السوق، وساهم تحيز الحكومات للمنتجين الوطنيين في الحصول على إمداداتها في إضعاف التكامل التجاري للجماعة[1].

تعتبر الجماعة أسبق التجمعات التكاملية إلى محاولة التنسيق الصناعي الإقليمي بتخصيص صناعات جديدة لأعضائها، إلا أن رفض كينيا لاتفاقية كمبالا أدى إلى ازدواجية في الصناعات، كما ساهم سماح كينيا بالاستثمار الأجنبي في الصناعة، إلى ازدواج الاستثمارات وتضاؤل المكاسب للدول الإفريقية، واعتبرت تنزانيا أن تحيز الشركات الأجنبية لكينيا يؤدي إلى الإضرار باقتصادها.

وفيما يخص الخدمات المشتركة والنقل، أدى استيلاء كينيا منذ أيام الاستعمار على أكثر من نصف الخدمات المشتركة، مقابل ثلث لتنزانيا وأقل من الخمس لأوغندا، إلى حصولها على النصيب الأكبر من الإنفاق على هذه الخدمات لتعويض شريكتيها، لكن سوء إدارة الخطوط الجوية وزيادة أجور العاملين في السكك الحديدية وانخفاض أجور النقل، أدى إلى تحمل كينيا خسائر جعلتها تطالب بتصحيح الأوضاع، ذلك أنه أصبح تنافس بين الدول في استغلال بنياتها الأساسية، مع غياب في التنسيق بين الدول، مما ساهم في إحداث التوتر في الجماعة، ثم انهيار الخدمات المشتركة.

تعرض عمل الجماعة للشلل عندما توقفت اجتماعات سلطتها، بسبب رفض الرئيس التنزاني

---

(1) محمد محمود الإمام، المرجع السابق ،ص107.

جوليوس نيريري في 1971الاجتماع بالرئيس الأوغندي عيدي أمين، الذي أتى به انقلاب عسكري في جانفي ،ولم تتمكن المستويات الأدنى من إيجاد حلول للمشاكل التي تعرضت لها الجماعة، مما أفضى إلى توقف العمل فيها في 1977عند انسحاب كينيا من المجموعة. واتهمت كل من أوغندا وتنزانياكينيا بانهيار المجموعة، وأغلق نيريري الحدود مع كينيا إلى أن يتم الاتفاق على توزيع الموجودات والأرصدة للمجموعة.

ويمكن إرجاع دواعي انهيار الجماعة بأنها لم تنجح في إعادة هيكلة الصناعة في شرق إفريقيا، فاستمرت كينيا تنعم بحصة الأسد من الصناعات على المستوى الصغير، ودول أخرى لم تجدب إليها الصناعات مثل أوغندا وتنزانيا، وهذا ما يؤكد ما قاله آرثر هازلوود "التكامل بين الدول ذات مستويات التنموية المختلفة يميل إلى تركيز تنمية أكثر في الدول الأكثر تنمية، ويفضي إلى توزيع غير متساو لمنافع التعاون"[1]،كما ساهم اختلافات النظم السياسية وتباين التوجهات نحو التكامل في عرقلة مسيرة الجماعة، فكان لكينيا توجهها إلى الرأسمالية، ولتنزانيا توجهاتها الاشتراكية، وفشلت الأمانة العامة في حمل الدول على تنفيذ مقترحاتها الخاصة بمعالجة المشاكل المترتبة على التجارة الحكومية، واهتمت تنزانيا بتوثيق علاقاتها جنوبا مع زامبيا ثم زمبابوي، وسار الشعور في أوغندا وتنزانيا بأن التكامل لم يحقق لها فائدة تذكر بل حملها أعباء.

كما أن أوغندا وتنزانيا فشلتا في خلق تجارة فيما بينهما، بسبب تخصص كل منها في إنتاج مواد أولية متشابهة، واتجاه 90% من صادراتها إلى الدول المتقدمة، ورغم الحديث عن سوق مشتركة، لم يصحب محاولة إقامة اتحاد جمركي تحرير لحركة العمل ورأس المال، كما أن الضريبة التحويلية وما تبعها من فرض الدول قيودا كمية حدت من فاعلية الاتحاد الجمركي ،كما تعرضت الخدمات المشتركة التي كانت تعتبر من المزايا التي حظيت بها الجماعة منذ أيام الاستعمار إلى سوء إدارة، جعلها عبئا على دول الجماعة بدلا من الإسهام في الربط بينهم[2].

---

(1) وليم توردف، المرجع السابق ،ص277.

(2)محمد محمود الإمام، المرجع السابق ،ص110. أو انظر: مهدي عبد الملك غرسه، المرجع السابق،ص86 ومايليها.

من الممكن القول بأنه كان من الممكن أن تدوم الجماعة لو أن العضوية فيها توسعت، لتضم أعضاء آخرين من إقليم شرق ووسط إفريقيا، وقد نوقشت إمكانية انضمام كل من إثيوبيا والصومال وبورندي ورواندا وزامبيا، وقد أجرت الحكومة الزامبية مباحثات للانضمام إلى المجموعة في 1968-1969،لكنها قررت في أخر المطاف التراجع عن ذلك، إدراكا منها أن التكلفة المالية لهيكل الصناعة الزامبية، سوف لا تجعل بضاعتها المصنعة سلعا تنافسية في سوق شرق إفريقيا، دون تخفيض أساسي في العملة[1]،كما أن هناك من يرى أن الاتفاقية في شكل معدل، كان من الممكن أن تستمر لو رغبت الإرادة السياسية لجعلها فاعلا للتعاون الاقتصادي، إلا أن هذه المنظمات قد أخفقت على إثر استقلال البلدان الإفريقية الأعضاء المكونة لها، ونظرا لارتباطها بالمصالح الاستعمارية البريطانية[2].

الفرع الثاني: تطوير وإعادة بناء الجماعة.

انهارت الجماعة رسميا في خلال عشر سنوات، رغم أنها كانت تعتبر من التجارب الواعدة بالنجاح، وتحول أعضائها في 1978إلى منطقة التجارة التفضيلية، وبعد زوال نظام عيدي أمين عقد رؤساء الدول الثلاث اجتماعا في جانفي1980،لكنه لم يسفر عن شيء، وبعد جولات من المفاوضات عقدت في 1984 اتفاقية تصالح، ثم بموجبها الاتفاق على توزيع أصول وخصوم الجماعة، وتضمنت الاتفاق على البحث عن سبل جديدة لتعزيز التعاون فيما بين أعضائها، وأقيمت في أواخر 1993"**المفوضية الثلاثية الدائمة للتعاون الشرق الإفريقي**" للسنوات الخمس، من مارس 1996إلى مارس2001.

وساعد ذلك في بناء الثقة وتنسيق سياسات الدول الأعضاء في المجالات ذات الأولوية، وتسهيل الانتقال عبر الحدود، وقابلية التحويل بين عملاتها، وتخفيض تدريجي للرسوم الجمركية، والتعرف على عدد من مشروعات البنية الأساسية الإقليمية، وإحياء التعاون الإقليمي في البحث، وتنمية الموارد

---

(1) وليم توردف، المرجع السابق،ص278.

(2) أمين إسبر، المرجع السابق،ص179.

البشرية والعلم والتكنولوجيا، ووضع استراتيجية شاملة للتنمية الزراعية الريفية، وخطة رئيسية للطاقة والربط الكهربائي للإقليم، وخفضت الرسوم الجمركية بنسبة90% لكينيا و80% لأوغندا وتنزانيا، وألغيت جميع القيود غير التعريفية على التجارة البينية، وجرى العمل بجواز سفر شرق إفريقي و شهادات مرور مؤقتة، واتخاذ إجراءات لتسهيل انتقل مواطني الإقليم.

وهكذا غطت المفوضية مساحة واسعة من أوجه التعاون الإقليمي، من دون أن تتقيد بصيغة محددة للتكامل، وتفادت القضايا التي أثارت قدرا كبيرا من التوترات في الماضي، وأدت انجازات الاستراتيجية الأولى إلى إقرار رؤساء الجماعة استراتيجية ثانية لتنمية الجماعة للسنوات2001-2005.

وفي خطوة لإعادة بناء الجماعة، طالب الرؤساء في1997 المفوضية الثلاثية بالعمل على تطوير اتفاقياتها إلى معاهدة، تم التوقيع عليها في أواخر1999،لتدخل حيز التنفيذ بعد استكمال الدول الثلاث التصديق عليها في منتصف2000،وإعلان قيام جماعة شرق إفريقيا في 2001،مع إنهاء وجود المفوضية الثلاثية، وترك باب العضوية مفتوحا، فللقمة أن تقرر عضوية أو ارتباط دول أخرى بشرط أن يتوفر القرب الجغرافي، والالتزام بالأسس المتعارف عليها للحكم الجيد والديمقراطية وسيادة القانون، ومراعاة حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، وأن تكون قادرة على تعزيز التكامل، وأن تكون آخذة بنظام السوق، وتتبع سياسات اجتماعية واقتصادية متفقة مع تلك التي تأخذ بها الجماعة[1].

وتهدف الجماعة الجديدة إلى توسيع وتعميق التعاون بين الدول الأعضاء، في النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والصحة والتعليم والتكنولوجيا والدفاع والأمن والشؤون القانونية والقضائية،من خلال إقامة اتحاد جمركي كمرحلة ابتدائية للجماعة، وسوق مشتركة يعقبها اتحاد نقدي، وصولا إلى اتحاد فيدرالي سياسي لدول شرق إفريقيا، وتأثرت صيغة المعاهدة بمضمون معاهدة أبوجا للجماعة الاقتصادية الإفريقية، فنصت على السعي لإحداث نمو متواصل في الأنشطة الاقتصادية،

---

(1) محمد محمود الإمام، المرجع السابق ،ص110-111.

وتنمية متكافئة للإقليم باستخدام رشيد لموارده الطبيعية وحماية البيئة، وتعزيز وتقوية مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني، وإقامة مشاركة لشعوب الإقليم في إحداث تنمية مشتركة محورها الناس، وأكدت على تشجيع الحكم الجيد، بما في ذلك التمسك بالأصول الديمقراطية وسيادة القانون، والمساءلة والشفافية والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص والمساواة بين النوعين، والنهوض بدور المرأة في التنمية، وكذلك العمل على تعزيز السلام والأمن والاستقرار في الإقليم وحسن الجوار بين الدول الأطراف ،ومراعاة تحقيق الصالح المشترك وعدالة توزيع المنافع.

وقد حددت المعاهدة خطوات التكامل، فنصت المادة الخامسة والسبعون من المعاهدة، على أن يجري خلال أربع سنوات إعداد بروتوكول بإنشاء اتحاد جمركي، يتضمن قاعدة عدم التماثل وإلغاء الرسوم الداخلية والضرائب ذات الأثر المماثل، وإزالة القيود غير التعريفية، ووضع تعريفة خارجية مشتركة وقواعد المنشأ ،والإعانات والرسوم المعادلة، وإعادة التصدير وتبسيط وتنسيق وثائق وإجراءات التجارة ،وتتم إقامة الاتحاد بصورة تدريجية وفقا لما يقرر ه المجلس، ويعقب الاتحاد الجمركي إعداد بروتوكول بإقامة سوق مشتركة، تتحقق بموجبها حرية انتقال العمل والسلع والخدمات ورأس المال وحق ممارسة النشاط الاقتصادي، وذلك بصورة تدريجية يقررها المجلس.

وتتخذ الدول الأعضاء في البروتوكولين المنشئين للاتحاد الجمركي والسوق المشتركة إجراءات للتعامل مع أي اختلالات قد تترتب عليهما، وتضع الجماعة استراتيجية للتنمية الصناعية في الإقليم، وتعزيز الروابط بين الصناعات داخل الجماعة، من خلال التنويع والتخصص والتتام، بما يساعد على تقوية الآثار الانتشارية للنمو الصناعي وتسهيل نقل التكنولوجيا، ويؤدي إلى توسيع التجارة في السلع الصناعية داخل الجماعة وتصدير السلع الصناعية إلى خارجها.

تتكون أجهزة الجماعة من قمة رؤساء الدول أو الحكومات، ومجلس الوزراء، ولجنة التنسيق واللجان القطاعية، ومحكمة عدل شرق إفريقيا، والجمعية التشريعية لشرق أفريقيا، وأمانة الجماعة وأي أجهزة تقرر القمة إنشاءها[1].

---

(1) محمود أبو العينين، التقرير الاستراتيجي الافريقي2006-2007، المرجع السابق،ص465.

المطلب الثاني: تجمعات جنوب إفريقيا.

تعتبر جماعة التنمية لإفريقيا الجنوبية إحدى المنظمات الرئيسية الفرعية المهمة في القارة، فهي تغطي رقعة جغرافية كبيرة تشمل جنوب القارة، وهي منطقة تتصف بأنها آخر مناطق الاستعمار وأنظمة التمييز العنصري، وقد تعزز هذا التجمع بنهاية التمييز العنصري في القارة ،وانضمام جنوب إفريقيا إلى عضوية التجمع، وهي ثاني أكبر التجمعات الاقتصادية الإفريقية من حيث الوزن النسبي للناتج المحلي الإجمالي،و تساهم فيه جمهورية إفريقيا والأربع دول الأخرى المشتركة معها في الاتحاد الجمركي (ليسوتو-بتسوانا-سوازيلاند-ناميبيا)ب78%[1].

لم تنشأ هذه الجماعة دفعة واحدة، بل مرت بعدة تطورات حتى وصلت إلى شكلها الحالي، فقد بدأت أولى الخطوات على طريق التكامل بلقاءات ما يسمى بدول المواجهة (المحيطة بجنوب إفريقيا العنصرية)، لتنسيق الجهود والمواقف وتشجيع الاستقلال الاقتصادي عنها (الفرع الأول)،غير أن دول المنطقة أرادت إيجاد صيغة جديدة تحقق تكامل أعمق بين دول المنطقة، فتم استحداث جماعة التنمية لإفريقيا الجنوبية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: المحاولات الأولى للتكامل لجنوب إفريقيا.

يعتبر الاتحاد الجمركي لجنوب إفريقيا أقدم تجمع تجاري بين دول نامية، حيث أقيم في 1910ليضم الدول التابعة للإمبراطورية البريطانية الواقعة في جنوب القارة الإفريقية، كما أنه الاتحاد الجمركي الوحيد بين دول نامية الذي يعمل بفاعلية، وضم في البداية إلى جنوب إفريقيا دولتين محتويتين ضمن حدودها، هما بوتسوانا وليسوتو، وثالثة حبيسة تقع في شمالها وهي سوازيلاند، وانضمت في1990 ناميبيا، وتسمى مجموعة الدول الأربع الصغيرة بالأحرف الأولى من أسمائها "البلنسBLNS"،وجميعها باستثناء سوازيلاند أعضاء في منطقة نقدية مشتركة عملتها القانونية هي

---

(1) فرج عبد الفتاح فرج، الاقتصاد الإفريقي "قضايا التكامل والتنمية"، دون طبعة، دار النهضة العربية،مصر،2007، ص17. أو انظر: مسعود عمر مسعود، المرجع السابق ،ص166.

الراند الجنوب إفريقي، وقد عقدت الاتفاقية الحالية للتجمع في 1969 وعدلت في 1976 وتجري إعادة تفاوض بشأنها.

وتضمنت اتفاقية 1969نصوصا تمكن البلنس من تطوير صناعتها وتنويع اقتصادياتها، واعتمدت صيغة معينة للمشاركة في الإيرادات، تقوم على تعويض دول البلنس عن تحويل التجارة واستقطاب جنوب إفريقيا للتنمية الصناعية، نتيجة إتباعها سياسة الإحلال محل الواردات، وانطوت الصيغة على تحديد معدل أساسي للرسوم يعادل رسوم السواء السعري، أي التعر يفة التي تترك الأسعار من دون تغيير، بحيث تعادل أثر تحويل التجارة ويضرب هذا المعدل الأساسي في نسبة 42% كتعويض لهذه الدول متى كانت بحاجة إليه[1].

ويعتبر الاتحاد الجمركي لجنوب إفريقيا حالة خاصة، حيث يهيمن عليه أحد أعضائه الذي له مصالح اقتصادية وسياسية قوية في تفعيله، وإن فاقت مكاسبه السياسية المكاسب الاقتصادية، كما أن طبيعة الحدود تجعل للاتحاد الجمركي فائدة لجميع الدول الأعضاء، بما في ذلك الدول الصغيرة، التي يصعب عليها من دونه النفاد للأسواق الخارجية وتحصيل رسومها الجمركية، و يؤدي وجود نظام مركزي لإدارة الجمارك وضريبة المبيعات أو ضريبة القيمة المضافة إلى إزالة الحدود المالية، وبالتالي تعمل المنطقة كسوق موحدة، ولم يجر الالتجاء إلى إجراءات تعسفية لتمكين الدول الصغيرة من تشجيع تنميتها الصناعية بحماية صناعاتها الناشئة.

في1975اجتمع بأوروشا بتنزانيا كل من تنزانيا وموزمبيق وأنجولا وزامبيا وسوازيلاند و زمبابوي وبتسوانا وليسوتو وملاوي، وبدأت منذ1977 مشاورات مكثفة من جانب دول المواجهة، أسفرت عن لقاء لوزراء الخارجية في ماي1979،وطالب الوزراء في نهاية لقائهم بعقد لقاء للوزراء المسؤولين عن التنمية الاقتصادية، وبالفعل التقى الوزراء في أوروشا في جويلية 1979،وعاودت هذه الدول الاجتماع في لوساكا بزامبيا في الأول من أفريل1980، حيث أصدرت إعلان لوساكا[2].

---

(1) محمد محمود الإمام، المرجع السابق ،ص114،113.

(2) السيد فليفل، محمود أبو العينين ،التقرير الاستراتيجي الافريقي2001-2002،المرجع السابق،ص95.

فمنظمة مؤتمر تنسيق التنمية لإفريقيا الجنوبية التي نشأت في1979، لم تؤسس رسميا إلا في أفريل1980،وقد أكدتا قمتا أوروشا ولوساكا على الاستقلال الاقتصادي لدول المنطقة عن الهيمنة الاقتصادية لدولة جنوب إفريقيا، وبناء روابط اقتصادية جديدة بين دول المنطقة، واستغلال الموارد لتحقيق ما يراودها من أهداف على المستوى القومي والإقليمي[1]،وأطلق على هذا المؤتمر مؤتمر تنسيق التنمية لإفريقيا الجنوبية (SADCC)،وهي اختصار Southern African Development and coordination conference[2]، وقد جاءت كنتيجة لتبني زيمبابوي الاتجاه الذي يمكن من عقد اتفاقية بين تسع من دول الجنوب الإفريقي، واتخذت الجماعة من لوساكا عاصمة زامبيا مقرا لها.

والهدف الرئيسي لهذه المنظمة هو تخفيف تبعية دول الجنوب الإفريقي لحكومة جنوب إفريقيا العنصرية، وتقليص تبعية دول المنطقة لأية دولة بعينها، وذلك عن طريق تنسيق التنمية بين الدول الأعضاء، وتنفيذ برنامج ومشروعات تعود بالنفع على دول المنطقة، وتعبئة موارد الدول الأعضاء بحثا عن تحقيق الاعتماد على الذات، وتعبئة التأييد والفهم الدولي لمتطلبات دول المنطقة وشعوبها، وتعهدت كل دولة من الجماعة بتنمية إحدى قطاعات الاقتصاد القومي وتكونت لجان لمتابعة التنفيذ[3].

فسعت دول الإقليم العشر إلى التعاون الاقتصادي لخفض الاعتماد على الخارج، ووضع إطار للتنسيق بين الدول الأعضاء في مجال سياستها الخارجية تجاه النظام العنصري في أفريقيا، وتعزيز موقفها في الأسواق العالمية، نظرا لانخفاض متوسط الدخل فيها، واعتمادها على الإنتاج الزراعي

---

(1) محمد عاشور مهدي، الجماعة الإنمائية لإفريقيا الجنوبية ،دورية أفاق افريقية ، المرجع السابق ، ص22. أو انظر: البشير الكوت، المنظمات الإقليمية الفرعية في إفريقيا "دراسة لأبرز المنظمات "،المرجع السابق، ص 124.

(2) تسمى بالفرنسة: La Conférence pour la coordination du Développement en Australe Afrique

(3) عبد الله الأشعل، المرجع السابق ،ص17. أو انظر: السيد فليفل، محمود أبو العينين ،التقرير الاستراتيجي الافريقي2001-2002،المرجع السابق،ص95.

المعرض للتقلبات الجوية، وعلى المنتجات المعدنية التي تتعرض لتقلبات كبيرة في أسعارها العالمية، وحاجاتها إلى تنويع القاعدة الإنتاجية فيها، عن طريق قيامها بتجميع قدراتها بما يمكنها من مواجهة مشاكل التنمية ذات الطبيعة المشتركة، فهذه الدول لها مصادر وموارد معدنية غنية، وأرض زراعية وافرة، وإمكانيات كامنة عظيمة، لكنها تحتاج إلى المال الأجنبي والتقنية والقوة البشرية لافتقاد هذه الدول لذلك، وكان التوجه في البداية تشجيع التجارة داخل الإقليم، ولكن الدول الأعضاء أدركت أن الأسواق المشتركة واتحادات الجمارك تفضي إلى تنمية غير متساوية بين الدول الأعضاء، فلم تكن هناك نية داخل المؤتمر لتأسيس منطقة تجارة حرة[1].

فبحكم أوضاعهم لم يكن في وسع هذه الدول انتهاج نمط التكامل السوقي، فاعتمدت نظام على المستوى الإقليمي يؤدي إلى تدخل حكومي، من أجل فرض الخطوات التي يتفق على بلوغها، بما يساعد على معالجة تشوهات السوق، ومواجهة التدخل المباشر من جانب القوى الخارجية، وركز إعلان لوساكا على الإنتاج وجعل التجارة تابعة له، وإعلاء المنظور الإقليمي على القطري، مع احترام سيادة الدول الأعضاء، لذلك إن التجارة البينية الإقليمية بين دول مؤتمر التنسيق محدودة في الوقت الراهن، كما أن الأهداف المعلنة لمؤتمر التنسيق هي التعاون في مجالات موضحة، من أجل ضمان تنمية متساوية في الإقليم كافة، وتقليص التبعية الخارجية لدول جنوب إفريقيا، فباستثناء تنزانيا وأنغولا فإن هذه التبعية شديدة، خاصة في ميدان العمل والتجارة والنقل، لأن ست من دول المجموعة محصورة بريا[2].

عندما بدأت أعمال البرمجة القطاعية عهد بها إلى الدول ذاتها، يتولى كل منها شؤون القطاع الذي يعنيه بدرجة أكبر، وتكلف بالدراسات وحدات متخصصة محدودة الحجم، تشرف عليها الدول الأعضاء، وذلك لتقليص عبء موازنة الجماعة، وتقوم الأمانة بإعداد وثائق حول الأهداف القطاعية العامة والبرامج والقضايا الرئيسية، وتصورات حول إمكانيات تحقيق تقدم في عمل الجماعة، لكن

---

(1) فرج عبد الفتاح فرج، الاقتصاد الإفريقي "قضايا التكامل والتنمية"، المرجع السابق،ص18.

(2) وليم توردف، المرجع السابق،ص280.

التسرع في الإعداد أدى إلى رفض نصف المقترحات وعدم إضافة قطاعات جديدة، مع ذلك قامت منظمة الوحدة الإفريقية في1975،بدعوة المنظمات الإقليمية الأخرى إلى الاستفادة من أسلوب عمل الجماعة، والتخلي عن مركزية العمل التي تبعدها تدريجيا عن اهتمامات الدول الأعضاء وتفقد فاعليتها، لكن مع تقدم العمل تزايد العبء على كل من الأمانة العامة والأجهزة القطرية، وأصبحت قضية زيادة السرعة ورفع الكفاءة في الأداء من الأمور الملحة، وانشغلت الجماعة بالأنشطة الجديدة، فتركت الأنشطة السابقة إلى قوى السوق، باستثناء المنشآت العاملة في قطاعات الطاقة والنقل مما أضعف العلاقة بينها[1].

وتنطوي مجالات التعاون بين الدول الأعضاء على النقل، والاتصالات، والزراعة، والصناعة والتجارة، والطاقة، وتنمية القدرات البشرية، والتعدين والسياحة والمالية، وتنسق الدول الأعضاء النشاطات فيما بينها في مجال معين، ومن هنا فإن أنغولا مسؤولة عن تنسيق الطاقة، وموزمبيق مسؤولة عن تنسيق النقل والاتصالات، وتأجل إدراج قطاع التجارة لتعرضه لاختلاف الوسائل بين الدول الأعضاء، أما بالنسبة للتعاون الصناعي وضعت في 1989 إستراتيجية للتنمية الصناعية، تستهدف رفع نصيب قطاع الصناعة التحويلية، وقد أعدت صياغة العديد من المشاريع الصناعية لإنتاج الاسمنت والورق والنسيج والمعدات الزراعية، ولكن تم التأكيد على التعاون في المجالات غير الصناعية، فأعطت الأولوية إلى النقل والاتصالات كوسائل حاثة على الإنتاج وممهدة للتجارة[2].

وتوصل التجمع إلى ثلاثة عشر برنامجا تشمل أكثر من خمس مئة مشروع، تقارب كلفتها الكلية ستة بليون دولار، تم حتى أوائل 1986 تدبير ربعها والتفاوض حول ربع آخر، وجاء حوالي80%منها من مصادر خارجية، وساهم العدوان الخارجي من جنوب إفريقيا الذي كلف الإقليم حوالي عشر بليون دولار خلال السنوات 1980-1984،وما ترتب على امتداد الركود العالمي خلال النصف الأول من الثمانينيات، في عدم القدرة على تعبئة الموارد المحلية بالقدر المناسب،

---

(1) محمد محمود الامام، المرجع السابق ،ص 116.

(2) وليم توردف، المرجع السابق ،ص280.

مما زاد من الحاجة لموارد خارجية ،فأنشأ صندوق للتنمية، على أن تموله حكومات منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية بصورة رئيسية، خاصة الدول الاسكندينافية والأراضي المنخفضة، وتأتي التقنية من هذه الدول نفسها، وقد أظهر الاتحاد السوفيتي قليلا من الاهتمام بهذا المؤتمر لكن لم يدعم مشاريعه، غير أن اعتماد هذه المجموعة على الدعم الخارجي بصورة أساسية، يجعل المصالح الخارجية تؤثر على المشاريع والاستراتيجية.

إن مستقبل تطوير هذه الجماعة مرتبط بالأحداث في جنوب إفريقيا، وقد أكد ذلك جيمس ميال والذي قال "**من الوهلة الأولى فإن مؤتمر تنسيق التنمية بين دول إفريقيا الجنوبية خلق الفرص أمام الغرب، إذ أصبح في وسع الحكومات الغربية الآن دعم مشاريع تنموية ذات معنى اقتصادي ...،وإن هذا الخطر أشد خطورة في قطاع النقل، حيث أن المساعدات الغربية لتطوير شبكة مواصلات إقليمية مستقلة وفعالة ...خلق أهدافا واضحة لجنوب إفريقيا أو المخربين المدعومين من طرفها**"[1].كما أجريت دراسة في1991 أوضحت أن السياسات الضريبية والمصرفية والعمل وملكية العقارات و التجارة غير جاذبة للمستثمرين، وأن الممارسات البيروقراطية تعتبر سلبية بوجه عام، وأن المنشآت الإنتاجية في الإقليم تفتقد رأس المال والخبرة في إدارة المنشآت الحديثة[2].

إن عددا من الدول الأعضاء في مؤتمر التنسيق، لم ترق إلى تحقيق هدف المجموعة في تقليل الاعتمادية على جنوب إفريقيا، بل أبقت وطورت صلاتها التجارية معها، ففي 1980 باعت جنوب إفريقيا سلعا وخدمات قيمتها 1.3مليار دولار إلى أربعين دولة إفريقية،ويعتبر ذلك زيادة على ماقيمته ثلاث مئة مليون دولار من السلع والخدمات التي صدرتها جنوب إفريقيا إلى الدول الإفريقية قبل عشر سنوات من هذا التاريخ، وأكد ستيفن شان على ذلك بقوله" **إن أغلبية اقتصاديات دول إفريقيا الجنوبية فيها قطاعات تعتمد اعتمادا خطيرا على جنوب إفريقيا**"، فقد أعطى أمثلة في مجالات

---

(1) وليم توردف، المرجع السابق ،ص281.

(2) محمد محمود الامام، المرجع السابق ،ص 117.

عدة منها، أن في 1985استوردت زامبيا-التي كانت من قادة الداعين لحملة العقوبات ضد إفريقيا الجنوبية-21%من مجموع وارداتها من جمهورية جنوب إفريقيا، في حين صدرت1%فقط من مجموع صادراتها إليها.

وكانت إيرادات المشاركة في الاتحاد الجمركي لجنوب إفريقياني1985هامة جدا لبتسوانا، ولكن اعتمادية بوتسوانا ذات السجل التنموي الجيد أصبحت أقل خطورة، وصحيح ثمة اعتمادية متبادلة لكنها غير متكافئة بصورة تامة، فجمهورية جنوب إفريقيا هي القوة الاقتصادية الأكبر قوة، ودول مؤتمر تنسيق التعاون في إفريقيا الجنوبية هي الأكثر اعتمادية، وإن سبب عدم تبعة انجولا لجنوب إفريقيا هي أسباب تاريخية وجغرافية، وذلك ما جعلها الأكثر إقداما على مقاومة عدوان جنوب إفريقيا ومساندة إفريقيا.

في منتصف 1991 واجه مؤتمر تنسيق التنمية بين دول إفريقيا الجنوبية أزمة هوية، ناجمة عن الحالة الإقليمية المتغيرة، كما أن سياسة المنظمة تجيز للدولة العضو إتباع سياسات تراها من مصلحتها الوطنية، حتى وإن انطوت على تطوير صلاتها التجارية مع جنوب إفريقيا، لذلك قررت زيمبابوي توسيع الإنتاج المحلي للطاقة الكهربائية المعتمدة على الفحم في وانكي، عوضا عن تلبية حاجاتها إلى الطاقة بشرائها من زامبيا أو موزمبيق، ويتولى المشروع شركة متعددة الجنسيات تابعة لجنوب إفريقيا، وبالتالي فلأسباب أمنية جزئيا ضحت زيمبابوي بمزايا كان من الإمكان تحقيقها من التكامل الإقليمي في الطاقة، وهذا ما يعكس الصعوبة التي تواجه المنظمة لتحقيق التوزيع المتساوي للمكاسب[1].

الفرع الثاني :جماعة التنمية لإفريقيا الجنوبية .

إن التحولات الإقليمية الجوهرية التي حدثت في إفريقيا منذ التسوية التي تمت في أنغولا عام 1988،والتي أدت إلى انسحاب قوات جنوب إفريقيا، مقابل انسحاب القوات الكوبية، ثم استقلال ناميبيا، وتوقيع اتفاقية السلام في ماي1991من الحكومة الأنغولية وحركة يونيتا، ثم توقيع اتفاقية السلام عقب الحرب الأهلية في موزمبيق في أكتوبر1962،وخروج كاوندا رئيس زامبيا في أول تجربة

---

(1) وليم توردف، المرجع السابق ،ص282-283 .

ديمقراطية، ثم تحول جنوب إفريقيا إلى مجتمع غير عنصري ديمقراطي، كل هذه التطورات مع انتهاء الحرب الباردة دفعت الجنوب الإفريقي إلى التركيز على التنمية الإفريقية[1].

ومع تزايد التوجه الإفريقي خلال الثمانينيات، نحو إكساب الجهد التكاملي صيغة أكثر تحديدا، قررت مجموعة السادك في 1989التحول من ترتيب غير رسمي، يقوم بالتنسيق بين المشروعات إلى كيان قانوني، يتولى قيادة الإقليم إلى تكامل أعمق، ووقع رؤساء الدول في وندهوك(ناميبيا) في 17أوت 1992 معاهدة إنشاء الجماعة (SADC)، فوقعت اثني عشر دولة عليها، هي دول مؤتمر تنسيق التنمية، إضافة إلى سيشل وموريشيوس، ثم انضمت إليها جنوب إفريقيا في 29أوت1994،خلال القمة الرابعة عشر للجماعة في بتسوانا، بعد زوال حكمها العنصري، ثم الكونغو الديمقراطية في 1996، وكان للتوسع في قبول العضوية أثره الواضح في تجاوز قاعدة الإقليمية للجنوب الإفريقي، ليشمل ثلاثة أقاليم هي الجنوب والشرق والوسط، وأخذت من لوساكا عاصمة زامبيا مقرا لها[2].

واتسعت أهداف هذه الجماعة للتعاون في مجالات التعدين، والثروات المعدنية، والتعليم والتدريب، وتدعيم الاستقرار والأمن في منطقة البحيرات العظمى، كما تستهدف تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية، بالاعتماد على النفس، وتعزيز الاعتماد المتبادل بين الدول الأعضاء، ومكافحة الفقر ورفع مستوى المعيشة، ونوعية الحياة لشعوب إفريقيا الجنوبية، ودعم الفئات المتضررة اجتماعيا، عن طريق التكامل الإقليمي،كما تسعى الجماعة إلى بناء قيم ونظم ومؤسسات سياسية مشتركة، وإلى دعم السلام والأمن، وتعظيم الاستخدام المجدي لموارد الإقليم الطبيعية، وحماية البيئة، وتقوية وتدعيم

---

(1) محمد عاشور مهدي، المرجع السابق، ص22–23. أو انظر: عبد الله الأشعل، المرجع السابق ،ص17.

(2) أيمن السيد شبانة، الدولة القائد ودورها في التكامل الإقليمي على ضوء تجربتي السادك والايجاد،من كتاب التكامل الإقليمي في أفريقيا "رؤى وآفاق"، المرجع السابق،ص77. أو انظر: صلاح الدين حسن السيسي، المرجع السابق،ص262.

الروابط التاريخية الاجتماعية الثقافية بين شعوب الإقليم[1].

وتغيرت الأهداف بعد انضمام جنوب إفريقيا، وأصبح يهدف البروتوكول المتبع إلى تنسيق وتعميق التكامل الاقتصادي، من خلال توزيع الاختصاصات بين الدول الأعضاء ،ذلك أن التحول الجدري من منظمة جنوب إفريقيا إلى منظمة تقودها جنوب إفريقيا، قد أحدث تغييرا أساسيا في سياسة هذه المنظمة، فاستضافت جوهانسبرغ الاجتماع الخامس عشر للمنظمة بزعامة مانديلا، وكان من الطبيعي أن تتغير أهداف المنظمة، لكي تشمل تحقيق التجانس في السياسات الاقتصادية والخارجية، من أجل تحقيق الأمن والتنمية، ومحاربة الفقر وتنمية مستوى المعيشة، وتشجيع النمو الذاتي والاعتماد المتبادل والتكامل الوطني والإقليمي، ودعم الصلات التاريخية والاجتماعية والثقافي بين الأفراد[2]،فصار للجماعة برنامج عمل يغطي العديد من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، كالطاقة والسياحة والبيئة وإدارة الأرض والمياه والتعدين والمواصلات والاتصالات والتمويل والاستثمار.

وفيما يتعلق بالإطار المؤسسي، فإن الترتيبات المؤسسية للسادك غير المركزية، جعلت الدول الأعضاء الفاعلين الرئيسيين في صياغة وتنفيذ القرارات، فأوضحت الممارسات العملية وجود عدد من المشكلات التي تعوق الأداء الكفء والمؤثر للهياكل القائمة، وتمثلت هذه المشاكل فيما يلي:

– عدم كفاية الموارد الخاصة بالالتزامات المادية والبشرية لكل دولة، مما أسفر عن توزيع غير متساوي للمسؤوليات والالتزامات.

– التفاوت الواضح بين الإجراءات الإدارية، والقواعد الإدارية، والأداء من جانب الدول الأعضاء، وبين انخراطها في إدارة برامج العمل الإقليمية.

– الزيادة السريعة في القطاعات، وبما لايتناسب مع الموارد المتاحة، مما أسفر عن عدم قدرة على

---

(1) اتفاقية جماعة التنمية لإفريقيا الجنوبية، من كتاب البشير الكوت، المنظمات الإقليمية الفرعية في إفريقيا "دراسة لأبرز المنظمات "،المرجع السابق،ص193–194.

(2)مسعود عمر مسعود، المرجع السابق،ص67.أو انظر: عبد الله الأشعل، المرجع السابق ،ص18.

توفير التكاليف اللازمة.

– عدم قدرة السكرتارية على تنفيذ التزاماتها على النحو المنصوص عليه في معاهدة السادك [1].

وفي محاولة لتخطي ذلك، وافق رؤساء دول وحكومات السادك في قمتهم في وندهوك بناميبيا، في 09مارس2001 على إعادة هيكلة مؤسسات المنظمة، كما تم إنشاء مؤسسات وآليات عمل جديدة في السنوات اللاحقة، من أجل تحقيق أهداف المنظمة، فيشرف على شؤون الجماعة قمة رؤساء الدول و الحكومات، فتعد مؤسسة صنع القرار، وهي مسؤولة عن توجيه السياسات والتحكم في الوظائف، أما مجلس الوزراء يكون مسؤولا عن متابعة تطوير المنظمة، والتأكد من تنفيذ السياسات، كما يشكل المجلس لجانا قطاعية وزارية، يرأسها الوزير المختص بالقطاع في الدولة المسؤولة عن تنسيق أعمال القطاع، وذلك استبقاء لمبدأ إشراك الدول في العمل، وللمجلس أن يشكل مفوضيات قطاعية، وهي مؤسسات إقليمية تساهم فيها جميع الدول الأعضاء، تضم خبراء من الإقليم، فأنشئت مفوضية جنوب إفريقيا للنقل والاتصالات في موزمبيق، ومركز إفريقيا الجنوبية للتعاون في البحوث الزراعية في بوتسوانا[2].

كما تم استحداث لجنة وزارية للتكامل، لتوفير الإرشادات السياسية والتنسيق عبر النشاطات القطاعية المختلفة، كما نصت المعاهدة على تأسيس محكمة تلتزم بالتفسير الدقيق لمواد معاهدة السادك وأدواتها، بالإضافة إلى الجهاز السياسي والدفاعي و الأمني والمنتدى البرلماني–ومنتدى اللجان الانتخابية، زيادة إلى مؤسسات أخرى [3].

---

(1) السيد فليفل، محمود أبو العينين ،التقرير الاستراتيجي الافريقي2001–2002،المرجع السابق،ص96.

(2) محمد محمود الإمام، المرجع السابق ،ص 118.

(3) عادل عبد الرزاق، المنظومة الإفريقية ومبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في إفريقيا(النيباد) بين النظرية والتطبيق "رؤية مستقبلية"، المرجع السابق،ص210.أو انظر: البشير الكوت، المنظمات الإقليمية الفرعية في إفريقيا "دراسة لأبرز المنظمات "،المرجع السابق، ص 126–127.

تقوم الجماعة على دعامتين هما إشراك الشعوب، والالتزام الجاد من قبل الحكومات، فيجري تجميع أهالي الإقليم في ندوات وورش عمل على المستويين الوطني والإقليمي، تتناول قضايا حرية انتقال الأفراد، وتعبئة الموارد، وتسهيل الجمارك، والتبادل التجاري، والقطاعات الإنتاجية، وتعتبر المنظمة من المنظمات الفرعية النشطة في إفريقيا خاصة على المستوى الاقتصادي، كما تحسنت أوضاع هذه المجموعة بعد انضمام دولة جنوب إفريقيا ذات الاقتصاد القوي، ولعل ما يميز هذه المنطقة هو توزيعها للنشاط القطاعي بين الدول الأعضاء حسب القطاعات، إذ تم توزيع المشروعات التكاملية داخل الإقليم بشكل يتوافق مع الميزة النسبية للمناطق(الدول)، فمثلا اختصت انغولا بمشروعات الطاقة، و بتسوانا بالمشاريع الزراعية، وموريشيوس بمشروعات السياحة، وناميبيا بالصيد وموارد الطبيعة.

لكن هذا التنسيق كان يقتضي الالتزام الكامل من قبل الدول الأعضاء، بتوفيق مشروعاتهم الاقتصادية الوطنية مع خطة التنسيق الموضوعة في إطار التكامل، وهو الأمر الذي لم يتحقق، فعلى سبيل المثال85%من الاحتياجات التمويلية للمشروعات في سادك، تأتي من خارج الإقليم، رغم أن جمهورية جنوب إفريقيا بحسب البرنامج التنسيقي هي الدولة المناط لها هذه المهمة[1].

يتركز النشاط الأساسي للجماعة فيما تعده اللجان القطاعية من برامج و مشروعات تضمن برنامج العمل الأولي، وأعطيت الأولوية لقطاع النقل، من أجل ربط الدول الحبيسة (زامبيا وزيمبابوي وسوازيلاند وملاوي)بموانئ موزمبيق، وزاد الاهتمام بقطاع التجارة والصناعة الذي تشرف عليه تنزانيا، فأصبح يتكون من ثلاثة عناصر هي التنمية الصناعية و التجارية، والخدمات المساندة للصناعة، والتجارة، وتضمن ذلك تحديث وتطبيق السياسات الاستثمارية، والبدء في تنسيق السياسات الاقتصادية، ونظم مؤسسات الأعمال، والدخول في مشاورات لتبادل الخبرات في مجالات نظم وممارسة الاستثمار، كذلك بدا العمل في إعداد برنامج للمشروعات الصناعية الإقليمية وتحديد قواعد وأسس إقرارها.

---

(1) خالد مفتاح أحمد الطاهر الشريف، المرجع السابق ،ص 99. أو انظر: فرج عبد الفتاح فرج، الاقتصاد الإفريقي "قضايا التكامل والتنمية"، المرجع السابق،ص18.

وبالنسبة إلى التبادل التجاري، تشارك دول البلنس في الساكو مع جنوب إفريقيا، بينما تشارك الدول أعضاء الجماعة، باستثناء بوتسوانا وجنوب إفريقيا في منطقة التجارة التفضيلية لشرق وجنوب إفريقيا ثم الكوميسا، واكتفت الجماعة باستهداف رفع التبادل التجاري البيني من5%الى12%من إجمالي التجارة بحلول عام2000،وتقليص الواردات والصادرات من جنوب إفريقيا وإليها(قبل انضمامها إلى الجماعة)،ويتم ذلك من خلال تسهيل المبادلات المتعلقة بمنتجات مشاريع التعاون الصناعي الإقليمي، كما يجري العمل على تشجيع الصادرات من الإقليم إلى أسواق أخرى داخل القارة الإفريقية وخارجها خاصة دول الشمال[1].

إن منظمة السادك واجهت عددا من التحديات، أهمها استمرار الحرب الأهلية في الكونغو، وقد حاولت المنظمة أن تؤمن انتقال السلطة سلميا من موبوتو إلى كامبيلا عام1996،كما حاولت تسوية بعض المنازعات الإفريقية الأخرى، لكن الولايات المتحدة لم تترك لها فرصة التحرك ،ومن المعلوم أن أنغولا وزمبابوي وناميبيا تساند الحكومة في الكونغو ، وقد عملت السادك على تحقيق الاستقرار في المنطقة من خلال الأزمات التي اعترضتها (أزمة الكونغو الديمقراطية-أزمة بورندي-انجولا)،ووقع زعماء السادك في قمة السلام بالعاصمة التنزانية في 19 أوت 2003 ،على ميثاق للدفاع المشترك يدعو إلى تشكيل قوة سلام إقليمية[2].

كما تواجه الجماعة عوائق سياسية وأخرى اقتصادية، من بينها هيمنة جنوب إفريقيا على الجماعة، لأن سكانها يمثلون 31%من إجمالي سكان الجماعة ،ونسبة الناتج القومي الإجمالي لجنوب إفريقيا تبلغ78%من الناتج القومي الإجمالي للجماعة، وهذه السيطرة أدت إلى تعثر بعض المشروعات المشتركة نتيجة الخلافات السياسية بين جنوب إفريقيا وبعض الدول الأعضاء، خاصة وأن بعضها يعتمد في تجارته على موانئ جنوب إفريقيا، ومن المتصور أن تقوم التنمية غير متكافئة في أعضاء الجماعة بسبب التباين الحاد بين دول المنظمة في الموارد الاقتصادية والإدارات المحلية ، بالإضافة إلى

---

(1) محمد محمود الامام، المرجع السابق ،ص 119.

(2) عبد الله الأشعل، المرجع السابق،ص18.

التبعية الاقتصادية لدول المنظمة مع الدول الاستعمارية، وتعثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالإقليم، كما أن تشابه اقتصادياتها يجعلها تلعب دورا تنافسيا وليس تكامليا، كما أن نشاط منظمة السادك يتداخل مع منظمة الكوميسا، ومع الاتحاد الجمركي لجنوب إفريقيا، مما يؤدي إلى توزيع الانتماءات بين السادك والمنظمات الأخرى، وهي مشكلة تواجه معظم المنظمات الفرعية [1].

كما انشغل سادك بالأزمة الغذائية الناجمة عن استمرار الجفاف، مما أدى إلى نقص الغذاء لخمسة عشر مليون شخص في السادك، بالإضافة إلى محاربة الايدز، التي ارتفعت نسبته بين20و40%بين البالغين، فوافق زعماء تجمع السادك في قمة أوت 2003على خطة لتنمية المنطقة خلال خمسة عشر عاما، تهدف إلى تعميق التكامل الإقليمي، وإلحاق أعضاء السادك بالتنمية على المدى الطويل اقتصاديا واجتماعيا، وتقوم هذه الخطة على مشروعات اقتصادية، تهدف إلى تأهيل دول سادك لعمليات التجارة الحرة، وخفض الفقر، وإدارة الموارد الطبيعية في هذه الدول بشكل يخلق أفضل استفادة منها.

وفي إطار استراتيجية التحرر الواسعة تم تصنيف السلع إلى ثلاث فئات، فقد تم تصنيف فئة – أ- وهي تشمل 47% من السلع المتداولة في المنطقة، هذه الفئة سوف تقل الرسوم عليها حتى تصل إلى الصفر، أما الفئة- ب- سوف تقل التعريفات عليها تدريجيا خلال ثماني سنوات، بحيث 85% من السلع المتداولة في المنطقة معفاة من التعريفات أو الضرائب التجارية، أما الفئة الأكثر حساسية وهي السلع- ج- فلا تزال التعريفات عليها حتى عام 2012[2].

وعلى صعيد عمليات التكامل الاقتصادي بين دول الجماعة، فمنذ عام 2000 بدأت دول السادك الأربعة عشر، في اتخاذ خطوات في تطبيق البروتوكول التجاري، الذي يعتبر الإطار الذي يمكن من خلاله تعميق التكامل الاقتصادي، وقد اجتمعت لجنة الرسوم الجمركية التابعة للسادك في

---

(1) مسعود عمر مسعود، المرجع السابق،ص168.أو انظر: البشير الكوت، المنظمات الإقليمية الفرعية في إفريقيا "دراسة لأبرز المنظمات "،المرجع السابق، ص 128.

(2) السيد فليفل، محمود أبو العينين ،التقرير الاستراتيجي الافريقي2001–2002،المرجع السابق،ص101.

بلانتيري بملاوي من24 إلى26نوفمبر2003 ووافقت على دليل الرسوم الجمركية بين دول التجمع، وعمل وحدة مشتركة لمتابعة تطبيق تخفيضات الرسوم في الدول الأعضاء، لتبدأ دول سادك مع بداية عام 2005تطبيق المرحلة المتوسطة التي ستستمر لمدة ثلاث سنوات من خفض التعريفات الجمركية، ليصل الخفض إلى 85% عام2008، كما وقعت دول سادك في شهر نوفمبر 2003على خمس اتفاقيات خاصة بتنظيم الاستفادة من أحواض الأنهار داخل المنطقة وتقاسمها[1].

ويلاحظ على أداء دول السادك، ضعف اقتصاديات دول المجموعة، وعدم قدرتها على الالتزام بجدول خفض التعريفات الجمركية، مما يعد تحديا أمام بلوغ منطقة التجارة الحرة ،زيادة على تشابك اقتصاديات سادك في الاعتماد على تصدير المواد الخام عدا جنوب إفريقيا، كما وضعت دول السادك جدولا زمنيا خاص بمراحل التكامل الاقتصادي كالتالي :إقامة منطقة تجارة حرة بحلول عام 2008،حيث يتم إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية لتصل لحوالي 85%من السلع، يليها الاتحاد الجمركي في عام2010 ،ويتم خلاله توحيد التعريفة الجمركية أمام الدول خارج التكتل، ثم السوق المشتركة في عام2015 ،والتي تتيح حرية دخول وخروج عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء في التكتل، مع توحيد السياسة التجارية أمام الدول خارج التكتل، ثم القيام بتوحيد السياسة النقدية في عام 2016 ،وصولا إلى إصدار العملة الموحدة في عام 2018 [2].

كما وقعت ثلاث دول أعضاء، هي بوتسوانا وسوازيلاند وزيمبابوي، خلال قمة غير عادية في شهر أكتوبر 2006،بروتوكولا حول المال والاستثمار، بهدف تدعيم جهودها نحو زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشر ة، وفي ديسمبر من نفس السنة وقعت عشر دول من السادك عليه، مما يدفع إلى جعل

---

(1) محمد عاشور مهدي، المرجع السابق، ص25-27.

(2) السيد فليفل، التقرير الاستراتيجي الأفريقية"2002-2003"،معهد البحوث والدراسات الإفريقية، مركز البحوث، جامعة القاهرة، المطبعة التجارية الحديثة،مصر،ص41-42 .أو انظر: محمود أبو العينين، التقرير الاستراتيجي الافريقي2006-2007، ص469-471.

المنطقة موحدة في الجانب الاستثماري، وهذا سيدفع إلى إقامة منطقة التجارة الحرة[1].

أعلنت السادك في قمتها 27 في أوت 2007،إعلان قيام منطقة التجارة الحرة للجماعة رسميا سيكون في 2008،حيث تم تحرير 85% من التجارة البينية للأربعة عشر دولة الأعضاء في الجماعة، وقد تم إعطاء مهلة زمنية لكل من أنغولا وجمهورية الكونغو الشعبية، لتنسيق سياستهم الاقتصادية المحلية حتى يمكن انضمامها إلى منطقة التجارة الحرة، بعد تاريخ الإعلان الرسمي لإقامتها وعليه تم التخطيط لإقامة الاتحاد الجمركي للسادك في عام 2010 [2].

كما اهتمت دول السادك بموضوع إقامة حكومة للاتحاد الإفريقي،كخطوة انتقالية لقيام الولايات المتحدة الإفريقية، فناقشت الدورة الثانية والعشرون لمنتدى السادك البرلماني بناميبيا في جوان2007، سبل تعجيل إقامة تلك الحكومة، حيث أن دول القارة برمتها لا تختلف على هدف إقامة وحدة إفريقية شاملة، وتدرك أهميتها في وقت يعيش فيه العالم في عصر التكتلات، سواء الاقتصادية أو السياسية، ومن تم هناك إجماع إفريقي بأن القارة في حاجة إلى وحدة الصف لتواجه عالم التكتلات.

كما بدلت السادك خلال 2007-2008 مزيد من الجهود للحد من أثار الايدز على النشاط الاقتصادي، وعملية التنمية بدول السادك ،كما نظمت مؤتمرا حول فرص التجارة والاستثمار، في كينشاسا عاصمة الكونغو الديمقراطية، خلال الفترة 23إلى 25 أفريل2007، من أجل جلب المستثمرين من داخل الإقليم وخارجه، وتنمية مجالات التجارة والصناعة[3].

بدأت دول السادك تخفيض تعريفاتها الجمركية بدءا من يناير 2008،مثلما ألغت هيئة الرسوم الجمركية والضريبية في زمبابوي الرسوم الجمركية المفروضة على عدد كبير من السلع، تطبيقا للبروتوكول

---

(1) محمود أبو العينين، التقرير الاستراتيجي الأفريقية"2007-2008"،معهد البحوث والدراسات الإفريقية، مركز البحوث، جامعة القاهرة، المطبعة التجارية الحديثة،مصر،ص468 .

(2) محمود أبو العينين، التقرير الاستراتيجي الأفريقية"2007-2008"،المرجع السابق ،ص466.

(3) محمود أبو العينين، التقرير الاستراتيجي الأفريقية"2007-2008"،المرجع السابق،ص470-473.

التجاري، وذلك تشجيعا للتجارة في المجموعة، وعقدت دول السادك مؤتمرا دوليا في موريشيوس خلال الفترة من18إلى20أبريل2008 وآخر في 17و18أوت2011بأنغولا حول التعرف على أهمية التكامل الاقتصادي، ودوره في وضع استراتيجيات لمواجهة لمواجهة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، زيادة على دور البنية الأساسية في تدعيم التكامل الاقتصادي، ومواجهة الفقر وتحقيق التنمية، وموضوعات أخرى.

وتتبنى السادك الآن مدخلا أكثر مركزية، يتم من خلاله تجميع الوحدات التنسيقية في أربعة مجموعات رئيسية هي : مجموعة التجارة والصناعة والتمويل والاستثمار –مجموعة البنية التحتية والخدمات –مجموعة الغذاء والزراعة والموارد الطبيعية –مجموعة التنمية الإنسانية والاجتماعية والبرامج الخاصة[1].

المطلب الثالث: تجمعات شرق وجنوب إفريقيا

تعد الكوميسا أحدث منظمة إقليمية نوعية، رغم أن بدايتها تعود إلى منتصف الستينيات من القرن الماضي، حيث كانت دول شرق وجنوب إفريقيا قد شرعت بالفعل في تشكيل ترتيبات تعاونية للمنطقة، ففي تقسيمها الإقليمي للقارة في أوائل الستينات، اعتبرت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا، أن الشرق والجنوب يمثل إقليما قائما بذاته، ومع ذلك قام عدد من التجمعات الجزئية في الشرق والجنوب، لكن ذلك لم يمنع دول الشرق والجنوب من التوجه إلى إنشاء تجمعات تربط بينهما.

فعلى مستوى إقليم شرق وجنوب إفريقيا، يمكن القول أن إنشاء هذا السوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي قد مر بمراحل ثلاث، هي مرحلة ما قبل إقامة منطقة التجارة التفضيلية لدول الشرق والجنوب الإفريقي، ثم مرحلة منطقة التجارة التفضيلية، فقد اتخذت الترتيبات في البداية شكل

---

(1) **Communique du 31eme sommet des chefs d'état et de gouvernement de la Sadc/ 18 Aout 2011, version de 13h 45, Luanda, république d'Angola, p02-07.**

أو انظر:السيد فليفل، محمود أبو العينين ،التقرير الاستراتيجي الافريقي2001–2002،المرجع السابق ،ص96.

إقامة "منطقة التجارة التفضيلية لشرق وجنوب إفريقيا" في 1979(الفرع الأول).

وأخيرا مرحلة ما بعد إعلان عن تكوين السوق المشتركة، فتحولت هذه المنطقة إلى "السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيافي1994،لتقترب من الصيغة التي أوجدتها معاهدة أبوجا، وتصبح أول إقليم إفريقي يستكمل إقامة منطقة تجارة حرة في 2000،وينتقل إلى مرحلة الاتحاد الجمركي في 2004 (الفرع الثاني).

الفرع الأول: بوادر ظهور المنظمة.

رغم الفشل الذي لاقته منظمة شرق أفريقيا في بدايتها، إلا أن دول المنطقة أدركت أنه لا يوجد بديل آخر، يحل محل الاعتماد على علاقتها غير المتكافئة مع الدول الشمال الغني في العالم، إلا من خلال تنمية التعاون الداخلي بينها في جميع المجالات، ففي أكتوبر1965 عقد اجتماع وزاري بلوساكا، للدول الإفريقية حديثة الاستقلال في شرق وجنوب إفريقيا، بمبادرة من اللجنة الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة، ، للنظر في اقتراح بدراسة إنشاء آلية للتكامل الاقتصادي شبه الإقليمي.

وقد أوصى بإنشاء جماعة اقتصادية لدول شرق وجنوب إفريقيا، وبتشكيل مجلس وزراء مؤقت، تساعده لجنة اقتصادية مؤقتة من المسؤولين، للتفاوض حول المعاهدة، و يتولى إعداد برنامج التعاون الاقتصادي فيما بينها، وعقد أول اجتماع للمجلس الوزاري المؤقت في أديس أبابا في ماي 1966، حيث تم إقرار شروط المشاركة في الترتيبات المؤقتة ، وبناء على توصية من هذا الأخير وقعت عشر دول(إثيوبيا–بورندي–تنزانيا–روندا–زامبيا–الصومال–كينيا–مدغشقر–ملاوي–موريشيوس)اتفاقية تعاون[1].

وفي نوفمبر 1967 ،أوصت اللجنة المؤقتة للمسؤولين في اجتماعها، بوضع برنامج عمل انتقالي للتنفيذ، يتم دمجه في المعاهدة لدى الموافقة عليها، ويتم إنشاء منظمتين في نفس الفترة، هما حركة

---

(1) فرج عبد الفتاح فرج، العلاقات التجارية بين مصر ودول السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي "كوميسا"، بحوث في الدراسات الإفريقية، نشرة دورية محكمة،رقم1999،51،مصر،ص03.

التحرر الإفريقية لجنوب ووسط وشرق إفريقيا، ومؤتمر دول شرق ووسط إفريقيا، ورغم أن هاتين المنظمتين سياسيتين في توجهاتهما، إلا أن عضويتهما تعدت حدود شبه الإقليم، واتسع نطاق اهتمامهما ليشمل أيضا موضوعات اقتصادية[1].

وخلال السبعينات تزايد إلحاح الحاجة لإنجاز التكامل الإقليمي لعدة أسباب منها:

– معالجة ما ترتب على انهيار الاتحاد الذي كان يضم دول شرق ووسط إفريقيا.

– الحاجة إلى إقامة تجمع اقتصادي يستطيع مواجهة نظام جنوب إفريقيا العنصري.

– إدراك دول شرق وجنوب إفريقيا أنه لا بديل أمامها عن اتخاذ إجراءات، تحقق الاعتماد على النفس في جميع القطاعات لتخفيف التبعية الموروثة للدول الصناعية.

وعقب انهيار جماعة شرق إفريقيا، وقعت ستة عشر دولة من دو ل شرق وجنوب أفريقيا، في أول مؤتمر غير عادي لوزراء التجارة والمالية والتخطيط في لوساكا في مارس1978،إعلان لوساكا الذي أوصى بالعمل على إقامة جماعة اقتصادية شبه إقليمية، بدءا بإنشاء منطقة تجارة تفضيلية في شرق وجنوب إفريقيا، يجري الارتقاء بها تدريجيا، ليتم تطويرها في غضون عشر سنوات، لتتحول إلى سوق مشتركة، إلى أن يتم تشكيل الجماعة الاقتصادية[2].

وقع رؤساء دول وحكومات الإقليم في21 ديسمبر1981 معاهدة منطقة التجارة التفضيلية والبروتوكولات الملحقة بها، وهي أربعة عشر بروتوكولا تنظم كافة جوانب وأنماط التعاون، وقد ضمت هذه الاتفاقية عشرين دولة، هي بورندي وجزر القمر وجيبوتي وأثيوبيا و كينيا وملاوي وليسوتو ورواندا وموريشيوس وبتسوانا والصومال وسوازيلاند وأوغندا وزيمبابوي وأنغولا والسودان و موزمبيق وتنزانيا

---

(1) صلاح الدين حسن السيسي، المرجع السابق ،ص253.

(2) جمال محمد السيد ضلع، الإطار القانوني و السياسي للسوق المشتركة لشرقي وجنوب إفريقيا "كوميسا"،دورية أفاق إفريقية ، الجزء الأول، العدد الأول،2000 ، ص22–23.

وزمبيا وزائير، ودخلت حيز النفاذ في 1982/09/30،وبدأت تسع دول هي إثيوبيا وأوغندا وجزر القمر وجيبوتي وزامبيا والصومال وكينيا وملاوي وموريشيوس بتنفيذ أحكمها في جويلية1984،ثم انضمت إليها باقي دول الإقليم[1].

حددت معاهدة المنطقة وبروتوكولاتها عددا من الأهداف الساعية إلى تعزيز التعاون والتكامل، في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي، خاصة التجارة والجمارك والنقل والمواصلات والزراعة والموارد الطبيعية والشؤون النقدية، والقضاء على مواطن الضعف الهيكلي والوظيفي، والاستخدام الأمثل للمهارات الفنية والمهنية، ورفع مستوى معيشة الشعوب عن طريق توثيق العلاقات بين الدول الأعضاء، وإزالة العوائق و تحرير التجارة بين دول المنطقة، وإقامة سوق مشتركة بحلول عام2000، من خلال تخفيض وإلغاء القيود الجمركية وغير الجمركية، بما يسمح بحرية انتقال السلع ورأس المال والعمل في الإقليم، والمساهمة في النهوض بالجماعة الاقتصادية الإفريقية، وفي تقدم وتنمية الدول الإفريقية الأخرى[2].

وقد أقرت سلطة المنطقة في لوساكا أوائل 1992،إستراتيجية حددت أسس التعاون الإقليمي، وثلاث مراحل لإقامة الجماعة:

أ-إقامة منطقة تجارة تفضيلية: تتخذ فيها بعض إجراءات تحرير التجارة، مثل تخفيض التعريفة وصولا إلى إلغاء الرسوم الجمركية، وإزالة العوائق غير التعريفية للتجارة، والاتفاق على منشأ المنتجات لكي تتمتع بالمعاملة التفضيلية، لضمان مساهمة رأس المال الوطني في المشروعات، وعلى تصنيف

---

(1) عادل عبد الرزاق، المنظومة الإفريقية ومبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في إفريقيا(النيباد) بين النظرية والتطبيق "رؤية مستقبلية"، المرجع السابق،ص176.أو نظر: البشير الكوت، المنظمات الإقليمية الفرعية في إفريقيا "دراسة لأبرز المنظمات "،المرجع السابق، ص 98.

(2) صلاح الدين حسن السيسي، المرجع السابق ،ص254-256.أو انظر: عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق،ص17. أو انظر: فرج عبد الفتاح فرج، العلاقات التجارية بين مصر ودول السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي"كوميسا"،المرجع السابق ،ص04.

مشترك للتعريفة، وقواعد مشتركة لتقييم السلع لأغراض المعاملة الجمركية، وتبسيط الإجراءات والوثائق الجمركية، ويساند هذه الخطوات برامج لإعادة تأهيل نظم النقل البري وبالسكك الحديدية وتحقيق الترابط بينها، وبرامج لتشجيع الاستثمار في الدول الأعضاء.

ب- تحويل المنطقة إلى سوق مشتركة، لتعميق التكامل من خلال حرية انتقال رأس المال والعمل وممارسة النشاط الاقتصادي، وتوحيد المواصفات والمعايير وضبط الجودة ،وإزالة القيود على حركة السلع والأفراد، وتوحيد ضرائب القيمة المضافة ورسوم الإنتاج، وقوانين الشركات وحقوق الملكية الفكرية، وقوانين الاستثمار والضرائب، وتوحيد العملة وإقامة اتحاد نقدي وتطبيق تعريفة خارجية مشتركة.

ج- إقامة جماعة اقتصادية تحقق مستويات أعلى من التعاون[1].

وقد تم إنشاء ثلاث مؤسسات لتنفيذ التكامل وتسهيل حركة التجارة بين الدول الأعضاء والمؤسسات الثلاث هي :- غرفة المقاصة عام 1984 - بنك التنمية لمنطقة التجارة التفضيلية عام1988- هيئة إصدار الشيكات السياحية لمنطقة التجارة التفضيلية عام1988.ثم أنشأت العديد من الهيئات سواء حكومية أو غير حكومية، منها بنك التصدير والاستيراد الإفريقي –شركة إعادة التأمين لمنطقة التجارة التفضيلية [2].

وقد باشرت منطقة التجارة التفضيلية عملها لمدة أحد عشر عاما، إلا أنه في إطار التطلعات المستمرة لدفع التكامل الاقتصادي قدما نحو الأفضل، فقد تم التوقيع على المعاهدة المنشئة للسوق الإفريقية المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا .

---

(1) محمد محمود الإمام، المرجع السابق ،ص125.

(2) فرج عبد الفتاح فرج، الاقتصاد الإفريقي "قضايا التكامل والتنمية"، المرجع السابق،ص20.أو انظر: خالد مفتاح أحمد الطاهر الشريف، المرجع السابق،ص100-101.

الفرع الثاني: السوق المشتركة لإفريقيا الشرقية والجنوبية .

بانتهاء السنوات العشر المحددة في معاهدة منطقة التجارة التفضيلية للتحول إلى سوق مشتركة، عقدت الدول الأعضاء معاهدة كمبالا(أوغندا) في 5نوفمبر1993،لإنهاء المنطقة وإقامة تنظيم جديد هو السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا، وتم التصديق عليها في ليلينغواي عاصمة ملاوي في 1994/12/08 "لتحقيق الازدهار الاقتصادي عن طريق الاندماج الإقليمي[1].

وضمت السوق ثلاثة وعشرون دولة مؤسسة، هي أعضاء المنطقة ومعها الكونغو الديمقراطية، مع إمكان ضم بتسوانا وجنوب إفريقيا وهما غير مؤسستين، وهو ما لم يحدث، وأجيز في 1998 ضم دولة إفريقية إذا كانت مجاورة لإحدى الدول الأعضاء، فانضمت مصر في تلك السنة، ولم تشارك الصومال، وتأجل انضمام مدغشقر إلى 1995،وسيشل إلى 1998،بينما انسحب ثلاث دول متذرعة بعضوية السادك، وهي ليسوتو 1996،وموزمبيق1997، ثم تنزانيا2000،فأصبحت السوق تضم عشرون دولة متجاورة جغرافيا، وتتشابه ظروفها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، تمتد من أقصى شمال وادي النيل بدخول مصر فيها عام1998،إلى قرب أقصى الجنوب عند زامبيا وزيمبابوي، حيث مقر الأمانة في لوساكا عاصمة زامبيا، وهي منطقة تمتد في المحيط الهندي شاملة كبريات الدول الإفريقية، مثل مدغشقر وحتى الوسط الإفريقي في الكونغو الديمقراطية[2].

---

(1) **Le courrier comesa/ l' Afrique économique en marche**, **N° 7**, **Janvier 2004**, **Lusaka– Zambia** , **www.comesa.int**, **p02**

أو انظر: سامي يس عبد الحميد ،علاقات مصر الأفريقية، من كتاب أفريقيا بين الواقع والتحديات ،المرجع السابق، ص199.

(2) حلمي الشعراوي ،إفريقيا في نهاية القرن ،المرجع السابق،ص220. أو انظر:

Jean– François Hearau/les flux des investissements directs étrangers pour les marche d'Afrique de l'est et du sud : une étude comparative sur la période contemporaine, **CERESUR (centre d'études et de recherches économique et sociales de l'université de la Réunion)**, **université de la Réunion**, **p03**.

تتداخل هذه المنظمة مع منظمات أخرى مثل الايجاد الواقعة ضمن حدود تجمع الكوميسا، ومع تجمع الساحل والصحراء، حيث يشتركان في كثير من الدول الأعضاء، ونفس الأمر مع السادك واتحاد المغرب العربي والايكاس، فهي إذن تتداخل مع جميع المنظمات في القارة ما عدى الايكواس، ويعتبر التوزيع الرأسي الطويل لدول الكوميسا ما بين الشمال والجنوب سببا لاختلاف المناخ، مما يؤدي إلى تنوع المحاصيل والمنتجات، وهو ما يعتبر ميزة اقتصادية، إذ يدفع إلى قيام عمليات التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، وتعد من أكبر التجمعات الاقتصادية الإقليمية الفرعية، إذ تغطي مايعادل 41% من مساحة القارة الإفريقية، فتمتد على حوالي ثلاثة عشر مليون كلم مربع، وسكانها هم نصف سكان القارة، في حوالي385 مليون نسمة ،وبلغ الناتج القومي الإجمالي لدولها عام 1997ب 155بليون دولار، كما بلغ معدل النمو الإجمالي فيها 4.5%عام1997[1].

تشمل اتفاقية الكوميسا على 195مادة، فحددت المادة الثالثة من المعاهدة أهداف السوق، بتحقيق النمو والتنمية المطردة للدول الأعضاء، وتشجيع التنمية المشتركة في جميع مجالات النشاط الاقتصادي، وإتباع سياسات وبرامج اقتصادية كلية، لرفع مستوى معيشة شعوب الإقليم و توثيق العلاقات بين الدول الأعضاء، وتعاون الدول الأعضاء على خلق بيئة مواتية للاستثمارات المحلية والإقليمية والأجنبية، وتعزيز السلام والأمن والاستقرار بين الدول الأعضاء، من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية فيها، والتعاون لتقوية العلاقات بين السوق المشتركة وباقي الدول العالم، واتخاذ مواقف مشتركة في المحافل الدولية، والإسهام في تحقيق أهداف الجماعة الاقتصادية الإفريقية[2].

---

(1) **LE COMESA en marche pour l'investissement et le commerce**, **conférence du comesa sur le commerce et l' investissement**, **les 18 et 19 Novembre 2008 à Bruxelles** (**Belgique**) **comesa**, **RIA**(**Régional investissement agency**), **p01**.

(2)**Stephen Karangizi** ,**LES SECTEURS AUX PERSPECTIVES PROMETTEUSES POUR LES INVESTISSEMENTS DIRECTS À L'ÉTRANGER** (**IDE**) , **conférence du comesa sur le commerce et l' investissement**, **op.cit**, **p06**.

أو انظر: عز الدين إبراهيم، مصر وتجمع الكوميسا "دراسة في العلاقات التجارية الإقليمية"، دون طبعة، دار النهضة العربية،مصر،2002،ص31-35.

كما حددت المادة السادسة مبادئ يلتزم بها أعضاء هذا التجمع، منها المساواة والاعتماد المتبادل بين الدول الأعضاء، بما يمنع الاستقطاب وانفراد بعض أعضاء السوق بالسيطرة على شؤونها، والتضامن الجماعي، والتعاون بين الدول الأعضاء وبين الدول عامة، وتنسيق السياسات وتكامل البرامج بين الدول الأعضاء ، وترسيخ السلام والأمن والاستقرار، ومساءلة الدول الأعضاء عن عملية التنمية فيها والمشاركة الشعبية فيها، وتشجيع ومساندة النظم الديمقراطية، وتسوية المنازعات بين الدول الأعضاء سلميا[1].

وقد التزمت الدول الأعضاء في هذا التجمع بتطبيق جدول التخفيضات الجمركية السابق إقراره في قطاع منطقة التجارة التفضيلية، وإزالة كافة الحواجز غير الجمركية على الواردات بين الدول الأعضاء، وذلك خلال عام من تاريخ الانضمام، والعمل على التوصل إلى تعريفة جمركية مشتركة بحلول 2004،كما أعلن رؤساء دول الكوميسا أنه سيتم سحب عضوية كل دولة تفشل في سداد مستحقاتها لفترة خمس أعوام متتالية، وأولت الكوميسا اهتماما للتعاون المشترك في عدة قطاعات، منها تنمية الموارد البشرية والطبيعية والبيئية، والتعاون الفني وتشجيع وتسهيل التجارة، والعمل على التنمية الصناعية والزراعية ،وتنمية الطاقة والقطاع الخاص وحماية الاستثمار، وتنمية النقل والمواصلات والنهوض بالتنمية في الدول الأقل نموا.

تضم الكوميسا عدة مؤسسات أشارت إليها المادة السابعة من الاتفاقية أهمها، هيئة رؤساء الدول والحكومات وهي السلطة العليا، ومجلس وزراء الخارجية، ومحكمة عدل، ولجنة محافظي البنوك المركزية، واللجان الفنية، واللجنة الاستشارية التي تضم رجال الأعمال وجماعات المصالح، واللجنة الحكومية التي تضم السكرتارية الدائمة لحكومات الدول الأعضاء، بالإضافة إلى السكرتارية، وساهمت الكوميسا في إنشاء العديد من الجمعيات والهيئات المهنية والصناعية والمصرفية[2].

---

(1) عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق،ص22-26. أو انظر: جمال محمد السيد ضلع، المرجع السابق،ص27-31.

(2)Haba salama,conférence du comesa sur le commerce et l' investissement, op.cit, p04.

وقد احتفظت الكوميسا بالعديد من المؤسسات الموروثة عن منظمة منطقة التجارة التفضيلية، منها مؤسسة التنمية والتجارة للشرق والجنوب الإفريقي، وغرفة المقاصة، ومعهد الجلود والمنتجات المحلية، ورابطة البنوك التجارية، ومركز التحكيم التجاري وهيئة المعارض التجارية، ومراكز الترويج الاستثماري، وتخضع كل هذه المؤسسات التابعة للكوميسا عند القيام بأعمالها إلى أحكام ميثاق الكوميسا من أهداف وسياسات، كما أنها توصلت إلى العديد من الآليات الأساسية لتطبيق أحكام معاهدة كوميسا، لعل أهمها آلية النظام الالكتروني لبيانات الجمارك الذي يعمل على تبسيط وتجانس إجراءات الجمارك[1].

اعتمدت أول قمة في ليلونغواي(ملاوي)1994 محورين للعمل من أجل تحقيق أهداف التجمع، الأول داخلي يرمي إلى تحقيق الاعتماد على النفس في تمويل التنمية، مع تهيئة ظروفها بإنشاء منطقة تجارة حرة بحلول عام 2000،وإقامة اتحاد جمركي بحلول عام 2004،وإنشاء اتحاد مدفوعات يفضي إلى قيام اتحاد نقدي وعملة موحدة، و حرية انتقال الأفراد وحق ممارسة النشاط في2025 وصولا إلى سوق إفريقية مشتركة بحلول عام 2028،أي أن الكوميسا تفق في نهاية الأمر عند مرحلة السوق المشتركة حسب المنهج التقليدي التكاملي الاقتصادي، ولا تدخل بالتالي إلى مرحلة الاتحاد الاقتصادي ولا مرحلة الاندماج والوحدة الاقتصادية [2].

---

(1) صلاح الدين حسن السيسي، المرجع السابق ،ص 256. أو انظر: السيد فليفل، محمود أبو العينين ،التقرير الاستراتيجي الافريقي2001–2002،المرجع السابق،76.

(2) عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق،ص14.

هناك من رأى أن مراحل الوحدة تتمثل في:

Le COMESA a l'intention de lancer une Union douanière d'ici fin 2008 et de mettre en place une Zone commune d'investissements d'ici 2010, un marché commun d'ici 2014 et une union monétaire d'ici 2018. Ces quatre étapes permettront de stimuler la croissance économique, ce qui représentera des opportunités de développement très intéressantes. Gervais NKANAGU, conférence du comesa sur le commerce et l' investissement, op.cit, p05.

أما المحور الثاني خارجي يركز على توثيق علاقات التعاون الثنائية ومتعددة الأطراف بين دول السوق وشركائها، من أجل تحقيق أهداف التجمع، وحددت أولويات عمل السوق في خمس نقاط هي:

– تحقيق زيادة مطردة وملموسة في إنتاجية الصناعة وعمليات التصنيع الزراعي، لزيادة عرض السلع القادرة على المنافسة كقاعدة للتبادل التجاري البيني وتحقيق ارتفاع في مستويات الدخل.

– زيادة الإنتاج الزراعي مع التركيز على التنمية المشتركة لأحواض البحيرات والأنهار، لتقليل الاعتماد على الزراعات المطرية.

– تنمية البنية الأساسية للنقل والاتصالات والخدمات، مع التأكيد على ربط المناطق الريفية بباقي الاقتصاد في كل دولة عضو، وكذلك ربط الدول الأعضاء ببعضها البعض.

– إعداد برامج جديدة لتشجيع التجارة وتمكين القطاع الخاص من الاستفادة القصوى منها.

– تطوير أسس قواعد البيانات بما يمكن من الاعتماد عليها في تغطية جميع القطاعات الاقتصادية[1].

وقد حدد الفصل العاشر من معاهدة السوق فترة عشرة سنوات لإقامة اتحاد جمركي بين الدول الأعضاء ،ولهذا الغرض يبدأ استكمال برنامج لإزالة الرسوم الجمركية والضرائب المماثلة على التبادل البيني بحلول2000/10/01، وأعلنت القمة غير العادية الأولى المنعقدة في لوساكا قيام منطقة التجارة الحرة اعتبارا من2000/10/31،وهي المنطقة الأولى من نوعها في القارة الإفريقية، بعضوية تسع دول هي جيبوتي وزامبيا وزيمبابوي والسودان وكينيا وملاوي ومدغشقر وموريشيوس ومصر ،على أن تنضم إليها باقي الدول الأعضاء لاحقا، ولحقت بها سيشل في جوان2001و أوغندا وبورندي في أكتوبر2001،وتحدد2004/12/08 موعدا وتاريخا لإنشاء الاتحاد الجمركي، تطبق فيه تعريفة خارجية موحدة في المنطقة الحرة، على جميع صادرات الدول غير الأعضاء في الكوميسا إلى دول

---

(1) محمد محمود الإمام، المرجع السابق ،ص135.أو انظر: فرج عبد الفتاح فرج، العلاقات التجارية بين مصر ودول السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي"كوميسا"،المرجع السابق،ص05.

المنطقة بنسبة 0%، 5% ،15%، 30% على كل السلع الرأسمالية والمواد الخام والسلع الوسيطة والسلع النهائية على التوالي[1].

ويطبق الإعفاء في منطقة التجارة الحرة على المنتجات التي تحقق شروط المنشأ التي يحددها بروتوكول يلحق بالمعاهدة، وتقرر اعتبار المنتج من منشأ السوق إذا تم إنتاجه بالكامل في الدولة العضو، أو إذا أدخل عليه تحويل جوهري داخل الدولة، كما يشترط ألا تقل القيمة المضافة خلال العملية الإنتاجية عن45%من تكاليف الإنتاج الكلية، على ألا تتجاوز قيمة المواد المستورة 60%من جملة تكلفة المواد المستخدمة في الإنتاج، وأكتفي بنسبة 25%للقيمة المضافة لقائمة من السلع التي لها أهمية خاصة للتنمية[2].

ورغم إحراز تقدم في إزالة العوائق غير التعريفية، تظل هناك حاجة إلى تحسينات أخرى لتيسير التجارة البينية، مثل تحسين هياكل النقل والاتصالات وتسهيل إجراءات التأشيرات، وتقليص الإجراءات الجمركية والبيروقراطية على نقص العبور الحدودية ، وإمكانية الحصول على المعلومات عن فرص التجارة، لذا تم استخدام وثيقة جمركية خاصة بالكوميسا لتفادي التعدد في الوثائق الجمركية، فصممت وثيقة كوميسا الجمركية التي قدمت في 01جويلية 1997لتحل محل الكم الهائل من الوثائق الجمركية التي كانت تعتبر أحد القيود غير التعريفية على التجارة[3]،كما أنشأت الكوميسا في ماي 1999 لجنة التجارة الحرة، لتسهيل وتنسيق عمليات إنشاء السوق المشتركة، وتم عقد قمة غير

---

(1) إسلام محمد محمد البنا، أثر التكتلات الاقتصادية الإفريقية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مع التطبيق على الكوميسا، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في الدراسات الإفريقية من قسم السياسة والاقتصاد تخصص(اقتصاد)،معهد البحوث والدراسات الإفريقية ،قسم السياسة والاقتصاد ،جامعة القاهرة،2005،ص134.أو انظر:

Stefano Manservisi ,conférence du comesa sur le commerce et l' investissementop.cit, p03.

(2) محمد محمود الإمام، المرجع السابق ،ص136.أو انظر: إسلام محمد محمد البنا، المرجع السابق ،ص133.

(3) صلاح الدين حسن السيسي، المرجع السابق ،ص 257.

عادية لرؤساء الدول والحكومات في أكتوبر 2000 من أجل تنظيم عملية إنشاء منطقة التجارة الحرة، كما تم تحرير كافة المعاملات التجارية داخل المنطقة الحرة، ومن ضمنها القيود غير التعريفية، وذلك بهدف تحرير المعاملات البينية للسلع والخدمات ورؤوس الأموال[1].

وترتكز هذه المنظمة على المعاملات الاقتصادية والتجارية، وتهدف إلى تحقيق الازدهار الاقتصادي عن طريق الاندماج الإقليمي ،وتعد مشكلة عدم توافر خطوط المواصلات بين دول الكوميسا إحدى المشكلات التي تواجه تطوير العلاقات التجارية بين الأعضاء، ذلك أن القارة الإفريقية مازالت حتى الآن تتصل ببعضها البعض عبر المطارات الأوربية، ورغم أن خطوطا ملاحية جرت إقامتها بالفعل لربط الموانئ المصرية بدول الكوميسا، فإن المنافسة الأوربية عن طريق شركات الطيران التي تقدم أسعارا أقل، تعد أحد التحديات الكبرى في هذا الإطار[2].

حققت المنظمة بعض أهدافها في تخفيض التعريفة الجمركية بدرجات متفاوتة بين 80%و90%من التعريفة، فقد قامت مصر بعد دخولها بعام واحد للتجمع بإعلان التعريفة الجمركية بنسبة90%مع دول هذه المنطقة، استعدادا للتجارة الحرة تماما في العام القادم ،وأزال بعضها حواجز التعريفة تماما مما أدى إلى زيادة التجارة البينية بنسبة20%،كما نمت تجارتها مع الأطراف الثالثة بنسبة7%،أما تسهيلات الترانزيت فقد خفضت تكاليف التجارة والنقل بنسب 25%،وحققت درجة من سهولة تنقل السلع فيما بين أعضائها، وقد بدى جديا تحقيق هذا الهدف في اجتماع رؤساء هذه المنظمة للمرة الرابعة، واتخذوا للاجتماع شعار "العد التنازلي لخلق منطقة التجارة الحرة في أكتوبر 2000[3]،كما تم تحقيق تقدم في إزالة العوائق غير التعريفية، مثل تراخيص الاستيراد، وإزالة

---

(1) السيد فليفل، محمود أبو العينين ،التقرير الاستراتيجي الافريقي2001-2002،المرجع السابق،78.

(2) عبد الله الأشعل، المرجع السابق ،ص11.

(3)حلمي الشعراوي ،إفريقيا في نهاية القرن ،المرجع السابق،ص220. أو انظر:

Sindiso Ngwenya, conférence du comesa sur le commerce et l' investissement, op. cit p02.

ضرائب وقيود الصرف الأجنبي، وإلغاء حصص الاستيراد والتصدير، وتبسيط إجراءات الجمارك، لكن لازالت هناك حاجة لتحسين هياكل الاستيراد والتصدير ، وتحسين هياكل النقل والاتصالات الإقليمية، وتخفيف قيود التأشيرات وزيادة المعلومات، والقدرة على الوصول للمعلومات حول الفرص التجارية، وخفض الإجراءات الجمركية والإدارية على نقاط الحدود.

أما على مستوى العلاقات بين تكتل الكوميسا والتكتلات الإفريقية الأخرى، فقد عملت الكوميسا على تعميق علاقاتها مع التجمعات الإقليمية الأخرى، لزيادة التبادل التجاري معها والتنسيق في القوانين ،وتلافي أضرار العضوية المزدوجة لبعض أعضاء الكوميسا، فقد نصت المادة178 من اتفاقية الكوميسا، أن الدول الأعضاء تتفق فيما بينها على أن الهدف النهائي للكوميسا هو المساهمة في تنفيذ أحكام الاتفاقية التي تؤسس الجماعة الاقتصادية الإفريقية، ومن أجل ذلك تقوم الدول الأعضاء بالتفاوض مع التكتلات الاقتصادية الإقليمية الأخرى حول العلاقات بين الجماعة الاقتصادية الإفريقية والجماعات الاقتصادية الإقليمية، كما أكدت المادة179 أن السوق المشتركة يمكن لها آن تدخل في اتفاقيات تعاون مع جماعات اقتصادية إقليمية أخرى[1].

لدى وضعت الكوميسا برنامج للتعاون فيما بين السكرتارية التنفيذية لكل من الكوميسا والسادك، ونجد أن تكتل كوميسا قد سعى للاندماج في تكتل سادك منذ وقت مبكر في عقد التسعينات، بهدف الحد من المشكلات الناجمة عن تعدد العضوية في كل منهما، وما ينتج عنها من ازدواجية في النشاط مما يؤثر بالسلب على معدلات أداء كل من المنظمتين، وقد تم الدعوة لإنشاء هيئة منسقة لأعمال الكوميسا والسادك في ماي2001 [2]، فشهدت مدينة لوساكا يومي 05و06 فيفري اجتماع ممثلي كل من كوميسا والسادك، وذلك لبحث التنسيق في إجراءات الرسوم والسياسات التجارية، وتنمية البرامج المشتركة في التجارة، والاتفاق على إنشاء برنامج إحصائي وتدريجي مشترك، غير أن السادك شجعت دولها على الانسحاب من كوميسا، بقصد تعضيد حركة

---

(1) عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق،ص56–57.أو انظر:جمال محمد السيد ضلع،المرجع السابق ،ص45.

(2) السيد فليفل، محمود أبو العينين ،التقرير الاستراتيجي الافريقي2001–2002،المرجع السابق،ص79.

التجارة بين دول المنظمة ذاتها ،وخشية أن يكون اشتراك بعض الأعضاء في تكتل أخر قد يضر بمصالح تكتل سادك[1].

وفي أفريل 2003 تقرر إلغاء تصديق السفارات العربية والإفريقية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والكوميسا على شهادات المنشأ وباقي المستندات الاستيرادية، وهو إجراء يمثل تخفيفا لأعباء مالية وإدارية، بالإضافة لتوفير الوقت للمتعاملين في هذه الأسواق، كما عقدت الكوميسا وجماعة شرق إفريقيا اجتماعا في الفترة من 03إلى 05سبتمبر في لوساكا، استهدف تنسيق التعريفات الجمركية بين التجمعين، وتنظيم عملية المنافسة وقواعد المنشأ وتحرير قطاع الطيران[2].

هناك العديد من العوامل التي ظهرت منذ حصول معظم الدول الإفريقية على استقلالها وأسهمت في فشل التكامل، وبالطبع فإن عملية التكامل في إطار الكوميسا قد تأثرت بنفس هذه العوامل، بالإضافة إلى بعض العوامل الناتجة عن تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، ويمكن تحديد المعوقات غير الناتجة عن تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي في:

– الاعتماد على عدد قليل من صادرات المواد الأولية.

– وجود أزمة هيكلية في اقتصاديات دول الكوميسا، تتمثل في الاعتماد على أساليب إنتاج كثيفة العمل، وهي ما عرفت بسياسة إحلال الواردات، وقد تعرضت لكثير من النقد لأثارها السلبية على الاقتصاد المحلي وعلى عملية التكامل.

– ضعف الإمكانيات البشرية، وضيق أفق التفكير المتمثل في عدم القدرة على التنسيق بين ما ورد في اتفاقية الكوميسا من التزامات والفرص المتاحة أمام الدول الأعضاء، زيادة على مشكلة المواصلات في ظل الانتشار الجغرافي الكبير، مما يحول دون تنشيط التبادل الاقتصادي لزيادة تكلفة النقل ،وأثار سوء

---

(1) فرج عبد الفتاح فرج، الاقتصاد الإفريقي "قضايا التكامل والتنمية"، المرجع السابق،ص21. أو انظر: عادل عبد الرزاق، إفريقيا في إطار منظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الإفريقي "رؤية مستقبلية"، المرجع السابق،ص133.

(2) السيد فليفل، التقرير الاستراتيجي الأفريقية"2002–2003"،المرجع السابق،ص34.

توزيع منافع التكامل بين دول الكوميسا والفساد المنتشر في الأجهزة الإدارية.

أما العقبات الناجمة عن الإصلاح الاقتصادي، تتمثل في الشروط التي يضعها كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والتي تتمحور حول تخفيض قيمة العملات المحلية ورفع الرقابة عن أنظمة الأسعار الداخلية، والعمل على حرية تدفق التجارة، وإلغاء مشروعات الدولة واحتكارها، مما يترتب عن ذلك من انخفاض مستوى أجور ومرتبات العاملين وتزايد البطالة.

زيادة على العوائق السياسية للتكامل على المستوى المحلي للدول الأعضاء، حيث لا يوجد جهاز قوي وطني لديه سلطة فعالة على هذه الدول، ومن تم يصعب على الكوميسا إيجاد آلية مناسبة لتنفيذ سياستها[1]،وبالتالي تغليب الاعتبارات السياسية بالمفهوم الضيق على المصالح الاقتصادية، فيما قد يولد الخلافات والانقسامات بين أعضاء التكتل، زيادة على مشكلة المنازعات الحدودية بين بعض أعضاء التجمع، والحروب الأهلية داخل دول الكوميسا.

ومن تم فإن الصراعات والديون وتفشي الايدز تهدد المكاسب المتواضعة التي تحققت عبر الإصلاحات السياسية والاقتصادية في منطقة الكوميسا، التي لا يزال فيها السلام هشا، لذلك قال موينتشا "**التنمية الاقتصادية هي في الواقع تنمية بشرية مستحيلة في أجواء عدم الأمان وانعدام الاستقرار والحرب**" كما أن دول الأعضاء في الكوميسا هي من أفقر دول العالم، إذ أن ¾ سكانها يعيشون تحت خط الفقر الذي يحدده البنك الدولي عند مستوى دولار واحد في اليوم[2].

زيادة على مخالفة بعض الدول لبروتوكولات الرسوم، فتقوم بعضها بعدم خفض التعريفة الجمركية، والبعض الأخر يفرض رسوما جمركية بالرغم من إلغائها بحجة مخالفة قواعد المنشأ، ومشاكل تتعلق بالالتزام بتنفيذ أحكام المعاهدة، وتحديد الموارد البديلة لتعويض الخسائر المرتقبة من تطبيق التعريفة

---

(1) السيد فليفل، محمود أبو العينين ،التقرير الاستراتيجي الافريقي2001-2002،المرجع السابق،ص80-81.

(2) سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، الطبعة الأولى، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية،مصر،2001،ص34ومايليها. أو انظر: عبد الله الأشعل، المرجع السابق ،ص13.

الموحدة، وتعريف أساليب إدارة التعريفة ووضع شرائح السلع في إطار هيكل التعريفة المقترح [1].

ويلاحظ على أداء الكوميسا ضعف الاهتمام بالأوضاع الأمنية رغم عرقلتها لعمليات التجارة الحرة، كما لا توجد بالتجمع آلية لفض النزاعات على غرار تجمع سادك وتجمع الساحل والصحراء، أو تجمع ايكواس،كما أن العراقيل التي تواجه التبادل التجار ي أدت إلى ضعف التجارة البينية، حيث يمثل ما بين 5و7%من تجارة التجمع مع العالم الخارجي، كما أن نصيب الكوميسا من التجارة الدولية يصل إلى 1.5%رغم أن التجمع يغطي 41%من مساحة القارة الإفريقية، ويرجع البعض ذلك إلى ضعف اقتصاديات الدول الأعضاء واعتمادها على تصدير المواد الخام وعبء الديون، وعدم انضمام كل الدول لمنطقة التجارة لاعتماد معظمها على حصيلة الرسوم الجمركية[2].

كما أن ازدواجية العضوية يقف عائقا أمام تحرير التجارة بين دول الكوميسا ، وداخل تكتل الكوميسا ذاته نجد سبعة دول هي جيبوتي-اريتريا-أثيوبيا-كينيا-الصومال-السودان-أوغندا، قد عملت على إنشاء صيغة جديدة للتعاون الإقليمي، من خلال إنشاء هيئة مكافحة الجفاف والتصحر والتنمية inter governmental authority on drought and development(IGADD) التي ركزت على حل مشكلة الأمن الغذائي، ثم تحولت هذه الهيئة الحكومية للتنمية inter governmental authority on development(IGAD)

---

(1) صلاح الدين حسن السيسي، المرجع السابق،ص257 أو انظر: إسلام محمد محمد البنا، المرجع السابق ، ص138.أو انظر: Jean- François Hearau,op.cit, p12-28

(2) السيد فليفل، التقرير الاستراتيجي الأفريقية"2002-2003"،المرجع السابق،ص35.

المبحث الثاني: المنظمات الإقليمية الفرعية في غرب ووسط وشمال أفريقيا.

قد سبق حديثنا عن المنظمات ومحاولات التكامل التي ظهرت في شرق وجنوب القارة، والأمر لا يختلف كثيرا في باقي مناطق القارة، استجابة لنفس العوامل التي عرفتها تقريبا مختلف المناطق، فوجدت محولات عديدة للتكامل والاندماج الإقليمي، سوف نركز على أبرزها سواء في غرب إفريقيا(المطلب الأول) ،وفي وسطها (المطلب الثاني) ،وأخيرا في شمالها(المطلب الثالث).

المطلب الأول: محاولات التكامل الاقتصادي لدول إفريقيا الغربية

لقد عرفت المنطقة خبرة طويلة في مجال التكامل الاقتصادي للإقليم، فوجدت منظمات حكومية تعمل في مجال التكامل الاقتصادي في الإقليم، ترجع أصول بعضها إلى الحقبة الاستعمارية، وأول من دعا إلى التكتل هو رئيس غانا الراحل نكروما، وطرحه في نظريته السياسية الاقتصادية ضمن برنامج مشروع الولايات المتحدة الإفريقية، ولكن الاستعمار حال دون تحقيق هذه الدعوة، ثم تبنى هذه الدعوة لومومبا الذي كان رئيس لحكومة الكونغو كينشاسا، إلا أن مصرعه بمخطط استعماري حال دون قيام التكتل[1].

و بعد الاستقلال بدأت دول المنطقة في مواجهة المشاكل التي وجدتها، فهذه الدول في حاجة إلى بنية تحتية كاملة، ومعظم ثرواتها منهوبة أو محتكرة للشركات الغربية، وشهدت معظم دول المنطقة عدم استقرار سياسي، فأدركت هذه الدول أهمية الاندماج والتكامل فيما بينا للتغلب على العراقيل التي تواجهها، ومن تم كان لزاما التطرق إلى المحاولات الأولى لعمليات الاندماج والتكامل في المنطقة وصولا إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا(الفرع الأول)،ثم التطرق إلى بعض انجازات الجماعة (الفرع الثاني).

---

(1) **أمين اسبر، المرجع السابق ،ص167.**

الفرع الأول: تطور عمليات الاندماج والتكامل في المنطقة .

عرفت هذه المنطقة أقدم دعوات التكامل والاندماج على مستوى القارة، وتحديدا يرجع ذلك إلى كوامي نكروما رئيس غانا،فشهدت غانا أول مؤتمر للدول الإفريقية المستقلة في أفريل 1958،كما شهدت المنطقة جهودا أخرى للتكامل والاندماج منها :

1- الاتحاد النقدي لغرب إفريقيا west african monetary union نشأ بمعاهدة في عام 1962 وحل محل الاتحاد النقدي لغرب أفريقيا الفرنسية french west african currency nnion وضم سبع دول، ونص على إنشاء بنك مركزي وجهاز مشترك لإصدار النقود، ويصدر البنك عملة دولة غرب إفريقيا الناطقة بالفرنسية المسمات الوحدة النقدية بالفرنك الإفريقي(سيف CFA)،وذلك اعتمادا على الفرنك الفرنسي الذي يعادل خمسين فرنكا إفريقيا[1].فأصبح الفرنك قابلا للتحويل إلى فرنك فرنسي، ثم في عام 1967 إلى التحويل إلى أية عملة، حيث كان قد أنشئ بنك مركزي لدول غرب إفريقيا في باريس عام 1955 .

وهذا البنك يعتبر جزءا من الاتحاد النقدي لغرب إفريقيا ،ثم أعيد تسميته وعدلت معاهدة إنشائه عام 1973،ووقعت اتفاقية جديدة أعادت تنظيم الاتحاد النقدي لغرب إفريقيا، عندما تقرر نقله إلى دكار مقر البنك حاليا، ويضم في عضويته كلا من ساحل العاج وبنين ومالي والنيجر والسنغال وتوغو وفولتا العليا(بوركينافاسو)، وأنشأت بنك التنمية لغرب إفريقيا، وحدد مجلس رؤساء الدول والحكومات هدف هذه المؤسسة في إنشاء منطقة نقدية موحدة، تضم كل دول إقليم غرب إفريقيا، وذلك من خلال استخدام العملات المحلية في التجارة البينية والتحويلات النقدية الأخرى، بهدف ترشيد استخدام الاحتياطي من العملات الأجنبية .

وقعت الدول السبع في 1993/01/10 معاهدة بموجبها دمج الاتحاد النقدي مع المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا ليكونا الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا،وقد رسم أهدافا منها إعادة

---

(1) رحاب عثمان محمد عثمان، الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، دورية أفاق افريقية ، المجلد الثاني، العدد السابع،2001 ،ص46. أو انظر: أمين اسبر، المرجع السابق،ص172.

النظر في اقتصاديات دول الاتحاد، والعمل على تنسيق البروتوكول السياسي والنظري عن طريق الهيئات المتخصصة، والعمل على الإسراع بإنشاء المشاريع التكاملية بين أعضاء الاتحاد ،لكن التبعية الاقتصادية والفقر لأعضاء الاتحاد والتباين الكبير بين اقتصاديات الدول المنظمة، كلها أسباب يكمن ورائها عجز الاتحاد عن تحقيق أهدافه[1].

2-الاتحاد الجمركي والاقتصادي لدول غرب إفريقيا.

أنشئ بمعاهدة وقعتها الدول السبع في عام 1966،وحل محل الاتحاد الجمركي السابق الذي تأسس في العام1959،ويهدف هذا الاتحاد الجديد إلى المحافظة على العلاقات التجارية المميزة بين الدول السبع-السنغال ومالي وموريتانيا وساحل العاج وفولتا العليا(بوركينافاسو)،والنيجر وبنين-وإقامة تعريفة جمركية مخفضة على التجارة، وزيادة الرسوم على المواد المستوردة، ومن المبادئ الأساسية التي كان يقوم عليها هذا الاتحاد هي: -إعفاء التبادل التجاري بين الدول الأعضاء من الرسوم –توزيع محصول الضرائب ورسوم الاستيراد بين الدول الأعضاء -وضع تعريفة جمركية موحدة خارجية، لكن استمرت كل دولة في فرض الضرائب على الواردات القادمة من بقية الدول الأعضاء في الاتحاد[2].

3- المنظمة الإفريقية الملغاشية المشتركة

ولدت بموجب معاهدة تاناناريف عام1966،لتحل محل سابقتها المنظمة الإفريقية والملغاشية للتعاون الاقتصادي، وتلبية الوضع الجديد الذي أوجبه قيام منظمة الوحدة الإفريقية، وكان الهدف من إنشائها هو إقامة منظمة سياسية للدول الإفريقية الناطقة باللغة الفرنسية، إلا أنها اتجهت منذ عام 1974 إلى تدعيم العلاقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، إلا أنها رغم ذلك لم تتمكن منذ تأسيسها من خلق وإيجاد علاقات اقتصادية جدية بين الدول الأعضاء، بل على العكس فقد

---

(1) محمد المجذوب، المرجع السابق ،ص480.أو انظر: مسعود عمر مسعود، المرجع السابق،ص170.

(2) بدر حسن شافعي، تسوية الصراعات في أفريقيا "نموذ ج الإيكواس"،الطبعة الأولى، دار النشر للجامعات، مصر، 2009 ،ص66-67.أو انظر: أمين اسبر، المرجع السابق ،ص161.

شهدت هذه المنظمة اضطرابا في بنيتها التنظيمية، فموريتانيا انسحبت منها عام 1965 لأسباب سياسية، ثم أعادت عضويتها عام 1971،وزائير انسحبت نهائيا بسبب ما ذهب إليه الرئيس موبوتو من أن المنظمة تخضع للاستعمار الجديد، بالإضافة إلى صعوبة ربط عملة زائير بالفرنك الإفريقي، والكونغو انسحبت عام1972 بسبب توجهها الاشتراكي، وعدم انسجام ذلك مع منحى تفكير الأعضاء الآخرين في "النادي الإفريقي" على حد تعبير المسؤولين في هذه الدولة، كما انسحبت الكاميرون عام 1973 وتشاد ومدغشقر عام 1974[1].

ويلاحظ أن جميع المحاولات الجارية في غرب إفريقيا للاندماج، كانت تتم بشكل منفصل بين مجموعة الدول الفرانكفونية والدول الأنجلوفونية ،وكانت النجاحات التي حققتها المجموعة الأولى في هذا المجال أكثر نجاحا، في حين فشلت تجربة الاتحاد الدول الإفريقية المؤسس في 1961/07/01بين غينيا ومالي من المجموعة الأولى وغانا من المجموعة الثانية[2].

4- المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا .

تعتبر الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا[3]من بين أهم المجموعات الفرعية في القارة الإفريقية، خاصة من حيث عدد السكان، الذي يمثل 28%من مجموع سكان القارة، وذلك راجع لوجود أكبر دولة إفريقية من حيث عدد السكان بها وهي نيجيريا، وتحتل المركز الرابع من حيث الوزن النسبي للإنتاج المحلي بين المنظمات الإفريقية العديدة، وتلعب نيجيريا فيه دور الدولة القلب بمساهمتها فيه ب50%، واتخذت منظمة الايكواس من مدخل المشروعات المشتركة سبيلا لتحقيق التنمية بين أعضائه، و يمثل هذا التجمع نموذجا للمنظمات النوعية الهادفة لتعزيز التعاون المالي والاقتصادي، حيث عرف ب"تجمع نطاق الفرنك"، وقد تأسس في فترة الاستعمار، وكان لفشله في إيجاد كيان

---

(1) أمين اسبر، المرجع السابق ،ص161.

(2) البشير الكوت، المنظمات الإقليمية الفرعية في إفريقيا "دراسة لأبرز المنظمات "،المرجع السابق،ص141.

(3) **تسمى بالفرنسية la communauté économique des états de l'Afrique de l'ouest (cedeao)**

واحد يضم الدول الأعضاء- من خلال توحيد العملة- أثره الواضح في إعادة النظر فيه من قبل الدول الأعضاء بعد حصول جميع دولها على الاستقلال[1].

إذ تعود الجهود القديمة لإنشاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا إلى أكتوبر 1966،حيث التقى مندوبي أربعة عشر دولة لبحث مشروع إنشاء تجمع اقتصادي، يضم كل دول الإقليم الغربي من إفريقيا، وجاء هذا السعي بمبادرة من اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة، والتي هي مقتنعة بجدوى التنمية الاقتصادية، عن طريق التعاون بين دول الإقليم الواحد في القارة، وقد طرح مشروع إنشاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا لأول مرة على مستوى رؤساء الدول والحكومات، خلال اللقاء الذي جرى في منروفيا في أبريل 1968،وهي الفكرة التي أحيتها نيجيريا وتوغو سنة1972 بغرض إنشاء تجمع اقتصادي لدول المنطقة[2].

فبعد فشل الاتحاد الجمركي الاقتصادي لغرب إفريقيا ،قررت الدول الأعضاء إعادة النظر في نموذج التعاون القائم بينها ووضعه على أسس جديدة تكون أوسع وأكثر فاعلية، ففي عام 1972دعا رئيسا دولتي نيجيريا وتوغو إلى إقامة هذا الاتحاد، في حين كان الرئيس السنغالي يؤيد فكرة اندماج اقتصادي لغرب إفريقيا يمتد من نواكشط حتى كينشاسا، وتوجت المبادرات بتوقيع كل من نيجيريا وتوغو على معاهدة للتعاون الاقتصادي فيما بين الدولتين في عام 1972وقد أرسلت كل من نيجيريا وتوغو دعوة لدول الإقليم للانضمام إلى تنظيم يعزز علاقات التعاون والتكامل الاقتصادي فيما بين دول غرب إفريقيا[3].

فتم التوقيع في04/17/ 1973على اتفاقية أبيدجان المنشئة للمجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا محتفظة بنفس الأعضاء باستثناء بنين، فضمت المجموعة ست دول هم: بوركينافاسو-كوت

---

(1) صلاح الدين حسن السيسي المرجع السابق ،ص259.

(2) البشير الكوت، المنظمات الإقليمية الفرعية في إفريقيا "دراسة لأبرز المنظمات "،المرجع السابق،ص143.

(3) خالد مفتاح أحمد الطاهر الشريف ،المرجع السابق،ص102.

ديفوار–مالي–موريتانيا–النيجر–السنغال، وأصبحت سارية من مطلع عام1974،وقد انضمت بنين إلى المجموعة لاحقا في عام 1984،وتهدف إلى تطوير التعاون في مجالات التبادل التجاري والجمارك من خلال تطبيق اتفاقية المعاملة التفضيلية، حيث يتم إعفاء المنتجات الصناعية من الضرائب والرسوم الجمركية وتطوير سياستها التعاونية في مجالات الزراعة والنقل والمواصلات[1].

غير أن الاتفاقية لقيت نفورا من بعض الدول، منهم نيجيريا والتي قام ممثلون منها بجولة في المنطقة لإقناع الدول لتأسيس الايكواس في صيف1973،وتمثلت هذه الجهود في الحملة الدبلوماسية "الإقناع الأدبي" وتقديم المنح والإعانات للدول الأكثر فقرا في الإقليم، بالإضافة إلى دور الغرفة التجارية النيجيرية في إنشاء اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية لغرب إفريقيا[2]،وبعد مداولات طويلة تم التوقيع على المعاهدة التي أنشأت بموجبها مجموعة جديدة باسم المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا،بتاريخ1975/05/28وتعرف بمعاهدة لاغوس، ودخلت حيز التطبيق في جويلية 1975،وتم التصديق على البروتوكولات الخاصة بها في أول اجتماع لرؤساء الدول والحكومات بلومي في نوفمبر 1976،واعتبرت منظمة إقليمية تعمل في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، والغرض من إنشائها تأسيس سوق مشتركة واتحاد جمركي لتلك الدول[3].

وكانت تضم خمسة عشر دولة هي: نيجيريا ومالي وموريتانيا والسنغال وغينيا وغينيا بيساو (الاستوائية) وبوركينافاسو وكوت ديفوار والنيجر وبنين وتوغو وغانا وليبيريا وسيراليون وغامبيا، ثم انضمت جزر الرأس الأخضر كعضو مراقب في 1977،ليصبح عدد الدول ستة عشر، تسع منها

---

(1) صلاح الدين حسن السيسي، المرجع السابق،ص259–260.

(2) عادل عبد الرزاق، المنظومة الافريقية ومبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في افريقيا(النيباد) بين النظرية والتطبيق"رؤية مستقبلية"، المرجع السابق،ص223. أو انظر: السيد فليفل، محمود أبو العينين ،التقرير الاستراتيجي الافريقي2001–2002،المرجع السابق،ص83.

(3) ديزي رؤوف، الدور التنموي للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا "الايكواس"،من كتاب التكامل الإقليمي والتنمية في أفريقيا الواقع والتحديات، المرجع السابق،ص355. أو انظر :محمد المجذوب ، المرجع السابق ،ص481.

فرانكفونية، فالبلدان الستة في المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا والتوغو وبنين وغينيا ،وكل هذه الدول ناطقة بالفرنسية، وخمسة بلدان ناطقة بالانجليزية هي غامبيا-سيراليون-ليبيريا-غانا-نيجيريا، واثنان تتحدثان البرتغالية (ليزوفونيتان) هما: غينيا بيساو-جزر الرأس الأخضر[1].

وتعهدت هذه الدول على العمل من أجل تحرير حركة السلع والأفراد بين دول المجموعة، لتحقيق الارتقاء بالتجارة فيما بينها، و تحقيق الاندماج الاقتصادي في جميع مجالات النشاط الاقتصادي، خاصة الصناعي والنقل والاتصالات والطاقة والموارد الطبيعية والتجارة والمسائل المالية والاقتصادية، والزراعة والعلوم الطبيعية و الجوانب التجارية والنقدية والشؤون الثقافية والاجتماعية، والرفع من مستوى معيشة مواطني الدول الأعضاء لتحقيق النمو والتقدم، وصولا إلى إزالة الحواجز الجمركية على التجارة البينية، وتسهيل انسياب التجارة ورأس المال وانتقال الأشخاص، وهذا حسب المادة الثانية من الاتفاقية [2].

فتهدف الاتفاقية إلى خلق تعاون اقتصادي واندماج بغية الوصول إلى اتحاد اقتصادي ونقدي، فقد استهدف تنظيم ايكواس إنشاء الاتحاد جمركي بحلول عام1990(15عاما من تاريخ الإنشاء)،بما يعني تحقيق تخفيض تدريجي في فئات التعريفة الجمركية فيما بين الدول الأعضاء، والاتفاق على تعريفة جمركية موحدة في مواجهة العالم الخارجي، غير أنه بحلول عام 1990 لم يتحقق الهدف، وبالتالي تم تعديل الإطار الزمني لتنفيذ الهدف المنشود ليصبح عام 2000[3].

وقد تم الاتفاق على خمسة بروتوكولات ملحقة بهذه العملية، وذلك بهدف إعطاء المزيد من التفسيرات لإدارة العملية التكاملية،وتلا ذلك توقيع العديد من البروتوكولات والبرامج القطاعية الأخرى، التي تحدد مجالات من التعاون لم تذكر في المعاهدة، ومن أهم البروتوكولات بروتوكول توزيع

---

(1) جاسم محمد، المرجع السابق،ص308.

(2) عبد الله الأشعل، المرجع السابق،ص7.

(3) فرج عبد الفتاح فرج، الاقتصاد الإفريقي "قضايا التكامل والتنمية"، المرجع السابق،ص23.أو انظر: أمين اسبر، المرجع السابق،ص163-164. أو انظر: بدر حسن شافعي، المرجع السابق،ص76-77.

الخسائر الناتجة عن العملية التكاملية في إطار المنظمة، وبروتوكول خاص بتحديد قواعد المنشأ، وبروتوكول حرية حركة الأفراد[1].

واتخذ التجمع خطوة أخرى نحو التكامل فيما بين أعضائه، حيث تم الاتفاق على حرية انتقال الأفراد بين الدول الأعضاء، فأقرت الاتفاقية أن مواطني أية دولة من الدول الأعضاء يعتبرون مواطنين للجماعة كلها، ومن تم على الدول الأعضاء اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتسهيل انتقال الأفراد و إقامتهم بين دول الجماعة، لذا فقد أقر رؤساء الدول والحكومات في أفريل1978 مبدأ السماح بحرية الحركة للأفراد داخل دول الجماعة، وفي القمة التالية والتي عقدت في داكار في ماي1979،تم التصديق على الاتفاقية متعددة الأطراف، والتي كان قد أعدها مجلس الوزراء، والخاصة بحرية الحركة والإقامة لمواطني الجماعة، إضافة إلى انتهاج سياسات تعزز سبل الدفاع المشترك، وتشجيع التكامل ورفع المستوى الاقتصادي للدول الإفريقية الفقيرة الأعضاء في المجموعة[2].

للمنظمة أجهزة أهمها هيئة(مجلس) رؤساء الدول والحكومات، وهي التي تضع السياسة العامة والإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف المنظمة، بإعطاء التوجيهات لكافة لمؤسسات والدول الأعضاء التابعة للتجمع وتنسيق سياستها، وهي التي تحيل إلى محكمة العدل أي مسالة تعجز دولة عضو أو إحدى مؤسسات الجماعة عن الوفاء بالتزاماتها فيها أو تجاوزها لسلطتها، كما تطلب منها أراء استشارية في المسائل القانونية، ويتم اختيار الرئيس سنويا من أية دولة بناء على انتخاب المجلس، وكانت تجتمع هذه الهيئة مرة في دورة عادية كل عام، لكن في أوت1997،تم اتخاذ قرار بعقد اجتماع للمجلس مرتين سنويا، وذلك من أجل تحسين عمليتي توجيه وتنسيق أنشطة المنظمة، كما تجتمع بناء على طلب أي عضو، بشرط أن يعزز هذا الطلب أغلبية بسيطة، ويتم اتخاذ القرارات بموافقة ثلثي الأعضاء أو بالإجماع الكامل، وذلك بناء على طبيعة الأمر الذي يتم اتخاذ القرار بشأنه.

---

(1) عادل عبد الرزاق، المنظومة الافريقية ومبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في إفريقيا(النيباد) بين النظرية والتطبيق "رؤية مستقبلية"، المرجع السابق،ص223.

(2) صلاح الدين حسن السيسي، المرجع السابق،ص260.

أما مجلس الوزراء فيضم وزيرين من كل دولة عضو، أحدهما لشؤون الايكواس، والأخر أحد وزراء الدولة العضو، ويقوم بإعداد التوصيات لمجلس رؤساء الدول والحكومات، مع وضع قرارات وتوجيهات مجلس رؤساء الدول والحكومات موضع التنفيذ، فهو مسئول عن سير وتنمية الجماعة، ويجتمع مرتين على الأقل كل عام في جلسة اعتيادية، على أن تكون إحداهما عقب الجلسة العادية لمجلس رؤساء الدول والحكومات، كما يجوز عقد جلسة غير عادية بناء على طلب رئيس مجلس الوزراء أو أية دولة عضو، على أن تتم الموافقة عليه من قبل الأغلبية البسيطة للدول الأعضاء [1].

كما نجد أيضا المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهو يمثل الهيئة الاستشارية في التجمع، ويتكون من ممثلين من مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء بالمنظمة، إضافة إلى السكرتارية (الأمانة)التنفيذية، وتعمل على تنفيذ قرارات مجلس رؤساء الدول والحكومات ومجلس الوزراء، ويرأسها سكرتير تنفيذي يعين من قبل مجلس رؤساء الدول والحكومات لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد.

أما صندوق التعاون والتعويض والتنمية فيعمل على تمويل مشروعات الدول الأعضاء، وتعويض الدول التي خسرت موارد بسبب تخفيض الرسوم، كنتيجة لتحرير التجارة البينية، و كان مقره في لومي[2]،ويحصل الصندوق على موارده المالية من مساهمات الدول الأعضاء في الميزانية الخاصة به،ومن الدخل الناتج من مشروعات المنظمة، والإيرادات من الموارد المالية المحلية والأجنبية، والمنح والمساهمات من كافة المصادر الأخرى، ويتم انتخاب رئيس مجلس الإدارة لهذا الصندوق مرة كل أربعة أعوام.

---

(1) السيد فليفل، محمود أبو العينين ،التقرير الاستراتيجي الافريقي2001–2002،المرجع السابق،84.أو انظر: عادل عبد الرزاق،المنظومة الإفريقية ومبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في إفريقيا(النيباد) بين النظرية والتطبيق "رؤية مستقبلية"، المرجع السابق ،ص226. أو انظر: بدر حسن شافعي، تسوية الصراعات في أفريقيا "نموذج الايكواس"،الطبعة الاولى، دار النشر للجامعات، القاهرة ،2009،ص83–84.

(2) في ديسمبر 1999 قررت قمة رؤساء الدول والحكومات للجماعة تحويل الصندوق إلى مصرف(بنك) للاستثمار والتنمية، ويضم هذا البنك قسمين هما بنك الاستثمار الإقليمي وبنك التنمية الإقليمي، لمزيد أنظر: أمين اسبر، المرجع السابق ،ص169–170.

وفي المجال السياسي عملت على تأسيس محكمة العدل، تتولى حل الخلافات الناشئة عن تفسير أحكامها وتطبيقها، فتختص بالنظر في المنازعات التي تقع بين الدول الأعضاء بالمنظمة الناتجة عن تطبيق بنود المعاهدة، وقد تضمنت المادة الخامسة عشر من المعاهدة على توفير القوة الإلزامية لأحكام المحكمة، على كل من الدول الأعضاء ومؤسسات المنظمة والأفراد والهيئات التعاونية[1].

إضافة إلى اللجان الفنية والمتخصصة، والتي تضم عدة ممثلين من كل دولة عضو بناء على ترشيحات دولهم الأعضاء، وتجتمع مرات عديدة لوضع التقارير والتوصيات ورفعها إلى السكرتارية التنفيذية، وتعمل على تنفيذ إجراءات التكامل بين الدول الأعضاء في كافة المجالات، وقد حدد البند الثاني والعشرون من المعاهدة المنقحة هذه اللجان وهي:

– لجنة الزراعة والغذاء–لجنة الصناعة والعلوم والتكنولوجيا والطاقة–لجنة النقل والاتصالات والسياحة– لجنة التجارة والجمارك والضرائب والإحصاء والنقد والمدفوعات–لجنة الشؤون القضائية والقانونية والسياسية والأمن الإقليمي والهجرة–لجنة الموارد والإنسانية والمعلومات والشؤون الثقافية والاجتماعية –لجنة التمويل والإدارة–لجنة البنوك المركزية لدول غرب إفريقيا– لجنة حركة رؤوس الأموال وشؤون رأس المال[2].

ونصت المعاهدة المنقحة على ضرورة إنشاء برلمان للمنظمة، ليكون بمثابة همزة وصل بين مواطني الدول الأعضاء وجماعات المصالح من جهة، وبين جهات اتخاذ القرار بالايكواس من جهة أخرى، فشكل برلمان غرب إفريقيا وعقد أول اجتماعاته في الفترة من 21إلى27جانفي2001 بالعاصمة النيجيرية أبوجا، ويتكون من120عضو يتم انتخابهم لمدة خمس سنوات(لكل دولة خمس مقاعد كحد أدنى) وتوزع باق المقاعد حسب الوزن النسبي لعدد السكان[3].

---

(1) خالد مفتاح أحمد الطاهر شريف ،المرجع السابق ،ص103.

(2) السيد فليفل، محمود أبو العينين ،التقرير الاستراتيجي الافريقي2001–2002،المرجع السابق،84.أو انظر: رحاب عثمان محمد عثمان، المرجع السابق،ص49.

(3) البشير الكوت، المنظمات الإقليمية الفرعية في إفريقيا "دراسة لأبرز المنظمات "،المرجع السابق،ص145.

كما وافق مجلس رؤساء الدول والحكومات على إنشاء البنك الاستثماري الإقليمي في نوفمبر1984،وذلك بمعرفة اتحاد الغرف التجارية، ويهدف إلى تمويل التجارة البينية والخارجية للدول الأعضاء بالمنظمة، وتمتلك نيجيريا النصيب الأكبر من أسهم البنك(40%) ،وقد افتتح الفرع الرئيسي في لومي عاصمة التوغو في مارس1988 ،وفي منتصف عام1990 تم إنشاء عدة فروع لهذا البنك في كل من بنين وساحل العاج ونيجيريا وتوغو، وقد بدأت أفرع البنك عملها منذ منتصف عام1977،وقد وصل عدد أفرع البنك إلى إحدى عشر فرعا عاملا في الدول الأعضاء بالايكواس مع نهاية عام 2000 [1] .

الفرع الثاني: إنجازات الجماعة وتطورها.

إن التأسيس الفعلي للمجموعة كان في 1978،وتركزت جهود الدول الأعضاء في الجماعة خلال المرحلة الأولى على تحقيق انجازات في مجال تحرير التجارة البينية، وقد كللت هذه الجهود عام 1981باستكمال المرحلة الأولى من برنامج تحرير التجارة، بعد أن تم استكمال الهياكل الوظيفية للجماعة في قمة لومي1980،كما سجل أيضا دخول برنامج التعويضات حيز التنفيذ في1981/05/28، وقد حققت المجموعة تقدما في بعض الميادين، فتمت كتابة مسودة تسمية الرسوم المشتركة، وتم تشكيل برنامج للطاقة، وانطلق مشروع للاتصالات، كما تم في1981 انجاز المرحلة الأولى لبرنامج يغطي عشر سنوات اعتبارا من ماي 1978 لتحرير التجارة الخارجية[2].

إذ تم إرساء هياكل المنظمة وتحديد الإجراءات والتدابير المالية اللازمة لتيسير عقد الصفقات التجارية، واستكمال الهياكل المؤسسية، وحل المشاكل الإدارية المعقدة، الناجمة عن خلو الاتفاقية المنشئة للجماعة من أية تفاصيل خاصة بالتطبيق العملي لبرامج التكامل، لتيسير التوصل إلى إجماع رؤساء الدول والحكومات على بنود الاتفاقية، وقد اعتمدت المنظمة برامج لتعزيز التعاون في المجال

---

(1) عادل عبد الرزاق، المنظومة الافريقية ومبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في افريقيا(النيباد) بين النظرية والتطبيق "رؤية مستقبلية"، المرجع السابق،ص228.أو انظر: مسعود عمر مسعود، المرجع السابق،ص159.

(1)وليم توردف ، المرجع السابق ،ص278.

الزراعي والصناعي، بهدف الاستفادة من اقتصاديات الحجم في الإنتاج وتعزيز روابط التكامل القطاعي بين دول الإقليم، كما تستهدف دول الإقليم تعاونا ملموسا فيما بين المنظمات الحكومية، سواء التي أنشئت في ظل الايكواس، أو تلك المنظمات الموروثة عن منظمات إقليمية سابقة وقامت عليها الايكواس،مثل منظمة إدارة المصادر الطبيعية، ووكالة ببيت المقاصة لغرب افريقيا west africa clearing house وقد أصبحت هذه الوكالة مسؤولة عن البرنامج النقدي، الذي يستهدف الوصول لعملة نقدية موحدة تحل محل العملات العشر المتداولة في الإقليم[1].

وحققت الجماعة رغم الصعوبات تقدما ظاهرا في مجال حركة الأشخاص، وإنشاء الطرق، وتطوير الاتصالات اللاسلكية (الربط الهاتفي بين العواصم)، والمحافظة على السلم والأمن الإقليمي، كما برزت انجازات أخرى مثل وجود الديمقراطية، وفي بعض الدول (مثل نيجيريا) تنامي الإدراك لدور القطا ع الخاص، وتبني استراتيجية للإسراع بعملية الاندماج، بإنشاء سوق واحدة قائمة على تحرير التجارة، والاعتراف بمنهج مختلف في إقامة الاندماج (المنطقة النقدية)، ومحاولة تدارك أثار العولمة وإعادة هيكلة السكرتارية التنفيذية للجماعة[2].

واهتمت الايكواس بالجانب الأمني لدور الاستقرار السياسي والأمني في التنمية الاقتصادية، فبدأ التفكير في إقامة نظام دفاعي للجماعة في إطار بروتوكول محدد، وتم التوصل إلى ذلك منذ1978،في بروتوكول يقضي بعدم الاعتداء بين الدول الأعضاء، وقد عبر الرئيس السنغالي عبدو ضيوف في القمة الرابعة المنعقدة بدكار في 1979/05/28 بقوله"**لسنا بحاجة إلى توضيح حقيقة أنه لا يمكن أن تتحقق تنمية في مناخ عدم الاستقرار، وإذا كان الأمر كذلك فإن علينا –فيما بيننا– أن نؤسس ميثاقا للتضامن بين دول غرب إفريقيا لحماية أنفسنا ضد العدوان الخارجي**"، وفي عام1980ثم الإعلان عن تأسيس الميثاق الدفاعي للايكواس، ليكون بذلك أول نموذج للأمن الجماعي الإفريقي في إطاره الإقليمي الفرعي، ثم إعلان المبادئ الصادر عام1991 حول الدفاع والتوسط وحفظ السلام

---

(1) فرج عبد الفتاح فرج، الاقتصاد الإفريقي "قضايا التكامل والتنمية"، المرجع السابق،ص24.

(2) عبد الله الأشعل، المرجع السابق،ص10.

وإقرار مبادئ الديمقراطية وحكم القانون[1].

وقد تطلعت المؤسسة العسكرة النيجيرية لدعم موقفها بقيادة بابا نجيدا في 1990 أحد أعمدة العسكرية النيجيرية، فدفعت الاتفاق الإقليمي لحفظ السلام أو مجموعة مراقبة السلام داخل دول الايكواس وعرفت بقوات إيكوموج، وبدأت تدخلها العسكري لحل النزاع في ليبيريا في أوت 1990، ثم انتقلت القوات عام1997 إلى سيراليون[2]،ويعد ذلك خطوة هامة في إطار ترسيخ مفهوم الأمن الإقليمي في إطاره الاقتصادي العسكري، وتم في الاجتماع غير العادي لرؤساء الايكواس في ديسمبر 1997 الذي عقد في لومي دراسة مستقبل الأمن في المنظمة، وتم الاتفاق على إنشاء آلية لمنع وإدارة وتسوية الصراعات وتحقيق الأمن في المنطقة، وتم إقرارها بشكل نهائي في قمة الجماعة التي عقدت بأبوجا في أوت 1998،وفي يناير 2002 بدأت الجماعة تنفيذ نظام الإنذار المبكر الأمني، باعتباره الجانب العملي لبروتوكول الايكواس الخاص بإنشاء آلية منع الصراعات وإدارتها[3].

إن للمجموعة عددا من الوكالات المتخصصة تعتني بمجالات الصحة والمرأة والسياسات النقدية، وقد أبرم في إطار الجماعة عددا من البروتوكولات، منها البروتوكول الخاص بالمساعدات الإدارية المتبادلة في مجال الجمارك ،وغيرها مما يتعلق بالتجارة وصندوق التعاون والتنمية ،وإعادة التصدير داخل الجماعة للسلع المستورة من طرف ثالث وغيرها، وفي مجال المواصلات وضعت الجماعة برنامجا لربط أجزائها بطرق منذ عام 1980،وفي نهاية2000تم انجاز83%من الطريق السريع الذي يربط الساحل من مدينة لاغوس وحتى نواكشط، كما أنجز 87%من الطريق الداخلي الذي يربط نجامينا بدكار، وأبرم بروتوكول الخاص بحركة الأشخاص وحق الإقامة والتملك ونقل البضائع عبر

---

(1) هالة جمال ثابت، الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وإدارة الصراع في المنطقة، من كتاب التكامل الإقليمي في أفريقيا "رؤى وآفاق"، تحرير محمد عاشور، أحمد علي سالم، المرجع السابق،ص416. أو انظر: البشير الكوت، المنظمات الإقليمية الفرعية في إفريقيا "دراسة لأبرز المنظمات "،المرجع السابق،،ص148-151.

(2) حلمي شعراوي ،إفريقيا في نهاية القرن ،المرجع السابق ،ص216.

(3) السيد فليفل، محمود أبو العينين ،التقرير الاستراتيجي الافريقي2001-2002،المرجع السابق،ص86-87.

الدول، كما صدرت في1985 وثيقة خاصة بسفر مواطني الجماعة داخل إقليم الجماعة، وأصبح التنقل بدون تأشيرة، كما تقدمت المجموعة خطوت هامة عندما اتخذت الهيئة العليا القرار رقم خمسة لسنة1990، بإنشاء هوية الإقامة الموحدة في الدول الأعضاء، بالإضافة إلى قرارات أخرى تتعلق بتخفيف القيود الجمركية وإزالة حواجز انسياب التجارة[1].

في عام1991 أدرك رؤساء الدول الأعضاء بالايكواس ضرورة مراجعة معاهدة المنظمة، وإجراء بعض التعديلات على أهداف المنظمة، وذلك بسبب ظهور تحديات اقتصادية وسياسية واجتماعية من قبل الدول الأعضاء تجاه التطورات المستقبلية، مع وعي هذه الدول بأهمية التوسع في نطاق التعاون الاقتصادي الإقليمي، فوافق مجلس رؤساء الدول والحكومات على صيغة المعاهدة المنقحة في جوان1993،إلا أن هذه المعاهدة قد شهدت بعض التأخير في التصديق عليها، إذ صادق عليها تسع دول فقط في1995/08/23 ،ولم تصادق عليها كل من الرأس الأخضر وساحل العاج وغامبيا وغينيا بيساو وموريتانيا، بل أنه في ديسمبر عام 1999 أعلنت موريتانيا انسحابها من المنظمة.

وقد ذكر أن الهدف من إنشاء المنظمة في البند الثالث من المعاهدة المنقحة، هو تحقيق التعاون والتكامل من أجل إنشاء اتحاد اقتصادي في غرب إفريقيا، وهو هدف أكثر طموحا، ويمثل خطوة أوسع نحو التعاون والتكامل الإقليمي، وتتمثل خطوات تحقيق هذا الهدف في التنسيق بين السياسات الاقتصادية المحلية ،وإنشاء سوق مشترك واتحاد اقتصادي ونقدي، وتبني سياسات موحدة على المستوى الإقليمي في القطاعات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية[2]، ومن تم هناك سبعة أهداف رئيسية للجماعة تمثلت في:

– إلغاء الرسوم الجمركية على التجارة البينية بين الدول الأعضاء– إزالة جميع القيود الكمية والإدارية على التجارة البينية بين الدول الأعضاء–إصدار تعريفة جمركية موحدة ورسم سياسة تجارية

---

(1) عبد الله الأشعل، المرجع السابق،ص8.

(2) اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، من كتاب البشير الكوت، المنظمات الإقليمية الفرعية في إفريقيا "دراسة لأبرز المنظمات "،المرجع السابق،ص288.

مشتركة للجماعة-إزالة جميع العقبات أمام حرية انتقال عناصر الإنتاج (العمل ورأس المال) -التنسيق بين السياسات الزراعية والصناعية للدول الأعضاء-إنشاء صندوق يتولى تمويل برامج التعاون المختلفة -التنسيق بين السياسات النقدية للدول الأعضاء[1].

وقد تضمنت الاتفاقية المنشئة للجماعة برامج زمنية، يتم من خلالها تنفيذ هذه الأهداف وفق مراحل متتالية، فتم تحديد خمسة عشر عاما لإنشاء اتحاد جمركي ،من خلال تقليل جميع القيود الجمركية وغير الجمركية على التجارة الخارجية، حتى يتم إلغاؤها نهائيا، تمهيدا لإصدار تعريفة جمركية موحدة للجماعة كلها تجاه العالم الخارجي، كما تضمنت الجماعة برنامجا نقديا يتضمن أهداف متوسطة الأجل، للوصول إلى إمكانية التحويل بين العملات الوطنية التسع في الإقليم، كما يتضمن أهداف طويلة الأجل للوصول إلى إنشاء منطقة نقدية واحدة للإقليم، مما يشجع التجارة البينية، ويستكمل أركان التكامل الإقليمي، وقد توسعت أنشطة التجمع بعد عام 1993 بهدف الوصول إلى مرحلة السوق المشتركة والعملة الموحدة كهدف اقتصادي، ولقد اعتمدت الايكواس برنامج للتعاون الزراعي والصناعي، لتوسيع قاعدة الإنتاج على المستوى الإقليم، وقد أنشأت العديد من الأجهزة لتحقيق ذلك منها اللجنة الاقتصادية للماشية والقطن وجمعية تنمية الأرز في غرب إفريقيا[2].

وقد أنشئ الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا في1994/01/10 بواسطة سبعة دول هي بنين-بوركينافاسو-كوت ديفوار-مالي-النيجر-توغو-السنغال، بهدف الاستخدام المشترك لعملة نقدية واحدة وهي الفرنك الإفريقي، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في أوت1994،ويهدف إلى تفعيل المنافسة في النشاطات الاقتصادية والمالية، والتأكد من حسن الأداء والسياسات الاقتصادية للدول الأعضاء، وإقامة سوق مشتركة بين الدول الأعضاء.

أما في المجال الاقتصادي وللتغلب على تعدد العملات، ثم اعتماد الشيكات المصرفية الموحدة

---

(1) عادل عبد الرزاق، المنظومة الإفريقية ومبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في إفريقيا(النيباد) بين النظرية والتطبيق "رؤية مستقبلية"، المرجع السابق،ص224. أو انظر: عبد الله الأشعل، المرجع السابق،ص9.

(2) خالد مفتاح أحمد الطاهر الشريف، المرجع السابق، ص 102.

لغرب إفريقيا، في اتفاقية أكتوبر 1998،والتي تسري ابتداء من عام 2000،واعتبارها وحدة نقدية قابلة للتحويل للعملات المحلية داخل دول الجماعة، وذلك لتسيير حركة المواطنين، كما اتفق على استكمال منطقة التجارة الحرة لتبدأ بنهاية عام 1999،ووقعت المنطقة اتفاقيات جماعية لتنشيط حركة الاستثمار، وتمويل المشروعات والتدريب، مع كل من بنك التنمية الإفريقي وبنك التنمية الإسلامي منذ عام 1988[1].

وقد تم تحقيق خطوة هامة مع بدء العمل بالاتحاد الجمركي في2000/01/01،حيث أصبحت السياسات الجمركية لدول الاتحاد تدار بشكل مركزي، انطلاقا من اللجنة التنفيذية للاتحاد، كما تم تطبيق تعريفة جمركية موحدة من جانب الدول الأعضاء على وارداتها من الدول الأخرى ،وإلغاء الرسوم الجمركية على السلع المتداولة بين الدول الأعضاء، كما تخضع كافة السلع المستوردة من خارج دول الاتحاد لتعرية جمركية موحدة،وشمل الدفع التدريجي للتعريفة الجمركية ثلاث مئة سلعة عام 2001[2].

وقد أكدت قمة رؤساء دول وحكومات الايكواس المنعقدة بدكار في 20 ديسمبر 2001على تنفيذ استراتيجية التكامل، والتي تهدف إلى إنشاء اتحاد اقتصادي في غرب إفريقيا، والالتزام بتنفيذ برنامج تحرير التجارة البينية وتطبيق تعريفة جمركية موحدة، وتم تفويض دولة البنين في عملية إصدار جواز سفر خاص بالايكواس، كما تم تحويل مجلس التعاون والتعويض والتنمية إلى بنك الايكواس للاستثمار والتنمية، الذي ينقسم إلى فرعين هما بنك الاستثمار الإقليمي للايكواس، وبنك التنمية الإقليمي للايكواس[3].

لقد توجهت الايكواس نحو المشاركة في عملية التكامل الاقتصادي على مستوى القارة ككل،

---

(1) حلمي الشعراوي، إفريقيا في نهاية القرن، المرجع السابق،ص215.

(2) سامي يس عبد الحميد،المرجع السابق،ص200-201.

(3) السيد فليفل، محمود أبو العينين ،التقرير الاستراتيجي الافريقي2001-2002،المرجع السابق،ص92-93. أو انظر: ديزي رؤوف، المرجع السابق،ص363 وما يليها.

ونحو تنسيق العلاقات مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى، وقد ركزت على التعاون في مجال الأمن الغذائي والمجالات النقدية والتمويلية، ومجال الأمن والسلامة، وتنفيذ الخطط للتعاون الاقتصادي والنقدي، كما اتجهت الايكواس إلى الاهتمام بمراجعة هيكلها المؤسس، والإشراف على إنشاء المؤسسات التي دعت المعاهدة المنقحة إلى إنشاءها، مثل البرلمان ومحكمة الجماعة .

إن الايكواس تضم دولا كبيرة بحجم نيجيريا، وأخرى لا تزيد عن نصف الملون، مثل غامبيا والرأس الأخضر، ودولا متوسطة الحجم، مثل غانا والسنغال وساحل العاج ومالي والنيجر وغينيا، ولم يعق هذه المجموعة ضمها لدول فرانكفونية وأخرى أنجلوفونية، خاصة وأن أبناء الفرانكفونية يدافعون عنها-بما ينافس أصحابها الأصليين أحيانا- مثل أبناء التوغو وساحل العاج، بينما يتصاعد النفس الاستقلالي عادة من دول أنجلوفونية مثل غانا ونيجيريا .

لكن منذ البداية واجهت الجماعة مشكلة تعدد عملاتها التسع السائدة، عند إعلانها نية خلق اتحاد اقتصادي، قاعدته اتحاد نقدي بمنطقة مالية موحدة، ومنطقة تجارة حرة واتحاد جمركي، وتنسيق حركة الهجرة، وتيسيرها لشعوب المنطقة فيما بين بلدانها، فتعثر التعاون الاقتصادي بسبب الاختلافات اللسانية والإيديولوجية، والاتصالات الضعيفة بين الدول الأعضاء، وتعدد العملات والقيود على العملة الأجنبية، التي ظلت قائمة في إقليم غر ب إفريقيا، فكانت نتائج التعاون المالي والنقدي متواضعة بسبب عدم قابلية العملات الأجنبية للتحويل، ويمثل الاتحاد النقدي هدفا للمجموعة طويل الأجل، بينما يوجد حاليا اتحاد نقدي للدول الفرانكفونية، وثمة تأخيرات خطيرة للوصول إلى قرارات بشأن بعض القضايا، مثل مساهمات الدو ل الأعضاء في الصندوق المشترك في لاغوس، وكما هو الحال مع منطقة التجارة التفضيلية، فإن المجموعة تعاني من عدم تسديد دول عديدة لحصصها[1].

إن اختلاف طبيعة البنيان الاقتصادي للدول الأعضاء في ايكواس، واعتماد هذه الدول في دخلها على حصيلة الضريبة الجمركية بدرجات متفاوتة، واختلاف مستويات التصنيع التي وصلت

---

(1) حلمي الشعراوي، إفريقيا في نهاية القرن، المرجع السابق،ص214.

إليها الدول فيما بعد الاستقلال، كلها عوامل عرقلة من تنفيذ الهدف المأمول، وبالتالي فقد عمل التجمع على تصنيف الدول لثلاث مجموعات، بحسب طبيعة مرحلة النمو الاقتصادي التي تمر بها هذه الدول[1]، فالمجموعة الأولى تضم بوركينافاسو والرأس الاخضر وغامبيا وغينيا وبيساو ومالي وموريتانيا والنيجر، إذ قامت هذه الدول المذكورة أعلاه باتخاذ إجراءات لتحقيق الرسوم الجمركية خلال مدة زمنية لا تتجاوز عشر سنوات، أما المجموعة الثانية وتضم بنين وغينيا وسيراليون و التوغو، حيث قامت المجموعة باتخاذ بروتوكول من شأنه تخفيض الرسوم الجمركية، خلال وعاء زمني لا يتجاوز ثمان سنوات، والمجموعة الثالثة وتمثل غانا ونيجيريا والسنغال ،حيث قامت باعتماد بروتوكول لا يختلف عن المجموعتين السابقتين إلا من خلال الوعاء الزمني، إذ لم تتجاوز المدة المقررة ست سنوات.

ورغم تعديل الوعاء الزمني المتبع من أجل تحقيق الهدف المنشود خلال مدة زمنية لا تتجاوز العشر سنوات المحصورة بين عامي 1990-2000،إلا أنه لم تقم أية دولة بتخفيض الرسوم الجمركية، بسبب اعتماد كل دولة في إراداتها السنوية على تلك الرسوم[2]بالإضافة إلى مشاكل أخر ى مرتبطة باعتناق الدول المؤسسة مشاعر قومية للإبقاء على اقتصادها القومي، كما أن العديد منها أعضاء في تجمعات إقليمية أخرى في غرب إفريقيا، فست دول من غرب إفريقيا الفرانكفونية تنتمي إلى المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا، وهناك تضارب بين بعض أهداف المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا مع أهداف المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وكما كتب أسانتي "**إن المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا صورة مصغرة للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا**"[3].

كما أن ضعف المجموعة يكمن في مدى دور نيجيريا، فحصتها تقترب من الثلث في الميزانية،

---

(1) عادل عبد الرزاق، إفريقيا في إطار منظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الإفريقي "رؤية مستقبلية"، المرجع السابق،ص134.

(2) مسعود عمر مسعود ، المرجع السابق،ص160.

(3) وليم توردف ،المرجع السابق،ص279.أو انظر: فرج عبد الفتاح فرج، الاقتصاد الإفريقي "قضايا التكامل والتنمية"، المرجع السابق،ص25.

و60%من التجارة وثلثي الناتج الإجمالي القومي، والتي تواجه مصاعب مالية عواقب خطيرة على المجموعة، إضافة إلا أن هناك تفاوت كبير بين الدول الأعضاء في الموارد الطبيعية، والمساحات الجغرافية، وعدد السكان والإمكانات الاقتصادية، والأنظمة السياسية والاجتماعية، ومدى التمتع بالاستقرار السياسي[1]،فالأحداث السياسية أعاقت التعاون الإقليمي وإن كان ذلك مؤقتا، ومن بينها الانقلابات العسكرية في ليبيريا في أفريل 1980،وغانا في ديسمبر1981، كما أن طرد نيجيريا لأكثر من مليوني أجنبي في يناير1983 منتهكة بذلك مبدأ حرية تنقل الأفراد، و انقلاب بابا نجيدا في أوت1985،والحرب الأهلية في ليبيريا في 1990،والتي أدت إلى إرسال المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا قوات حفظ السلام الباهضة الكلفة، وكذلك مجموعة المراقبة إلى ليبيريا، كل ذلك أدى إلى إرباك التعاون وجعله متقطعا[2].

تخلفت جهود المجموعة في مجال دمج الأسواق وتحرير التجارة، إذ أن نسبة التبادل التجاري بينها لا تزيد عن 11%من إجمالي حجم تجارتها مع الدول الأخرى، كما لم تر التعريفة الخارجية الموحدة النور، فبقيت الحواجز الجمركية قائمة أمام التبادل التجاري، فهناك مشاكل أمام هذه الاتفاقات، كما أن هناك انخفاض في أسعار محصولات إفريقيا، نظرا للمنافسة الأوربية، وهناك الملايين من المهاجرين من بوركينافاسو وغانا ونيجيريا يعملون في هذه المحاصيل بالدول المجاورة ،وهذا ما يمثل مشكلة لتجمع الايكواس[3].

كما ترجع الدراسات الأداء الضعيف في حجم التجارة البينية لدول الجماعة، إلى تركيب الهيكل السلعي للتجارة الخارجية لدول الايكاس، والذي يعتمد أساسا على استيراد السلع المصنعة وتصدير المواد الأولية، إلى جانب العديد من العوامل الأخرى، كاستمرار الروابط التجارية مع الدول الاستعمارية، بالإضافة إلى تماثل الميزة النسبية في معظم دول الإقليم، حيث يتوافر عنصر العمل وينذر

---

(1) محمد المجذوب، المرجع السابق ،ص481.

(2) وليم توردف ،المرجع السابق،ص280.

(3) حلمي الشعراوي،إفريقيا في نهاية القرن ،المرجع السابق،ص215.

عنصر رأس المال في هذه الدول، مما يؤدي إلى نمط إنتاجي تنافسي وليس تكاملي، مثلما كان التنسيق ضعيفا في سياستها المالية والنقدية، ومن ناحية أخرى فقد أعاق الاندماج الإقليمي في غرب إفريقيا عدد من العوامل والمشكلات، منها سوء نظم الحكم ،وضعف الاقتصاديات، وعدم كتابة الإرادة السياسية، وسوء السياسات الاقتصادية، وازدياد عدد منظمات الاندماج الإقليمي وتكرار أهدافها، وعدم انتظام الدول في سداد أنصبتها، و تخلف المجتمع المدني عن الظهور في الصورة، وكذلك القطاع الخاص[1].

كما أن البرنامج الزراعي الذي كان يهدف إلى جعل المجموعة ذات الاكتفاء ذاتي في المنتج الغذائي، فقد تراجع بسبب الجفاف الشديد الذي أصاب الشريط الساحلي مرة أخرى في1984-1985،ويبقى المشكل الأساسي متعلقا بتمويل المشاريع نظرا لعدم وفاء الدول بتقديم حصصها، والمرتبط بتقلب أمزجة الحكام التي ترى في بعض المشروعات أنها خطر على حكمها، فالطريق الساحلي قد يصبح وسيلة سريعة لانتقال قوات غير صديقة تجتاح البلاد[2].

حظيت الأزمات الأمنية باهتمام كبير لدى جماعة ايكواس (الأزمة الليبيرية ،كوت ديفوار) مما يعكس التركيز على السلام والاستقرار في هذه المنطقة المضطربة، أما على الصعيد الاقتصادي فكان هناك تراجع في تطبيق بروتوكولات التجارة الحرة الموقعة بين دول المجموعة ،كما أن الدول لم تسع إلى تحقيق المعايير الكفيلة بإصدار عملة موحدة بالمنطقة النقدية لغرب إفريقيا ،فيلاحظ على أداء الايكواس تفوق الدور الأمني على الدور الاقتصادي، زيادة على ضعف الأداء الاقتصادي التكاملي، نظرا للتماثل بين الهياكل الإنتاجية لدول غرب إفريقيا، التي تعتمد على تصدير المواد الخام وبطء عملية تحرير التجارة بين دول المجموعة، إذ يبلغ حجم التجارة الكلي بين دول الإقليم 2%من إجمالي صادرات تلك الدول، كما أن الايكواس تضم بعض أفقر بلدان العالم مثل النيجر- السنغال- بنين- غينيا بيساو-جزر الرأس الأخضر.

---

(1) عبد الله الأشعل، المرجع السابق،ص9. أو انظر: رحاب عثمان محمد عثمان، المرجع السابق،ص52-53.

(2) أمين اسبر ، المرجع السابق،ص172 .أو انظر: محمد المجذوب ،المرجع السابق،ص482.

هناك بعض التوقعات بحدوث تحسن في أداء الجماعة، نظرا لتحسن الأوضاع السياسية في كثير من دول الجماعة، وتحسن الأوضاع الاقتصادية، نظرا لبعض الإصلاحات الهيكلية التي تهدف إلى تحفيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، زيادة على الإصلاحات الإدارية في هيكل الجماعة خاصة تنظيم هيكل الأمانة العامة، إذ تم تحويل السكرتارية التنفيذية للايكواس إلى لجنة تضم رئيس ونائب رئيس وسبع استشاريين، ويرجع السبب في هذا التغيير الإداري إلى إعطاء سلطة اتخاذ القرار لأحد هيئات المجموعة، وذلك بهدف تقوية دور الجماعة مابين الدول الأعضاء، حيث تعتبر هذه اللجنة سلطة فوق وطنية للدول الأعضاء في الايكواس، لكن يبقى ذلك مرهونا على إدراك الدول الأعضاء للهدف من التكامل، وإعلاء المصالح المشتركة للجماعة على المصالح الوطنية، وتجاوز مختلف التباينات، والذي يعتمد على مدى توافر ثقافة التكامل لدى القادة والشعوب الإفريقية [1].

المطلب الثاني: محاولات التكامل الاقتصادي لدول إفريقيا الوسطى.

لقد سبق أن بينا أن المستعمر حاول إنشاء تجمعات في هذه المنطقة لخدمة مصالحه، واستمرت المحاولات أيضا بين الدول الإفريقية بعد حصولها على استقلالها (الفرع الأول)، إلى أن تم إنشاء المجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الوسطى (الفرع الثاني).

الفرع الأول: المحاولات الأولى للتكامل في المنطقة.

1-الاتحاد الجمركي والاقتصادي لإفريقيا الوسطى.

يعد الاتحاد الاقتصادي لإفريقيا الوسطى إحدى التكتلات الصغيرة، وقد بدأ هذا الاتحاد تحت اسم الاتحاد الجمركي لوسط إفريقيا(l'Union Douaniére Economique de l'Afrique centrale-l'UDEAC-)، ففي 8ديسمبر1964 ببرازافيل وقعت الكونغو الديمقراطية و أوبنغوي شاري (إفريقيا الوسطى حاليا) وتشاد والغابون ،بالإضافة إلى الكاميرون اتفاقية الاتحاد الجمركي

---

(1) عادل عبد الرزاق، المنظومة الإفريقية ومبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في إفريقيا(النيباد) بين النظرية والتطبيق "رؤية مستقبلية"، المرجع السابق،ص236-237.

والاقتصادي لإفريقيا الوسطى، لتحرير انتقال السلع بين الأعضاء، وإقامة تعريفة جمركية موحدة، وتنسيق السياسات الضريبية والمالية وبرامج التصنيع، وإنشاء بنك إفريقيا الوسطى من أجل التوزيع العادل والمنسق لمشاريع التصنيع ومخططات التنمية، لخلق تكامل اقتصادي شامل في إفريقيا الوسطى، وإزالة القيود المعرقلة للتجارة أي إقامة سوق إقليمية مشتركة [1]. وانضمت إليها غينيا الاستوائية، لكن انفصلت جمهورية إفريقيا الوسطى عن هذا الاتحاد عام 1968 وكذلك تشاد، لتكونا مع الكونغو الديمقراطية اتحاد لدول إفريقيا الوسطى.

2-اتحاد دول إفريقيا الوسطى: نشأ في عام 1968 بين جمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد وزائير، بغرض إقامة سوق مشتركة وتنمية الاتصالات والتوزيع العادل للمشاريع الصناعية، وإنشاء صندوق استثمار وتعاون، وإلغاء جميع الضرائب على التجارة الداخلية، والتعاون في مجالات الأمن والصحة والتعليم، لكن لم يدم هذا الاتحاد طويلا بسبب انسحاب جمهورية إفريقيا الوسطى منه في نهاية 1968وعادت إلى الاتحاد الأم [2]، إلا أن الخلافات على توزيع الإيرادات الجمركية وتحديد النشاطات الصناعية، إلى جانب اختلال توازن الاقتصاد بين مختلف بلدان المنطقة حال دون تحقيق الأهداف.

وفي مارس1994 وقعت الدول معاهدة أنشأت بموجبها المجموعة الاقتصادية والنقدية لإفريقيا الوسطى، وضمت في عضويتها سبع دول إفريقية مستقلة هي: الكاميرون والكونغو و الكونغو الديمقراطية والغابون وإفريقيا الوسطى وغينيا الاستوائية وتشاد[3]،وقد رسمت أهداف لا تختلف عن أهداف الاتحاد الجمركي الاقتصادي لوسط إفريقيا السابق، حيث تمثلت في التعاون التام بين أعضاء الجماعة في مختلف المجالات، مع الإبقاء على سيادة الدول الأعضاء بالمجموعة، وأنشأت مجموعة من الأجهزة هي:

---

(1) محمد المجذوب، المرجع السابق،482. أو انظر: A.kerdoun,op.cit, p10

(2) أمين اسبر، المرجع السابق،ص182.

(3) صلاح الدين حسن السيسي ، المرجع السابق،ص261. أو انظر: إسلام محمد البنا ، المرجع السابق،89.

– مؤتمر رؤساء الدول والحكومات وهو السلطة العليا بالمجموعة، ويجتمع مرة واحدة خلال كل سنتين.

– مجلس الوزراء ويتكون من وزراء الخارجية للدول الأعضاء بالمجموعة، ويعقد اجتماعا واحدا في السنة قبل اجتماع القمة.

– الأمانة العامة.

وقد فشلت هذه المنظمة في تحقيق أهدافها ولنفس الأسباب[1].

الفرع الثاني :المجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الوسطى .

تعتبر المنظمة الاقتصادية لدول إفريقيا الوسطى[2]، من التجمعات الصغيرة والضعيفة في القارة الإفريقية، بالنظر إلى قدراتها الاقتصادية المتواضعة، وناتجها المحلي الإجمالي وحجم السكان، رغم أنها تعد غنية بالمصادر الطبيعية، مثل الغابات الاستوائية، وأكبر مخزون مياه في القارة، وتواجد بعض المعادن النفيسة مثل الذهب و الماس والبلاتينيوم خام والحديد...، إلا أنها غير موظفة بشكل جديد ومحتكرة من الشركات العملاقة، وتضم هذه المنطقة إحدى عشر دولة هي :أنغولا وبورندي والكاميرون وإفريقيا الوسطى وتشاد والكونغو برازافيل والكونغو الديمقراطية وغينيا الاستوائية والجابون وساوتومي وبرنسيب وأوقفت رواندا عضويتها في عام2001، وتعتبر هذه المنطقة الإقليم الوحيد الذي يلامس ويتصل بكل المنظمات الفرعية الإفريقية، فهي بمثابة القلب من القارة الإفريقية[3].

في مؤتمر القمة الذي عقد في ديسمبر عام 1981،قرر قادة الاتحاد الجمركي والاقتصادي لدول وسط إفريقيا، الموافقة من حيث المبدأ على تكوين جماعة اقتصادية أكبر لدول وسط إفريقيا، والتي

---

(1) مسعود عمر مسعود، المرجع السابق،ص171.

(2) تسمى بالفرنسة: Communauté Economique des Etats da l'Afrique Centrale(CEEAC)

(3) البشير الكوت، المنظمات الإقليمية الفرعية في إفريقيا "دراسة لأبرز المنظمات "،المرجع السابق،ص155.

تأسست في18أكتوبر1983بواسطة أعضاء الجماعة الاقتصادية لدول البحيرات العظمى وهي بورندي ورواندا والكونغو الديمقراطية و وساوتومي وبرنسيب، أما أنغولا فقد ظلت مشتركة بصفة مراقب حتى عام 1999أصبحت كاملة العضوية[1].

تهدف الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا إلى تحقيق أكبر قدر من الاستقلالية، ورفع مستوى المعيشة لسكانها ،والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي من خلال التعاون المشترك، أما غايتها العظمى فتتمثل في تأسيس السوق الإفريقية المشتركة لدول وسط إفريقيا، فقد رسمت المنظمة عند نشأتها أهدافا وطموحات أبرزها: التعاون التام بين الدول الأعضاء في مجال الزراعة والصناعة والنقل والمواصلات- العمل على سرعة إلغاء الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء- تسهيل حركة السلع بين الدول الأعضاء- تسهيل حركة النقل والإقامة لإفراد الدول الأعضاء- تسهيل حركة رأس المال بين الدول الأعضاء- العمل على إصدار القوانين التي تسهل عملية الاستثمار داخل حدود المنظم وخارجها[2].

وقد استهدف هذا التكتل إنشاء الاتحاد الجمركي بين دول التكتل في عام2000 ،غير أن هذا التكتل لم يحقق هدف إنشاء منطقة التجارة الحرة بين دوله، فقد أعاقت الحروب الأهلية ذلك، كما أن وجود تنظيم فرعي داخل هذا التجمع يضم ستة دول هي الكاميرون-إفريقيا الوسطى-تشاد-الكونغو-غينيا الاستوائية-غابون الذين شكلوا معا الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا، فضلا عن تنظيم فرعي أخر يضم ثلاثة دول هي بورندي-رواندا- الكونغو الديمقراطية، حيث أن كليهما يعوق مسيرة تكامل هذه المنظمة، حيث يترتب علو وجود التكتلات الفرعية تعزيز التجارة بين الدول الأعضاء داخل كل منها، وعدم تفضيل المنتجات التي ترد من دولة أخرى رغم عضويتها في الايكاس.

---

(1)**A.kerdoun,op.cit, p10** .

(2) اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، من كتاب البشير الكوت، المنظمات الإقليمية الفرعية في إفريقيا "دراسة لأبرز المنظمات "،المرجع السابق،ص236. أو انظر: مسعود عمر مسعود، المرجع السابق،161.

يتكون الهيكل التنظيمي لدول الجماعة من مؤتمر رؤساء الدول والحكومات وكان مؤتمر الرؤساء في منظمة الوحدة الإفريقية يشكل الهيئة العليا للمجموعة –مجلس الوزراء –الأمين العام الذي ينتخب كل أربع سنوات بالإضافة إلى ثلاثة مساعدين – محكمة العدل – اللجنة الاستشارية.

عقدت الجماعة مؤتمر القمة الثاني غير العادي في ليبرفيل (غابون) في 1998/02/06وذلك برئاسة رئيس بورندي "يير بوبويا" بهدف تفعيل أنشطتها، والتي كانت اجتماعاتها معلقة منذ عام 1992نتيجة لعدم تسديد الدول الأعضاء لاشتراكات العضوية، وقد كرس رؤساء الدول والحكومات جهودهم في مؤتمر القمة لإحياء المنظمة وإنجاحها، كما أكد رئيس وزراء أنغولا أن بلاده سوف تصبح عضوا كامل العضوية [1].

وعقد اجتماع غير عادي لمجلس الوزراء، لبحث إمكانية تطوير الهيكل الإداري للمنظمة، مع إعادة النظر في مساهمات الدول الأعضاء، وقد عقد مؤتمر قمة للجنة الاستشارية العليا للأمم المتحدة بشأن قضية الأمن في وسط إفريقيا في ياوندي في الفترة من25-26جوان1999،وقررت الدول الأعضاء إنشاء منظمة لدعم وحفظ السلام والأمن لوسط إفريقيا، أطلق عليها مجلس السلام والأمن لوسط إفريقيا.

وفي الفترة من24إلى25جوان استضافت ملاوي مؤتمر قمة للايكاس والجماعة النقدية والاقتصادية لوسط إفريقيا، وكانت قضايا الاقتصاد والأمن الإقليمي على رأس جدول أعمال القمتين، وفي جانفي2000 استضافت غابون مؤتمر حفظ السلام وإدارة ومنع النزاعات، وقد صدر عن المؤتمر ما عرف ببرنامج الغابون2000 ،الذي يمثل تطبيقا مباشرا لمفهوم البرنامج الفرنسي "آلية حفظ السلام في إفريقيا" ،وفي23جويلية2000عقد مؤتمر قمة غير عادي لكل من المنظمتين وأقرت المنظمتان برنامجا للتعاون فيما بينهما[2].

---

(1) عادل عبد الرزاق، المنظومة الإفريقية ومبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في إفريقيا(النيباد) بين النظرية والتطبيق "رؤية مستقبلية"، المرجع السابق،،ص240.

(2) السيد فليفل، محمود أبو العينين ،التقرير الاستراتيجي الافريقي2001–2002،المرجع السابق،ص119.

على الصعيد الأمني اجتمع قادة الجيوش في دول ايكاس في الكونغو برازافيل في أكتوبر2003ليقرروا إنشاء قوة حفظ سلام إقليمية للتدخل في مناطق النزاعات، ويتسق هذا القرار مع ما اتفقت عليه إيكاس في ياوندي عام 1998 ،حول الاقتراح الخاص بتأسيس مجلس للسلام ومنع وإدارة النزاعات، زيادة على مساهمتها بقوات لحفظ السلام في أفريقيا الوسطى في 2003 وبحث الصراع في الكونغو الديمقراطية ،ويعود هذا الاهتمام بالجانب الأمني لأن معظم دول الجماعة قد مرت بأزمات أمنية [1].

أما في الجانب التنموي فقد وافق صندوق التنمية الإفريقي في 21جويلية 2003 على منح3.5 مليون دولار لتمويل دراسة عن الشبكات الكهربائية بين دول ايكاس، كما اقترحت سكرتارية المنظمة في 12نوفمبر2003تخصيص 15%من ميزانيات الصحة في الدول الأعضاء لمواجهة مرض الايدز، كما اجتمع 172 وفدا ومانحا في 16 ديسمبر2003 بياوندي، في إطار منتدى حول تفعيل بنيان النقل الإقليمية والاندماج وسط إفريقيا، واستهدف الاجتماع وضع خطة إقليمية لجذب الاستثمارات ،وتعبئة الموارد لتطوير البنيان الأساسية بهدف تعزيز الاندماج في إطار نيباد.

لكن تبقى انجازات الايكاس منذ تاريخ بدء أعماله ضئيلة، وذلك راجع إلى ما واجهته المجموعة من عراقيل عدة، تتمحور حول الخلافات السياسية والاقتصادية، وبسبب انتشار الحروب الأهلية التي تعاني منها غالبية دول التجمع (روندا-بورندي- الكونغو الديمقراطية)، كما أن عدم كفاية بنيات النقل أدى إلى انخفاض مستوى التجارة، مما يؤثر على تعزيز الاقتصاد في المنطقة، أو تحقيق التنمية المتوازنة لسكان الايكاس البالغين 100 مليون نسمة [2].

وضعت منظمة الايكاس أجندة عمل لتتمكن من إقامة اتحاد جمركي في عام 2008،حيث تم البدء في تنفيذ بروتوكولات إزالة القيود التعريفية وغير التعريفية، مع بدأ الدول الأعضاء في تنسيق

---

(1) السيد فليفل، التقرير الاستراتيجي الأفريقية"2002-2003"،المرجع السابق،ص39.

(2) جاسم محمد، المرجع السابق،ص482. أو انظر: السيد فليفل، التقرير الاستراتيجي الأفريقية"2002-2003"،المرجع السابق،،ص40.

سياستها الاقتصادية الكلية، وتنمية وسائل النقل والاتصالات ،لكن لم يحقق الايكاس حتى الآن المرحلة الثانية من مراحل التكامل الاقتصادي –منطقة التجارة الحرة-بسبب كثرة الحروب الأهلية في منطقة وسط إفريقيا، وانتماء دول الجماعة لأكثر من تجمع اقتصادي، وتشابه الهياكل الإنتاجية لدول الجماعة، والذي يؤدي إلى التنافس وعدم التكامل الاقتصادي، والعجز الدائم في الموارد الحكومية.

في جوان 2007 أعلنت رواندا عن رغبتها في إيقاف عضويتها بالجماعة نظرا للأعباء التي تتحملها، نتيجة لانضمامها لأكثر من تجمع اقتصادي، وهذا الوضع ينطبق على كثير من الدول الإفريقية، مما يجعلها تتحمل الكثير من الأعباء، وتعارض الأهداف والترتيبات التجارية، مما يؤدي إلى إعاقة التكامل الاقتصادي على مستوىهذه الجماعات وعلى المستوى القار ي[1].

المطلب الثالث :محاولة التكامل الاقتصادي في شمال إفريقيا.

كان من الطبيعي أن يواكب الصيحة العربية الإفريقية المشتركة لاستئناف دبلوماسية القمة، إعلان عدد من الدول العربية والإفريقية بتدشين منظمات عربية إفريقية، تعيد إلى الذاكرة تشكيل منظمة الدار البيضاء في بداية الستينات، ومن التجمعات العربية الإفريقية التي برزت في السنوات الأخيرة، نذكر منظمة إقليم الساحل والصحراء، وسوف نتعرض لظهور المنظمة وأهدافها(الفرع الأول)،ثم لتنظيمها (الفرع الثاني).

الفرع الأول: نشأة منظمة الساحل والصحراء.

تعتبر من أحدث المنظمات الفرعية في القارة الإفريقية، وتتداخل مع تجمعات افريقية أخرى مثل الايكواس والكوميسا والايكاس والسادك ،وتشغل مساحته حوالي40%من مساحة القارة، فيغطي إقليم الساحل والصحراء معظم النصف الشمالي من القارة الإفريقية، كما يشكل سكانه قرابة نصف سكان القارة، ويصل أعضائه إلى ثلاثة وعشرون دولة،موزعة بين الشمال وغرب وشرق ووسط القارة،

---

(1) محمود أبو العينين، التقرير الاستراتيجي الأفريقية"2007–2008"،المرجع السابق،ص466.

ويعد من أكبر التجمعات الاقتصادية الإفريقية من حيث الوزن النسبي للناتج المحلي الإجمالي[1].

جاءت مبادرة إنشاء تجمع الساحل والصحراء من قائد الثورة العقيد معمر القذافي، وقد تم تأسيسه بعدة خطوات، أولها القمة التمهيدية خلال الفترة من10إلى1997/08/13 بطرابلس، بدعوة ليبيا أربعة دول داخلية لا سواحل بحرية لها، وتمثل الظهر الخلفي للدول الإفريقية في شمال الصحراء، فحضر رؤساء تشاد ونيجر ومالي وبوركينافاسو، حيث عبروا عن رغبتهم في توثيق التعاون بين بلدانهم، واتفقوا على تشكيل تجمع اقتصادي إقليمي في إطار منظمة الوحدة الإفريقية وتعزيز آليات التعاون لدعم الاستقرار السياسي والأمني، وأن يكون التجمع مفتوحا أمام نيجيريا والجزائر والمغرب وتونس وموريتانيا ومصر والسودان واريتريا[2].

وإن كان هناك من يرجع إنشاء هذا التجمع إلى دوافع أخرى، أهمها كسر الحصار على ليبيا بعد أزمة لوكاربي، وإلى الموقف الإفريقي المؤيد لليبيا خلال هذه الأزمة، إضافة إلى سعي ليبيا لمواجهة التحرك الأوروبي في المنطقة، زيادة على عدم فاعلية اتحاد المغرب العربي والمنظمات الأخرى في تحقيق أهدافها، رغم توفر الموارد الطبيعية والبشرية والاقتصادية، والتشابه في التكوين الاجتماعي بين دول الساحل والصحراء، فوجدت الرغبة إلى تحقيق اندماج اقتصادي بين الدول، من أجل التصدي لمشكلات التخلف على كل الأصعدة[3]، وكان من بين الأهداف التي تم تحديدها هو وضع آليات لنسج مزيد من التقارب في سياسات الدول المجاورة، وذلك في إطار أشمل وهو دعم الاستقرار السياسي والاقتصادي، وخلق التعاون بين دول المنطقة وقد عرف ذلك ببيان طرابلس.

في سبتمبر1997 اجتمع وزراء خارجية تلك الدول في طرابلس لصياغة مشروع الميثاق المقترح، وفي الأسبوع الأول من فبراير (04فبراير إلى 06فبراير)عام 1998 ثم الاتفاق على إنشاء تجمع

---

(1) البشير الكوت، المنظمات الإقليمية الفرعية في إفريقيا "دراسة لأبرز المنظمات "،المرجع السابق، ص 69.

(2) عبد الله الأشعل، المرجع السابق،ص،20 . أو انظر: A.kerdoun ,op.cit.p113 -116

(3) مسعود عمر مسعود، المرجع السابق ،ص174.

دول الساحل والصحراء[1]، بحضور كل من ليبيا و تشاد والنيجر ومالي وبوركينافاسو والسودان دولا مؤسسة، وحضر وفد من مصر وأخر من تونس بصفة مراقب، فضم في عضويته دولا في الشمال والغرب والوسط والقرن الإفريقي، فتميزت بأهدافها وتنوع انتماء أعضائها جغرافيا، فلم تلتزم بإحدى جهات القارة كسابقاتها، مما يعكس الرغبة في إنشاء منظمة أوسع وأشمل للقارة[2].

وفي البيان الختامي للقمة عبر الحاضرون عن أهمية إقامة هذا التجمع، من أجل التشاور والعمل لمواجهة المصاعب المشتركة ،كما عبرت القمة عن ارتياحها لما تزخر به هذه الساحة من إمكانيات، وعبر البيان عن أمل القمة في أن تنظم الدول الإفريقية الأخرى المعنية إلى هذا التجمع، كما ركز على الإمكانيات الاقتصادية التي يتمتع بها هذا التجمع ودوره في مستقبل القارة الإفريقية[3].

إن قيام تجمع دول الساحل والصحراء يعتبر نقلة مهمة نحو تجاوز الفراغ التنظيمي الإفريقي في شمال القارة الإفريقية، فزيادة على عدم فاعلية اتحاد المغرب العربي، لا يوجد في القارة الإفريقية تنظيم فرعي يشمل شمال القارة الإفريقية بأكمله، لأن اتحاد المغرب العربي لا يضم مصر التي هي إحدى دول الشمال الإفريقي، كما أن شمال أفريقيا هو منطقة شبه معزولة بواسطة الصحراء الكبرى، وأن اتحاد المغرب العربي هو تجمع يحمل صفة العربي رغم أنه واقع في القارة الإفريقية، لذلك هذا التجمع استطاع تجاوز حاجز الصحراء وحاجز الصفة العربية[4].وأكدت الديباجة على أولوية الجزرين الأفريقي والإسلامي في النشأة والنشاط، وتؤكد على أهمية الروابط الجغرافية والتاريخية والعرقية بين شعوب

---

(1) أطلق عليها في البداية اسم COMESSAإلا إن الاسم عدل حتى لا يختلط مع جماعة شرق وجنوب إفريقيا، وأضاف الرئيس الليبي إلى ألقابه "مؤسس جماعة س ص" ،لمزيد أنظر: محمد محمود الإمام، المرجع السابق،ص93.

(2) محمود أبو العينين، التقرير الاستراتيجي الأفريقية"2007-2008"،المرجع السابق،ص476.

(3) خالد حنفي علي محمود، تقويم الأداء التكاملي لتجمع دول الساحل والصحراء، من كتاب التكامل الإقليمي في إفريقيا، رؤى وأفاق، تحرير محمد عاشور، أحمد علي سالم ،المرجع السابق،ص225.أو انظر: خالد مفتاح أحمد الطاهر شريف، المرجع السابق،ص97.

(4) البشير الكوت، المنظمات الإقليمية الفرعية في إفريقيا "دراسة لأبرز المنظمات "،المرجع السابق،ص73.

الدول الأعضاء، وأن أساس التجمع والتكامل هو التوافق مع مواثيق المنظمات الدولية الإقليمية التي تنتمي إليها هذه الدول.

ويقوم تجمع الساحل والصحراء على جملة من المبادئ أهمها:

– عدم السماح بقيام أي نشاط معارض أو هدام ضد دولة عضو– عدم تقديم المساعدة للجماعات المتطرفة والمتمردة على السلطة داخل الدول الأعضاء– تقديم الدول الأعضاء للمساعدات لبعضها البعض في حالة السلم والحرب– تسوية النزاعات والصراعات بين الدول الأعضاء سلميا.

إن هذا التكتل يهدف إلى إنشاء تجمع يمتد أفقيا في القارة الإفريقية ويشمل دول منظمة الانتقال بين إفريقيا الغربية في الشمال ودول إفريقيا جنوب الصحراء، وهي دول تعج بالصراعات السياسية والمسلحة منذ أوائل التسعينات، مثل تشاد والنيجر ومالي وموريتانيا، ويستهدف التجمع حسب المادة الأولى من المعاهدة المنشئة له:

– إقامة فضاء اقتصادي اندماجي سياسي ينفذ من خلال مخطط تنموي متكامل في شتى المجالات–تسهيل حركة انسياب الأشخاص ورؤوس الأموال وحرية التملك وممارسة النشاط الاقتصادي داخل التجمع– العمل على توحيد المناهج التربوية والتعليمية– تحسين وسائل نقل البضائع والأشخاص والاتصالات الأرضية والجوية[1].

فإدراكا لضخامة وتعقد المشاكل التي تواجه العالم بصفة عامة وإفريقيا بصفة خاصة،واعتزاما على مجابهة العوامل الداخلية والخارجية للتخلف الاقتصادي وعدم الاستقرار، فقد وصل الرؤساء إلى قناعة بأن العمل المشترك في إطار التكامل هو أفضل طريق لاندماج دولهم وشعوبهم، فشملت معاهدة إنشاء التجمع جملة من الأهداف السياسية والاقتصادية، وقد بدى التركيز واضحا على الأهداف

---

(1) اتفاقية تجمع دول الساحل والصحراء، من كتاب البشير الكوت، المنظمات الإقليمية الفرعية في إفريقيا "دراسة لأبرز المنظمات "،المرجع السابق،ص182.

الاقتصادية لأنها الأكثر إلحاحا في دول التجمع.

فتستهدف الجماعة إقامة اتحاد اقتصادي يسبقه إقامة منطقة تجارة حرة بين دول التجمع، ثم اتحاد جمركي ثم سوق مشتركة، وذلك من خلال مخطط تنموي متكامل مع مخططات التنمية الوطنية للدول الأعضاء ، ويمهد لاتحاد نقدي في المستقبل، وإزالة كافة العوائق التي تحول دون ذلك، من خلال اتخاذ إجراءات تسهيل حركة الأشخاص والسلع ذات المنشأ الوطني، وكذلك حرية الإقامة والعمل، وممارسة النشاط الاقتصادي وتشجيع التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء، من خلال سياسات الاستثمار وتطوير وسائل النقل والاتصالات، وتنسيق النظم التعليمية والتربوية والعلمية والثقافية في مختلف المراحل التعليمية، وتمنح الدول مواطني باقي الدول الأطراف حقوقا وامتيازات والتزامات تماثل ما تعامل به مواطنيها بما يتفق مع قواعدها الدستورية، كما تستهدف الجماعة إقامة منطقة تجارة حرة في عام2015 لكن الخطط التنفيذية لم تحدد بعد[1].

وقد عمل التجمع على تطوير أهدافه، فقد بدأ بأهداف اقتصادية ، ثم شملت احتواء بؤر النزاعات، وتسوية الصراعات فيما بين الدول الأعضاء، للحفاظ على الأمن والاستقرار السياسي والاجتماعي، ولذلك وقعت معاهدة الدول الأعضاء على الميثاق الأمني للتجمع في الاجتماع الذي عقد في انجامينا(تشاد) بتاريخ 16و1999/09/17 والذي أضاف أهداف جديدة في المجالات الأمنية[2]، وذلك بما يعزز ويتكامل مع الجهود الإفريقية الأخرى، والهادفة إلى تحقيق وحدة قارية شاملة، كل ذلك بهدف النهوض بمستوى معيشة شعوب الدول الأعضاء فيه، من خلال التنسيق والتعاون و تنشيط التبادل التجاري والعمل الاستثماري وصولا إلى الهدف النهائي، وهو التكامل بين الدول الأعضاء في تكتل اقتصادي، يصبح بدوره مكونا رئيسيا في السوق الإفريقية المشتركة[3].

---

(1) محمود أبو العينين، التقرير الاستراتيجي الأفريقية"2007–2008"،المرجع السابق،ص477. أو انظر: صلاح الدين حسن السيسي، المرجع السابق،293.

(2) البشير الكوت، المنظمات الإقليمية الفرعية في إفريقيا "دراسة لأبرز المنظمات "،المرجع السابق،ص75.

(3) صلاح الدين حسن السيسي، المرجع السابق، ص 263.

ومن خلال المعاهدة(المادة السابعة) يمكن لأي دولة جديدة أن تنضم إلى هذا التجمع، متى استوفت الشروط المذكورة، ومنها الموافقة على معاهدة التجمع والملاحق التابعة له، وأن تكون دولة إفريقية، وأن تقدم تلك الدولة طلبا للانضمام إلى الأمانة العامة ،وأن يوافق على انضمامها جميع الدول الأعضاء ، ولم تنص المعاهدة على عوارض العضوية، فلم تنص على إمكانية تعليق العضوية أو تجميدها، بل تضمنت فقط إنهاء العضوية بالانسحاب طبقا لنص المادة الخامسة الفقرة الثانية من المعاهدة "**يمكن لأي عضو من الأعضاء الانسحاب من المعاهدة بعد تقديم إشعار بذلك قبل سنة**" وهذا يشبه ما نصت عليه جامعة الدول العربية والسوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي، ويمكن تفسير هذا النص على أنه يمنح الدول الراغبة في الانسحاب حتى تراجع موقفها[1].

ارتفعت عضوية الجماعة إلى ثمانية عشر عضوا، وقد انضمت دول أخرى لهذا التجمع، ففي الدورة الأولى انضمت إفريقيا الوسطى واريتريا، وخلال مؤتمر القمة التجمع الثاني التي انعقدت في نجامبيا بتشاد عام 2000 ،انضمت جيبوتي وغامبيا والسنغال، وانضمت مصر وتونس والمغرب ونيجيريا والصومال بحلول عام 2001 ،في تجمع القمة الثالث الذي انعقد بالخرطوم عاصمة السودان، وانضمت بنين وتوغو في الدورة الرابعة التي عقدت بمدينة سرت عام 2002،وفي الدورة السادسة التي عقدت بالعاصمة المالية باماكو عام 2004 ،انضمت كل من كوت ديفوار وغينيا بيساو وليبيريا، أما في الدورة السابعة التي انعقدت في واغادوغو (بوركينافاسو) عام 2005انضمت كل من غانا وسيراليون[2].

استمر انضمام الدول الإفريقية للتجمع، فخلال القمة التاسعة للتجمع في مدينة سرت في جوان 2007 ،وصل عدد دول التجمع إلى خمسة وعشرون دولة، ثم انضمت خلال القمة العاشرة للتجمع في كوتونو عاصمة بنين يومي17و18 جوان2008 ثلاث دول، هي موريتانيا وكينيا وساوتومي،

---

(1) عبد الله الأشعل، المرجع السابق،ص28. أو انظر: اتفاقية تجمع دول الساحل والصحراء، من كتاب البشير الكوت، المنظمات الإقليمية الفرعية في إفريقيا "دراسة لأبرز المنظمات "،المرجع السابق،ص185-186.

(2) محمد محمود الإمام، المرجع السابق ،ص93.

ليصبح التجمع يضم ثمانية وعشرون دولة إفريقية، وقد اعترف به كتجمع اقتصادي إقليمي خلال الدورة العادية السادس والثلاثين لمؤتمر قادة ورؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية، المنعقد بين04و12جويلية2002 بلومي، وذلك ضمن إقرار المنظمة لإقامة مثل هذه التجمعات الاقتصادية الإفريقية الفرعية، لأنها يمكن أن تؤدي في النهاية إلى إحداث تكامل والوحدة الاقتصادية الشاملة[1].

وبذلك استطاع التجمع احتواء دول حوض النيل[2] ،وحقق ترابطا في علاقات الجوار مع دول ساحل المحيط الأطلسي، مثل دولة غامبيا وليبيريا، مما ساعد ليبيا على التقدم في مشروعها لحفظ السلام في هضبة البحيرات العظمى مع الكونغو الديمقراطية وأوغندا ورواندا، وقيامها بإرسال قوات ليبية للفصل بين المتحاربين في المنطقة، كما أن اتساع دائرة العضوية يجعل لمفهوم الحوار معنى أخر، يصل الآن إلى مناطق الانتقال في إفريقيا بمعناه السياسي والعرفي، ومن تم تكون دول الجوار التي لم تنضم حتى الآن للتجمع هي إثيوبيا – أوغندا– في القرن الإفريقي، وفي الغرب الإفريقي الكاميرون والكونغو برازافيل وغينيا بالإضافة إلى الجزائر التي توجد في داخل امتداد منطقة التجمع[3].

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للجماعة وإنجازاتها.

تنص المادة الرابعة من معاهدة التجمع على تشكيل هيئته، حيث يضم الهيكل التنظيمي للتجمع ست أجهزة تتولى تسيير أعمال المنظمة وهي:

–مجلس الرئاسة وهو أهم أجهزة التجمع لامتلاكه أهم الاختصاصات، وهو يتكون من قادة ورؤساء دول التجمع، ويعقد دورة واحدة سنويا وله أن يعقد اجتماعات غير عادية، ويتخذ المجلس

---

(1) محمود أبو العينين، التقرير الاستراتيجي الأفريقية"2007–2008"،المرجع السابق، ص476.

(2) دول النيل هي :بورندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومصر و إريتيريا و أثيوبيا وكينيا و رواندا والسودان وتنزانيا وأوغندا. لمزيد أنظر عادل عبد الرزاق،المنظومة الإفريقية ومبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في إفريقيا(النيباد) بين النظرية والتطبيق "رؤية مستقبلية"، المرجع السابق،،ص256.

(3) عبد الله الأشعل، المرجع السابق،25.

الرئاسة قراراته بالأغلبية، وإذا تساوت الأصوات يرجع الجانب الذي فيه الرئيس، وبالتالي لا يشترط الإجماع لصدور القرارات وهذه نقطة ايجابية.

– المجلس التنفيذي وهو الجهاز الثاني من حيث الأهمية، ويضم وزراء الخارجية والداخلية والمالية لجميع الدول الأعضاء ،ويعقد دورتين عاديتين سنويا، بالإضافة إلى إمكانية عقد دورات استثنائية بناء على طلب رئيس مجلس الرئاسة أو أحد الدول الأعضاء[1].

– الأمانة العامة ومقرها في العاصمة الليبية طرابلس، ومن مهامها ربط الصلة مع المنظمات الإقليمية، وتحديدا الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية والمنظمات الإقليمية الإفريقية الأخرى، بالتنسيق مع الأجهزة المتخصصة، وهي تتكون من عديد من الإدارات والمكاتب والأقسام ،لكل منه أعمال موكلة له من الأمين العام.

– لجنة السفراء المعتمدين لدى دول المقر، وتضم جميع السفراء الدول الأعضاء في التجمع والمعتمدين لدى الجماهيرية الليبية، ومهمة هذه اللجنة مساعدة الأمانة العامة في تسيير أعمالها ووضع تصورات نشيطة لمستقبل عمل التجمع، بحيث ترفع للعرض على المجلس الوزاري في دورته العادية.

– المصرف الإفريقي للتجارة و التنمية، ويعتبر الذراع الاقتصادية والتحويلية للأنشطة الخاصة بالتعاون الاقتصادي، والممول للبرنامج والمشروعات الإنمائية والاندماجية، ومقره في العاصمة الليبية، وقد بدأ المصرف برأسمال يقدر بمائة مليون يورو ،وجاري النظر في زيادة هذا الحجم إلى مائتين وخمسين مليون يورو، ويجتمع في دورات كل ثلاثة شهور زيادة على دورات استثنائية تعقد عند الحاجة وتتخذ قراراته بأغلبية الحاضرين.

– المجلس الاقتصادي والثقافي والاجتماعي، وهو جهاز استشاري حول كافة المسائل ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وقد صدر قرار المجلس التنفيذي للتجمع يحدد تشكيلته وصلاحياته، اقتناعا من دول التجمع بأن تحقيق التكامل لا يتم إلا بوضع خطة و استراتيجية التنمية

---

(1) مسعود عمر مسعود، المرجع السابق،ص179 وما بعدها.

داخل دول التجمع، والعمل عل تحقيق التكامل بين هذه الخطط، ويتكون من عشرة أعضاء تختارهم كل دولة عضو من بين الشخصيات التي يشهد لها بالجدارة والخبرة والنشاط، بما يسهم بفاعلية في التنمية، وللمجلس أن يستعين بكل من له القدرة أو الخبرة في الدول الأعضاء في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وللمجلس دورات عادية سنوية ،كما له أن يجتمع بناء على طلب أو دعوة من رئيس التجمع أو رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي أو إحدى الدول الأعضاء بالتجمع[1].

إلا أنه لا يوجد بين هذه المؤسسات جهاز قضائي للنظر في الخلافات التي تقع بين الدول الأعضاء، خاصة في حال الاختلاف حول تفسير نصوص المعاهدة، وربما يعود ذلك إلى افتقار المنظمات الإقليمية إلى مثل هذه الأجهزة أو عدم فاعليتها في حالة وجودها[2].

ورغم أن الجماعة لا تدخل ضمن الأقاليم التي حددتها منظمة الوحدة الإفريقية، فإن معاهدتها أشارت إلى العمل وفق معاهدة أبوجا لتحقيق التكامل على مستوى القارة، إلا أنها جاءت خالية مما أشارت إليه معاهدة الاتحاد الإفريقي ومبادرة النيباد، من احترام حقوق الإنسان وسيادة الديمقراطية وتحسين الحكم السياسي والاقتصادي [3].

تعتبر هذه المنظمة من المنظمات التي تولي اهتماما للجوانب السياسية والأمنية، إضافة للجوانب الأخرى الاقتصادية وغيرها، فعلى الصعيدين الأمني والسياسي سعت الدول الأعضاء إلى محاولة تحويل هذا العامل من عامل ضعف في التجمع إلى عامل قوة، وبدلت جهود لتسوية النزاعات، فبعض الدول تشهد اضطرابات داخلية مثل السودان وتشاد وإفريقيا الوسطى، إضافة إلى الصراعات البينية التي وصلت إلى درجة الحرب، مثل الحال بين اريتريا وأثيوبيا والنزاع بين السودان و اريتريا، وبعض

---

(1) عادل عبد الرزاق، المنظومة الإفريقية ومبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في إفريقيا(النيباد) بين النظرية والتطبيق "رؤية مستقبلية"، المرجع السابق،ص244 وما بعدها. أو انظر: خالد حنفي علي محمود، المرجع السابق،ص234.

(2) البشير الكوت، المنظمات الإقليمية الفرعية في إفريقيا "دراسة لأبرز المنظمات "،المرجع السابق،ص76.

(3) محمد محمود الإمام، المرجع السابق،ص94.

الصراعات الداخلية بين المعارضات والأنظمة الرسمية في النيجر وإفريقيا الوسطى والسودان وغيرها، والنظر في إنشاء آلية لتعزيز السلام، وإقامة نقطة مراقبة لتفادي النزاعات بين دول الجماعة. واعتبرت الجماعة التجمع أساسا للاتحاد الإفريقي، مما يجعل التجمع يتبنى أهداف ومبادئ الاتحاد الإفريقي الذي نص على أهداف ومبادئ على الصعيدين السياسي والأمني[1].

وقد نوقش الجانب الأمني في القمة الخامسة التي عقدت في 14و15 مارس2003 في مدينة نيامي عاصمة النيجر، من منطلق أن تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة شرط ضروري لجدب الاستثمارات للمنطقة، الأمر الذي يحقق معيشة أفضل ل370مليون نسمة، هم إجمالي سكان دول التجمع ،واختتمت القمة أعمالها بالتوقيع على بروتوكول لتأسيس آلية لمنع وإدارة النزاعات[2].

تسعى الجماعة إلى إقامة صندوق تضامن بينها، بالاستعانة بالأمانة التنفيذية لميثاق الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وإنشاء سلطة لتنمية إقليم الصحراء، وإطار استشاري من المنظمات المعنية بالشؤون الإنسانية والتطوعية، وتنفيذ مبادرة من ليبيا ونيجيريا لإنشاء برنامج صحي مشترك، و اتجهت إلى صياغة خطة إستراتيجية شاملة لتحقيق أهداف معاهدة الجماعة ومعاهدة أبوجا ،والعمل وفق معاهدة أبوجا على إقامة سوق مشتركة، بالتحرير المتدرج للتجارة وتثبيت التعريفة وإزالة القيود التعريفية وغير التعريفية، ورغم حداثة الجماعة فقد بدأت تعاني مشكلة المتأخرات، والحاجة لتعزيز الموارد البشرية للأمانة ،وتقوية الإدارة المعنية بشؤون المرأة فيها[3]،كما اتسمت فيها الخطوات الاقتصادية للتجمع بالبطء،بما لا يساهم في تحقيق الهدف الرئيسي من قيامه، المتمثل في تسهيل حركة الأشخاص ورؤوس الأموال والمنتجات عبر الدول الأعضاء، وتنسيق السياسات التنموية والجمركية.

وتشير قمم ولقاءات دول التجمع إلى الأهمية التي تبديها نحو القضايا الاقتصادية، ففي القمة

---

(1) البشير الكوت، المنظمات الإقليمية الفرعية في إفريقيا "دراسة لأبرز المنظمات "،المرجع السابق،ص83.

(2) السيد فليفل، التقرير الاستراتيجي الأفريقية"2002–2003"،المرجع السابق،ص33.

(3) محمد محمود الإمام، المرجع السابق،ص95.

الرابعة التي عقدت بطرابلس في2004ثم التركيز على جملة من القضايا، كدراسة إقامة منظمة تجارية حرة للتجمع ،وإقامة سوق مشتركة للمنتجات الزراعية الأساسية، لكن يبقى التعاون الاقتصادي للمنطقة يمر بنفس ظروف اقتصاد القارة ،من مواجهة المشكلات المزمنة والتي في مقدمتها الصراعات والحروب الأهلية التي تؤثر على التنمية، أما على صعيد أنشطة التجمع الاقتصادية، فكان أبرزها ما انتهت إليه قمة نيامي الخامسة من توقيع بروتوكول يقضي بإزالة التأشيرات والسماح بالإقامة في دول التجمع، وإطلاق البرنامج الخاص بالأمن الغذائي لتجمع س ص في عدد من دوله بالتعاون مع منظمة الفاو، وقد وفرت ليبيا الموارد المالية اللازمة لهذا البرنامج.

ومن أجل مواجهة ضعف اقتصاديات دول التجمع ، قررت الدورة العادية العاشرة للمجلس التنفيذي التي انعقدت بطرابلس في ديسمبر 2003 ،إقامة صندوق خاص بالتضامن لمحاربة المجاعة والفقر والأمراض والتصحر والبطالة، لكن رافقت ذلك مظاهر ميزت عمله، منها استمرار الدور الليبي الفاعل في التجمع، خاصة على مستوى الدعم المالي لبرامج التجمع، زيادة على غلبة الشق السياسي والأمني على العمل الاقتصادي خدمة للأهداف الليبية، زيادة على عضوية الدول الأعضاء في العديد من التجمعات الإفريقية الأخرى، مما يؤدي إلى تعارض الأهداف وتعدد الالتزامات، مما يجعل الاستجابة لها جميعا شبه مستحيلة، زيادة على ضعف اقتصاديات أغلب الدول في التجمع، واعتماد أغلبها على الحصيلة الجمركية ،مما يجعل صعوبة الاتجاه إلى الاتحاد الاقتصادي بينها ،لأنه يفترض إزالة التعريفات الجمركية وتوحيد النظم الضريبية[1].

كما ناقشت قمة رؤساء الدول والحكومات الثامنة في طرابلس بليبيا في 2006/06/01 جميع العقبات التي تعترض عمل المنظمة، وقد اقترحت ليبيا دمج تجمع دول الساحل والصحراء واتحاد المغرب العربي والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في تجمع واحد، لتوحيد الجهود والإمكانات والطاقات، كما بحثت القمة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والإدارية في دول التجمع،

---

(1) السيد فليفل، التقرير الاستراتيجي الأفريقية"2002-2003"،المرجع السابق،ص32-33.

ومن أهمها تحرير التجارة بين الدول الأعضاء والتنمية الزراعية والأمن الغذائي وإنشاء خط سكة حديدية بين دول التجمع[1].

كما قام التجمع بالتنسيق مع المنظمات الإقليمية والدولية، حيث أجرى اتصالات مع الأمانة العامة لعدد من المنظمات الدولية والإقليمية في إفريقيا وخارجها، والتي انتهت إلى إبرام عدة اتفاقات للتعاون، والتنسيق بين أمانة تجمع دول الساحل والصحراء وكل من منظمة الوحدة الإفريقية سابقا والجماعة الاقتصادية لإفريقيا، واتخذ مجلس الرئاسة عدة قرارات، منها قرار يدعو إلى تفعيل التكتلات الإقليمية وتكاملها للوحدة الإفريقية الشاملة، وذلك لمواجهة تحديات والمتغيرات الدولية، ومواجهة أثارها السلبية.

وقد وقع التجمع بروتوكولات متعددة لتعزيز التعاون والتكامل مع التجمعات الاقتصادية الأخرى، منها الجماعة الاقتصادية الإفريقية، والسوق المشتركة لدول الشرق والجنوب الإفريقي، وجماعة تنمية الجنوب الإفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا، واتحاد المغرب العربي، كما وقعت مذكرة اتفاق بين السوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي وتجمع الساحل والصحراء، انطوى على التعاون في مجالات عديدة، كما وقع بروتوكول تعاون بين الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية والأمانة العامة لتجمع دول الساحل والصحراء، بالإضافة إلى اتفاقات تعاون أخرى[2].

ويمكن القول أن التجمع يضم عدا من الدول العربية والإفريقية، لو أحسنت استخدام إمكانياتها الاقتصادية يمكن أن تحقق مزيدا من التعاون بينها، في ظل ما لديها من ثروات طبيعية وبشرية قادرة على تحقيق التكامل العربي الإفريقي المنشود، وإن الدعوة لإنشاء سوق مشتركة ومنطقة تجارية حرة بين

---

(1) صلاح الدين حسن السيسي، المرجع السابق، ص 264وما بعدها.

(2) السيد فليفل، محمود أبو العينين ،التقرير الاستراتيجي الافريقي2001–2002،المرجع السابق،ص117.

دول الساحل والصحراء يتطلب ترتيبات وتنظيمات متعددة، حتى لا يحدث تقاطع أو تناقض مع الارتباطات والعلاقات القائمة بين الدول الأعضاء والأطراف الخارجية[1].

كما أن التجمع قد حقق بعض الخطوات الايجابية، منها إنشاء المصرف الإفريقي للتنمية وتبني سياسة مشتركة للأمن الغذائي، وتخصيص مبالغ للمشاريع الزراعية والصناعية، إضافة إلى انجازات أخرى في الجانب السياسي تتمحور حول ضمان الاستقرار في المنطقة.

---

(1) عادل عبد الرزاق، المنظومة الإفريقية ومبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في إفريقيا(النيباد) بين النظرية والتطبيق"رؤية مستقبلية"، المرجع السابق،ص249–250.

الباب الثاني: متطلبات تحقيق الاندماج بين المنظمات الفرعية الإفريقية للوصول إلى الوحدة الإفريقية.

إن قيام المنظمات الفرعية الإفريقية لم يمنع من التفكير في محاولة لإيجاد السبيل لتحقيق الوحدة الإفريقية، من خلال الاهتمام بالجانب الاقتصادي على المستوى القاري، سواء على مستوى الجماعة الاقتصادية الإفريقية، التي وضعت خطة من أجل إيجاد نمط تدريجي لتحقيق الاندماج بين الدول الإفريقية، بالإضافة إلى تأكيد هذه الأهداف من طرف الاتحاد الإفريقي، الذي جاء مسايرا للأهداف المنصوص عليهامن طرف الجماعة الاقتصادية الإفر يقية، رغم أن الملاحظ لمسيرة التكامل الإفريقي يلاحظ اختلاف التقدم أو التأخر في تحقيق أهداف التكتلات الإفريقية، وذلك راجع لعدة معوقات تعترض الوصول إلى الأهداف المرجوة (الفصل الأول).

غير أنه يجب العمل على إيجاد سبل للتغلب على هذه المعوقات التي تختلف أنواعها، فهناك كثير من النظريات للاندماج، أبرزها النظرية الفيدرالية والنظرية الوظيفية التي تقوم على الفصل بين الجوانب السياسية والجوانب الوظيفية في عملية الاندماج ،والتركيز على الاندماج الوظيفي في القطاعات الفنية المختلفة، وتقوم النظرية الاقتصادية للاندماج على فكرة أن تحقيق المكاسب الاقتصادية هي الدافع الرئيسي لتطور عملية لاندماج، ويتم تقسيم الاندماج إلى مستويات عدة أهمها : منطقة التجارة الحرة –الاتحاد الجمركي –السوق المشتركة –الوحدة الاقتصادية، وبالتالي أيضا سوف تختلف المتطلبات التي يجب على دول القارة الإفريقية الأخذ بها من أجل الوصول للوحدة الإفريقية (الفصل الثاني).

الفصل الأول: وضع التكامل الاقتصادي الإفريقي.

لقد جاءت خطة لاغوس برؤية جديدة للتكامل الإفريقي من خلال نصها على مراحل انتقالية، من أجل الوصول إلى الوحدة الإفريقية، من خلال الاهتمام بتطوير المنظمات القائمة والمستقبلية كما أن القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي نص على ضرورة التنسيق بين التجمعات الاقتصادية من أجل تحقيق الوحدة الإفريقية، وقد تعددت التنظيمات الاقتصادية في أفريقيا، وإن كانت كلها تشترك في أهدافها العامة، من حيث تحقيق النمو الاقتصادي لدول القارة، والعمل على تحسين فرصها في ظل الوضع الراهن القائم على التكتلات الاقتصادية، لكنها لم تصل إلى تحقيق نفس النتائج(المبحث الأول).

وذلك يرجع لعدة عوامل ،منها ما يرجع إلى عهد الاستعمار الذي ترك القارة في وضعية لا تحسد عليها، بالإضافة إلى تراكم المشاكل على المستوى الاجتماعي و الاقتصادي، ومنها ما يرجع إلى اعتبارات أخرى تتعلق بطريقة الاندماج في حد ذاتها، ومن تم بات لمشكلة التنمية الاقتصادية سمات عامة تشترك فيها دول القارة، وتمثل أساسا للتخلف الاقتصادي (المبحث الثاني).

المبحث الأول: الاتجاه إلى دمج التكتلات الإقليمية الفرعية.

وجدت الدول الإفريقية نفسها أمام ضرورة وضع خطة استراتيجية جديدة موحدة، لتطوير التعاون بين البلدان الإفريقية، وهذا ما أكده الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية ايديم كوجو، إذ انطلق في خطابه أمام المؤتمر الاقتصادي الإفريقي الأول، من أن العودة إلى التضامن والحياة بشكل جماعي في القارة الإفريقية ككل هي الضمان لتوفير الأمن الغذائي، لأن ذلك هو وحده الكفيل بتوفير سوق داخلية قوية[1]، لذلك توصل المؤتمر الاقتصادي الإفريقي الأول إلى ضرورة إيجاد سوق إفريقية

---

(1) أمين إسبر ، المرجع السابق،ص187.

مشتركة، وأكدت الوفود ضرورة التنمية عن طريق تكامل الاقتصاديات الإفريقية، وتم التأكيد على ذلك في ديباجة الوثيقة النهائية لقمة لاغوس، وأكدت الدول الأعضاء على التزامها بتأسيس مجموعة اقتصادية إفريقية، لتطوير التنمية الجماعية السريعة والمستقلة والداخلية للأعضاء ،والتعاون بينها واندماجها في كل الميادين من خلال أهداف وأجهزة الاتحاد الإفريقي (المطلب الأول).

وبعد استعراض مختلف نماذج ومحاولات التكامل، وبعد مرور مدة من الزمن اختلفت نتائج وانجازات التكامل في القارة، بناء على الآثار المحتملة للتكامل على الدول الإفريقية، فمنها ما هو ايجابي يدفع إلى التفاؤل حول مصير التكامل، ومنها ما هو سلبي، ويؤكد على صعوبة تحقيق التكامل في القارة الإفريقية (المطلب الثاني).

المطلب الأول :الاهتمام بالجانب الاقتصادي على المستوى القاري.

لقد اتسمت العقود الأولى للمنظمة بإهمال المسائل الاقتصادية، فجهود المنظمة انصبت على مواجهة قضية التحرر السياسي، على الرغم من بعض القرارات ذات الطابع الاقتصادي، وارتباط غالبية الدول الإفريقية المستقلة اقتصاديا بالدول التي استعمرتها من قبل، حيث أن التجارة البينية للدول الإفريقية لم تتجاوز 5%فقط ،حيث أن الجزء الأكبر كان يتم مع الدول الاستعمارية[1]، ولم تتخذ خطوات على المستوى الاقتصادي إلا بانعقاد أول مؤتمر قمة اقتصادي لمنظمة الوحدة الإفريقية ب لاغوس(نيجيريا) مابين28و29أبريل1980 ، وقد مهد لهذا المؤتمر مؤتمر منروفيا المنعقد في فيفيري1979 الذي استعرض الواقع الاقتصادي للقارة الإفريقية، وتوصل إلى أنه لا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية من دون إتباع سياسة ملائمة، من أجل استغلال الثروات الطبيعية والاستفادة منها وضمان الاكتفاء الذاتي(الفرع الأول).

---

(1) أحمد حجاج ،الاتحاد الإفريقي ومنظمة الوحدة الإفريقية "رؤية مقارنة"، المرجع السابق،ص10.

ونظرا للتغيير الذي شهدته القارة الإفريقية المتمثل في تغيير منظمة الوحدة الإفريقية، وإحلال الاتحاد الإفريقي محلها، فإن التساؤل حول مصير تنفيذ مشروع الوحدة كما رسمته الجماعة الاقتصادية الإفريقية في ظل النظام الجديد للاتحاد الإفريقي، وفي ظل الأجهزة المستحدثة، جعل لزاما التطرق إلى ذلك في (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الجماعة الاقتصادية الإفريقية.

في أواخر السبعينات وبداية الثمانينات عرفت توجهات منظمة الوحدة الأفريقية تحولا كبيرا، إذ أصبحت قضية التنمية الاقتصادية في القارة الإفريقية، وكيفية مواجهة الوضع الاقتصادي الحرج في القارة الإفريقية، بمثابة أحد المحاور الأساسية التي تركز عليها أعمال منظمة الوحدة الإفريقية، ففي سنوات السبعينات عقدت العديد من المؤتمرات التي تعالج الموضوعات الاقتصادية للقارة الإفريقية، وكانت تلك المؤتمرات تعقد عادة بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة، وتعقد خارج نطاق مؤتمرات منظمة الوحدة الإفريقية، لكنها لم تفلح في وضع توصيات وخطط محددة لمعالجة قضية التنمية الاقتصادية في إفريقيا [1].

و استطاعت منظمة الوحدة الإفريقية أن تضع لبنة مهمة للتعاون بين دول القارة، وذلك بعقد مؤتمر القمة الاستثنائي الاقتصادي في لاغوس-نيجيريا-في الفترة من 28-29أفريل1980، لمناقشة الأوضاع الاقتصادية المتردية بالقارة، لتسفر تلك القمة على تبني خطة لاغوس، وهي وثيقة تقع في حوالي 140 صفحة، متضمنة أساليب تقوية التجمعات الاقتصادية الإقليمية، وإنشاء أخرى وفق الحاجة ،ودعم التكامل القطاعي عبر القارة، والعمل على التنسيق والتوفيق بين التجمعات الإقليمية

---

(1) حسن وداعة الله الحسن، البعد التكاملي في مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا "النيباد"،من كتاب التكامل الإقليمي والتنمية في أفريقيا "الواقع والتحديات"، تحرير محمد عاشور، المرجع السابق،،ص107الى 109.

تمهيدا لإقامة سوق مشتركة إفريقية[1]، ونصت على صياغة مسودة لمعاهدة إنشاء جماعة اقتصادية إفريقية، لدعم التعاون في كافة مجالات النشاط الاقتصادي، من أجل تحقيق تنمية متسارعة بالاعتماد على النفس من جهة والتكامل من جهة أخرى، واتفقت إرادة المجتمعين في هذا المؤتمر على الالتزام بالآتي:

– القيام أثناء عقد الثمانيات بتقوية المجموعات الاقتصادية والإقليمية القائمة، وإنشاء مجموعات اقتصادية أخرى في مناطق إفريقيا الأخرى ،وذلك لتغطية القارة ككل، والتعزيز الفعال للتكامل القطاعي على مستوى القارة، وتشجيع التنسيق والتوافق فيما بين المجموعات الاقتصادية الحالية والمستقبلية ،من أجل إنشاء سوق افريقية مشتركة تدريجيا.

– أما في عقد التسعينات فيتم متابعة اتخاذ التدابير اللازمة للنهوض بالتكامل القطاعي، من خلال تنسيق استراتيجي للسياسات القارية، وخطط القارة الخاصة بالتنمية الاقتصادية، وتشجيع المشروعات المشتركة ، وتنسيق السياسات المالية والنقدية للقارة، واتخاذ التدابير من أجل إنشاء سوق إفريقية مشتركة، والتدابير الأخرى لتحقيق أهداف الجماعة الاقتصادية الإفريقية،إلا أن الصعوبات التي تعرضت لها القارة خلال الثمانينات أجلت التنفيذ إلى غاية 1991[2].

وبالتالي فان خطة لاغوس كانت مؤشرا إلى بداية اهتمام القارة ممثلة في التنظيم القاري (منظمة الوحدة الإفريقية) بأوضاع القارة الاقتصادية، بعد الركود الطويل الذي شهدته المنظمة في هذا المجال، إذ نجح في تحويل اتجاه المنظمة من الاهتمام بالقضايا السياسية لدول القارة، إلى بؤرة الاهتمام

---

(1) محمد محمود الإمام، المرجع السابق ،ص24.

(2) عادل سيد علي عبد الرزاق، دور منظمة الوحدة الإفريقية في مواجهة المشكلات الاقتصادية في إفريقيامن1963–1993م،المرجع السابق، ص 97. أو انظر: محمد عاشور، التكامل الإقليمي في إفريقيا" الضرورات والمعوقات"، المرجع السابق، ص 31–32.

بمشاكل القارة الاقتصادية، والتي أدت إلى زيادة الترابط بين دول المنظمة على عكس القضايا السياسية، وإن اعتبرت خطة لاغوس مثالية من الناحية النظرية وبعيدة على الواقعية[1].

تم إقرار خطة لاغوس في مؤتمر أبوجا في 03 جويلية 1991 ،في مؤتمر القمة الإفريقية عندما وقع رؤساء دول وحكومات الدول الإفريقية على إعلان قيام الجماعة الاقتصادية الإفريقية، في إطار اجتماع المؤتمر السابع والعشرين لرؤساء دول وحكومات دول منظمة الوحدة الإفريقية، والتي تسعى للإسراع في التشكيل التدريجي للوحدة الاقتصادية في القارة، للوصول بالقارة الإفريقية لأعلى درجات التكامل الاقتصادي والوحدة النقدية، باعتباره مطلبا وشرطا جوهريا لتحقيق التقدم والتنمية الاقتصادية بها، ودخلت حيز التنفيذ في ماي1994 بعد اكتمال التصديق عليها، وقد اعتبره الأمين العام للأمم المتحدة بأنه حدث هام بنفس درجة أهمية إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية[2].

وقد اعتمدت الاتفاقية على عدة مرتكزات لازمة لتحقيق البيئة الملازمة للتكامل الاقتصادي الإفريقي، وقد نصت المادة الثالثة من الاتفاقية على مجموعة من المبادئ، ويمكن إجمال المبادئ الخاصة بالجانب الاقتصادي فيما يلي: – إتباع مبدأ التعاون بين الدول الأعضاء والتنسيق فيما بينهم لتطوير التنمية المنشودة.

– تسوية الخلافات بين الدول الأعضاء بالطرق السلمية، وتهيئة بيئة سلمية كشرط مسبق للتنمية الاقتصادية.

– المساواة والاعتماد المتبادل بين الدول الأعضاء، فليس لدولة من الدول المتعاقدة أية أحقية في

---

(1) عادل سيد علي عبد الرزاق، المنظومة الإفريقية ومبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في إفريقيا(النيباد) بين النظرية والتطبيق "رؤية مستقبلية"، المرجع السابق،ص111.

(2) جاسم محمد، المرجع السابق، ص 313.

اكتساب مزايا لا يتمتع بها سائر الأعضاء، وهذا المبدأ له أهميته نظرا لأن الجماعة الاقتصادية الإفريقية تضم دولا تتماثل في ظروفها وأحوالها، ومن تم لا يمكن أن تقوم على أساس غير المساواة.

– تحقيق العدالة الاقتصادية وارتكاز التنمية على ركيزة أساسية هي المشاركة الشعبية.

– تدعيم الجماعات الإقليمية القائمة لمنهج واقعي واستكمال خطوات التكامل المنشود[1].

وانطلاقا من هذه المبادئ قد تحددت أهداف الجماعة الاقتصادية الإفريقية وفقا لنص المادة الرابعة من المعاهدة في ثلاثة أهداف رئيسية على النحو التالي:

– تحسين مستوى معيشة الشعوب الإفريقية، بإرساء وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتكامل الاقتصاديات الإفريقية، من أجل تعزيز الاعتماد الاقتصادي على النفس، مع العمل على تحقيق الاستقرار والعلاقات السلمية ،والمضي قدما لتطوير التكامل والتنمية داخل القارة، عن طريق استخدام الموارد البشرية والمادية للقارة.

– تحقيق التنمية المعتمدة على الذات، أي التنمية الشاملة وليس التنمية الاقتصادية فقط.

– إنشاء آلية على مستوى القارة الإفريقية، يتم من خلالها تنمية وتضافر الجهود الإفريقية لاستخدام الموارد البشرية والمادية الإفريقية أكفأ استخدام.

– المساهمة في تطور التنمية والتكامل الاقتصادي للقارة الإفريقية، والسعي نحو التنسيق والتوفيق لسياسات الجماعة الإقليمية القائمة والمستجدة من أجل البناء المرحلي للجماعة[2].

---

(1)فرج عبد الفتاح فرج، الاقتصاد الإفريقي من التكامل الإقليمي إلى العولمة، دار النهضة العربية،مصر،2001 ص52.

(2) المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية، من كتاب وثائق افريقية لعبد السلام محمد شلوف وآخرون ، المرجع السابق،ص218.

ويصنف البعض هذه الأهداف إلى هدف مرحلي، متمثل في تشجيع التعاون بين دول القارة، وهدف مستقبلي يتمثل في تعزيز تكامل الاقتصاديات الإفريقية، وهدف تنظيمي وهو إنشاء الجماعة وأجهزتها، وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف العامة تبنت الجماعة الاقتصادية منهجا تدريجيا، يمتد في فترة انتقالية مدتها أربعة وثلاثون سنة(المادة السادسة)، فحددت ست مراحل لإتمام العمل التكاملي في إفريقيا، يتم في نهايتها تحقيق تكامل اقتصادي تام في2025 أو بالأحرى 2028،وتجيز المعاهدة مد أجل قيام الجماعة ست سنوات بما يصل بها الى2034، ويمكن تحديد المراحل وأهدافها كما يلي:

– المرحلة الأولى وهي مرحلة تدعيم الجماعات الاقتصادية القائمة، وتستغرق خمس سنوات من نفاد المعاهدة (1994إلى1999)، يتم خلالها كنقطة بداية تقوية الجماعات الإقليمية القائمة، من خلال تعزيز الإطار المؤسسي للتجمعات الاقتصادية القائمة، وإقامة جماعات للأقاليم التي لا توجد فيها ترتيبات تكاملية، إذ أن الجهد التكاملي الذي بدل في عديد من هذه التكتلات، والذي تجاوزت صيغته التعاون الثنائي، هو جهد لا يمكن تجاهله، فهي تتجاوز صيغة العلاقات الثنائية، بإقامة هياكل وروابط متعددة الأطراف، لأن ذلك يسهل الانتقال إلى التكامل الاقتصادي[1].

– المرحلة الثانية ومدتها ثماني سنوات(1999الى2008)، هي مرحلة تثبيت الأوضاع القائمة مع التحرك نحو تحسينها إلى الأفضل، حيث يتم خلالها تثبيت الرسوم الجمركية القائمة، أي عدم زيادتها والعمل على تخفيضها تدريجيا، ويوضع بهذا الشأن جدول زمني للقضاء تدريجيا على الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تعوق التجار ة الإقليمية في دول الجماعة، والعمل على تعزيز التكامل في المشروعات المشتركة، من خلال تنمية العلاقات القائمة داخل التكتلات الحالية، و يجري الإعداد

---

(1) عادل عبد الرزاق، المنظومة الإفريقية ومبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في إفريقيا(النيباد) بين النظرية والتطبيق "رؤية مستقبلية"، المرجع السابق،ص130.

لتحرير التجارة ، والتنسيق بين أنشطة الجماعات القائمة والمستجدة[1]،أي أن هذه المرحلة تهدف إلى التحرك نحو التعامل عبر هذه الجماعات وبينها، حيث يتم إحداث نوع من التنسيق والتوافق على مستوى القطاعات المختلفة للجماعات القائمة.

– المرحلة الثالثة ومدتها عشر سنوات، هي مرحلة إنشاء منطقة تجارة حرة واتحاد جمركي لكل جماعة إقليمية قائمة، وذلك بإلغاء الرسوم الجمركية، ثم إنشاء تعريفة جمركية خارجية مشتركة تجاه الدول غير الأعضاء، للوصول إلى اعتماد تعريفة جمركية موحدة، وبالتالي الاستفادة من الجماعات الاقتصادية، وصولا إلى التكامل الاقتصادي على المستوى الإفريقي الأشمل[2].

– المرحلة الرابعة وهي مرحلة إنشاء اتحاد الجمركي على المستوى القاري ومدتها سنتان، لتنسيق وموازنة الاتحادات الجمركية الإقليمية والتعريفات في المجموعات الاقتصادية الإقليمية، إذ يتم خلالها إلغاء القيود الجمركية القائمة بين الجماعات الاقتصادية داخل القارة، فضلا عن توحيد التعريفة الجمركية أمام العالم الخارجي وإقامة اتحاد جمركي قاري.

– المرحلة الخامسة وهي مرحلة تأسيس السوق المشتركة الإفريقية، وتستمر أربع سنوات لإنشاء سوق إفريقية مشتركة، وإتباع سياسات مشتركة في عدد من المجالات الإنتاجية، فضلا عن تنسيق السياسات المالية والنقدية والضرائبية، كما يتم تطبيق مبدأ حرية الانتقال لعوامل الإنتاج والأفراد، بالإضافة إلى إنشاء مصادر مستقلة للجماعة، وبإتمام هذه المرحلة تكون القارة استطاعت أن تستكمل بناء السوق المشتركة الإفريقية، وبالتالي تعتبر هذه المرحلة أكثر تقدما وتبشر بالوصول إلى

---

(1) محمود أبو العينين، التقرير الاستراتيجي الافريقي2006–2007، المرجع السابق،ص32.

(2) عادل عبد الرزاق، المنظومة الإفريقية ومبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في إفريقيا(النيباد) بين النظرية والتطبيق "رؤية مستقبلية"، المرجع السابق،ص131.

المرحلة الأخيرة، والتي من خلالها يتم اكتمال إنشاء الجماعة الاقتصادية الإفريقية[1].

– المرحلة السادسة و الأخيرة وهي مرحلة إقامة الاتحاد الاقتصادي ومدتها خمس سنوات، بحيث تكمل ما سبقها من مراحل ويحقق هدف الجماعة الاقتصادية الإفريقية، إذ يتم تدعيم السوق الإفريقية المشتركة بما تتضمنه من حرية انتقال الأفراد والسلع ورأس المال والخدمات، وتوفير حقوق الإقامة وممارسة النشاط ،وتكامل جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإقامة سوق داخلية موحدة واتحاد نقدي إفريقي وصندوق نقد إفريقي، وإقامة بنك مركزي إفريقي واحد وعملة إفريقية واحدة،أي الوصول إلى الهدف الأساسي للاتفاقية، كما يجري الانتقال إلى المرحلة الأخيرة للبرلمان الإفريقي التي يجري فيها اختيار أعضائه بالانتخاب المباشر على مستوى القارة، واستكمال عمليات التنسيق بين أنشطة الجماعات المختلفة،والمراحل الأخيرة لإقامة هياكل منشآت إفريقية متعددة الدول في جميع القطاعات وهياكل الأجهزة التنفيذية للجماعة[2].

إن هذا المنهج المتدرج يعبر عن ظروف القارة السياسية والاقتصادية، وسعيها إلى تحقيق هدفها في التحرر الاقتصادي والبعد عن التبعية الاقتصادية، فأخذت بهذه الخطوات لتأكد على فكرة التكامل الاقتصادي في إطار الجماعة الاقتصادية الإفريقية وفق منهج تدريجي في مختلف القطاعات، إلى أن يتم التكامل على مستوى القارة الإفريقية بأكملها.

أما عن الهيكل المؤسسي للجماعة الاقتصادية الإفريقية، فيتكون من مجموعة من الأجهزة تتكفل بتنفيذ ومتابعة عمل الجماعة، على أن تمارس منظمة الوحدة الإفريقية وظائف الجماعة حتى يتم إنشاء هذا الهيكل وتتمثل في:

---

(1) فرج عبد الفتاح فرج، الاقتصاد الإفريقي من التكامل الإقليمي إلى العولمة، المرجع السابق،ص54.

(2) محمد محمود الإمام، المرجع السابق،ص79.

– الجمعية وهي الجهاز الأعلى للجماعة، ويتكون من رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية، وتختص بتحديد السياسة العامة للجماعة، ومراقبة كل أجهزة الجماعة في تنفيذ الأهداف والوظائف، مما يدل على الاتجاه نحو منح القادة الأفارقة الكلمة العليا في القارة الإفريقية فيما يتعلق بكل من التوجه المشترك الاقتصادي والسياسي معا[1].

– مجلس الوزراء وهو ذاته مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية(الاتحاد الإفريقي حاليا)،ويتشكل من وزراء خارجية الدول الأعضاء، ويرتبط هذا الجهاز بالجمعية عند ممارسة وظائفه، ويتمثل اختصاصه في تقديم التوصيات ورفعها إلى الجمعية لاستصدار القرارات اللازمة، فهو جهاز مساعد للجهاز الرئيسي، كما يقوم بإصدار اللوائح و التي لا يتم سريانها إلا بعد إقرار من جانب الجمعية[2].

–البرلمان الإفريقي، ويتم إنشاؤه في المرحلة الأخيرة من مراحل إنشاء الجماعة، ويعتبر ذلك تطورا لأن ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية لم يشر إلى مثل هدا الجهاز، فاتفاقية أبوجا قد نصت على إنشائه في المرحلة الأخيرة من إنشاء الجماعة، من أجل أن تكفل للشعوب الإفريقية الاشتراك في عملية التكامل، ومن ثم فهي تضع الأساس لمشاركة الشعوب الإفريقية في عملية التكامل والتنمية للقارة، ورغم دخول اتفاقية أبوجا مجال التنفيذ منذ ربيع 1994 ،فإن بروتوكول برلمان الجماعة الاقتصادية لم يصدر حتى توقيع اتفاقية لومي بشأن الاتحاد الإفريقي[3].

---

(1) عادل عبد الرزاق، المنظومة الإفريقية ومبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في إفريقيا(النيباد) بين النظرية والتطبيق "رؤية مستقبلية"، المرجع السابق،ص125.

(2) السيد فليفل، محمود أبو العينين ،التقرير الاستراتيجي الافريقي2001–2002،المرجع السابق،ص71.

(3) حمدي عبد الرحمان حسن، المرجع السابق،ص75–76.أو انظر: أحمد يوسف القرعي، المرجع السابق،ص67–68.

– اللجنة الاقتصادية والاجتماعية وهي جهاز تابع لمنظمة الوحدة الإفريقية، تتكون من الوزراء المعنيين بشؤون التنمية في القارة، مع إمكانية مشاركة مجموعة من خبراء التجمعات الإقليمية الاقتصادية في اجتماعاتها، وتختص هذه اللجنة بإعداد التوصيات في نطاق أعمالها، ورفع هذه التوصيات إلى الجمعية من خلال مجلس الوزراء، وكان من المتصور أن تتمتع اللجنة بالاستقلال، عن طريق اتخاذ أعمال قانونية مؤثرة ملزمة في نطاق عملها، ونظرا لإنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي التابع للاتحاد الإفريقي، فقد نص قرار القمة السابعة والثلاثين لرؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الإفريقية، على اختفاء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية مع انتهاء المرحلة الانتقالية[1].

–محكمة العدل وقد نصت الاتفاقية على إنشاء هذه المحكمة بموجب بروتوكول خاص تضعه الجمعية، وتختص بالنظر في المنازعات بين الدول الأعضاء التي تحال إليها بواسطة الجمعية، وتقدم أراء استشارية بشأن المسائل القانونية ،على أن تكون المحكمة مستقلة عن الدول أعضاء الجماعة وأجهزتها، وقراراتها ملزمة للدول الأعضاء وأجهزة الجماعة.

– الأمانة العامة وهي نفس أمانة منظمة الوحدة الإفريقية، لها اختصاصات ذات طابع إداري وتخضع لرقابة الجمعية، فلم يتم منح الأمين العام أي اختصاص مستقل في اتخاذ مبادرات في شأن عمل أجهزة الجماعة، فأقصى ما يمكن له القيام به هو أن يطلب من الدول الأعضاء معلومات فيما يتعلق بأهداف الجماعة الاقتصادية الإفريقية[2].

وإلى جانب هذه الأجهزة توجد أجهزة ذات طابع فني، لإعداد المشروعات وبرامج المتابعة، ولجان

---

(1) عادل عبد الرزاق، المنظومة الإفريقية ومبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في إفريقيا(النيباد) بين النظرية والتطبيق "رؤية مستقبلية"، المرجع السابق،ص148.

(2) السيد فليفل، محمود أبو العينين ،التقرير الاستراتيجي الافريقي2001–2002،المرجع السابق،ص71.

متخصصة تشكل من طرف الجمعية، وصناديق للتضامن والتنمية والتعويض، تحدد الجمعية أهدافها واختصاصاتها ومصادر المساهمات من خلال بروتوكول خاص بذلك [1].

وإذا أردنا تقييم الاتفاقية فيمكن القول بأنها تميزت بالسعي نحو إنجاز هدف التكامل الاقتصادي بين الدول الإفريقية كافة، من أجل الوصول بالتكامل إلى أقصى مستوى من الشمول، ليصل إلى المجالات السياسية، وبذلك أشارت الفقرة الثانية من المادة السادسة، فتعتبر فكرة بناء التكامل القاري على أكتاف تكاملات إقليمية جزئية استحداثا إفريقيا، ذلك أن الاتفاقية قد تعاملت مع التكتلات القائمة باعتبارها نقطة بداية لتنفيذ التكامل الاقتصادي الإفريقي ،إذ لا يمكن إسقاط حقيقة وجود هذه التجمعات الإقليمية، وما اتخذته من خطوات تنظيمية وموضوعية في هذا الشأن.

لذلك فان واضعو اتفاقية أبوجا في انطلاقهم من قاعدة الجماعات القائمة قد تبنوا منهجا واقعيا، فمما لا شك فيه أن روابط التضامن المختلفة تسهل في مرحلة لاحقة الانتقال من التضامن إلى التكامل[2]،كما أن الاتفاقية راعت ظروف دول القارة، فتحدثت على سبيل الحصر على بتسوانا وليسوتو وناميبيا وسوازيلاند في المادة الثامنة والسبعين ،باعتبارها دول حديثة العهد بالاستقلال، وبالتالي فقد منحتها الاتفاقية الحق في الإعفاء المؤقت من التطبيق الكامل لعدد من نصوصها، فضلا عن دول أخرى متضررة بسبب أوضاعها الجغرافية، يتم في شأنها إبرام بروتوكول خاص وفقا لنص المادة التاسعة والسبعين[3].

---

(1) فرج عبد الفتاح فرج، الاقتصاد الإفريقي من التكامل الإقليمي إلى العولمة، المرجع السابق،ص56.

(2) عادل سيد علي عبد الرزاق، دور منظمة الوحدة الإفريقية في مواجهة المشكلات الاقتصادية في إفريقيامن1963–1993م،المرجع السابق،ص98.

(3) أنظر:المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية، من كتاب وثائق افريقية لعبد السلام محمد شلوف وآخرون، المرجع السابق ،ص264.

إن الجماعة الاقتصادية الإفريقية جزء لا يتجزأ من ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، وقد جاء هذا الارتباط صريحا من خلال نصوص اتفاقية الجماعة الاقتصادية الإفريقية، فالمادتان الثامنة والتسعون والتاسعة والتسعون توضحان أن هذه المعاهدة والبروتوكولات الخاصة بها تشكل جزء لا يتجزأ من منظمة الوحدة الإفريقية، كما أن هناك ارتباط مؤسسي بينهما، إذ أن مؤتمر رؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الإفريقية هو نفسه يشكل الجهاز الأعلى للجماعة الاقتصادية الإفريقية، بالإضافة إلى أن ما ينطبق على المنظمة يسري على أجهزة الجماعة[1].

غير أن واضعي هذه الاتفاقية رغم التزامهم بالمراحل المتتالية للتكامل التقليدي لم يتمعنوا في أمور، منها أنها لم توضح مفهوم تدعيم التجمعات الإقليمية القائمة واستكمالها كأساس لبناء الجماعة القارية، ومدى ملائمة الفترات الزمنية للمراحل المتتالية لمهامها، فتستغرق عملية بناء الاتحادات الجمركية في الأقاليم ثلاثة وعشرون سنة على ثلاث مراحل، تحدد سنتان فقط للاتحاد الجمركي القاري، رغم أن طبيعة التجمعات الاقتصادية القائمة في القارة تختلف من تجمع لأخر، فمنها مازال في نطاق اتفاقات التجارة التفضيلية كمنطقة التجارة التفضيلية "الكوميسا"، مما يعني تباين التعريفات، مما يتطلب جهودا وخطوات لتخفيض العوائق وتقارب الرسوم.

غير أن الاتفاقية لم تراع التوقيتات الزمنية اللازمة لكل مرحلة على ضوء التباين القائم في أوضاع التكتلات القائمة، واعتبرتها جميعها على مستوى واحد من مراحل التطور الاقتصادي، في حين أن مراعاة التباينات القائمة كان من شأنه وضع ترتيبات خاصة لكل تجمع إقليمي، ورسم أدوار خاصة للتجمعات الأكثر تقدما تجاه التجمعات الأقل تقدما[2].

---

(1) السيد فليفل، محمود أبو العينين ،التقرير الاستراتيجي الافريقي2001-2002،المرجع السابق،ص72-73.

(2) محمد محمود الإمام، المرجع السابق،ص82.

كما خصصت أربع سنوات فقط للسوق المشتركة القارية، رغم أن إنشائها يحتاج جهودا، كما أجلت المعاهدة عملية التكامل النقدي إلى المراحل الأخيرة، دون أن تهيء لها بتنسيق للسياسات والأوضاع الاقتصادية، بالإضافة إلى عدم وجود تصور لتطوير العلاقة بين الأقاليم، والاكتفاء بتوحيد الاتحاد الجمركي كأساس لنقل المراحل التالية التي عجزت عنها الأقاليم إلى المستوى القاري، كما لم توضح المعاهدة طبيعة العلاقة بين التكامل التجاري في المرحلة الأولى وتعزيز التكامل القطاعي في جميع مجالات النشاط على المستويين الإقليمي والقاري في المرحلة الثانية[1].

ويمكن القول أن الاتفاقية جاءت متأثرة بمنهج الاتحاد الأوروبي من حيث خطواته التكاملية، غير أنها قد اختلفت عن هذا المنهج فيما يلي:

– يطالب واضعي اتفاقية أبوجا تنفيذ الوحدة النقدية بانقضاء أربعة وثلاثون عاما من بدء تنفيذها، وفي ذلك اختلاف بين مرحلة التطور الاقتصادي الاجتماعي في دول أوروبا، عن مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي في إفريقيا، التي مازالت تعاني من تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

– إن الانضمام للوحدة الأوروبية قد جاء على مراحل متتالية، ولم يكن هذا الانضمام دفعة واحدة مثلما حدث في اتفاقية أبوجا، وذلك كان من الدعامات الأساسية لنجاح تكوين الاتحاد الأوروبي.

– رغم الإشارة إلى إلزامية قرارات مؤتمر الرؤساء التي يمكن أن تصدر بأغلبية الثلثين إن تعذر الإجماع، فإنه لا توجد أسس لضمان الالتزام بهذه القرارات، خاصة أن الاتفاقية قد استهدفت تحقيق الو حدة الإفريقية الشاملة، كما أن إصدار العملة الإفريقية الموحدة كهدف للمرحلة السادسة، يعني تنازل الدول الأعضاء عن أهم السلطات السيادية(سلطة إصدار النقود) لصالح الجماعة، وهذا الأمر تختلط فيه المصالح الاقتصادية للدول مع الاعتبارات السياسية والثقافية.

---

(1) فرج عبد الفتاح فرج، الاقتصاد الإفريقي من التكامل الإقليمي إلى العولمة، المرجع السابق،ص65.

الفرع الثاني: الجانب الاقتصادي للاتحاد الإفريقي.

من أجل مواجهة الأزمات السياسية والاقتصادية التي واكبت نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، فقد جاء التحول من الأفارقة، والمتمثل في الإجماع السريع للدول الإفريقية على إقامة الاتحاد الإفريقي، كمؤشر على رغبة الأفارقة في إنجاز التكامل الاقتصادي والوحدة السياسية، بما يهيء لعملية التنمية والإصلاح الاقتصادي، من خلال نقل إفريقيا من حالة الإهمال والتهميش الدولي، إلى حالة أفضل من الاهتمام والتعاون، فقد اتفق معظم قادة إفريقيا على إيجاد مدخل صالح للنهوض بإفريقيا عبر الاقتصاد، إيمانا بأن هذا المدخل هو الذي يشكل الحل المأمول لمشكلات إفريقيا[1].

باستقراء القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي واستخلاص الجوانب الاقتصادية منه، نجد أن ديباجة المشروع قد أكدت على المبادئ والأهداف المتضمنة في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، و في المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية، كما أعربت عن الاقتناع الكامل بالحاجة إلى التعجيل بعملية تنفيذ المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية، بغية تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في إفريقيا، ومواجهة التحديات التي تفرضها العولمة بصورة أكثر فاعلية[2].

كما أن الفقرة (ج)و الفقرة (ل) من المادة الثانية، قد نصتا على هدف التعجيل بتكامل القارة السياسي والاجتماعي، وهدف التنسيق ومواءمة السياسات بين التجمعات الاقتصادية الإقليمية القائمة والمستقبلية، من أجل تحقيق أهداف الاتحاد وبشكل متدرج، أما المادة الثالثة والثلاثون وهي

---

(1) عادل عبد الرزاق، المنظومة الإفريقية ومبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في إفريقيا(النيباد) بين النظرية والتطبيق "رؤية مستقبلية"، المرجع السابق،ص142.

(2) القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي، من كتاب وثائق افريقية لعبد السلام محمد شلوف وآخرون، المرجع السابق،ص356.

الخاصة بالترتيبات الانتقالية والأحكام النهائية، فقد نصت في فقرتها الثانية على أن تكون لإحكام قانون الاتحاد الأسبقية على أية أحكام أخرى في المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية، لا تتفق معها أو تعارضها.

وبمراجعة الأهداف المنصوص عليها في المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية، لا يوجد تعارض بين الأهداف والمبادئ المنصوص عليها في المعاهدة، وتلك التي وردت بقانون الاتحاد الإفريقي، بل تم تعزيز أهداف ومبادئ معاهدة أبوجا ،وحث الدول الأعضاء على التعجيل بتحقيق أحكام المعاهدة [1].

إن السؤال المطروح هو إلى أي مدى يمكن للاتحاد الإفريقي أن يعجل بتنفيذ المراحل المتدرجة لمعاهدة أبوجا، لتحقيق التكامل الاقتصادي الإفريقي(يعني تنفيذ المرحلة الأولى والمرحلة الثانية وبعض أهداف المرحلة الثالثة)؟،وما هي الأدوات التي يملكها لكي يعجل بعملية التكامل الاقتصادي في القارة؟ وهل هي أدوات كافية وفاعلة؟

نص مشروع القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي في مادته الثانية على الأهداف المتوخاة من إنشاء هذه المنظمة، وقد حددها في أربعة عشرا هدفا عاما، منها ما هو ذات صلة مباشرة بالمبادئ الاقتصادية، ومنها ما هو ذات صلة بمجالات أخرى (سياسية–أمنية– ثقافية..الخ)، وإن الأهداف ذات الصلة المباشرة بالمجال الاقتصادي وردت في المادة الثالثة فقرة (ج) من القانون، بنصها على التعجيل بتكامل القارة السياسي والاجتماعي والاقتصادي، كذلك نصت الفقرات ط–ي–ل– على

---

(1) فرج عبد الفتاح فرج، الاقتصاد الإفريقي "قضايا التكامل والتنمية"، المرجع السابق،ص2. أو انظر: عادل عبد الرزاق، إفريقيا في إطار منظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الإفريقي "رؤية مستقبلية"، المرجع السابق،ص129.

أهداف تتعلق بالمجال الاقتصادي على المستوى الإقليمي والعالمي[1]،أما الأهداف الأخرى ذات الصلة غير المباشرة بالمجال الاقتصادي، فيمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات من الأهداف:

- المجموعة الأولى خاصة بالاستقرار والأمن السياسي، الفقرة ب-و.

- المجموعة الثانية فهي تختص بإجراءات الدفاع المشترك، الفقرة د.

- المجموعة الثالثة فاختصت بالشرعية القانونية وحقوق الإنسان، فقرة ح.

أما المبادئ يمكن تقسيمها إلى مبادئ خاصة بالسلام والأمن والدفاع، وأخرى سياسية، وأخرى اجتماعية،ومما لاشك فيه أن الجهاز المؤسسي لأي تنظيم، يقع عليه في المقام الأول عبء تنفيذ الأهداف المطلوبة، ونظرا لأن واقع التجارة البينية الإفريقية يعكس حالة شديدة للتنافسية في قواعد الإنتاج السلعي، فإنه بذلك يكون على الاتحاد وفقا للأهداف المعلنة، عبء الاهتمام بإحداث تغييرات هيكلية في الإنتاج داخل الدول الأعضاء، وما يقتضيه ذلك من اهتمام بالبنية الأساسية في مجال الطرق والنقل للبضائع ومجال الاتصالات وتوفير المعلومات .

---

(1) فرج عبد الفتاح فرج، الاقتصاد الإفريقي "قضايا التكامل والتنمية"، المرجع السابق ، ص52

نصت الفقرات المذكورة على مايلي:

(ط) تهيئة الظروف اللازمة التي تمكن القارة من لعب دورها المناسب في الاقتصاد العالمي والمفاوضات الدولية.

(ي) تعزيز التنمية المستدامة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك تكامل الاقتصاديات الإفريقية.

(ل) تنسيق ومواءمة السياسات بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية القائمة والمستقبلية من أجل التحقيق التدريجي لأهداف الاتحاد .أنظر: القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي، المرجع السابق ،ص360.

إن معظم الأهداف الواردة في الاتفاق التأسيسي للاتحاد، جاءت مشابهة لما تضمنته معاهدة أبوجا المنشئة للجماعة الاقتصادية الإفريقية، لكن الفرق بين الاتفاقيتين يتمثل في بروز مبدأ الاعتماد على الذات، وهدف التنمية المعتمدة على الذات، وذلك كمبدأ مميز لمعاهدة أبوجا، في حين ظهرت مبادئ أخرى في القانون التأسيسي للاتحاد، مثل التصدي لتحديات العولمة، وتعزيز دور القارة في الاقتصاد العالمي، والمفاوضات الدولية.

وقد حددت المادة الخامسة من مشروع القانون التأسيسي أجهزة الاتحاد، ويتضح أن الأجهزة الفنية المعنية بتنفيذ الأهداف الاقتصادية هي:-لجنة الاقتصاد الريفي-لجنة التجارة-لجنة الشؤون النقدية والمالية-لجنة النقل والمواصلات والسياحة-المصرف المركزي الإفريقي-صندوق النقد الإفريقي-المصرف الإفريقي للاستثمار[1].

وقد توصلت الدورة الاستثنائية الثالثة للمجلس التنفيذي، التي عقدت في 21و25ماي 2003،في مجال التنمية الاقتصادية، بأن تعمل على تبني دعوة الكفاءات الإفريقية مرة أخرى إلى أوطانها، وذلك للمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتأسيس صندوق للاستثمار والتنمية يحمل اسم المبادرة، وذلك من أجل منع أو التخفيف من هجرة العقول خارج القارة الإفريقية، أما القمة العادية الثانية للاتحاد الإفريقي والتي عقدت في مدينة مابوتو من10إلى12 جويلية 2003فقد ناقشت عدة موضوعات، منها متابعة التطورات الاقتصادية والتنمية الاقتصادية، وأكدت على دعم التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إفريقيا، وربطها بهياكل وآليات الاتحاد الإفريقي[2].

---

(1) عادل عبد الرزاق، المنظومة الإفريقية ومبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في إفريقيا(النيباد) بين النظرية والتطبيق "رؤية مستقبلية"، المرجع السابق،ص166.أو انظر: سيد إبراهيم الدسوقي، المرجع السابق،ص164-165.

(2) عادل عبد الرزاق، المنظومة الإفريقية ومبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في إفريقيا(النيباد) بين النظرية والتطبيق "رؤية مستقبلية"، المرجع السابق،ص153-158.

لكن ما هو الدور المأمول من الأجهزة لتنفيذ مهام الاتحاد، والإسراع بتحقيق التكامل الاقتصادي الإفريقي؟

إن هناك تدني في حجم التجارة البينية على مستوى التكتلات الاقتصادية الإفريقية الرئيسية، كما أن الهدف العاجل والمطلوب الإسراع بتنفيذه، هو قيام مناطق تجارة حرة داخل هذه التكتلات الرئيسية، بزيادة كثافة التجارة البينية، من خلال تعزيز عوامل الدفع لهذه التجارة ،والقضاء على القوى المعوقة لها، لكي يترك إنشاء مناطق التجارة الحرة أثره الايجابي على المستهلكين، عندما يتحقق لهؤلاء المستهلكين فائض ناجم عن خفض أسعار سلع كانوا يستهلكونها قبل إنشاء هذه المناطق بأسعار أعلى.

كما أن السلطات الجمركية تفقد جزءا من حصيلتها الضريبية نتيجة لإزالة الحواجز التعريفية، أما المنتج الوطني سيكون بأسعار تتناسب مع أسعار السلع المثلية الواردة من دول أعضاء منطقة التجار ة الحرة، كما يكون له تأثيره الايجابي عند التخطيط لتنويع قواعد الإنتاج السلعي والعمل على تكاملها، لكن سوف تتأثر الدول أعضاء التكتلات بدرجات متفاوتة، لذلك فإن الأخذ بنظام السرعة المتعددة لإقامة مناطق التجارة الحرة، يشكل أهمية في نجاح إقامة مناطق التجارة الحر ة[1].

إن أجهزة الاتحاد الإفريقي المتمثلة في لجنة التجارة ولجنة الشؤون النقدية والمالية، يقع عليها التخطيط لإقامة مناطق التجارة الحرة في التكتلات الاقتصادية الإقليمية بنظام السرعة المتعدد، فلجنة التجارة عليها أن تضع جداول زمنية لإقامة مناطق التجارة الحرة، بين المجموعات من الدول أعضاء التكتلات الإقليمية، بما يتوافق مع ظروف كل مجموعة من هذه المجموعات داخل التكتل، فعليها جمع

---

(1) فرج عبد الفتاح فرج، الاقتصاد الإفريقي "قضايا التكامل والتنمية"، المرجع السابق،ص58.

المعلومات الخاصة بأسواق الإنتاج وأسواق الاستهلاك في التجارة الإفريقية، ووضع تصور لتسهيل التبادل التجاري وتنشيطه بين الدول وبين التكتلات الإقليمية.

كما أن لجنة الشؤون النقدية والمالية عليها القيام بتحديد الأعباء التي سوف تتحملها حكومات الدول الأعضاء، والمتمثلة في خفض الموارد السيادية، ووضع تصور لتحديد التعويضات في حالة عدم توزيع هذه الأعباء، أما صندوق النقد الإفريقي فهو الجهة التي يقع عليها عبء التعويض للدول التي يقع عليها أعباء إنشاء مناطق تجارة حرة، من خلال مساهمات الأعضاء الذين يكون العبء عليهم أقل ،ذلك أن جميع الدول سوف تتأثر من خلال التضحية (خفض حصيلة الضريبة الجمركية).

ويقع على أجهزة الاتحاد الإفريقي أيضا دور تنويع قواعد الإنتاج السلعي، غير أن إحداث تغييرات جوهرية في هياكل الإنتاج في الدول الإفريقية ليس بالأمر اليسير، ولمواجهة ذلك يجب العمل على تكامل البنية الأساسية ووسائل النقل والمواصلات، وتكامل هياكل الإنتاج في التكتلات الاقتصادية الإفريقية[1].

ولقد أكد تقرير الأمين العام الذي قدمه إلى المؤتمر الوزاري الرابع والسبعين في لوساكا في جويلية 2001،حول تنفيذ قرار قمة سرت في أوائل العام، والمتعلق بإنشاء الاتحاد الإفريقي، أن اتفاقية الجماعة الاقتصادية الإفريقية هي الإطار الاقتصادي الأشمل لمواجهة تحديات العولمة، وأن فكرة الاتحاد الإفريقي تستند أيضا إلى حرص الدول الأعضاء على التعجيل بتنفيذ اتفاقية الجماعة[2].

وأكد أحمد سالم الأمين العام السابق لمنظمة الوحدة الإفريقية، أن التجمعات الإقليمية كالسادك

---

(1) فرج عبد الفتاح فرج، الاقتصاد الإفريقي "قضايا التكامل والتنمية"، المرجع السابق،ص59.

(2) عبد الله الأشعل، المرجع السابق،ص142.

تشكل جزءا هاما من الاتحاد الإفريقي، وقال بأن القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي يعتبر التنسيق بين سياسات وبرامج هذه التجمعات إحدى أولوياته، وأكد أن قمة منظمة الوحدة الإفريقية في لوساكا بزامبيا في جويلية 2001دعت أجهزة التجمعات الاقتصادية الإقليمية للبدء في تدشين علاقة قوية بين الاتحاد وهذه التجمعات، بما في ذلك اتخاذ القرارات المناسبة لتفعيل هذه العلاقة[1].

أما بالنسبة للعلاقة بين الاتحاد الإفريقي والتنظيمات الفرعية الإفريقية، فإنها لا تزال غير واضحة المعالم، وترجع صعوبة ذلك إلى التباينات التي توجد بين هذه التنظيمات، سواء في الأهداف أو في مستويات التطور أو مراحل التكامل الاقتصادي، فضلا عن مشكلة تداخل العضوية، مما قد فرض التزامات متعارضة[2]،ويسود اتجاه إلى أنه لا مانع من استمرار هذه التنظيمات، دون أن يكون للاتحاد ولاية تنظيمية عليها، لأنها تصب في نفس الهدف الذي يسعى إليه الاتحاد[3].

وفيما يخص مسألة إصدار عملة افريقية موحدة، وذلك وفق اتفاقية أبوجا المنشئة للجماعة الاقتصادية الإفريقية، والتي دعت إلى إصدار عملة موحدة تسمى الافرو بحلول عام 2028،وبالرغم من أن القمة الرابعة عشر للاتحاد قد دعت في بيانها الختامي إلى العمل على إصدار عملة إفريقية موحدة، إلا أن الأفارقة لم يتخذوا أي خطوات فعلية صوب هذا الهدف منذ إنشاء الاتحاد[4].

---

(1) السيد فليفل، محمود أبو العينين ،التقرير الاستراتيجي الافريقي2001–2002،المرجع السابق،ص103.

(2) محمود أبو العينين، التقرير الاستراتيجي الافريقي2009–2010،معهد البحوث والدراسات الإفريقية، مركز البحوث، جامعة القاهرة،مصر،ص129.

(3) عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق،ص218.

(4) محمود أبو العينين، التقرير الاستراتيجي الافريقي2009–2010المر جع السابق،ص127.

المطلب الثاني: تقييم التكامل.

بعد أن عرضنا مختلف التجارب الوحدوية الإفريقية خاصة على المستوى الاقتصادي، سواء ما تعلق منها بالمستوى الإقليمي المتمثل في المنظمات الفرعية الإفريقية، أو ما تعلق بالمستوى الكلي من خلال اهتمام الجماعة الاقتصادية الإفريقية والاتحاد الإفريقي بالتكامل الاقتصادي، سنحاول تقييم مختلف هذه التجارب، لكن قبل ذلك كان لزاما التعرض لأثر التكامل المرتبط بتحقيق التنمية في النظرية العامة(الفرع الأول)،ثم نحاول إبداء مختلف الملاحظات التقييمية حول مختلف الترتيبات التكاملية الإفريقية (الفرع الثاني) .

الفرع الأول: أثر التكامل الاقتصادي على التجارة.

إن التكامل الاقتصادي الدولي أو الإقليمي يعتمد على وحدات سياسية مختلفة لتكوين كتلة اقتصادية مغلقة، غير أن نظرية التكامل حسب روبسون لم تعد كافية لشرح وتحليل ظاهرة التكامل الاقتصادي، وإن أعمال ميد وفاينر في خمسينات القرن العشرين تتسم بالسكون، وتركز على خلق التجارة(الأثر الإنشائي)، وتحويل التجارة(الأثر التحويلي)، غير أن تطور واقع التكامل الاقتصادي يفرض علينا فصل نظرية الاتحاد الجمركي ومناطق التجارة الحرة، لكي تأخذ مسارها في التحليل عن نظرية السوق المشتركة، والتي تحتاج إلى تحليل لأثر انتقال عوامل الإنتاج بين الوحدات السياسية المختلفة داخل التكامل الاقتصادي[1].

إن نظرية الاتحاد الجمركي التقليدية ظهرت عام 1950على يد الاقتصادي جاكوب فاينر Jacob viner في كتابه The customs union،ووفقا لهذه النظرية يؤدي قيام دولتين أو أكثر بتحرير

---

(1) فرج عبد الفتاح فرج، الاقتصاد الإفريقي من التكامل الإقليمي إلى العولمة، المرجع السابق،ص22.أو انظر: فرج عبد الفتاح فرج، العلاقات التجارية بين مصر ودول السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي"كوميسا"،ص08-12.

التبادل التجاري فيما بينها على أساس تفضيلي، إلى تغيير درجة الحماية التي تتمتع بها مختلف السلع في الأسواق المحلية للدول الأعضاء، ومن ثم يحدث تغيير في الأسعار النسبية لهذه السلع في تلك الأسواق، ويؤثر هذا بالضرورة على التدفقات التجارية والإنتاج والاستهلاك[1]،فتعتمد هذه النظرية على دراسة أثر التكامل على زيادة الإنتاج نتيجة إعادة توزيع التخصص بين الدول، كما أن الأسعار النسبية للسلع في الأسواق المحلية للدول الأعضاء سوف تتغير نتيجة إزالة القيود على التجارة[2].

إن الاتحاد الجمركي يتضمن عنصرا من عناصر تحرير التجارة، إلا أننا لا نستطيع الجزم بأنه مفيد للرفاهية الاقتصادية، فالاتحاد الجمركي لا يحقق تحريرا شاملا للتجارة على مستوى العالم، بل يحقق تحرير التجارة بين كتلة معينة من الدول، وتمييزا ضد باقي الدول، مما يؤدي إلى اختلاف اتجاهات التبادل التجاري بين الدول الأعضاء وغير الأعضاء، وكذلك اختلاف في الإيرادات الجمركية لحكومات الدول الأعضاء.

فيقصد بخلق التجارة تحول استهلاك سلعة من مصدر مرتفع التكلفة من الخارج، إلى دولة عضو في الاتحاد تمثل مصدرا منخفض التكلفة نسبيا، ويكون له أثر على الإنتاج من خلال تقليل تكلفة السلع، وتعويضه بالواردات الأقل تكلفة من الدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد، ما ينعكس على زيادة الاستهلاك لانخفاض القيمة، والذي يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية لكل من الدول الأعضاء، وهذا ما أشار إليه ميد Meadeفي 1955،لكن بالمقابل التحيز الجمركي ضد الدول غير الأعضاء يؤثر سلبا على الرفاهية الاقتصادية، حيث يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الواردات، والخسارة في

---

(1) حنان حسين رمضان نظير، التكامل الإقليمي بين النظرية والواقع، دراسة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،2005،ص20.

(2) محسن أحمد محمود الخضيري، المرجع السابق، ص12.

الإيراد الجمركي الذي كانت تحصل عليه الدولة عند استيراد السلع من الدولة غير العضو في الاتحاد.

أما تحويل التجارة فهو من دولة غير عضو ذات تكلفة أقل إلى دولة عضو ذات تكلفة أعلى، وذلك بفعل التحيز الجمركي ضد الدول غير الأعضاء، ومن تم يخلق تغيرات في الدخول الحقيقية لكل من المستهلكين والمنتجين، وكذلك اختلافا في الإيرادات الجمركية لحكومات الدول الأعضاء مما يؤثر على الرفاهية الاقتصادية[1].

إن قيام الاتحاد يؤدي إلى تحرير التبادل التجاري فيما بين أعضائه بالنسبة لعدد كبير من السلع، فالغالب أن يكون للاتحاد أثر إنشائي بالنسبة لبعض السلع، فيتم نقل إنتاج السلع من مصدر أقل كفاءة إلى مصدر أكثر كفاءة، كما يكون للاتحاد أثر تحويلي بالنسبة للبعض الأخر ،من خلال نقل السلعة من مصدر أكثر كفاءة إلى مصدر أقل كفاءة، ويرى فاينر أن تحول التجارة ينجم عن تحول الطلب من المصادر الرخيصة للسلع إلى الأسواق الغالية، ويتم الخلق عندما يخفض بلد عضو تعريفاته الجمركية على باقي أعضاء الاتحاد دون تخفيض على سلع بقية العالم[2].

بالنسبة للدول النامية في الاتحاد الجمركي، نجد أن الأثر التحويلي يفوق الأثر الإنشائي في هذه الدول، ذلك أنها سوف تضطر إلى شراء احتياجاتها ومعظمها السلع الصناعية من داخل إقليم التكامل، بعد أن كانت تحصل عليها من الدول المتقدمة أي من أكفأ مصادرها، وتتناسب خسارة كل دولة تناسبا طرديا مع نسبة استهلاكها من هذه المنتجات، لكن حدوث الأثر التحويلي لا يعني أنه ليس في صالح الدول النامية، لأنه قد يؤدي إلى إعادة استخدام أو زيادة تشغيل لعوامل إنتاج

---

(1) حنان حسين رمضان نظير، المرجع السابق،ص22.

(2) محسن أحمد محمود الخضيري، المرجع السابق ،ص13.

كانت في حالة ركود، وبالتالي رفع إنتاجياتها المنخفضة بما يساعد على زيادة الدخل الحقيقي في البلد الذي نهضت فيه هذه الصناعة، مما يكون له انعكاس على كامل منطقة الاتحاد[1].

لكن هل يعتبر خلق التجارة هو الهدف المفضل الذي تسعى إليه الدول النامية من التكامل الاقتصادي؟

إن أغلب الكتابات تقر أن خلق التجارة يتحقق عندما تكون التجارة بين الدول أعضاء التكامل ضئيلة بالنسبة لناتجها المحلي الإجمالي، في الوقت الذي تكون فيه الأهمية النسبية للتجارة البينية مرتفعة مقارنة بالتجارة الخارجية ككل ،كما يشترط أيضا تشابه أنواع السلع المنتجة في الدول الأعضاء مع اختلاف النفقات النسبية لإنتاجها اختلافا واسعا ،وهذا ما لا يتحقق في كثير من الدول النامية[2].

من أهم الانتقادات التي وجهت إلى نظرية فاينر، هو إهمالها لأثر التكامل على اقتصاديات النطاق "أي في صورة انخفاض في تكاليف الإنتاج" وأثره على الاستهلاك، فنتيجة لتغيير الأسعار السلع بسبب إزالة الرسوم، فإن طلب المستهلكين للسلع المستوردة يتأثر، فيزداد استهلاك هذه السلع ويتسع إنتاجها، لكن تطور النظرية فيما بعد على يد ميد Mead أدى إلى تضمينها دراسة تحليلية لأثر التكامل على الاستهلاك، من خلال تمييزه في خلق التجارة بين الأثر على الإنتاج المتمثل في الوفر في التكلفة الحقيقية للسلع، وبين الأثر على الاستهلاك المتمثل في زيادة الاستهلاك نظرا لانخفاض قيمة السلع وسماه بأثر التوسع[3].

---

(1) محسن أحمد محمود الخضيري، المرجع السابق،ص23.

(2) فرج عبد الفتاح فرج، الاقتصاد الإفريقي من التكامل الإقليمي إلى العولمة، المرجع السابق،ص25.

(3) حنان حسين رمضان نظير، المرجع السابق،ص23.

لقد وجدت دراسات ركزت على ما يسمى بالموجة الجديدة للإقليمية (التكامل الإقليمي في شكله الجديد)، والفرق بين هذه الموجة والإقليمية في شكلها التقليدي، ولقد ركزت الدراسة التي قدمها جوفانوفيك على ضرورة النظر لأثر العملية التكاملية ليس في مجال خلق التجارة فقط، مثلما هو عليه الحال في الإقليمية التقليدية، وإنما يجب النظر بشكل متكامل لمجموعة من العناصر المتضافرة والتي قد تشمل:

-التغييرات التي تطرأ على هيكل وحجم السلعية كنتيجة لعملية التكامل الإقليمي.

-التغييرات التي تطرأ على الميزان التجاري.

-أثر التكامل الإقليمي على معدلات البطالة وعلى خلق وظائف جديدة والتغيرات التي تطرأ على مستويات الأجور.

- التغيير في الأسعار النسبية للسلع والخدمات وأسعار الصرف كأثر التكامل الإقليمي.

- التغيير في القيمة و المكونات النوعية للناتج الإجمالي-الأثر التكاملي على الإنسان ورأس المال[1].

وبالتالي إن التكامل الإقليمي الذي يشهده العالم حاليا، يختلف كثيرا عن ذلك الذي شهده العالم بعد الحرب العالمية الثانية، نظرا للتغييرات التي طرأت على البيئة الاقتصادية والسياسية العالمية، منها أن تحرير التجارة العالمية في السلع المصنعة بين الدول الصناعية أصبح أكثر اكتمالا، بانخفاض متوسط الضريبة الجمركية للدول الصناعية، وتبني معظم الدول النامية لسياسات التحرير الاقتصادي، وتخليها عن سياسات الحماية والتخطيط، وذلك رغبة في الانضمام إلى النظام التجاري العالمي بدلا من الانعزال عنه، ذلك أن اتفاقيات التكامل في البداية كانت من أجل تحويل التجارة من الدول غير

---

(1) فرج عبد الفتاح فرج، الاقتصاد الإفريقي قضايا التكامل والتنمية، المرجع السابق،ص06-07.

الأعضاء إلى الدول الأعضاء، عن طريق فرض تعريفة جمركية مرتفعة على الدول غير الأعضاء[1].

أما دراسة كروجر فإنها ترتكز على بعض الاختلافات القائمة بين مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية، وتوضح أن المزايا الناجمة عن إقامة الاتحاد الجمركي هي دائما ثاني أفضل البدائل بالنسبة لمناطق التجارة الحرة، فتاريخيا كانت ترتيبات التجارة التفضيلية تشمل الدولة الأولى، غير أنه بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية انتشرت صور التكتلات الاقتصادية، خاصة في ظل نجاح السوق الأوروبية المشتركة[2].

الفرع الثاني :تقييم التكامل الإفريقي.

بدأت خطوات التكامل بين الدول الإفريقية منذ مراحل مبكرة لاستقلال الدول الإفريقية، وعلى مدى خمسين عاما التالية شهدت القارات العديد من تجارب التكامل ومشروعات الوحدة، والتي تتفاوت من حيث النشاط ،فمنها ما يهتم بالتكامل الاقتصادي، وأخرى بتنمية أحواض الأنهار الدولية أو التنسيق السياسي والأمني، ومنها ما يجمع بين أكثر من هدف[3].

وقد تميزت التجارب الإفريقية بأنها انطلقت من رفض التقسيم القطري الذي فرضه الاستعمار، واتجهت إلى السعي لتحقيق وحدة شاملة، لكن ذلك لم يمنع من ظهور تجمعات على أساس أقاليم جغرافية تأثرت بالاستعمار المشترك، كما ورثت أقاليم القارة ترتيبات وضع أسسها الاستعمار، اتخذت في بعض الأحوال شكل اتحادات جمركية وأخرى نقدية، إلى جانب خدمات مشتركة خاصة في قطاع النقل ، فعقب الاستقلال تضافرت مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية في التأثير على حركة

---

(1) حنان حسين رمضان نظير، المرجع السابق،ص17.

(2) فرج عبد الفتاح فرج، الاقتصاد الإفريقي من التكامل الإقليمي إلى العولمة، المرجع السابق،ص27.

(3) عبد السلام نوير، محمد عاشور، التكامل الإقليمي في إفريقيا "دراسة نظرية ميدانية"، المرجع السابق،ص119.

وجهود التكامل الإقليمي، سواء إيجابا أو سلبا، لكن قادة القارة دافعو على فكرة الوحدة، ففي مؤتمر كل الشعوب في أكرا "غانا"، أدان المشاركون الحدود الاصطناعية التي فرضها الاستعمار ،ودعوا إلى التعجيل بالوحدة الإفريقية.

إن التجربة الوحدوية الإفريقية لم تعكس ذلك القدر اللازم من التدرج بما يتناسب وظروف القارة، حيث استهدفت منظمة الوحدة الإفريقية دعم التعاون بين الدول الأعضاء في كافة المجالات، وإن كانت قد ركزت على الجانب السياسي، دون مراعاة للفروق الجوهرية بين هذه الدول، من حيث المساحة وعدد السكان والإمكانيات الاقتصادية ونظام الإنتاج والتوجه السياسي، كما أن عضوية المنظمة كانت مفتوحة من حيث المبدأ لجميع دول القارة، وفقا لشروط ميسرة، ودون التقيد بأغلبية خاصة لقبول الانضمام[1].

ومع تعدد الأسباب الاقتصادية والسياسة المسؤولة عن ضعف الأداء الاقتصادي، وتهميش الدول الإفريقية في الاقتصاد العالمي، ظلت الطبيعة الانقسامية للاقتصاد الإفريقي العائق الرئيسي لنمو القارة، مما دفع إلى التكامل الإقليمي الفرعي والقاري، فبرزت العديد من التجمعات الاقتصادية في أنحاء القارة، كما قامت بعض التجمعات الاقتصادية الأخرى على المستوى تحت الإقليمي، من بينها الجماعة الاقتصادية لدول البحيرات العظمى، ومفوضية المحيط الهندي، واتحاد نهر مانو ومنظمة تنمية حوض نهر السنغال، وهذا يوضح كثرت خطط التكامل، فما من دولة في القارة إلا وهي عضو في أحد الترتيبات الإقليمية على الأقل.

وقد انحصرت جهود التكامل الاقتصادي طوال حقبة الثمانيات من القرن العشرين في المستوى الإقليمي والإقليمي الفرعي، حيث اختصت منظمة الوحدة الإفريقية بالمسائل السياسية، مما أدى إلى

---

(1) أيمن السيد شبانة، الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي: دراسة مقارنة،المرجع السابق،ص116.

عدم التنسيق بين التنظيمات الإقليمية والفرعية، وبقي كل منها يعمل بصورة مستقلة، لكن عرفت المنظمة تطورا في الاهتمام بالمسائل الاقتصادية، وظهر ذلك من خلال تبني قمة رؤساء الدول والحكومات الإفريقية عام1980 خطة لاغوس ،التي هدفت إلى تعزيز وزيادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية استنادا إلى التكامل الاقتصادي والاعتماد على الذات[1].

فحاولت منظمة الوحدة الإفريقية جمع شمل القارة ،فوضعت خطة لاغوس للقضاء على سلبيات التفتت، لكن نظرا لما تعرضت له القارة من أزمات اقتصادية، عادت المنظمة فعقدت معاهدة أبوجا لسنة1991لإنشاء جماعة اقتصادية إفريقية على مراحل ،يتعين على الأقاليم إتباعها إلى أن تبلغ مرحلة الوحدة الاقتصادية، وأكدت الجماعة المنهج التقليدي للتكامل الذي يبدأ من منطقة تجارة حرة لكل إقليم، تتحول إلى اتحاد جمركي تمهيدا للدخول في سوق مشتركة، إلا أن الأقاليم أعادت النظر في ترتيباتها من خلال عدة تعديلات[2].

وبعد عقود من إنشاء هذه المنظمات تباينت من حيث فرصها ونصيبها من النجاح، لاختلاف المعوقات والتحديات التي واجهتها، و إن دراسة أسانتASANT عرضت لمشاكل التكامل الاقتصادي في إفريقيا، ومدى تأثيرها بالنهج الأوروبي، رغم اختلاف البيئة الصناعية في دول أوروبا الغربية عنها في الدول الإفريقية، وركزت الدراسة على تجربة الايكواس واتخذ من المعايير التالية أداة للحكم على نجاح أو فشل التجارب المشار إليها:1-إستراتيجية التنمية 2-توزيع المنافع ومشاكل الدول الأقل نموا 3-مدى الالتزام بعملية التكامل 4-السياسة المتبعة تجاه الاستثمار الأجنبي[3].

---

(1) محمد عاشور ،التكامل الإقليمي في إفريقيا "الضرورات والمعوقات" ، المرجع السابق ،ص31.

(2) محمد محمود الإمام، المرجع السابق،ص202.

(3) فرج عبد الفتاح فرج، الاقتصاد الإفريقي من التكامل الإقليمي إلى العولمة، المرجع السابق،ص68.

إذن تهدف التجمعات الإقليمية كما تظهر أهدافها المعلنة إلى تحقيق الوحدة والاندماج والتعاون ومكافحة الفقر، وذلك حتى بالنسبة للتجمعات المهتمة بقضايا السياسة والأمن أكثر من الاقتصاد، مثل الايجاد وتجمع الساحل والصحراء، غير أن هناك تفاوت كبير بين التجمعات التي تشهدها القارة الإفريقية على صعيد الموارد والإمكانات البشرية والمادية، فبعضها يعرف موارد ضخمة، مثل تجمع الكوميسا وتجمع دول الساحل والصحراء والايكواس والسادك، في حين أن البعض الأخر يتصف بالهشاشة وضعف الموارد على اختلاف أنواعها، لذا يتساءل البعض حول قدرة هذه التجمعات والتجارب التكاملية على مواجهة المشكلات التي تواجهها، وبالتالي مدى فاعليتها[1].

إن تجارب الدول الإفريقية في التكامل فشلت في تحقيق زيادة التجارة البينية وتنسيق السياسات، ولم يحصل تغيير ملموس في تركيب التجارة، فظلت قائمة على تصدير المواد الأولية، وظل التفاوت قائما بين الدول المختلفة في قدراتها التصديرية، وقد تعذر على اقتصاديات الصغيرة تحقيق وفورات الحجم اعتمادا على الأسواق المحلية، واقتصر النمو في التجارة البينية على قلة من التجمعات مثل السادك.

و لم تحقق الايكواس أي تقدم يذكر منذ السبعينات بالنسبة إلى تخفيض الرسوم أو زيادة التجارة البينية ،وتعرضت إلى خلافات حول قاعدة المنشأ، كما أن عددا محدودا من دول إفريقيا جنوب الصحراء يستفيد من التكامل الإقليمي، مثل زيمبابوي والسنغال والكاميرون وكينيا[2]،وبالتالي فإن

---

(1) عبد السلام نوير، محمد عاشور، التكامل الإقليمي في إفريقيا "دراسة نظرية ميدانية"، المرجع السابق،ص127.

(2) على أن مقياس التجارة البينية يتعرض للكثير من الانتقادات، وقد قامت اللجنة الاقتصادية لإفريقيا بوضع مقياس يعبر عن أداء التجمعات مقاسا بالنسبة إلى أهدافها ومعدل تقدمها، وإلى أداء كل منها بالنسبة إلى الآخرين ... لمزيد أنظر محمد محمود الإمام، المرجع السابق،ص203.

عمليات التكامل لم تساهم في زيادة النمو أو التجارة–أي لم تحقق أهدافها– ،حيث تضافرت مصالح النخب الحاكمة في أكثر من خمسين دولة ذات سيادة من أجل إضعاف فاعلية تلك المشروعات التكاملية، فمعظم تجارب التكامل الإقليمي في إفريقيا تعرف قصورا في تنفيذ الالتزامات المتفق عليها، فغالبية البروتوكولات والمعاهدات غير منفذة، خاصة ما تتعلق بحرية انتقال العمال والتعريفة الجمركية الموحدة والعملة الموحدة[1].

صادق مؤتمر القمة الإفريقي في الدورة الثامنة والثلاثين على إنشاء الاتحاد الإفريقي، كبديل لمنظمة الوحدة الإفريقية بعد تسعة وثلاثين عاما من القيام، لتشهد مدينة دوربان بجنوب إفريقيا انعقاد أول قمة لهذا الاتحاد الجديد، الذي اتجه إلى وحدة وتكامل القارة وتنميتها بشكل متوازن في مختلف المجالات، وذلك بأسلوب متدرج، يقوم على تنسيق ومواءمة السياسات بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية القائمة والمستقبلية، وصولا إلى تحقيق التكامل في مختلف المجالات[2].

وقد ميزت مسيرة التكامل تشكيل التجمعات الإقليمية، التي كان إنشاؤها وانتشارها في القارة مسايرا للمعطيات الإقليمية والدولية، التي توجب التكتل والاندماج كاتجاه عالمي معاصر، لا سيما في زمن العولمة والتكتلات الاقتصادية العملاقة، فاعتبرت التجمعات أداة لتعزيز كيان الدول الإفريقية، و زيادة الاستقرار ومنع التفكك ومشاكل عدم الاندماج الوطني، بالإضافة إلى اعتبارها سبيلا لتفعيل التكامل الإفريقي بشكل مرحلي، فنظر إلى هذه التجمعات بوصفها الأساس الراسخ لتدعيم المؤسسات الناشئة للاتحاد الإفريقي، لأن ما تقوم به هذه التجمعات يمهد لتفعيل مؤسسات الاتحاد الإفريقي والنهوض بأنشطته، حيث يمكن من خلالها تفعيل الاندماج الاقتصادي في القارة، وهو ما

---

(1) محمد عاشور ،التكامل الإقليمي في إفريقيا "الضرورات والمعوقات"، المرجع السابق ،ص32.

(2) أيمن السيد شبانة ، الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي: دراسة مقارنة، المرجع السابق،ص116.

عبرت عنه مقررات قمة أبوجا 1991 وأكدت عليه وثائق الاتحاد الإفريقي، التي أوضحت الأمل في إنشاء الجماعة الاقتصادية الإفريقية والوصول إلى تحقيق الهدف المنشود عبر السوق الإفريقية المشتركة.

ومن أجل تفعيل دور التكتلات الإقليمية في تحقيق التكامل الاقتصادي، تبنت المجموعة الاقتصادية الإفريقية التي عقدت في هراري1994،بروتوكولا حول العلاقات بين المجموعة الاقتصادية الإفريقية والتكتلات الاقتصادية الدولية، وذلك لدعم التكتلات وتنسيق سياستها البينية، من أجل تمهيد الطريق إلى المجموعة الاقتصادية الإفريقية، ويدعو إلى إعادة تنظيم السياسات الاقتصادية العامة والإطار المؤسسي، وقامت الجماعة الاقتصادية الإفريقية في فبراير عام 1998 ،بتوقيع بروتوكول جديد يضع إطارا للتعاون بين التجمعات الإقليمية بينها على المستوى الأفقي من جانب، وكذلك التنسيق والتكامل الرأسي بين هذه المجموعات والجماعة الاقتصادية الإفريقية من جانب آخر[1].

كما حققت حركة الاندماج الاقتصادي الإقليمي في القارة نتائج ايجابية جزئية من أهمها:

– جهود ناجحة على مستوى تخفيض التعريفات الجمركية وإزالة الحواجز الجمركية على الحدود، والجزء الأكبر من الجهود يكرس للانتقال من مناطق التجارة الحرة وترتيبات الاتحاد الجمركي، إلى أشكال أعلى من التكامل أو الاندماج.

– هناك جهود اندماجية تقوم على أساس التنسيق الخارجي للسياسات، وتقوية الأداء الاقتصادي الشامل، كالتعاون المالي بين دول الساكو في الجنوب الإفريقي مثلا، ومحاولات تحقيق الانسجام والتنسيق النقدي في بعض التجمعات كالكوميسا، وبعض الإجراءات الخاصة بتنسيق الميزانيات وجوانب الإشراف على تغيير العملة بين كل من كينيا وتنزانيا وأوغندا في جماعة شرق إفريقيا، ومبادرة

---

(1) خالد مفتاح أحمد الطاهر الشريف ،المرجع السابق،ص109.

تطوير وترقية التجارة عبر الحدود والاستشارات والمدفوعات بين دول شرق وجنوب القارة[1].

كما أن منظمة الوحدة الإفريقية قد حققت بعض النجاحات ،كاستكمال استقلال القارة والقضاء على نظم التفرقة العنصرية، والحفاظ على الحدود وتقليل الصراعات والحروب، كما أن التجمعات الاقتصادية قامت بإنجاز العديد من الخطوات السياسية والأمنية، مثل إنشاء برلمان ومحاكم ومجالس وآليات لتسوية النزاعات وقوات وجيوش للتدخل، وغيرها من الخطوات السياسية والأمنية في التجمعات الفرعية، إذ ساهم تجمع الايكواس في حفظ السلم والأمن في ليبيريا وسيراليون ،ومواجهة التمرد في كوت ديفوار، كما أن الايجاد ساهمت في اتفاق الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان في2002 ،وكذلك دور السادك في حل الأزمة في زمبابوي ومن قبلها الحرب الأهلية في أنغولا[2].

كما أن بعض التجمعات الإقليمية ساهمت في رفع متوسط الدخل الفردي، وتحقيق تقدم في مجال التنمية البشرية، ورفع معدلات النمو، خاصة في الغرب الإفريقي، لقدرته على اتخاذ وتنفيذ القرارات الاقتصادية، مقارنة مع ضعف التزام أعضاء الكوميسا بقواعد التعريفات الجمركية، وتغليب المصلحة الخاصة، و نجح البعض في إيجاد عملة موحدة، وهو أمر يعود الفضل فيه لفرنسا وروابطها مع تلك المجموعة الفرانكفونية، فمصالح الدول الكبرى السياسية — وإن عبر عنها بصيغة اقتصادية- كفقدان عوائد الجمارك، وحماية المنتجات المحلية، وضعف الأسواق الإقليمية وغيرها، قد أسفرت عن جعل مشروعات التكامل الاقتصادي مجرد مشروعات ورقية[3].

---

(1) محمود أبو العينين، التقرير الاستراتيجي الافريقي2006-2007، المرجع السابق،ص32.

(2) محمود أبو العينين ،مستقبل الإقليمية في إفريقيا في العولمة ،أثارها على أفريقيا، المرجع السابق،ص192-193.

(3) محمد عاشور ،التكامل الإقليمي في إفريقيا "الضرورات والمعوقات" ، المرجع السابق ،ص33.

وتشير تجارب الدول الإفريقية جنوب الصحراء إلى أن ترتيبات التعاون في بعض المجالات، مثل إنشاء البنية الأساسية ،والبحث والتعليم ،والمبادرات المتعلقة بشؤون البيئة والأمن الغذائي وإدارة الطاقة وتدفق المعلومات والدفاع المشترك والأمن ،كان حظها أفضل في النجاح عن تجارب التكامل، وهناك شبه إجماع في الأدبيات على أن إفريقيا كان يمكنها الاستفادة بدرجة أكبر لو أنها قامت بتعزيز التنسيق في تلك المجالات، بدلا من التر كيز على التكامل التجاري، لأنه ينطوي على التزامات طويلة الأجل، وهذا عكس التعاون الذي يتصف بالمرونة في مجالاته وحجمه.

إذ قد يقتصر على مشروعات بعينها أو يمتد إلى مبادرات عديدة الجوانب، وقد يكون متعدد الأطراف أو يتخذ شكلا ثنائيا، لذلك هو أقل تهديدا للسيادة التي تحرص عليها النخب الحاكمة، كما أنه أقل تكلفة من الناحية المالية والبشرية وبخاصة الكفاءات الإدارية النادرة، ويمكن أن يساهم في تشجيع التجارة داخل وخارج الإقليم، بما يحدثه من تطوير في البنيات الأساسية، وإنشاء قاعدة للحوار بين الدول الأعضاء، وفي هذا تميز مؤتمر السادك الذي اهتم بالتعاون في إقامة برامج ومشروعات تنموية بدلا من تكامل الأسواق، وتجنب إنشاء جهاز بيروقراطي كبير، واعتمد على الدول الأعضاء في إعداد البرامج، وأعطى أولوية للبنية الأساسية وربط الاتصالات ،إلا انه عاد مؤخرا إلى اتخاذ صيغة تكاملية لها أجهزتها الإقليمية[1].

وقد تمكنت الجماعة الاقتصادية الإفريقية من أن تجتاز بعض المراحل المقررة لها في معظم التجمعات الاقتصادية، لكن مازالت تعمل معظمها في المرحلة الثانية أو الثالثة، لكن لم ترق إلى أن تؤهل الاتحاد الإفريقي ليتحول إلى حكومة، فمازالت أمام أغلبية التجمعات الرئيسية في القارة ثلاث أو أربع مراحل يلزمها نحو خمسة عشر عاما على الأقل، خاصة مع تعدد الولاءات الإقليمية، و تعارض مطالب التجمعات بفعل تعددية الانتماءات للتجمعات الإقليمية المختلفة.

---

(1) محمد محمود الإمام، المرجع السابق،ص204.

المبحث الثاني: معوقات التكامل الإقليمي في إفريقيا.

إن الدول الإفريقية دعت إلى احترام الحدود الاستعمارية، وانعكس ذلك على منظمة الوحدة الإفريقية، فرغم أنها قد قامت في الأساس لتجسيد فكرة الوحدة الإفريقية، إلا أن ميثاقها تضمن مبدأ احترام الحدود القائمة ودعم الدول الإقليمية الوطنية، لتكون عقبة أمام الوحدة الإفريقية القارية، فتحولت منظمة الوحدة الإفريقية إلى تجمع للدول غير قادر على تجاوز نظام الدولة الوطنية، بل يخدمها، مع احترام قدسية الدولة الوطنية والاقتصاديات القومية.

وبالمقابل تهدف المنظمات الإقليمية الفرعية في القارة الإفريقية إلى تحقيق التكامل والاندماج بين الأقطار الإفريقية، وصولا إلى وحدة القارة الإفريقية، لكن ذلك لا يتأتى إلا من خلال توفير بيئة مناسبة للعمل الجماعي، غير أن الدارس للأوضاع في القارة الإفريقية يقف على كثير من المسائل التي تعترض علاقات التعاون والتكامل بين الدول الإفريقية، والتي من الممكن أن تعطل أو تؤخر تحقيق الأهداف [1].

و تشير الدراسات التي أجريت حول تجارب التكامل الإفريقية، إلى أن التكامل لم يحقق تطورا في هياكل الاقتصاديات الإفريقية وبنيتها الأساسية، فالتكامل لم يكن له أثر يذكر على التجارة البينية، التي لم تتغير على نحو مختلف عن التجارة مع الدول خارج الإقليم، وكان الفشل قاسما مشتركا بين التجمعات التي توجهت إلى إقامة سوق مشتركة، حيث عجزت حتى عن إقامة اتحاد جمركي، ويعكس تعدد التعديلات التي أدخلت على تنظيم معظم التجمعات على مستوى القارة وفي الأقاليم، عدم اقتناع الدول بإنجازات الصيغ المتتالية.

وفي إحدى دراسات اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، تم تقسيم أهم عوائق عملية التكامل الاقتصادي

---

(1) البشير الكوت، المنظمات الإقليمية الفرعية في إفريقيا "دراسة لأبرز المنظمات "، المرجع السابق،ص33.

والإقليمي، في التجمعات الفرعية الإفريقية إلى أربع مجموعات، هي :غياب السلام والأمن- غياب الحكم الرشيد- التحديات الاجتماعية والاقتصادية[1]،غير أنه يمكن تقسيم المعوقات إلى معوقات سياسية وأخرى قانونية وإدارية(المطلب الأول) ، إلى جانب معوقات أخرى اقتصادية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: المعوقات السياسية والقانونية والإدارية.

إن الظروف التي عرفتها القارة الإفريقية، خاصة خضوعها للاستعمار وما ترتب عليه من نتائج، سواء على المستوى الفكري أو الهيكلي، أوجدت في القارة أوضاعا أصبحت تشكل مشكلات في وجه تحقيق التكامل بين المنظمات الإفريقية الفرعية، وفيما يلي سيتم ذكر أهم المعوقات السياسة(الفرع الأول)، ثم المعوقات القانونية والإدارية(الفرع الثاني) .

الفرع الأول: المعوقات السياسية.

تصنف المعوقات السياسية ضمن أخطر المعوقات في مجال التكامل الإقليمي في إفريقيا، لأنها العامل المهيمن على ما عداه من عوامل ومعوقات أخرى، لأنها تكفي لإحباط جهود التكامل حتى وإن اختفت المعوقات الأخرى، في حين أن التخلص من المعوقات السياسية يعتبر مؤشرا على إمكانية التغلب على بقية المعوقات على اختلاف طبيعتها، وسنحاول بيان أهم المعوقات السياسية للتكامل الإقليمي في إفريقيا، ويمكن حصره أهمها في:

1- ضعف الالتزام وغياب الإرادة السياسية.

إن الافتقار للإرادة السياسية والالتزام السياسي بعملية التكامل من جانب القادة الأفارقة، يعد من الصعوبات الرئيسية أمام عملية التكامل، وأبرز علامات هذه الخاصية إحجام الدول وتقاعسها عن

---

(1) محمود أبو العينين، التقرير الاستراتيجي الأفريقي"2007-2008"،المرجع السابق،ص462.

تنفيذ القرارات الصادرة من التنظيمات التي هي أعضاء فيها، فمثلا قلة من الدول التي قامت ببناء المؤسسات والهياكل اللازمة لتنفيذ مشروعات التكامل، ووضع قضايا التكامل الرئيسية في إطار استراتيجيات وسياسات التنمية الوطنية، بالإضافة إلى عدم الوفاء بالتزاماتهم المالية للمنظمات التكاملية الإقليمية .

لذلك فإن الدول تصادق على مختلف البرامج والبروتوكولات دون دراستها على المستوى الوطني أو دراسة تأثيرها على الدول الأعضاء، فالتكامل الإقليمي في إفريقيا يعني عدم المواءمة و التنسيق بين البرامج والسياسات الإقليمية من ناحية، والبرامج الوطنية من ناحية أخرى، فحسب إحصائيات الاكواس في عام1989 أنه لم ينفد إلا 50% من برامج الجماعة ،بتطبيق خمسة وعشرون من إجمالي128بروتوكول تم توقيعها في الجماعة، وذلك لغياب العقوبات ضد المخالفين، أو للطابع الفوقي لتلك التنظيمات، والتمسك بالسيادة الوطنية، وعدم توافر أجهزة وطنية داخل تلك التنظيمات[1].

ويمكن إرجاع ذلك إلى التخوف من فقدان السيادة، بانتقال السيطرة على جانب من السياسات الداخلية إلى سلطة إقليمية، فلا يتم إدراج الإجراءات التكاملية في السياسات الوطنية، ولا تخصص موارد كافية لتنفيذ المبادرات الإقليمية، زيادة على أسباب موضوعية أخرى، كسوء توزيع المنافع، وغياب الاستقرار الاقتصادي الداخلي، مما يؤدي إلى إعطاء الأولوية لفرض القيود على الاستيراد وتدفقات رأس المال على الاعتبارات الإقليمية، كما يؤدي تعدد العضوية في منظمات تكاملية إلى إضعاف الالتزام السياسي بأي منها أو ببعضها لصالح البعض الأخر[2].

---

(1) محمد عاشور ،التكامل الإقليمي في إفريقيا "الضرورات والمعوقات" ، المرجع السابق ،ص38.

(2) محمد محمود الإمام، المرجع السابق،ص210.

فتجربة اتحاد شرق إفريقيا كانت تجربة ناجحة، حيث كان للاتحاد عملة واحدة ولم تكن هناك قيود جمركية على حرية انتقال السلع والخدمات ورأس المال، وكان هناك بنك مركزي موحد ومؤسسات للسكك الحديدية ...الخ، ولكن هذه التجربة فشلت نظرا لزيادة التنافس السياسي بين قادة الدول المكونة للمجوعة، واختلاف توجهاتها الإيديولوجية، فبينما اعتمدت كينيا النظام الاقتصادي الغربي، اعتنقت تنزانيا التوجه الاشتراكي وسيطرة القطاع العام على الاقتصاد[1].

2- التمسك بالسيادة الوطنية وغياب السلطات فوق الوطنية.

قد كانت الدول الإفريقية والتي هي حديثة الاستقلال حريصة على سيادتها، فواجهت أية محاولات للحد منها في جميع تجارب التكامل، وهو ما يحد من فاعلية المؤسسات التكاملية، ذلك أن فقدان الدولة جزء من سيادتها في ظل التكامل الاقتصادي، هي مشكلة ذات طبيعة مزدوجة، يمثل فيها الجانب السياسي والثقافي محورا هاما لا يقل أهمية عن المحور الاقتصادي.

فالأفارقة لديهم هاجس من أن يؤدي منح المزيد من الاختصاصات والسلطات للكيانات الوحدوية القارية أو الإقليمية الفرعية إلى الانتقاص من السيادة الوطنية، وإن كان من الممكن تبرير ذلك عند إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية بالإرث الاستعماري الطويل، إلا أنه لم يعد مبررا في الوقت الراهن، خاصة أن الوحدة أصبحت ضرورة حتمية وليست خيارا تفضيليا، إذ يصعب الحديث عن تنظيم إقليمي فاعل ما لم يكن لهذا لتنظيم سلطات فوق قومية، سواء إزاء أعضائه أو في مواجهة العالم الخارجي، لذلك فإن الدول الإفريقية تفتقر إلى حد أدنى من التوافق بشأن حدود العملة الوحدوية، وأصبح غالبيتهم يفضلون العمل الفردي على حساب المشاركة الجماعية[2].

---

(1) أحمد حجاج، تأثير العولمة على الوحدة الإفريقية، المرجع السابق،ص67.

(2) محمود أبو العينين، التقرير الاستراتيجي الافريقي2009-2010،المرجع السابق،ص126.

وتختلف هذه المشكلة باختلاف درجات التكامل المنشود، حيث تزداد كلما اتجهنا صعودا للوصول إلى الوحدة الاقتصادية الكاملة، حيث أن القادة السياسيين كلما طرح اقتراح منقص لسيادة الدولة الوطنية، يتخذون قرارات من شأنها تأجيل الاقتراح، بإحالته إلى لجان متخصصة أو إبداء أسباب تدعوا لتأجيل نظره أو عمل مزيد من الدراسات[1]، وإن طبيعة الإجراء المطلوب ذاته يمكن أن تكون مؤثرة في حدة المشكلة، فانتقاء سلع بعينها لتطبيق اتفاقات تجارة تفضيلية لن يترتب عليه أي أثر في مسألة فقدان الاستقلالية، أما إذا تعلق الأمر بسلطة إصدار الوحدة النقدية لصالح دول الاتحاد، فهو إجراء يلغي أهم مظاهر سيادة الدولة الوطنية وبالتالي سيكون أكثر صعوبة[2].

كما أن غياب السلطة فوق الوطنية يؤدي إلى التنازع في المصالح بين الهيئات والمؤسسات الإقليمية من ناحية، والهيئات الحكومية على المستوى الوطني في الدول الأعضاء من ناحية أخرى، وذلك نظرا لأن كل رئيس دولة يفضل مصالح دولته الوطنية عند اتخاذ القرارات على المستوى الإقليمي، ورفض التنازل عن بعض الاختصاصات الوطنية لصالح التنظيم الإقليمي، مما يؤدي إلى الإخفاق في اتخاذ القرارات الفاعلة على المستوى الإقليمي خاصة في ظل الاعتماد على قاعدة الإجماع.

كما أن القرارات المتخذة من المنظمات الإقليمية هي ملزمة للهياكل المؤسسية والأجهزة الإدارية للمنظمة الإقليمية بشكل مباشر، فهي ليست واجبة التطبيق على المستوى الوطني للدول الأعضاء، وذلك لعدم امتلاك المنظمات الإقليمية لسلطة فرض القرارات على الدول الأعضاء، مما يجعل تنفيذه خاضعا لإرادة الدول الأعضاء، فأصبحت قدرتها مما تتنازل عنه الدول الأعضاء، وبالتالي يكون دور الأمانة العامة مجرد هيئة إدارية مقيدة الصلاحية في عملية اتخاذ القرار، ويظهر ذلك من خلال تسمية

---

(1) خالد مفتاح أحمد الطاهر الشريف ، المرجع السابق،ص104.

(2) فرج عبد الفتاح فرج، الاقتصاد الإفريقي "قضايا التكامل والتنمية"، المرجع السابق ،ص73.

الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية بالسكرتير الإداري للمنظمة، كما أوضحت بنود معاهدة الايكواس وجود نوع من الوصاية السياسية من قبل مجلس رؤساء الدول والحكومات على نشاط السكرتارية التنفيذية، وهو أمر يكاد يكون في جل مواثيق المنظمات الإقليمية في إفريقيا، مما يجعل دور السكرتارية التنفيذية يتراجع ،نظرا للطابع القومي لعمليات التكامل، وبالتالي ازدياد تدخل ممثلي الحكومات الوطنية في عملية التكامل الإقليمي في مختلف مراحلها، وانعكاساته السلبية عليها[1].

ومن الأشياء التي تدل أيضا على التمسك بالسيادة الوطنية، أن الهيئات القضائية لفض النزاعات بين دول الجماعة ترسخ واقع إعلاء المصالح الوطنية، فمثلا محكمة العدل التابعة ل الايكواس تحصر اختصاص المحكمة في التصدي لنزاعات الدول الأعضاء فقط، واستبعاد النزاعات التي تنشأ ما بين الجماعة والدول الأعضاء بها، بالإضافة إلى منح الأولوية في فض النزاعات بين الدول للطرق الدبلوماسية، وعدم اللجوء إلى الحل القضائي إلا حينما تعجز الأطراف المتنازعة عن التوصل إلى حلول توفيقية فيما بينها، دون أن ننسى أن ولاية القضاء الدولي هي اختيار ية، مما يجعل الدول تفضل اللجوء إلى الحلول غير القضائية، لتميزها بالطابع السياسي، وإمكانية اختلاف التفسيرات لنصوص الاتفاقات وبروتوكولات التنظيم الإقليمي.

3- الطابع الفوقي وغياب المشاركة الشعبية.

يقصد بالطابع الفوقي للتكامل سيطرت حكومات الدول الأعضاء على المؤسسات الإقليمية، مما يعني إعلاء السلطات والمصالح الوطنية في اتخاذ القرارات الخاصة بالعملية التكاملية على المصالح المشتركة للجماعة، وقد تضمن القانو ن التأسيسي للاتحاد الإفريقي كثيرا من النصوص التي تؤكد على دور المشاركة الشعبية في تدعيم أنشطة الاتحاد، حيث وردت نصوص تفيد في هذا المعنى في الديباجة،

---

(1) محمد عاشور ،التكامل الإقليمي في إفريقيا "الضرورات والمعوقات" ، المرجع السابق ،ص42.

وفي المادة الثالثة المتعلقة بأهداف الاتحاد، والمادة المتعلقة بالمبادئ والتي تضمنت مبدأين يتعلقان بالمشاركة، وكذلك بالنسبة للهياكل التي تضمنت جهازين مرتبطين بالمشاركة الشعبية، وهما البرلمان الإفريقي والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

وبالرغم من ذلك يعتبر ضعف البعد الشعبي في أنشطة الاتحاد أحد العوالم المؤثرة على عملية الوحدة، إذ لا علاقة للشعوب الإفريقية بالاتحاد الذي قام لأجلها، مما يجعل المواطن الإفريقي لا يشعر بالاتحاد على أرض الواقع، مما جعل مصداقية الاتحاد على المحك ،كونه لا يخدم سوى أغراض الأنظمة السياسية في الدول الأعضاء[1].

كما أن اقتصار العملية التكاملية على الساسة و الموظفين من دون مشاركة شعبية، و هيمنة مجلس رؤساء الدول والحكومات في مؤسسات التكامل على كافة السلطات، أدى إلى تركيز اختيارات الدول في يد حفنة من الحكام، يتسبب تنازعهم فيها بينهم في عرقلة مسار التكامل، فاستيلاء عيدي أمين على الحكم في أوغندا أثار نزاعا سياسيا، أدى إلى شل مؤسسات جماعة شرق أفريقيا ثم انهيارها، وأثر وقوع نيجيريا في قبضة أنظمة ديكتاتورية، وتعرضها لاضطرابات متتالية على العملية التكاملية في غرب إفريقيا،كما أن سيطرت السياسيين على اتخاذ القرار تقصي دور المتخصصين الذين يعتبرون عنصرا ايجابيا في العملية التكاملية على المستوى الإقليمي، بالإضافة إلى ضعف هذه الطبقة على المستوى الوطني في الدول الإفريقية[2].

---

(1) حمدي عبد الرحمن، المجتمع المدني والتكامل في إفريقيا "رؤية من الشمال الإفريقي" من كتاب المجتمع المدني ودوره في التكامل الإفريقي، الطبعة الأولى، مركز البحوث العربية والإفريقية ،القاهرة،مصر،2004،ص44.أو انظر: عزة عبد المحسن خليل، المجتمع المدني في إفريقيا وآفاق التكامل بين الشعوب الإفريقية، من كتاب التكامل الإقليمي في إفريقيا "رؤى وافاق"، تحرير محمد عاشور، أحمد علي سالم ،المرجع السابق،ص138.

(2) محمد محمود الإمام، المرجع السابق،ص206.

حيث أن هناك غياب هذه الفئة على صنع واتخاذ القرارات في مسائل التكامل، فلا يتم إشراك الرأي العام وباقي الفاعلين الاقتصاديين على المستوى الوطني للدول الأعضاء، مما يجعل الجهود المبذولة في عملية التكامل غير منبثة من رغبات مواطني القارة وأولوياتهم وتوقعاتهم من العملية التكاملية، وهذا على الرغم من أن بعض التنظيمات الإقليمية تنص على إنشاء برلمانات إقليمية ومجالس اقتصادية واجتماعية ذات صلة بالمؤسسات غير الحكومية في الدول الأعضاء في التنظيم الإقليمي، مثل الاتحاد الإفريقي –الايكواس–السادك[1].

4 – عدم الاستقرار السياسي وغياب الديمقراطية.

تتعرض القارة إلى كثير من الفوضى والاضطرابات السياسية وكثرة الانقلابات السياسية والنزاعات العرقية والخلافات الحدودية، التي ترجع أصولها إلى الحقبة الاستعمارية، إذ ترجع أسباب الصراعات والحروب بين الدول الإفريقية في معظمها عن عدم الاقتناع بالحدود القائمة التي رسمها الاستعمار في إفريقيا، أما الصراعات والحروب الداخلية، فتعرف القارة العديد منها بسبب التنافر بين الجماعات والقبائل المكونة للدولة، وصراعها حول توزيع الموارد والسلطة، مما ينعكس على جميع ميادين العمل بما فيها جهود التكامل، فتعتبر عائقا أمام تقدم الدول الإفريقية وتحقيق التكامل الاقتصادي بين هذه التكتلات[2].

فلا جدال أن الحروب أو الصراعات التي تنتشر تزعزع الثقة في العمل الإقليمي، بل إن التوتر ينتقل

---

(1) وإن كانت هذه التغييرات نشأت استجابة لتحولات دولية وليس لقناعة بأهمية هذه المؤسسات، وما يؤكد ذلك أن هناك هيمنة للطابع الرسمي عليها وضعف إسهامها واقعيا نظرا للقيود المفروضة على صلاحيتها لصالح الوحدات الرئاسية والوزارية للمنظمات الإقليمية. أنظر: محمد عاشور ،التكامل الإقليمي في إفريقيا "الضرورات والمعوقات" ،المرجع السابق،ص40.

(2) البشير الكوت، المنظمات الإقليمية الفرعية في إفريقيا "دراسة لأبرز المنظمات "، المرجع السابق،ص35.

حتما داخل الأجهزة التكاملية في شكل موجات دبلوماسية، كما لا تستطيع الدول المتورطة في حرب أو صراع أن تواصل مشوارها التكاملي في ظل هذه الأوضاع، إذ تؤثر حالة عدم الاستقرار السياسي على جهود التنمية والتكامل في القارة الإفريقية، والأمثلة على تلك الأوضاع غير المستقرة في كل من السودان وساحل العاج وإثيوبيا واريتريا والصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجزر القمر وجمهورية إفريقيا الوسطى، فقد أثرت هذه المشكلات السياسية والنزاعات الحدودية على الجو الأمني العام للقارة، ونتج عن ذلك تزايد مشكلات اللاجئين والنازحين وظاهرة الجنود الأطفال، وتدمير البنى الأساسية الاجتماعية والاقتصادية ،وهذه الأجواء لا تصلح لحدوث تنمية أو تكامل اقتصادي[1].

ذلك أن الحروب تخلق فجوة ثقة بين أطراف المشروع التكاملي، بفعل تدمير الموارد الاقتصادية والمالية والبشرية، كما أنه زيادة على توقف برامج تشييد البنية التحية ،كما هو الحال في الطرق الرابطة بين اتحاد دول حوض نهر مانو، فإن الصراع يستهلك معظم موارد الجماعة ويؤدي إلى زيادة الضعف، غير أن استطلاع أراء المواطنين حول اعتبار ذلك عائقا أمام نجاح عملية التكامل، قد عرف اختلافا بين مؤيدين ومعارضين[2].

كما ينتج عن غياب سيادة القانون والحكم الجيد والانقلابات المتتالية، إضعاف الالتزام بحسن تنفيذ إجراءات التكامل، وتمتد أثار ذلك إلى الدول المجاورة ،ويتم عقد تحالفات بين القوى المتصارعة وأطراف خارجية عبر الحدود، وينفر رأس المال وتنتشر المجاعات من نقص الإنتاج الغذائي،لذلك تتجه بعض التجمعات الإقليمية إلى اشتراط سيادة الديمقراطية كشرط للانضمام إلى عضويتها، وإلى إنشاء

---

(1) محمود أبو العينين، التقرير الاستراتيجي الأفريقية"2007-2008"،المرجع السابق،ص463 أو انظر: السيد فليفل، محمود أبو العينين ،التقرير الاستراتيجي الافريقي2001-2002،المرجع السابق،74.

(2) عبد السلام نوير، محمد عاشور، التكامل الإقليمي في إفريقيا "دراسة نظرية ميدانية"، المرجع السابق، ص 107.

آليات لحل النزاعات الإقليمية[1].

كما يظهر الواقع الإفريقي تنوعا اجتماعيا وثقافيا ودينيا، يحدث فوارق واضحة بين إفريقيا الناطقة بالعربية وإفريقيا جنوب الصحراء، التي تحتوي على تمايزات بين الدول الناطقة بالإنجليزية عن الأخرى الناطقة بالفرنسية والناطقة بالبرتغالية، كل ذلك أثر على الوجود السياسي للدول الإفريقية في مرحلة ما بعد الاستقلال، نجم عن بعض الحالات منها حروب أهلية[2].

كما يعتبر البعض أن التدخل الخارجي في عمل الاتحاد الإفريقي يحول دون تفعيل أنشطة الاتحاد،

---

(1) خالد مفتاح أحمد الطاهر الشريف ، المرجع السابق،ص107

(2) عبد السلام نوير، محمد عاشور، التكامل الإقليمي في إفريقيا "دراسة نظرية ميدانية"، المرجع السابق،ص105.

– يعد التنوع الثقافي والديني ميزة في القارة الإفريقية، إلا أنه يعد سببا في بعض الصراعات والحروب، كما يعتبره البعض من ضمن المشاكل الثقافية والدينية والاجتماعية التي تواجه المنظمات الإقليمية في القارة الإفريقية.

– التعدد اللغوي: تحوي إفريقيا أكبر تنوع لغوي بين قارات العالم، إذ قد يوجد في الدولة الواحدة عشرات اللغات واللهجات، مما دفع معظم الدول الإفريقية إلى استخدام لغة المستعمر، غير أن العامل اللغوي لا يؤدي حتما إلى إعاقة عملية التكامل والتعاون الإقليمي وخير مثال على ذلك الاتحاد الأوروبي .

– التعدد الديني :إن القارة الإفريقية موزعة بين الديانتين الإسلامية والمسيحية إضافة إلى بعض الديانات الإفريقية التقليدية الوثنية، ويؤدي التنوع الديني إلى الصراع داخل الدول الإفريقية عندما يتم إثارته لأسباب مختلفة، لكن لم يؤد هذا العامل إلى الحروب بين الدول الإفريقية.

– التنوع القبلي: تعتبر القبيلة أساس النسيج الديمقراطي في القارة الإفريقية ،وهي مؤسسة اجتماعية تحظى بولاء الفرد أكثر من ولائه للدولة، مما يجعل ذلك سببا في الصراعات والحروب الأهلية داخل العديد من الدول الإفريقية مثل الصراع بين الهوتو والتوتسي في رواندا وبورندي. أنظر: البشير الكوت، المنظمات الإقليمية الفرعية في إفريقيا "دراسة لأبرز المنظمات"، المرجع السابق،ص37.

بما فيها التكامل الإفريقي، إذ تقف الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين إلى حد كبير وراء التردد الإفريقي، إزاء إقامة حكومة الاتحاد الإفريقي وإنشاء الولايات المتحدة الإفريقية، لأن ذلك سيكون خصما من رصيد النفوذ والمصالح الغربية في إفريقيا[1].

الفرع الثاني: المعوقات القانونية والإدارية.

تتعدد المعوقات القانونية والإدارية التي تواجه التكامل بين المنظمات الفرعية الإفريقية، وتتجلى أهمها فيما يلي:

1- قاعدة التوافق الجماعي.

إن التنظيمات الإقليمية في إفريقيا في معظمها أخذت بقاعدة التوافق الجماعي كسبيل لاتخاذ القرارات، مثل منظمة الوحدة الإفريقية والايكواس، وذلك تجسيدا للاحترام الكامل لسلطة ورأي كل دولة عضو، بحيث لا يتم فرض عليها أي قرار دون توفير فرصة للاعتراض أو إبداء الرأي، وذلك لتفادي الانشقاقات والصراعات داخل التنظيم، وضمان التزام الكافة بتطبيق ما يتم التوصل إليه، لكن هذه القاعدة أسفرت عن مشكلات أساسية، ذلك أنه من جهة الدول التي توافق على القاعدة لا يعني ذلك التزامها بالتطبيق، كما رسخت القاعدة الطابع الفوقي، وإعلاء المصالح الوطنية على الصالح الجماعي لمؤسسات التكامل الإقليمي، فغالبا اتخاذ القرارات يستغرق وقتا طويلا لإنهاء المفاوضات ،وفي الأخير لا يتم الوصول إلا لحلول توفيقية، باتخاذ قرارات خالية من أي محتوى في محاولة لإرضاء جميع الأطراف[2].

---

(1) محمود أبو العينين، التقرير الاستراتيجي الافريقي2009-2010،المرجع السابق،ص131.

(2) محمد عاشور ،التكامل الإقليمي في إفريقيا "الضرورات والمعوقات" ، المرجع السابق ،ص45.

2- تعدد المشاكل في الأطر المؤسسية للتكامل.

لم تمنح الدول الإفريقية لمؤسسات التكامل قدرات تكسبها الفاعلية، وتكفل تنفيذ الاتفاقيات والالتزامات التي تعهدت بها الحكومات، وتتمثل أهم مآخذ الأطر المؤسسية في حجب السلطة فوق الوطنية، وما يقترن بها من قيام مؤسسات تشريعية وقضائية، وهي أمور ساهمت في نجاح الجماعة الأوروبية، زيادة على قصور شديد في الموارد المالية التي تعتمد على اشتراكات الدول الأعضاء، مما يحول دون قيام المؤسسات بالأدوار المنوطة بها ،كما يلاحظ غياب التنسيق بين الأجهزة والهيئات المعنية في الدول الأعضاء على كافة المستويات، زيادة على عدم استمرارية إدارة الأطراف، نظرا للتغييرات الدورية للموظفين العاملين في مؤسسات التكاملية، والإفراط في قيادتها العليا وشغلها وتعيينها على أسس سياسية [1].

فهناك انتشار للمحسوبية والوساطة في تعيين العاملين بأجهزة المنظمات الإقليمية، دون أن ننسى أن توزيع هذه الوظائف يكون بين الدول الأعضاء التي تعمل عل الحفاظ على نصيبها، بغض النظر عن المؤهلات والخبرات اللازمة للوظيفة، خاصة وأن هناك إحجام للكفاءات عن العمل في مؤسسات التكامل، لرغبتها في شغل مناصب عليا في دولها، وقد تفضل الدول الاستئثار بالكفاءات العليا للعمل في مؤسساتها الوطنية، مما أدى إلى إضعاف كفاءة العمل فيها، مما ينجم عنه صعوبة متابعة ملفات التكامل، خاصة في ظل غياب الإحصائيات والمعلومات اللازمة لدعم عمليات التكامل الإقليمي.

دون أن ننسى أن غياب السلطة فوق الوطنية مسؤول عن ضعف الالتزام بقرارات التكامل، وغياب الديمقراطية وسيادة القانون عن المستوى القطري يجعل من المتعذر إنشاء برلمان إفريقي منتخب

---

(1) محمد محمود الإمام، المرجع السابق،ص212. أو انظر:محمود أبو العينين، التقرير الاستراتيجي الافريقي2009-2010،المرجع السابق،ص129.

أو إيجاد محكمة عدل افريقية، وفي حالة وجودها فإنها تعاني من ضعفها بالقياس إلى مؤسسات الاتحاد الأوروبي، فليس من حق محكمة حقوق الإنسان صلاحية النظر في قضايا يرفعها الأفراد أو المنظمات غير الحكومية، من دون موافقة الحكومة التي تجري مقاضاتها، كما أن البرلمان له طبيعة استشارية فقط في البداية ويتحول في النهاية إلى جهاز تشريعي (وهو أمر بعيد المنال حاليا).

كما أن شح الموارد المالية لوجود عبء مالي للمساهمة في تمويل أجهزة التكامل، زيادة على الخسارة من غياب التكامل الفعال، وعدم الوفاء بالالتزام بالسياسات أو بالحصص المالية ، لتراكم المتأخرات المستحقة لأجهزة التكامل، يؤدي إلى البحث عن تمويل خارجي مع ما يصحبه من تدخل أجنبي، وأدى ضعف نظم المقاصة التي أنشأتها بعض التجمعات لمواجهة عدم تمتع العملات الوطنية بقابلية التحويل، إلى استمرار الصعوبات النقدية كعائق أمام التبادل البيني، كذلك يؤدي ضعف التشاور الداخلي بين العاملين والوزراء بشأن قرارات التنظيمات الإقليمية، وغياب المتابعة من جانب الوزراء القطاعيين للقرارات التي تتخذها اجتماعات الرؤساء، إلى حدوث تضارب بين المؤسسات على المستوى الإقليمي، وازدواجية وزيادة الاجتماعات المكلفة، وعدم تضمين الاتفاقيات الإقليمية في السياسات القومية أو القطاعية لدول التكامل[1].

3- هشاشة الكيانات الإفريقية وضعف البنى التحتية.

يمثل تردي مستوى البنية الأساسية في كثير من مؤسسات وأجهزة التكامل بين الدول الإفريقية، خاصة دول جنوب الصحراء، التي تعرف ضعف المؤسسات والهياكل البالية الموروثة من عهد الاستعمار، التي لم تجر محاولة إعادة بنائها، أحد المعوقات الأساسية للتكامل بين الدول الإفريقية، مثل انقطاع التيار الكهربائي، وعدم توافر التجهيزات والمعدات والأدوات اللازمة، وعدم توافر وسائل النقل والاتصال بين مؤسسات الجماعة.

---

(1) محمد محمود الإمام، المرجع السابق،ص212.

كما تعاني الدول الإفريقية محدودية اقتصادياتها، وتعرضها لأزمات اجتماعية واقتصادية مزمنة، واضطراب السياسة البيئية، وتعرض النمو فيها إلى التوقف، كما أن ضعف الهياكل الاقتصادية المعتمدة على محصول واحد أدى إلى إضعاف الروابط الاقتصادية، وأدى التركيز على الصناعة مع محدوديتها إلى تجاهل المزايا النسبية في قطاعات أخرى مثل الزراعة، رغم وجود فرص فيها للتبادل البيني، كما أدى غياب ثقافة التكامل إلى محدودية القوى الرئيسية الداعية إلى التكامل الإقليمي، وساهم ضعف القطاع الخاص، وغياب المعرفة بالتكامل في أوساط العمال والمنظمات غير الحكومية في محدودية المشاركة، وزاد في حدة المشكلة تخلف الموارد البشرية والنقص في الخبرات الفنية، وضعف القدرة على التعامل مع تكنولوجيا المعلومات والتقدم في الاتصالات، وتعثر التكامل بسبب تعقيد الإجراءات الجمركية وانخفاض مستوى التصنيع، ولم يمكن وضع وحدة نقدية في غياب الانضباط النقدي على المستوى القطري[1].

وإن تردي أو انعدام البنية التحتية المتعلقة بالخدمات والمرافق العامة في مجال التعليم والصحة والمرافق الأساسية في معظم الدول الإفريقية، يجعل الدول منشغلة بتوفيرها وإهمال مسائل التكامل، فضعف البنية التحتية وما ينجم عنه من تكاليف في التعاون الإقليمي، يدفع الدول إلى اعتبار أن مصالحها في التعامل مع العالم الخارجي أكثر من دور الإطار التكاملي، مما يؤثر على تحرير التجارة وإقامة أسواق مشتركة، حتى وإن زادت قيمة ومعدلات التجارة والاستثمار ،لأن الإنتاج يوجه للتصدير[2].

---

(1) محمد عاشور ،التكامل الإقليمي في إفريقيا "الضرورات والمعوقات" ، المرجع السابق ،ص46.أو انظر: محمد محمود الإمام، المرجع السابق،ص207.

(2) البشير الكوت، المنظمات الإقليمية الفرعية في إفريقيا "دراسة لأبرز المنظمات "، المرجع السابق،ص34.

4 – القصور في آليات التكامل والتحايل على إجراءاته.

أدى طموح المنظمات الإقليمية وعدم واقعية الأطر الزمنية التي وضعتها لتحقيق أهدافها، إلى توقعات بمنافع لم تتحقق على أرض الواقع، وزاد من حدة المشاكل جري الرؤساء الإفريقيين وراء مشروعات ضخمة خاوية من المضمون، وغير مشفوعة بآليات تنفيذ فعالة، وإقرارهم الدخول في أكثر من تجمع من دون تدقيق في متطلباتها ومنافعها، وترتب على ذلك افتقار المواد اللازمة لتنفيذ السياسات والبرامج الإقليمية، وشاب التكامل قصور في آلياته فحد من فاعليته، فاقتصر تحرير التجارة البينية على إزالة الرسوم الجمركية دون القيود الأخرى، كالقيود الكمية وعوائق حركة عوامل الإنتاج والعقبات الإدارية والقانونية الأخرى، الأمر الذي حد من توسع التبادل البيني.

كما إن اختيار أسلوب التفاوض المتوالي لاختيار منتجات يجري تخفيض الرسوم عليها، بدلا من إقرار جدول تخفيض لجميع السلع معا، أتاح للدول الأعضاء استبعاد عدد كبير من السلع، بدعوى أنها حساسة، الأمر الذي قلل من مجالات الكسب من التكامل، ولم يعط اهتمام كاف لتوفيق السياسات التجارية وإزالة العوائق للاستيراد، ولجأت بعض الدول إلى التحايل على تخفيض الرسوم بالالتجاء إلى عوائق مصطنعة، تشمل فرض تعقيدات إدارية على إجراءات مرور البضائع عبر الحدود، وتفسير قواعد المنشأ، وإطالة المدة اللازمة لاستيفاء البيانات المطلوبة، واشتراط إجراءات فحص مطول قبل الشحن[1].

5– تعدد المشاركة في تجمعات إقليمية.

من بين ثلاثة وخمسون دولة إفريقية هناك سبعة وعشرون دولة عضو في تجمعين إقليميين، وثمانية

---

(1) محمد محمود الإمام، المرجع السابق،ص211.

عشر عضو في ثلاثة، بينما الكونغو الديمقراطية عضو في أربع، أما الدول التي تقتصر على عضوية تجمع واحد فعددها سبعة فقط، وقد عقد في 1997 بروتوكول للتنسيق بين التجمعات الإقليمية والجماعة الإفريقية لحل المشاكل العملية القائمة[1].

ويثير تداخل العضوية في التجمعات الإقليمية صعوبة متابعة كل منها، ويحدث تضاربا في السياسات التي يتعين على دولة معينة إتباعها، فمثلا أعضاء الساكو لا يستطيعون تحرير التجارة مع باقي الكوميسا من دون مخالفة التعريفة المشتركة للاتحاد، زيادة على تعدد قواعد المنشأ والقواعد الجمركية وتضارب النظم الجمركية، كما أنه يزيد العبء على الموارد البشرية المحدودة ،مثل الحاجة إلى الخبراء والمسؤولين للمشاركة في اجتماعات متعددة، كما تؤدي التعددية إلى عدم وضوح المكاسب من كل من الترتيبات المختلفة، وهو أمر مهم لاختيار الدولة التجمع الذي تستمر فيه[2].

دون أن ننسى تعدد الولاءات الإقليمية ،وهي نتيجة طبيعية لتعدد الانتماءات للتجمعات الإقليمية المختلفة داخل الإقليم الواحد، الأمر الذي يؤدي إلى تصادم المصالح ،وتنشأ محاور جديدة بين الدول وبين التجمعات الفرعية، في ظل عدم التنسيق، مما يثير ارتباكا في الغالب ويضغط على الدول الإفريقية الفقيرة، التي لا تستطيع أن تلبي احتياجات متزايدة وغالبا متضاربة[3].

غير أن هناك تباين الآراء حول مؤيد ومعرض لهذا التعدد، فالمعارضون يرون في ذلك تشتيتا للجهود، والهدف منها السعي لتحقيق أهداف سياسية أكثر منها اقتصادية، أما المؤيدون فيرون أن التعدد والتكرار يصب في خانة تنسيق السياسات والتشريعات، وتحرير الإجراءات والقوانين، وتشجيع

---

(1) محمد عاشور ،التكامل الإقليمي في إفريقيا "الضرورات والمعوقات" ،المرجع السابق ،ص31.

(2) محمد محمود الإمام، المرجع السابق،ص21.

(3) السيد فليفل، محمود أبو العينين ،التقرير الاستراتيجي الافريقي2001-2002،المرجع السابق،ص74.

المعاملات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، وأنها تندرج في النهاية تحت مظلة الاتحاد الإفريقي كمنظمة على مستوى القارة[1].

المطلب الثاني :المعوقات الاقتصادية.

تتعدد المشكلات الاقتصادية في القارة الإفريقية، إلا أن أكثرها تأثيرا على عملية التعاون الإقليمي هي تراجع معدلات التبادل التجاري للصادرات الإفريقية- تراجع وانخفاض مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر- ارتفاع معدلات خدمة الدين الداخلي والخارجي- ارتفاع أسعار البترول -تهميش القارة الإفريقية في السوق العالمي وذلك لعدم مساهمة صادراتها إلا بنسبة ضئيلة في الصادرات العالمية[2].

يمكن تقسيم المشكلات الاقتصادية للتكامل إلى مجموعتين، يغلب على المجموعة الأولى أنها ذات طابع داخلي، أي توجد داخل التكتل (الفرع الأول)، أما المجموعة الثانية فرغم أنها تعتبر أيضا من المشكلات داخل التكتل الواحد إلا أنها تعتبر مشكلات بين الاتحادات (التكتلات) القائمة، في إطار دمجها مع بعضها البعض (الفرع الثاني).

الفرع الأول :المشكلات الاقتصادية داخل المنظمات الفرعية.

تعاني معظم المنظمات الفرعية الإفريقية القائمة من مجموعة من المعوقات الاقتصادية التي أثرت على مسيرة تقدمها، وصولا إلى تحقيق تنمية للدول الأعضاء بهذه التكتلات، ويمكن حصر أهمها في:

---

(1) إسلام محمد محمد البنا، المرجع السابق،ص87.

(2) محمود أبو العينين، التقرير الاستراتيجي الأفريقي"2007-2008"، المرجع السابق،ص465.

1- عدم ملائمة نموذج التكامل المتبع.

إن المنهج المتبع في عملية التكامل في معظم التجمعات الاقتصادية في القارة يشابه النموذج الأوروبي، القائم على قاعدة دعه يعمل دعه يمر، وهو منهج يؤكد على تحرير التجارة الإقليمية، وهذا يلائم البلدان الصناعية ذات البنية التحتية والمؤسسية وهياكل الإنتاج التكاملية الجديدة، في حين أنه يخلق العديد من المشاكل للتجمعات الاقتصادية الإقليمية للدول النامية، التي تعاني في مجالات النقل والاتصالات[1].

فترتب على ذلك عدم ملائمة تكامل الأسواق وذلك لعدة أسباب، منها وجود قطاع كبير غير تجاري، وقطاع غالب لإنتاج صادرات أولية توجه للأسواق العالمية، لا يكفي خفض الرسوم لتشجيع الطلب الإقليمي عليها، وترتب على ذلك سوء توزيع منافع التكامل، حيث ذهبت غالبيتها إلى الأطراف الأكثر قدرة على المنافسة، وفي ظل ارتفاع الرسوم الخارجية حدث تحويل للتجارة، مما أدى إلى إغلاق الدول الأضعف لبعض منشآتها، مما أدى إلى انخفاض في الدخل، إلى جانب تحمل خسائر في إيراداتها من الرسوم الجمركية[2].

فالاختلاف الواضح بين الدول في مستوى التنمية الصناعية، يؤدي إلى التنافس والاستقطاب بين الدول الإفريقية، كما أن تشابه المنتجات في الدول الإفريقية، والتي غالبا هي إنتاج السلع الأولية، هي أحد المعوقات الأساسية لجهود التعاون الاقتصادي، ذلك أن السمة العامة للمنتجات الإقليمية الاقتصادية الإفريقية هي ضعف التنوع الإنتاجي، وتشابه المنتجات السلعية في السوق المحلية، في ذات الوقت الذي تتشابه فيه السلع التصديرية، ومن تم ضعف معدلات التبادل التجاري البيني.

---

(1) محمد عاشور ،التكامل الإقليمي في إفريقيا "الضرورات والمعوقات"، المرجع السابق ،ص47.

(2) محمد محمود الإمام، المرجع السابق،ص205.

زيادة على انعدام المبادلات الاقتصادية بين الدول الإفريقية، وهذا ناتج عن انقسام اقتصاديات الدول الإفريقية إلى مناطق نقدية متباينة، فبعضها أسترليني والأخر فرنك، مع وجود علاقات تضامن – يجب أن تنمحي– بين الدول الاستعمارية القديمة والبلاد الإفريقية النامية، كما أن هناك قلة في النمو الحالي للمبادلات الإفريقية، بسبب وجود نظم جمركية وضعها المستعمر السابق لتضمن له خلو السوق إلا من تجارته وصناعته، وإن كان هناك من يرجع ذلك إلى عدم رغبة الدول النامية في إضعاف دخولها الجمركية في حالة تحقيق سوق مشتركة واحدة إفريقية[1].

وإذا رجعنا إلى السياسة التجارية التي اتبعتها الدول الإفريقية، فتعتمد بالأساس على تشجيع التصدير للدول الصناعية الكبرى، مع الحد من الواردات، وهذا ما يتعارض مع إقامة منطقة تجارة حرة ثم سوق مشتركة بين الدول الإفريقية، ذلك أن الدافع الأكبر يكون لصالح تصدير الدول خارج المنطقة وليس دعم التعاون الإقليمي، وهو ما ينعكس على نسبة التجارة البينية بين الدول الأعضاء.

أما الدول التي اتبعت المنهج الإنتاجي، فقد ركزت على التعاون في إقامة مشروعات لا سيما في البنية الأساسية، فحققت السادك نجاحا في تجميع الشبكات الكهربائية لمواجهة النقص في مصادر الطاقة، غير أن هذا لم يوضع ضمن استراتيجية شاملة لتطوير القواعد الإنتاجية على نحو يزيد من التشابك بينها، وعندما حاولت دول شرق إفريقيا الثلاث تطوير سوقها المشتركة الموروثة عن الاستعمار رفضت كينيا ذلك[2].

كما تعرف دول القارة تدني في مستوى الدخل القومي والدخل الفردي، نظرا لضعف التنمية الناجم عن عدم استغلال الموارد الطبيعية والإمكانات البشرية بشكل جيد، وإن هناك تفاوت في

---

(1) أحمد طاهر، المرجع السابق،ص455.

(2) محمد محمود الإمام، المرجع السابق،ص205.

الدخل بين الدول الإفريقية، فيقل في بعضها عن واحد دولار، ويتجاوز في البعض الأخر عشرات الدولارات، زيادة على التفاوت داخل الدولة الواحدة، مما يحدث نوع من الصراع على توزيعها، كما يؤدي إلى ضعف القوة الشرائية في القارة، مما يجعل إقامة تنظيمات إقليمية أمر ثانوي إن لم يكن مخاطرة، لأنها تؤثر على التدفقات المالية والاستثمارية للمنطقة[1].

2- مشكلة توزيع عوائد التكامل(توزيع المكاسب وتحمل الخسائر).

تقاس منافع التكامل بالآثار الايجابية على النشاط الاقتصادي، سواء بزيادة التصدير نظرا لاتساع السوق، أو جدب الاستثمارات المحلية والأجنبية، أما الأعباء تتمثل في فقدان بعض الأنشطة غير القادرة على المنافسة، وقد يؤدي إلى رفع تكاليف الاستهلاك، زيادة على فقدان إيرادات الرسوم الجمركية، وبالتالي فإن المكاسب والخسائر المحتملة في عملية التكامل يمكن تقسيمها إلى قسمين رئيسيين :

- القسم الأول يختص بالمكاسب والخسائر المالية الناجمة عن إزالة القيود التعريفية بين دول التكامل، عند قيام منطقة التجارة الحرة ،أو توحيد التعريفة الجمركية في مواجهة العالم الخارجي عند قيام الاتحاد الجمركي.

- القسم الثاني فيختص بالمكاسب والخسائر التي تتحقق في مجال التنمية الاقتصادية، ويظهر ذلك بصورة جلية حال قيام السوق المشتركة نتيجة التبادل والشراكة بين الدول الأعضاء، حيث

---

(1) قد تزايدت نسبة الفقراء في إفريقيا جنوب الصحراء الذين يعيشون على أقل من 1دولار يوميا من 44.6 % من السكان في عام1990 إلى 46.5% في عام 2001 وتعد نسبة سوء التغذية في إفريقيا جنوب الصحراء هي الأعلى على مستوى العالم، وقد استطاعت بعض الدول تحسين مستوى الدخل وتخفيض معدلات الفقر منها غانا وليسوتو وناميبيا ومالي، لمزيد أنظر: محمود أبو العينين، التقرير الاستراتيجي الأفريقية"2007-2008"،المرجع السابق،ص464.

يكون هناك حرية لانتقال عوامل الإنتاج فيما بين هذه الدول، وتستقطب الدول ذات الدرجة الأعلى في النمو الاقتصادي على عوامل الإنتاج، لما لديها من أسواق مالية متقدمة وبينية أساسية جيدة، وعادة ما يكون ذلك الاستقطاب على حساب الدول الأقل نموا، مثل ما حدث بين كينيا وتنزانيا عند قيام سوق شرق إفريقيا[1].

هذه الخسائر قد تكون محدودة بسبب صغر حجم التجارة البينية، إلا أنها تتعرض للتزايد خلال فترات التخفيض التدريجي للرسوم، وما قد تصبحه من توسع في التجارة البينية، ويعتبر التفاوت في أنصبة الدول المشتركة في التجمع التكاملي من المنافع والأعباء، من أهم أسباب تعثر التجارب الإفريقية[2]، ذلك أن التكامل الإقليمي يحقق العديد من المكاسب الإنمائية للأعضاء، غير أن توزيع عوائد التكامل الإقليمي لا يكون على أساس العدالة بين الأعضاء، فكثيرا ما تكون حصيلة البعض من الأعضاء خسارة كاملة، خاصة في المدى القصير، لأن العوائد ما تكون على المدى البعيد، وهو مالايشجع البلدان الأقل استفادة على العمل بجدية في إطار التكامل، وذلك راجع لأحد السببين أو كلاهما، الأول هو وجود اتجاه إلى تركز منافع التكامل في دول دون غيرها من الأعضاء في التكامل الإقليمي، وبالتالي تزداد معه المناطق الأكثر نموا نماء وغنى، بينما تزداد الأقل نموا فقرا، أما الثاني فهو تحمل بعض الدول الأعضاء تكاليف لا توازي المنافع التي تتحصل عليها من جراء التكامل.

مع صعوبة تعويض الخسارة من أي مورد آخر، مما يجعل تراجع في الإيرادات الحكومية للدول الأعضاء في عملية التكامل، مما يؤثر على قدرة الدول في الوفاء بالتزامات الوطنية، فمثلا يصعب على كثير من الدول تعويض الخسارة الناجمة من إزالة القيود الجمركية على التبادل التجاري البيني، وما ينتج

---

(1) خالد مفتاح أحمد الطاهر الشريف ، المرجع السابق،ص105.

(2) محمد محمود الإمام، المرجع السابق،ص209.

عنه من خسارة في إجمالي الإيرادات الحكومية، مما يحد من القدرة التمويلية للحكومة، وهو ما يقود بدوره الدول الأعضاء إلى الامتناع عن تنفيذ التزاماتها في نطاق التكامل الإقليمي، نظرا لشعور بعض أطرافها باستنزاف مواردهم لصالح غيرهم، لذلك تصبح عملية التعويض عملية جوهرية و أساسية للدول التي تخسر من جراء العملية التكاملية، لذلك فإن وجود السياسات التعويضية المناسبة والمرنة قد يكون كفيلا للقضاء على هذا المشكل[1].

أما بالنسبة للأثر التنموي فإن حرية انتقال العوامل وبالذات رأس المال، أصبح الآن ليس بحاجة إلى قيام أسواق المشتركة ليتمتع بحرية الانتقال، أما حركة العمل فهي أقل حرية من حركة رأس المال لارتباطها بالكفاءة والاحتياج[2]، لذلك يتعين على الدول الأكثر ثراء تحمل العبء الأكبر لمساعدة الدول الأكثر فقرا والأقل استعدادا وقدرة لتحقيق النمو المتوازن داخل الإقليم، وإن كانت جميع الدول الإفريقية نامية، إلا أن الدول الأكبر حجما والأكثر نموا أقدر على خلق التجارة على حساب الدول الأصغر والأقل نموا ،مما يقلل من حوافز الأخيرة للاستمرار في التكامل، ولعل دور الولايات المتحدة الأمريكية في النافتا وألمانيا في الاتحاد الأوروبي خير دليل على ذلك[3].

وقد جرت محاولات لتعويض الدول الأفقر، بتحويلات مالية وتفضيلها في اختيار مواقع توطين الصناعات ومشروعات البنية الأساسية، إلا أن صناديق التضامن للتعويض التي أنشئت لم تنجح في تخفيف مخاوف الدول الأضعف، وحثها على الاستمرار في التكامل، بسبب محدودية مواردها، وعادة

---

(1) وإن كان ذلك يثير إشكالية أخرى مرتبطة باختلاف تقديرات كل من الدول المستفيدة والدول المتضررة من التكامل لأسس ومعايير توزيع عوائد العملية التكاملية والتعويض عما قد تسببه من أضرار.

(2) فرج عبد الفتاح فرج، الاقتصاد الإفريقي من التكامل الإقليمي إلى العولمة، المرجع السابق،ص77.

(3)خالد مفتاح أحمد الطاهر الشريف ،المرجع السابق،ص105.

تقع أعباء الصناديق على الدول المصدرة، مما يحملها على التهرب منها كما حدث في ايكواس، كما أن الدول المتضررة لا تجد في التعويض المالي ما يغني عن الحصول على نصيب عادل من خلق التجارة لدفع عجلة التصنيع فيها، مما يدفعها إلى الانسحاب من التجمع، ، بل وانهياره كما حدث في التجمع الثلاثي لشرق إفريقيا، كما أن الدول القادرة على الانتفاع من التكامل ترفض عادة التدخل في إعادة توزيع الصناعة إقليميا لصالح الدول أقل نموا، وهو ما أدى إلى رفض كينيا مشروع اتفاقية كمبالا /امبالي التي استهدفت تصحيح توزيع النشاط الصناعي.

ويمثل فقدان إيرادات الرسوم الجمركية خسارة ظاهرة، خاصة في دول تتراوح فيها نسبة هذه الرسوم بين50و70% ،وخاصة بالنسبة للدول التي لا تحصل على نصيب من خلق التجارة، لذلك يتم اللجوء إلى طرق لتخفيض الخسائر ،عن طريق وضع جداول لتخفيض الرسوم وعلى أجال أطول، و في الساكو تقوم جنوب إفريقيا بإعادة توزيع الإيرادات الجمركية التي تجبيها لصالح الدول الأصغر في الاتحاد الجمركي، وعملت الايكواس على إنشاء آلية مماثلة، لكن بوجه عام آليات التعويض كانت محدودة الفعالية، زيادة على أن التعويضات التي تدفع للدول الأقل نموا تذهب إلى ميزانية الدول للإنفاق العام، وليس للمنشآت التي تتضرر من الخسائر[1].

3- الفساد وشبكات المصالح.

إن للفساد نتائج كارثية على الدولة والمجتمع والمواطن ومنظومة القيم والسلوكيات، فهو يلغي القانون والمؤسسات، ويعطل التنمية ،ويجمد الحراك الاجتماعي، ويعيق التطور، وينتشر الفساد في غياب المؤسسة السياسية بالمعنى المعاصر، فالفساد الاقتصادي هو نتيجة طبيعية للفساد السياسي، مما يجعله ينتشر في الدول الفقيرة أكثر من غيرها، لملائمة بيئتها وواقعها السياسي والاجتماعي.

---

(1) محمد محمود الإمام، المرجع السابق،ص209-210.

ويلعب الفساد دورا أساسيا في التأثير على مساعي التكامل الإقليمي في إفريقيا، ذلك أنه كانت التحركات والمبادلات النقدية وتبادل الأفراد أكثر أهمية من تبادل السلع، كما كانت تجارة الترانزيت وإعادة التصدير أكثر أهمية وثقلا من التجارة في المنتجات المحلية، وبما أن التجارة مع دول العالم هي مصدر أساسي للضرائب، فإن ذلك يدور في مصلحة فئة فاعلة من الفاعلين الاقتصاديين الرسميين، وغالبا ما يهيمنون على التجمعات الاقتصادية الإقليمية، ويعمدون إلى معارضة القيام بأي استثمارات جادة في الإنتاج المحلي، تكون ثمارها في الأمد البعيد، ويعطون الأولوية للتجارة الخارجية.

وتضم هذه الشبكة:-المستوردين المحليين—الجماعات ذوات الارتباطات بالتكتلات والشركات العالمية-كبار تجار الواردات في مجال الأغذية والمنتجات الزراعية —كبار الإداريين في الدولة والبنوك والذين يتمتعون بمزايا وامتيازات من مراكزهم ومواقعهم فيما يتصل بمسائل التجارة—المستفيدين من ظاهرة التجارة الموازية عابرة الحدود[1].

4- مشكلة تمويل مشروعات وبرامج التكامل.

إن معظم أسباب فشل البرامج، يتم إرجاعها لندرة الموارد اللازمة لتمويل المشروعات، لعدم قدرة بعض الدول على الوفاء بالتزاماتها، زيادة على غياب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويتم الاعتماد على المساعدات الخارجية، و يكمن الحل في رفع المدخرات المحلية للاقتصاديات الإفريقية، وتشجيع رأس المال الهارب للخارج على الرجوع والاستثمار في وطنه، مما سيعطي دفعة قوية للنمو، كما يجب العمل على تفعيل مصرف التنمية الإفريقي وصندوق التنمية الإفريقي، لتلعب دورا أكثر محورية، وعدم الاعتماد على المساعدات الخارجية كليا، وإنما تترجم هذه المساعدات إلى برامج ومشروعات أخرى.

---

(1) عبد السلام نوير، محمد عاشور، التكامل الإقليمي في إفريقيا "دراسة نظرية ميدانية"، المرجع السابق،ص65.أو انظر: محمد عاشور ،التكامل الإقليمي في إفريقيا "الضرورات والمعوقات" ، المرجع السابق ،ص55-56.

لذلك إن معالجة مشكلات السياسة المالية، ومشكلات السياسة النقدية داخل الدول المكونة للاتحاد، يعد من أهم الشروط اللازمة لنجاح حركة التكامل الاقتصادي في إفريقيا، لأن إقامة البنية الأساسية وترشيد النفاق وغيرها من الإجراءات هي ذات طبيعة مالية، يجب أن تعمل عليها دول القارة حتى يمكنها استكمال مسيرة التكامل الاقتصادية[1].

5- مشكلة تكلفة الاستهلاك(تحويل التجارة).

تنشأ هذه المشكلة داخل التكتلات التي تستهدف في أولويتها تعزيز العلاقات التجارية، فيتم استيراد سلع ومنتجات من دول الاتحاد، بتكلفة تزيد عن تكلفة الاستيراد من خارج دول الاتحاد، لذلك غالبا تلجأ الدول الأعضاء بالاحتفاظ بأسواقها التقليدية لجلب الواردات، في محاولة للحصول على المكاسب الصافية للتكامل، المتمثلة في خلق التجارة، إلا أن هذه المشكلة تزداد حدتها حال قيام الاتحاد الجمركي، وفرض تعريفة جمركية عالية أمام المنتجات الواردة من الخارج، بقصد حماية الصناعة المحلية لذات المنتج، وإن تجنب ذلك يكون من خلال العمل في منطقة التجارة الحرة على رفع كفاءة عوامل الإنتاج في الصناعة المعنية ،بما يخفض من تكلفة الإنتاج، حتى يمكن لها المنافسة وتكون التجارة على السلعة خالقة للتجارة وليس محولة لها[2].

الفرع الثاني: مشكلات دمج المنظمات الفرعية.

إلى جانب المشكلات المذكورة سابقا، تعترض المنظمات الإفريقية الفرعية معوقات أخرى، تظهر خاصة عند الحديث عن دمج التكتلات القائمة في اتحاد جمركي واحد على مستوى القارة في المرحلة

---

(1) خالد مفتاح أحمد الطاهر الشريف ، المرجع السابق،ص107.

(2) فرج عبد الفتاح فرج، الاقتصاد الإفريقي من التكامل الإقليمي إلى العولمة، المرجع السابق،ص78.

الرابعة، وفق ما نصت عليه المنظمة الاقتصادية الإفريقية وجعلته من أهدافها، ويمكن حصر هذه المشكلات في:

1- اختلاف المداخل و الاقترابات بين التكتلات القائمة لتحقيق التكامل داخل كل منها.

تنشأ المشكلات ابتداء من الاختلافات بين الاتحادات من حيث مداخل التكامل، فبينما أخذت منطقة التجارة التفضيلية والتي تحولت عام 1993 إلى سوق مشترك للشرق والجنوب الإفريقي "كوميسا" ،مدخل تعزيز التجارة بين دول السوق ضمن أولويتها، نجد أن الاتحاد الاقتصادي لدول غرب إفريقيا قد أخذ موقفا مختلفا، إذ يرى هذا الاتحاد أنه يجب أن يكون تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال المشروعات التكاملية المنتشرة في دول الاتحاد[1].

بالإضافة إلى اختلاف الأهداف المعلنة بين كل من التنظيمين "كوميسا"و"سادك"، فالكوميسا عملت على تحقيق هدفها المعلن، وهو تعزيز التجارة بين دول السوق، من خلال إنشاء أجهزة متخصصة في هذا الغرض، كغرفة المقاصة ،ومركز للمعلومات الخاصة بالتجارة، واتحاد لغرف التجارة و الصناعة ،وبنك للتجارة والتنمية، بالإضافة إلى تخفيض تكلفة النقل التي تعوق تدفق التجارة البينية، أما السادك فقد اهتمت بالمشروعات الغذائية والزراعية لتحقيق الأمن الغذائي للإقليم، والارتفاع بمستويات الدخل، فتم تطوير برامج استغلال وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية للتنمية، مع الأخذ في الاعتبار النظم البيئية المتوازنة وحماية البيئة، وقد تم إنشاء مركز الجنوب الإفريقي للتعاون في البحوث الزراعية على المستوى الإقليمي.

أما في التنمية الصناعية فقد تحددت أهدافها في إعطاء أهمية كبرى لإصلاح القدرات الصناعية المتواجدة، أو خلق طاقة جديدة بالاعتماد على الذات، وقد ركزت التنمية الصناعية في الإقليم على

---

(1) فرج عبد الفتاح فرج، الاقتصاد الإفريقي من التكامل الإقليمي إلى العولمة، المرجع السابق،ص78.

مجالات الطاقة التقليدية(البترول-الفحم-الكهرباء)،كما عملت سادك على الاهتمام بالعنصر البشري، من خلال مؤسسات التدريب المتخصصة لرفع كفاءة العاملين، كما تبنى برنامج للتجارة يعتمد على الاتفاقيات الثنائية بين الدول الأعضاء.

أما الاتحاد الاقتصادي لدول غرب إفريقيا فرغم أن ميلاده متأخرا، إلا أنه سبق بخبرة طويلة في مجال التكامل الاقتصادي للإقليم في غرب إفريقيا ذاته، إذ يمكن حصر أربعين منظمة حكومية تعمل في مجال التكامل الاقتصادي بالإقليم، بعضها ترجع أصولها إلى الحقبة الاستعمارية[1]. وقد اعتمد برامج التعاون الزراعي والصناعي، ثم إعدادها لتوسيع قاعدة الإنتاج على مستوى الإقليم، ويمكن رصد الأجهزة التالية، باعتبارها من أجهزة التكامل داخل إقليم غرب إفريقيا: اللجنة الدائمة المشتركة للسيطر ة على الجفاف –منظمات أحواض الأنهار والبحيرات-منظمة مقاومة الآفات-جمعية تنمية الأرز غرب إفريقيا-اللجنة الاقتصادية للماشية والقطعان .... الخ

وهكذا فإن المداخل مختلفة ومناهج التكامل في التكتلات المطروحة متنوعة، قد يكون الهدف النهائي واحد، غير أنه في ظل إعلان أبوجا، وحيث يتعامل الإعلان مع هذه التجمعات للوصول إلى أهداف وسيطة، خلال فترات زمنية محددة، فإنه يكون قد ابتعد إلى حد ما عن الواقع الفعلي لهذه التكتلات، مما يشكل عقبة أمام بعضها (الأقل نموا) للوصول إلى الأهداف الوسيطية، وفقا للتحديد الزمني الموضوع، لذلك لم يكن كافيا النص على إعفاء دول وردت على سبيل التحديد مع تطبيق أحكام الاتفاقية، وإنما كان من الأحسن وضع وتحديد فترات زمنية مختلفة، باختلاف درجة ومستوى التنمية في التكتلات.

---

(1) فرج عبد الفتاح فرج، الاقتصاد الإفريقي من التكامل الإقليمي إلى العولمة، المرجع السابق،ص79.

2- مشكلات وقيود النقل والاتصال.

إن توفر وسائل النقل وجودتها يعتبر أساسيا في دعم التكامل الإقليمي، من خلال ربط المناطق المختلفة للتجمع الإقليمي، وبالتالي نقص أو غياب هذه الوسائل يشكل عائقا أمام التكامل، وذلك عن طريق توفر حماية طبيعية أمام دخول منتجات كل دولة إلى أسواق الدول الأخرى، وهذا يؤثر على عملية التخصص في الإنتاج إن وجدت، والتي تعد أحد منافع عملية التكامل، كما أن ضعف وسائل الاتصال وقلة المعلومات وعدم توفرها في الوقت المناسب، يؤثر على سرعة وكفاءة اتخاذ القرارات، الخاصة بعمليات التبادل والتفاعل بين الدول الأعضاء في عملية التكامل[1].

وتعاني الدول الإفريقية من مجموعة من المشكلات الهيكلية في مجال النقل والمواصلات يمكن إجمالها في:

- على صعيد النقل البري هناك تدهور في حالة الطرقات، ومحدودية مركبات ومعدات النقل، كما أن السكك الحديدية حالتها أسوء من حالة الطرق البرية في كثير من الدول الإفريقية، زيادة على قصور طولها وسعتها لتلبية احتياجات الدول الإفريقية، كما أن معظمها هي داخلية تربط المدن الداخلية بموانئ التصدير، لأنها موروثة عن الاستعمار، الذي أنشأها لتلبية حاجياتها في استغلال الموارد للدول الإفريقية وتصديرها إليه، فهناك على سبيل المثال فقط خطان للسكك الحديدية للربط بين دول الايكواس، وهما خط داكار/النيجر والذي يمر عبر السنغال ومالي، وخط أبيدجان/النيجر الذي يمر عبر بوركينافاسو[2]،زيادة على اختلاف تصميم كل خطة سكة حديد ومقاييسه من حيث المسافة بين القضبان، ونوعية الوقود المستعمل في تسيير المركبات، تبعا لاختلاف الدول الاستعمارية

---

(1) محمد عاشور ،التكامل الإقليمي في إفريقيا "الضرورات والمعوقات"، المرجع السابق ،ص49.

(2) عبد السلام نوير، محمد عاشور، التكامل الإقليمي في إفريقيا "دراسة نظرية ميدانية"، المرجع السابق،ص89.

التي قامت بإنشائها، مما يعني استحالة ربطها ببعضها البعض، مع العلم أن هناك دول لا يوجد لديها أية خطوط سكك حديدية .

– على صعيد النقل الجوي تعتبر سيطرت الشركات غير الإفريقية على الرحلات الجوية، إحدى أهم المشكلات التي تواجه النقل الجوي بين الدول الإفريقية، ذلك أن الخطوط الوطنية للطيران معظمها لا يقدر على منافسة خطوط الطيران الدولية، حيث تختص خطوط الطيران الوطنية بنقل الركاب فقط، وهناك عواصم إفريقية لا توجد بينها خطوط طيران مباشرة، كما أن نقل السلع والبضائع لا يزال في كثير من الدول الإفريقية ضعيفا، لافتقارها على الأجهزة المناسبة لذلك[1].

ونفس الحال ينطبق على النقل البحري، إذ لا تزال الدول الكبرى خاصة الاستعمارية تسيطر على خطوط الملاحة البحرية، وذلك لضعف خطوط الشحن الإفريقية، وافتقارها للوسائل اللازمة للتعامل مع السفن العملاقة والحاويات الضخمة، مما يعرضها في كثير من الأحيان إلى دفع غرامات بسبب التأخير، بسبب ازدحام الأرصفة وتكدس البضائع في عمليات الشحن والتفريغ، مما يجعل الشركات الأجنبية هي المسيطرة بنسبة أكثر من تسعون بالمئة من التجارة الملاحية البحرية.

كل هذه الصعوبات في وسائل النقل والاتصالات على المستوى الإقليمي، يؤدي إلى رفع تكاليف النقل والتسويق استيرادا وتصديرا، وهو ما ينافي أحد الأبعاد الأساسية في عملية التكامل الإقليمي، المتمثل في سهولة الوصول إلى أسواق الدول الداخلة في عملية التكامل، وبالتالي يظهر حجم المعوقات المرتبطة بالنقل والمواصلات أمام مساعي التكامل.

كما أن الدول الحبيسة في إفريقيا هي الأكثر معانات من مشاكل النقل، لاحتياجها لخطوط تربطها مع الدول الساحلية، خاصة وإن كان معظمها تتعاقد مع الدول الساحلية– اتفاقيات تجارة

---

(1) محمد عاشور ،التكامل الإقليمي في إفريقيا "الضرورات والمعوقات"، المرجع السابق ،ص51.

الترانزيت–، إلا أن العقبات الإدارية والاقتصادية كتعقيد الإجراءات الجمركية واختلاف المستندات المطلوبة، زيادة على الخلافات السياسية، أدت إلى صعوبة مرور السلع من الدول الحبيسة إلى الدول الساحلية والعكس.

3 – ضعف الشبكات الاقتصادية البينية.

أدى ضعف قطاع الصناعة والتماثل في هياكل التصدير، القائمة على تصدير مواد أولية إلى خارج القارة مقابل استيراد منتجات صناعية، إلى غياب التشابك الصناعي، وضعف التتام بين الاقتصاديات الإفريقية، وأدى استمرار إتباع سياسة الإحلال محل الواردات على المستوى القطري، إلى إنشاء أنشطة موجهة إلى السوق الوطنية، لا تحقق مستوى مقبولا من الكفاءة، وغير قادرة على التنافس إقليميا وعالميا، مما أعاق التقسيم الإقليمي للعمل، وأدى ذلك إلى محدودية جدوى التكامل القائم على التجارة، خاصة في ظل ضعف المؤسسات التكاملية والبنية الأساسية ، وشبكات النقل والاتصال بين الدول الأطراف، وساهم في إضعاف الروابط البينية اختلاف الإيديولوجيات، وتباين الاستراتيجيات الاقتصادية والسياسية المتبعة، إذ سمحت بعض الدول بسيطرة قطاع أعمال يعتمد على المعونات الحكومية والتضييق على الأسواق، بينما أخذت أخرى بحرية السوق[1] .

4– التبعية الخارجية.

يرجع البعض إخفاقات التنمية في إفريقيا إلى التبعية الخارجية للاقتصاديات الإفريقية، ذلك أن الدول الصغيرة عمد زعماؤها إلى تدعيم روابطها مع القوى الدولية المهيمنة، من أجل الحفاظ على كيانها، و تأخذ التبعية ثلاثة أشكال رئيسية هي:

---

(1) محمد محمود الإمام، المرجع السابق،ص208.

أولا: الاعتماد على التجارة الخارجية المتجهة في معظمها إلى الدول الغربية في الوفاء باحتياجات الدول الإفريقية الوطنية.

ثانيا: الاعتماد على مصادر خارجية لرأس المال المستثمر، وذلك راجع لضعف الموارد التمويلية لدول إفريقيا بسبب ندرة العملة الأجنبية، وبالتالي تلجأ الدول إلى طلب المساندة الخارجية في صورة ائتمان تجاري، والذي يعني ضرورة الاستيراد من الدول المانحة، أي الدول الصناعية المتقدمة ،وهو ما نجم عنه رفع مديونية الدول الإفريقية الخارجية وزيادة التبعية[1].

وقد وصلت المديونية الإفريقية إلى 330بليون دولار في عام 2004، وعلى الدول الإفريقية سداد ثلاثون مليون دولار ،ولمدة ثلاثون عاما، حتى يمكنها سداد مدفوعات خدمة الدين، وعليه يتم توجيه الموارد المحدودة لسداد خدمة الدين، بدلا من تجميعها وتوجيهها إلى عملية النمو والتنمية الاقتصادية، والتي تشمل تمويل مشروعات التكامل الاقتصادي على المستوى الإقليمي[2].

وبعد أن أصبحت هذه المساعدات جزءا مهما من موارد الدول الإفريقية، فقد أدت انتهاء الحرب الباردة، وتناقص الأهمية الاستراتيجية لكثير من الدول الإفريقية إلى تناقص المساعدات، وارتباط ما بقي منها بشروط، ترتبط بفتح السوق وانتهاج النظام الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان...، وهي شروط تبدو شبه مستحيلة، كما تراجع الاهتمام بالتعاون المالي في قضايا التنمية، وتحول إلى إلقاء العبء على الدول النامية ذاتها ولسياساتها الداخلية، مما أدى إلى خلق بيئة عالمية معادية، ترتب عنها

---

(1) إن المساعدات التي تحصل عليها الدول الإفريقية تظهر في مظهرها أنها من أجل مساعدة هذه الدول على التنمية وتمهيدا للاستغناء التدريجي عن هذه المساعدات، لكن الأصل أو الحقيقة أن هذه المساعدات كانت في معظم الأحيان أداة للتنافس الاستعماري على دول القارة. أنظر محمد عاشور ،التكامل الإقليمي في إفريقيا "الضرورات و المعوقات" ، المرجع السابق ،ص109.

(2) محمود أبو العينين، التقرير الاستراتيجي الافريقي2006-2007، المرجع السابق،ص465.

صعوبة إقامة أسواق إقليمية مشتركة، في ظل تزايد تدويل الأسواق المالية، وهيمنة عابرات القوميات على عناصر الإنتاج[1]، كما تغيرت وجهت المساعدات من تحقيق التنمية، إلى مواجهة الأزمات والكوارث وحفظ السلم، لذلك فقد كان نتيجة استطلاع الرأي حول الارتباط بين التكامل والمساعدات الغربية ارتفاع نسبة المعارضين[2].

ثالثا: الاعتماد على الخبراء الأجانب والمؤسسات متعددة الأطراف في تقديم النصح، وبالتالي ساهمت المؤسسات الاقتصادية الدولية والحكومات الأجنبية في صنع السياسة في إفريقيا، فمثلا لازالت فرنسا على علاقة بالدول الفرانكفونية في غرب إفريقيا، من خلال تشجيعها لقيام الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب إفريقيا، لتضم الدول الفرانكفونية دون غيرها من دول الإقليم، وتمسك هذه الدول بعملة الفرنك الفرنسي، مما يجعل عقبة أمام مساعي التكامل بين دول الإقليم .

إذن هناك ارتباط بين اقتصاديات الدول فرادى بالعالم الغربي، وخاصة بالمستعمرين السابقين، في مجال التجارة والمساعدات والاستثمار، من خلال المؤسسات الاقتصادية الدولية، والشركات المتعددة الجنسيات، مما يجعل الوضع لا يختلف كثيرا عن الذي كان سائدا إبان الفترة الاستعمارية، حيث تتخصص دول إفريقيا في إنتاج وتصدير المواد الخام، وتستورد السلع الغذائية والمواد تامة الصنع من الدول الصناعية المتقدمة ،وذلك يؤدي إلى زيادة الضعف والتبعية للعالم الخارجي.

وتمثل الشركات متعددة الجنسيات إحدى أدوات تكريس التبعية، خاصة في ظل صعوبة منافستها من طرف المشروعات المحلية والإقليمية، نظرا لاحتكارها للتكنولوجيا ورأس المال، ومساندة أبناء الطبقة والنخبة الحاكمة في الدول الإفريقية لنشاط هذه الشركات، باعتبارهم في كثير من الأحيان وكلاء لهذه

---

(1)محمد محمود الإمام،المرجع،ص214-215.

(2)عبد السلام نوير،محمد عاشور، التكامل الإقليمي في إفريقيا"دراسة نظرية ميدانية"، المرجع السابق،ص112-113.

الشركات في دولهم، وإن كان البعض يرى أن الشركات متعددة الجنسيات قد تدعم عملية التكامل الاقتصادي، من خلال خلق أسواق واسعة أمام منتجاتها، لكن الحقيقية أن التكامل الإقليمي يؤدي إلى زيادة القوة التفاوضية للدول الإقليمية في مواجهة هذه الشركات، لذا تعمل هذه الشركات على تعميق تبعية واندماج اقتصاديات دول القارة في السوق الرأسمالية الدولية، وهو ما يؤثر سلبا على التكامل المستهدف بين دول القارة، واستمرار تبعيتها للدول الصناعية[1].

5- تشوه العلاقات الاقتصادية الدولية.

بالإضافة إلى المشاكل الاقتصادية الموروثة من عهد الاستعمار، تعرضت الدول الأفريقية إلى تراجع في نسب تبادلها والتقلب في مواردها من النقد الأجنبي وفي تكاليف الإنتاج، ومن أجل الحصول على معونات أجنبية، تم تنفيذ برامج تنموية وتكاملية، سيطر عليها المانحين الخارجيين، الذين يفضلون الاقتصار على تمويل المشروعات الثنائية، وبالنسبة للمشروعات المتعددة الأطراف يقتصر دورهم على تمويل دراسات الجدوى، ويتجهون إلى الدول الأكثر نموا في تفاوت المنافع من التكامل، وتعميق مشاكل الدول الأقل نموا، كما تعاني علاقات التجمعات الإفريقية مع أقاليم الدول النامية الأخرى من عدة عوائق، منها التفضيل التقليدي للتبادل مع العالم الصناعي وجلب الاستثمارات منه، وغياب ترتيبات للمدفوعات بين الأقاليم، وغياب المعلومات عن مشروعات تعاون مشتركة[2].

إن هذه التحديات الاقتصادية حالت دون التقدم في الانجازات على صعيد إلغاء الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء ،وتوحيد التعريفة الجمركية بينها في علاقاتها بدول العالم، وتوحيد المواصلات والاتصالات والطرق البرية والسكك الحديدية التي تربط بين دول الاتحاد والموانئ والمطارات الرئيسية.

---

(1) محمد عاشور ،التكامل الإقليمي في إفريقيا "الضرورات والمعوقات" ، المرجع السابق ،ص57-58.

(2) محمد محمود الإمام، المرجع السابق،ص214-215.

كما أنه بوجه عام تميل الدول الأكثر نموا إلى تفضيل تكامل السوق، بينما تسعى الأقل نموا إلى تصحيح أوضاعها، من خلال تدخل حكومي وإقليمي أقوى لا تملك فرضه، ويسود اعتقاد باكتفاء تكامل الأسواق في بدايته على تحرير التدفقات التجارية، ويرجأ تنسيق السياسات الكلية إلى مراحل متقدمة قلما يجري بلوغها، في حين هناك حاجة إلى التوفيق بين الرسوم والإجراءات الجمركية والسياسات الضريبية وحوافز الاستثمار التكامل[1].

الفصل الثاني: سبل تحقيق الوحدة الإفريقية.

إن طريق تحقيق الوحدة الاقتصادية لإفريقيا ليس مفروشا بالورود، وإنما هو طريق يكتنفه عديد من الصعوبات، لكن لتخطيها يجب العمل على عديد من الاعتبارات لنجاح التكامل ،والتي يمكن أن تساهم بفاعلية في تحقيق هذه الوحدة، وإن معظم الدارسين في مجال التكامل يعتبرون التجربة الأوروبية كمرجعية للتحليل، نظرا لما عرفته هذه التجربة من نجاح خاصة في بداياتها[2]، سواء ما تعلق بمراحل الوحدة الأوروبية، أو الأجهزة التي تقوم على العمل داخل الاتحاد الأوروبي(المبحث الأول).

ويعتبر البعض أن الاتحاد الإفريقي هو صياغة إفريقية للاتحاد الأوروبي، بينما يرى فكر أخر أن كل منهما يقوم على فكر خاص قائم على تجربة، لذلك يجب على الدول الإفريقية الانطلاق من المشاكل التي تعاني منها القارة، ومحاولة إيجاد كيفية تجاوزها أو التقليل منها، من أجل الوصول إلى الوحدة الإفريقية، ذلك أن عملية الوحدة يجب أن تراعي خصوصيات القارة الإفريقية (المبحث الثاني).

---

(1) محمود أبو العينين، التقرير الاستراتيجي الافريقي2009–2010،المرجع السابق،ص129.

(2) نظرا لما يعرفه الآن من أزمة اقتصادية ،أنظر:

Olivier clerc, la gouvernance économique de l'union européenne, édition bruylant, Bruxelles, 2012. P623.

المبحث الأول: معالم التجربة الأوروبية.

اتجه العالم منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية إلى إقامة التكتلات الاقتصادية العملاقة، ويرى فريق من الكتاب أن هذه التكتلات هي سبيل العالم إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية العالمية، غير أن تجربة الاتحاد الأوروبي تظل هي التجربة الرائدة، والنموذج على مستوى إقامة التكتلات العالمية، وكما هو معروف فإن الاتحاد الأوروبي قد نشأ بعدد محدود من الدول الأوروبية وأخذ في التوسع، كما أنه وصل إلى مرحلة الوحدة النقدية بين أعضاء الاتحاد.

لذا سوف نحاول تحديد أهم إرهاصات الوحدة الأوروبية، إلى غاية الوصول إلى تحقيق الوحدة الأوربية (المطلب الأول)، ثم تقييم التجربة الأوروبية، من أجل تحديد أهم العوامل التي ساعدت في تحقيق الوحدة (المطلب الثاني).

المطلب الأول: إرهاصات الوحدة الأوروبية.

فكرة اشتراك الدول الأوروبية في اتحاد يهيئ سبل التعاون بينها، ويساعد على استتباب السلام والأمن في أوروبا فكرة قديمة، خالجت نفوس الكثيرين من رجال الفكر منذ القرن الرابع عشر، خاصة عند انتشار الديانة المسيحية، فجالت هذه الفكرة بخاطر المشرع الفرنسي دي بوا ،فوضع سنة 1305مشروعا به، وتلاه الكثيرون كل بمشروع يقترحه، من ذلك مشروع الوزير الفرنسي صلي، الذي وضعه سنة 1603لانشاء جمهورية مسيحية كبرى تضم جميع شعوب أوروبا، ومشروع الأب سان بير ،وغير ذلك من المشروعات الأخرى التي اقترحها بعض الكتاب أمثال روسو وبينتام، غير أن هذه المشروعات لم تخرج إلى حيز التنفيذ، لتمسك كل من دول أوروبا الكبرى بفكرة السيادة المطلقة، وعدم رغبة الارتباط باتحاد قد يقيد توجيه سياستها ويحد من حريتها في التصرف وفقا لصالحها وحدها[1].

---

(1) علي صادق أبو هيف ،المرجع السابق،ص610.

ولولا الأهوال التي لاقتها شعوب أوروبا نتيجة الحربين العالميتين، وخوفا من أن تطيح الإحداث المستقبلية بمدينتها وحضارتها ،بل بوجودها ذاته، إذا لم توثق صلاتها وترسي علاقتها على أساس جديد، لما كتب لفكرة الاتحاد الأوروبي أن تخرج إلى حيز الوجود، فقد جاءت التجارب الأوروبية في ختام جولات من الشد والجذب لعدة قرون، أفضت إلى حروب عالمية مدمرة، كان لإيقافها أولوية لدى أوروبا والعالم أجمع، ومن تم شغل إشاعة السلام موقعا متميزا بين أهداف الدول الأوروبية[1].

وقد عرفت مراحل الوحدة الأوروبية تطورا مسايرا لتغير العوامل بالنسبة للدول الأوروبية، ويمكن تمييز مراحل الوحدة الأوروبية إلى مرحلتين متميزتين، هما مرحلة قبل معاهدة ماستريخت (الفرع الأول)،ثم المرحلة التالية لها(الفرع الثاني).

الفرع الأول: المراحل الأولى للوحدة الأوروبية.

بعد الحرب العالمية الثانية رأت بعض الدول الأوروبية وجوب العمل لإيجاد وسيلة لمنع حدوث ذلك مرة أخرى، و قررت بأن أفضل طريقة للبناء والتعمير ومنع وقوع حروب أخرى، هي استحداث أشكال للتعاون بين الدول الأوروبية، فظهرت خلال عامي 1948و1949 عدة أطر مؤسسية أوروبية (أمنية –اقتصادية-سياسية)،شملت المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي وحلف بروكسل ومجلس أوروبا.

– **المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي**: يعود تاريخ هذه المنظمة إلى مؤتمر باريس الذي عقد في جويلية1947،والذي ضم ست عشرة دولة أوروبية غربية، بناء على دعوة كل من بريطانيا

---

(1) **محمد محمود الإمام ،المرجع السابق،ص525.أو أنظر:**

Pierre-yves monette, Les Etats-Unis d'Europe, édition Nauwelaerts, Belgique, 1991 .p26

Nicolas moussis, Accés à l'union européenne, édition bruylant/ Bruxelles – édition papazissis/athénes-lgdj/paris,2006.p05

وفرنسا بقصد تنسيق برنامج مارشال لإنعاش أوروبا، فعندما عرضت الولايات المتحدة الأمريكية مشروع مارشال، لمساعدة دول أوروبا على إعادة بناء اقتصادياتها التي دمرتها الحرب، طلبت منها أن تتفق فيما بينها على تنسيق هده المساعدات، إذ كان مشروع مارشال يقضي إلى تقديم مبالغ طائلة لجميع الدول الأوروبية مجتمعة وليست لكل دولة[1]،وللعمل على تنسيق المساعدات أنشئت لجنة، وفي هذا المؤتمر رأى المجتمعون أن هناك حاجة لإقامة منظمة دائمة للتنسيق، وقد تبنت فرنسا وبريطانيا تحقيق هذه الرغبة، وكان أن وقع وزراء خارجية الدول الستة عشر وقُواد مناطق الاحتلال الغربية في ألمانيا، اتفاقية التعاون الاقتصادي الأوروبي في16 أفريل1948 "المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي"

ويحكم نشاط المنظمة مبادئ رئيسية هي :

– وجوب تعاون الأعضاء تعاونا وثيقا لتشجيع التوسع المستمر للاقتصاد الأوروبي مع حفظ الاستقرار المالي وتوازن ميزان المدفوعات.

– ضرورة الاشتراك الوثيق بين الدول الأوروبية من جهة والولايات المتحدة الأمريكية والكومنولث البريطاني من جهة أخرى لتحقيق ازدهار العالم الحر.

– إلقاء المسؤولية في ذلك على حكومات وبرلمانات الدول الأعضاء.

وهي تقيم منظمة تتكون من مجلس هو الجهاز الأعلى الذي تصدر عنه القرارات، ولجنة تنفيذية، ولجنة لإدارة الاتحاد الأوروبي للمدفوعات، ولجنة لإدارة المبادلات، ولجان فنية، ووكالة أوروبية للإنتاج

---

(1) يعود الاهتمام الأمريكي بتلك الدول لأسباب اقتصادية وسياسية منها رفع المستوى الاقتصادي الأوروبي بقروض أمريكية، لفتح الأسواق الأوروبية للمنتجات الأمريكية ، ومنع المد الشيوعي لهذه الدول الأوروبية. أنظر: محمددحام كردي، مستقبل الاتحاد الأوروبي، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية ،لبنان،2013ص89.

وأمانة ،وتصدر المنظمة قراراتها بالإجماع، ولها في الواقع فائدة خلق جو من الثقة المتبادلة وتسهيل تقارب وجهات النظر المختلفة، رغم أن كثيرا من أهميتها قد قل بسبب قيام منظمات أوروبية ذات نشاط هام في المجالات الاقتصادية[1].

– **ميثاق بروكسل**: بدأ تنفيذ هذه الفكرة أولا عن طريق ميثاق وقعته في بروكسل بتاريخ17مارس1948 خمس من الدول الأوربية، هي بلجيكا وفرنسا ولكسمبورغ وهولندا وبريطانيا، وأعلنت فيه رغبتها في توثيق علاقاتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وعزمها على توحيد جهودها لصيانة السلم في أوروبا، ومناهضة أي سياسة عدوانية أو اعتداء فعلي يهدد هذا السلم، و ذلك في حدود ميثاق الأمم المتحدة، ودون تعارض مع ما قد يتخذه مجلس الأمن من إجراءات تقتضيها الظروف(المواد 1–5من الميثاق)[2].

وقد تعهدت الدول المتعاقدة أن تعرض كل نزاع ينشأ بينها للتسوية وبالوسائل السلمية، إما أمام محكمة العدل الدولية، وإما عن طريق التوفيق، أو أي طريق أخر ودي يتفق عليه (المادة08)، وقررت إنشاء مجلس استشاري دائم للنظر في تحقيق الأغراض المتقدمة، وأن يجتمع هذا المجلس كلما رأى ضرورة لذلك(المادة09)،وفي17 أفريل من نفس السنة وقعت الدول الخمس اتفاقا أُلحق بميثاق بروكسل بغرض تنظيم الهيئات التي تقوم بالإشراف على تنفيذه، وتقرر فيه أن تكون هذه الهيئات:

– المجلس الاستشاري الدائم السابق الإشارة إليه، وتقرر أن يتكون من وزراء خارجية الدول الخمس، وأن تكون اجتماعاته دورية كل ثلاثة شهور على الأقل.

– مكتب دائم في لندن ،يتألف من ممثلي هذه الدول لدى انجلترا ،ويجتمع كل شهر على الأقل.

– اجتماعات لوزراء حربية الدول الخمس، للبحث في مسائل الدفاع المشترك.

---

(1) علي صادق أبو هيف ،المرجع السابق ،ص616.

(2) علي صادق أبو هيف ،المرجع نفسه ،ص610.

– اجتماعات للوزراء المختصين لبحث مختلف الشؤون الأخرى التي تدخل في نطاق التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للدول المتعاقدة.

– **ميثاق مجلس أوروبا:** لم يكن ميثاق بروكسل خطوة ضعيفة في سبيل تحقيق فكرة الاتحاد الأوروبي، وذلك أولا لضيق دائرته وقصره على خمس دول من غرب أوروبا، وثانيا لأن الدافع على إبرامه كان الخوف من العدوان الألماني، ورغبة الدول التي أبرمته في التكتل ضد هذا العدوان لو تكرر في المستقبل، فهو أقرب ما يكون لحلف دفاعي بين دول غرب أوروبا في مواجهة ألمانيا منه لاتحاد أوروبي بمعنى الكلمة، ولذا أطلق عليه اسم نظام الاتحاد الغربي، ومع ذلك مهد هذا الاتحاد لاتحاد أوسع نطاقا سعت الدول الخمس إلى تكوينه، وتم لها ذلك بإبرام ميثاق في لندن في 05ماي1949 باسم ميثاق مجلس أوروبا، اشتركت فيه مع الدول الخمس السابقة خمس دول أوروبية أخرى هي الدنمارك وايرلندا الحرة وايطاليا والسويد والنرويج ،وانضمت إليه بعد ذلك كل من اليونان وتركيا وايسلندا وألمانيا الغربية[1].

ومجلس أوروبا وفقا لما جاء في ميثاقه، منظمة تجمع الدول الأوربية في مجال محدود، وتسعى إلى الظفر بقدر أكبر من الوحدة بين أعضائها، لحماية المثل والمبادئ التي تعد تراثها المشترك، ولتحقيق تلك المثل، ولتيسير تقدمها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والعلمي، وبحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ،ويعترف كل عضو في مجلس أورو با بمبدأ سلطان القانون، وبحق كل فرد تحت ولايته في التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، ويتعهد بأن يتعاون بإخلاص وتفاني في متابعة الهدف الذي أنشئ المجلس من أجله.

ويعتبر البعض أنه يمكن رصد أهم الوثائق التي تضمنت اللبنات الأولى لإقامة الوحدة الأوروبية في:

– معاهدة باريس لعام 1951 ،والتي أقرت إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب .

---

(1) محمد محمود الإمام ،المرجع السابق،ص527.

– معاهدة روما التي قررت إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية عام 1957.

وقد أسفرت هذه المعاهدتين على صدور عدة وثائق أخرى، تعد بمثابة وثائق تنفيذية للإطار العام الذي تضمنته معاهدة باريس ومعاهدة روما، وعلى ذلك سوف نتناول في ضوء هذه الوثائق مسيرة الوحدة الأوروبية [1].

السوق الأوروبية المشتركة وتطورها:

لقد كانت الخطوة الأولى في التكامل الأوروبي هي إنشاء سوق مشترك للفحم و الصلب، من خلال المجموعة الأوروبية للفحم والصلب، كخطوة أولى لاقتصاد إقليمي واندماج سياسي لقطاعي الفحم والصلب، بناء على اتفاقية في 18أفريل 1951 بين ست من الدول الأوروبية عرفت بدول النواة، هي بلجيكا–ألمانيا الاتحادية–فرنسا–إيطاليالكسمبور غ–هولندا ،على أن تكون لكسمبورغ مقرا لها، وذلك لكي يعطي لهذه الدول الشعور بعدم القلق من سيطرة الدول الأوروبية الكبيرة اقتصاديا وعسكريا، وتتمتع الجماعة بالشخصية القانونية، ولقد جاء إنشاء هذه السوق عقب انتهاء حرب ضروس شهدها العالم، وقد استهدف إنشاء السوق إشاعة السلام فيما بين الدول الست، وتركيز الجهود نحو بناء اقتصاديات السلام ،نظرا للعلاقة بين السلام والرخاء الاقتصادي.

أصبح الاتفاق نافذا في جويلية 1954 ،ونص على استمرارها لمدة خمسين عاما، واستهدفت الجماعة تحرير تجارة الفحم والصلب، والعمل على تقريب أوضاع أسواق الدول الأعضاء، وتجنب المعاملات التمييزية، وتحددت أهداف الجماعة بتحقيق العناصر التي توخاها التكامل الاقتصادي الأوروبي ،وهي توسيع الاقتصاد وتعزيز التوظيف وتحسين مستوى المعيشة في الدول المشاركة [2].

---

(1) فرج عبد الفتاح فرج، الاقتصاد الافريقي "قضايا التكامل والتنمية"، المرجع السابق،ص76.

(2) Nicolas moussis, op.cit, p22.

تمارس المجموعة اختصاصاتها من خلال:

– السلطة العليا: وهي التي تشرف على تحقيق أهداف الجماعة، وتضم تسعة أعضاء يعينون لمدة ست سنوات، ويختارون بسبب اختصاصهم العام، ويمارسون وظائفهم في استقلال تام لتحقيق الصالح العام للجماعة، وتختار الدول الأعضاء ثمانية منهم ،و هؤلاء الثمانية يختارون العضو التاسع، وذلك بأغلبية خمسة أعضاء من ثمانية، وشملت صلاحياتها إعداد ونشر خطة عامة تحدد أهداف الجماعة، وتقديم القروض وفرض بعض أنواع من الضرائب وأمور أخرى، وتصدر القرارات بالأغلبية في مجالات حددتها المعاهدة[1].

– جمعية مشتركة: تتكون من ممثلين عن شعوب الدول التي تضمها الجماعة، و يخصص فيها عدد من المقاعد لكل دولة عضو بحسب الحجم، ويختارون إما بمعرفة البرلمانات،أو بطريق الاقتراع المباشر حسبما تحدده كل دولة، وتصدر قراراتها بالأغلبية، ولها أن تعزل السلطة العليا بقرار بأغلبية الثلثين، ولم يكن لها أي سلطة تشريعية إذ كانت وظيفتها استشارية، وفي سنة 1958تحولت إلى جمعية برلمانية، ثم برلمان أوروبي عند إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية.

– مجلس خاص للوزراء: يتكون من الوزراء المختصين لكل من الدول الأعضاء، ويقوم بالتنسيق بين أعمال السلطة العليا والحكومات الأعضاء، و يصدر قراراته بالأغلبية، باستثناء بعض الحالات تتطلب الإجماع، ويعتبر هذا أول تنازل عن جانب من السلطات الوطنية إلى جهاز تديره مجموعة من الدول، كسلطة فوق وطنية تتصرف في قطاع معين.

– محكمة عدل: تتكون من سبعة قضاة يعينون لمدة ست سنوات قابلة للتجديد بالاتفاق المشترك بين الدول الأعضاء، مع إجراء تجديد نصفي كل ثلاث سنوات،على أن يكونوا من الأشخاص الذين

---

(1) محمد محمود الإمام ،المرجع السابق،ص536.

تتوافر فيهم كل ضمانات الاستقلال والكفاءة[1]، وتعمل على تحقيق احترام القانون في تفسير وتطبيق الاتفاق واللوائح التنفيذية، أي تحقيق الرقابة القانونية، فتنظر في الدعاوى التي تقيمها أجهزة الجماعة ضد بعضها البعض، أو التي تقيمها حكومات الدول الأعضاء أو الأفراد، أو بين حكومات الأعضاء بشأن إجراءات تنفيذ المعاهدة والقرارات الصادرة تطبيقا لها، وقد تقرر إنهاء معاهدة جماعة الفحم والصلب في 2002/11/23 بانتهاء أجلها.

قررت حكومات كل من هذه الدول توسيع هذا التعاون ليضم مجالات أخرى عام 1957، وذلك حين وقعت الدول الست على اتفاقية روما، بين كل من فرنسا –ألمانيا–هولندا–ايطاليا–بلجيكا–لوكسمبورغ في 25مارس 1957 ،أعلنت بموجبه اتفاقا باسم السوق الأوروبية الموحدة[2]،واستندت هذه الاتفاقية على عمل المجموعة الأوروبية للفحم والصلب ،وشكلت هيئتين دوليتين أخرتين: المجموعة الاقتصادية الأوروبية–المجموعة الأوروبية للطاقة الذرية ،لتعمل جنبا إلى جنب مع المجموعة الأوروبية للفحم والصلب[3]،وأنشئت هيئات عليا هي:

– جمعية عمومية: تتكون من ممثلين تختارهم برلمانات الدول الأعضاء، وهي ذات اختصاص استشاري.

– مجلس الوزراء: يتكون من تسعة أعضاء ،يعينون بناء على ترشيحات حكومات الدول الأعضاء، وتساعد مجلس الوزراء في تنفيذ قراراته ،كما تعرض عليه اقتراحاتها بشأن تنفيذ المعاهدة.

---

(1) علي صادق أبو هيف ،المرجع السابق،ص616.

(2)Pierre–yves monette, op.cit.p27

(3) جمال عبد الناصر مانع ، المرجع السابق،ص328.أو انظر:

Olivier Duhamel, ,la constitution européenne ,éditions Dalloz ,France ,2005 ,pvii7.

– محكمة عدل: تختص بالفصل في مشروعية القرارات التي يتخذها المجلس أو اللجنة.

لقد ظلت المملكة المتحدة خارج إطار الجماعة الاقتصادية الأوروبية في البداية عندما تأسست عام 1957 ،بسبب عدم رغبتها المساس بسيادتها، وبدلا من الانضمام للجماعة الأوروبية أنشأت منطقة التجارة الحرة عام 1959مع ست دول أوروبية أخرى هي السويد–النرويج–النمسا–سويسرا–الدنمارك والبرتغال، لكن نتيجة للنجاحات التي حققتها الجماعة الاقتصادية الأوروبية، طلبت المملكة المتحدة الانضمام عام 1961 ،وقد رفضت فرنسا الطلب لخوفها من منافسة المملكة المتحدة، زيادة على علاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية والتي كانت علاقتها بفرنسا أنداك متوترة[1].

المجموعة الاقتصادية الأوروبية: تم التوقيع على اتفاقية عام1965 تجمع العناصر المتفرقة للاتفاقيات السابقة، وحيث أن أكثر الهيئات تأثيرا كانت المجموعة الاقتصادية الأوروبية أصبح هذا الاسم هو الذي يطلق على المجموعة، ولقد تدرجت الدول الست في إزالة التعريفة الجمركية فيما بينها، إلى أن تم إزالتها بالكامل في أول جويلية 1968، ذلك في الوقت الذي كانت فيه هذه الدول قد أخذت في توحيد سياساتها الاقتصادية في مجال التجارة والزراعة منذ بداية عقد الستينيات.

ومع نجاح الدول الست في إقامة السوق الأوروبية المشتركة على النحو المشار إليه، فقد توسعت عضوية السوق من ست دول إلى تسع دول، فقد قدمت المملكة المتحدة طلبا ثانيا للانضمام عام 1967ورفض لنفس الأسباب، وتقدمت بطلب ثالث عام 1971 وتم قبولها في جانفي 1972،وتم التوقيع على اتفاق قبولها في جانفي 1973،وأجرت بريطانيا استفتاء عاما في 1975 حول عضويتها في المجموعة، وصوت الشعب البريطاني لصالح البقاء ضمن المجموعة الاقتصادية الأوروبية[2]،أما ايرلندا والدانمارك فقد انضمتا إلى الجماعة الأوروبية في العام 1972نظرا لعلاقتهما

---

(1) محمد دحام كردي ، المرجع السابق،ص73–75.

(2) جمال عبد الناصر مانع ، المرجع السابق،ص329.

التجارية مع المملكة المتحدة، وانضمت اليونان والبرتغال خلال عقد الثمانينات، إذ انضمت اليونان في جانفي 1981،وانضمت إسبانيا والبرتغال في عام 1986 [1].

وقد شجع التوسع في عضوية الاتحاد رئيس المفوضية الأوروبية عام 1985 لكي ينشر ما سمي بالورقة البيضاء ،ليضع توقيتات لاكتمال السوق الأوروبي الموحد في أول يناير 1993، وهو الأمر الذي اقتضى إصدار القانون الأوروبي الموحد الذي تم التوقيع عليه في عام 1987 ،ودخل حيز التنفيذ في أول جويلية 1989 [2]، الذي اعتمد الأساس لكل المعاهدات المعدلة، والتي حاولت إقرار الدستور الأوروبي، ونص على التماسك الاجتماعي والاقتصادي بين الدول الأعضاء، وتطبيق أهداف الاتحاد الاقتصادي والنظام النقدي الأوروبي والاتحاد الأوروبي الاقتصادي.

الفرع الثاني: توسع الوحدة الأوروبية.

يمكن التمييز بين مرحلة التأسيس ومرحلة التوسع، والتوسع الأفقي للاتحاد الأوروبي يقصد به توسيع نطاق التكامل ليشمل عددا من الدول، أو هو انضمام أعضاء جدد إلى الاتحاد الأوروبي، وذلك في محاولة للدول الأوروبية إنهاء الخلافات والانقسامات التي كانت قائمة فيما بينها، ولتوسيع الفضاء الأوروبي ليشمل أغلب المجال الجغرافي والسكني للقارة الأوروبية لما لذلك من انعكاس.

لقد اختلفت الخريطة السياسية للقارة الأوروبية بسقوط حائط برلين عام 1989، وتفكيك الاتحاد السوفيتي في ديسمبر 1991، وظهرت حكومات جديدة ديمقراطية في شرق ووسط أوروبا، وبحثها عن الدعم السياسي والاقتصادي، وفي ذات الوقت فإن السوق الأوروبية أيضا كانت

---

(1) **Nicolas moussis, op.cit, p16.**

(2) **محمددحام كردي ، المرجع السابق،ص74-75.**

تخطط لتحقيق أهداف جديدة على مسار الوحدة الاقتصادية النقدية[1]، فجرت مفاوضات بين الدول الأعضاء ،وهي أولى المباحثات حول الاتحاد الأوروبي خلال اجتماع ماسترخت سنة 1991، وهو الاجتماع الذي نتجت عنه اتفاقية الاتحاد الأوروبي، التي وقع عليها من قبل قادة الدول الأوروبية بتاريخ07فيفري1992 في مدينة ماسترخت بهولندا، ودخلت حيز النفاذ في الأول من نوفمبر 1993، وتغير اسم الجماعة الاقتصادية الأوروبية إلى الاتحاد الأوروبي ، واستهدفت هذه المعاهدة تحقيق الوحدة النقدية بين الدول الأعضاء بحلول عام 1999[2].

وقد جاءت تلك المعاهدة بعد سنوات طويلة من معاهدة روما المنشئة للمجموعة الأوروبية، ومعاهدة ماستريخت عبارة عن معاهدتين اثنتين ،إحداهما تتعلق بالجانب الاقتصادي، تهدف إلى تحقيق تطور اقتصادي دائم ومتوازن داخل الاتحاد الأوروبي، وإقامة وحدة نقدية أوروبية، وذلك باعتماد عملة واحدة في كل دول الاتحاد الأوروبي بديلا عن العملات الوطنية، وإنشاء البنك المركزي الأوروبي، أما الأخرى تتعلق بالجانب السياسي، فتضمن إيجاد هوية للاتحاد الأوروبي على الصعيد الدولي، للوصول لسياسة خارجية وأمنية مشتركة وحماية مصالح وحقوق المواطنين[3].

وقد وضعت جدولا زمنيا للوحدة الاقتصادية والنقدية، كما وضعت سياسة تغطي القضايا الاجتماعية مثل حقوق العمال والصحة والسلامة، وحثت على بدأ إجراءات تمكين دول أوروبا

---

(1) محمد أبو العينين، الاتحاد الإفريقي ومستقبل القارة الإفريقية ،المرجع السابق،ص105–107.أو انظر عادل عبد الرزاق ،إفريقيا في إطار منظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الإفريقي ، المرجع السابق، ص183–184.

(2) فرج عبد الفتاح فرج، الاقتصاد الإفريقي "قضايا التكامل والتنمية"، المرجع السابق،ص78.أو انظر:

Alain lamassoure, Traité sur l'union européenne, édition economica, paris, 1995.p05

(3) محمد دحام كردي ، المرجع السابق،ص96.

الشرقية من الانضمام للاتحاد الأوروبي، وتم إقرار معايير جديدة على الدول الراغبة بالانضمام، عرفت بشروط أو معايير كوبنهاجن عام 1993،والتي أعلن فيها لجميع دول أوروبا الوسطى والشرقية بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، متى توفرت فيها الشروط والتي من أهمها:

– وجود مؤسسات مدنية مستقرة قادرة على ضمان الديمقراطية، وسيادة حكم القانون، واحترام حقوق الإنسان، واحترام وحماية حقوق الأقليات.

– وجود اقتصاد سوق فعال وقادر على تحمل عبء المنافسة مع قوى السوق ضمن إطار الاتحاد.

– القدرة على تحمل الالتزامات العضوية بما يتضمن التمسك بأهداف الاتحاد النقدية والاقتصادية والسياسية.

وقد عرفت المجموعة تحقيق الوحدة النقدية[1]، ولقد جاء إنشاء الاتحاد النقدي في أوروبا بعد التوقيع على اتفاقية ماسترخت، ففي ظل هذا الاتفاق فإن العملات المحلية للدول الأعضاء سوف تستبدل بعملة أوروبية موحدة، وقد مضى اثنتي عشر عاما حتى أصبحت واقعا ملموسا، بتداول

---

(1) كان قد بدأ التفكير في إقامة النظام النقدي الأوروبي الموحد منذ عام 1970حينما اقترح "وارنر روبرت" (رئيس وزراء لكسمبور غ فيما بعد) ضبط السياسة النقدية وتناسقها مع الأداء الاقتصادي في الدول الأعضاء الست. غير أن الخطوة الأولى في هذا الاتجاه لم تتخذ إلا في عام 1979، حيث تم إنشاء النظام النقدي الأوروبي System European Monetary (EMS) ليخفض من الاختلافات في أسعار صرف العملات بين الدول الأعضاء في الاتحاد، حيث سمح بتذبذب في قيمة العملات فيما بين (2.25%حتى 6%) غير أن هذه السياسات فشلت بسبب عدم استقرار دولار الولايات المتحدة الأمريكية ، وأمام اكتمال السوق الأوروبية المشتركة في عام 1986، والسماح بانتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج فإن نجاح النظام النقدي الأوروبي كان رهنا باستقرار عملات الدول الأعضاء في مواجهة بعضها البعض من جانب، وفي مواجهة دولار الولايات المتحدة الأمريكية من جانب آخر. انظر: فرج عبد الفتاح فرج، الاقتصاد الإفريقي "قضايا التكامل والتنمية"، المرجع السابق، ص79.

وحدة النقد الأوروبية اليورو في اثني عشر دولة عضو بالاتحاد الأوروبي، ولقد انصرمت هذه الفترة في عمل الاستعدادات اللازمة لاستيفاء الشروط التالية:

- يجب أن لايزيد معدل التضخم بمقدار 1.5بنط مئوي عن متوسط معدل التضخم لأقل ثلاث معدلات تضخم في دول المجموعة .
- يجب أن لا تزيد أسعار الفائدة طويلة الأجل بمقدار 2 بنط مئوي عن متوسط معدل أسعار الفائدة طويلة الأجل في الثلاث دول التي تشهد أقل معدلات للتضخم.
- ألا تكون الدولة طالبة الانضمام قد تعرضت لخفض في قيمة عملتها الوطنية خلال السنتين الماضيتين لطلب دخولهما للاتحاد النقدي.
- يجب أن لا يزيد عجز الموازنة العامة عن 3% من الناتج المحلي الإجمالي.
- يجب أن لا تزيد نسبة الديون الحكومية عن 60% من الناتج المحلي الإجمالي[1].

ولقد شهد الاتحاد الأوروبي أول توسع لعضويته في ظل معاهدة ماسترخت، بحصول كل من النمسا–فلندا–السويد على عضوية الاتحاد في الأول جانفي1995، فلم تبق العضوية مقتصرة على دول أوروبا الغربية. وقدتم التوقيع على اتفاقية أمستردام في 17جوان 1997،وهي تحديث لاتفاقية ماستريخت للتحضير لتوسعة الاتحاد الأوروبي لكي يضم دول أوروبا الشرقية، كما أنها عززت الفصل الاجتماعي بالاتفاقية التي تتضمن قانونا حول التوظيف والتمييز [2].

وفي عام1998 اتخذ الاتحاد الأوروبي أول الخطوات الرسمية نحو الشرق ،من خلال الاتجاه إلى

---

(1) فرج عبد الفتاح فرج، الاقتصاد الافريقي "قضايا التكامل والتنمية"، المرجع السابق ،ص80.

(2) Nicolas moussis, op.cit, p25.

البدء بمفاوضات رسمية مع هنغاريا–بولندا– استونيا– جمهورية التشيك–سلوفينيا وقبرص، وبعد مضي عام عام بدأت رومانيا–سلوفاكيا–لاتفيا–ليثوانيا–بلغاريا ومالطا المفاوضات للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، فشهد الاتحاد توسعا آخر وليس أخيرا، بحصول عشر دول على عضوية الاتحاد في أول ماي عام 2004، وهي قبرص–جمهورية التشيك – استونيا – لاتفيا – ليتوانيا –مالطة – بولندا – سلوفاكيا – سلوفانيا – المجر، إذ سعى الاتحاد الأوروبي إلى توسيع وتدعيم نفوذه في القارة الأوروبية، وتذهب بعض الآراء للقول بأن حصول هذه المجموعة من الدول على عضوية الاتحاد جاء لأسباب سياسية أكثر منها اقتصادية، فإن الديمقراطية الوليدة في هذه الدول هي أولى بالرعاية، فاتجاه هذه الدول للأخذ بفلسفة اقتصاديات السوق، فيه منافع لأوروبا الموحدة على المدى الطويل[1].

ويعد هذا التوسع هو الأبرز من نوعه منذ بدء عملية تأسيس الاتحاد الأوروبي، لأنه أنهى عقودا من الانقسام، وقد جاء بعد ثمان سنوات على سقوط جدار برلين في نوفمبر 1989،ذلك أن مفاوضات الانضمام بدأت في 1997 ،فاعتبر البعض ذلك زيادة في شرعية عمل الاتحاد الأوروبي، لكن يرى البعض أن هذا التوسع له أثار سلبية على الاتحاد الأوروبي خاصة في الجانب الاقتصادي، لأن معظم الدول الأعضاء الجديدة هي دول فقيرة بحاجة إلى مساعدات مالية، مما يؤثر على ميزانية الاتحاد، كما أنه يضعف الإرادة السياسية لزيادة الاعتبارات السياسية عند اتخاذ القرارات[2].

وانضمت بلغاريا ورومانيا إلى الاتحاد الأوروبي في الأول جانفي 2007،وتعتبران من أفقر أعضاء الاتحاد الأوروبي، لدى تبنى الاتحاد الأوروبي شروطا صارمة تجاه انضمام كلا العضوين، وبالتالي إن الاتحاد الأوروبي على طريق مراحل التوسع المختلفة، قد شهد زيادة ملحوظة في عدد الدول ،مما

---

(1) فرج عبد الفتاح فرج، الاقتصاد الإفريقي "قضايا التكامل والتنمية"، المرجع السابق ،ص78.

(2) محمد دحام كردي ، المرجع السابق،ص80.

انعكس على المساحة وعدد السكان.

تم إنشاء مؤسسة النقد الأوروبي الموحد في يناير 1994، تمهيدا للقيام بوظائف البنك المركزي الأوروبي، وفي أول جانفي 1999 قامت إحدى عشر دولة بطرح اليورو للتعامل الحسابي إلى جانب عملاتها، بعد استيفائها لشروط معايير تبني اليورو كعملة رسمية وهي النمسا – بلجيكا – فنلندا – فرنسا – ألمانيا – ايرلندا- ايطاليا – لوكسمبورج – هولندا – البرتغال - اسبانيا ،تم لحقهم اليونان في أول يناير عام 2001 ،ومنذ هذا التاريخ فإن البنك المركزي الأوروبي يتولى مسؤولياته في وضع السياسة النقدية، وفي أول جانفي 2002 فإن عملة اليورو المعدنية و الورقية تم وضعها في التعامل، كما تم سحب العملات المحلية من التداول، وانتهت هذه الفترة في 2002/02/27 ليظل اليورو هو العملة الموحدة.

أما باقي دول الاتحاد الأوروبي التي ظلت خارج تلك الكتلة النقدية فهي الدنمارك – السويد – المملكة المتحدة ، فلقد حصلت المملكة المتحدة على حق البقاء خارج الكتلة النقدية، أما السويد فقد قررت عدم الدخول مستخدمة نصوص المعاهدة، التي تبيح لأي دولة أن تطلب مهلة حتى تستوفي الشروط المقررة، أما الدنمارك فقد رفضت الانضمام[1]، وعدلت فقرات السوق الموحدة، وعدلت معاهدة نيس في 26 فيفري 2001 عمل مؤسسات الاتحاد الأوروبي، لا سيما أصوات الدول الأعضاء ،وانتخابات البرلمان الأوروبي ،ودخلت حيز التنفيذ عام2003 .

المطلب الثاني: تقييم التجربة الأوروبية.

لقد عرفت الوحدة الأوروبية عدة مراحل، تم التطرق إلى أبرز خصائصها في المطلب الأول، وقد عرفت نجاحا كبيرا خاصة في المراحل الأولى للوحدة، وسنحاول التطرق لأهم مميزات هذه التجربة،لكن

---

(1) فرج عبد الفتاح فرج، الاقتصاد الإفريقي "قضايا التكامل والتنمية"، المرجع السابق،ص80-81.

قبل ذلك سوف نتعرض بشكل سريع لمبادئ وأهداف الاتحاد الأوروبي، و لأهم الأجهزة التي يتضمنها الاتحاد الأوروبي.

الفرع الأول: هيكل الاتحاد الأوروبي.

يقوم الاتحاد الأوروبي على مجموعة من المبادئ أهمها:

-التعاون بين الدول الأعضاء، وهي الطريقة التي تم الاعتماد عليها في تأسيسه، عن طريق بقاء كل دولة مستقلة عن باقي الدول، دون أن تتخلى عن سيادتها الوطنية، لأن الغرض منه ليس إقامة دولة فوق الدول، وإنما إيجاد رابطة بين هذه الدول ذات السيادة، وإن هذا المبدأ يقوم عليه مجلس التعاون الأوروبي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فالأمن والتعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية والسياسة الخارجية، متوقف على مدى رغبة الدول الأعضاء في الاتحاد.

– احترام الهوية الوطنية للدول الأعضاء التي تقوم على نظام الحكم الديمقراطي.

– احترام الحقوق الأساسية المنصوص عليها في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، والحريات الأساسية المنبثقة من المبادئ الدستورية المشتركة، باعتبارها مبادئ عامة لحقوق الإنسان في المجموعة الأوروبية.

– تعزيز التعاون السياسي والاقتصادي عن طريق إنشاء اتحاد اقتصادي ونقدي[1].

أما عن اهدافه فهي :

– دعم وتقوية السلام، وذلك بالابتعاد عن الحرب كوسيلة لحل النزاعات بين الدول، والاعتماد على التوازن والتوفيق فيما بينها.

– تحقيق الوحدة الاقتصادية ،باعتبار أن الاتحاد الأوروبي وحدة اقتصادية قبل كل شيء، ولا يستمد قوته إلا منها، وهو ما أكدته اتفاقية ماستريخت في أشكال مختلفة من أشكال الوحدة، هي

---

(1) محمد المجذوب ، المرجع السابق،ص487.

تنسيق نشاط التطور الاقتصاد ،وتحقيق الاستقرار والتوازن في النمو الاقتصادي، ورفع مستوى المعيشة، والاستخدام الأمثل للقوى العاملة والاستقرار الاقتصادي والنقدي.

– تحقيق الوحدة السياسية عن طريق الاتحاد الأوروبي والوحدة الاقتصادية بين الدول الأعضاء، فيتم تحقيق الوحدة السياسية بين الشعوب الأوروبية.

– تنمية ورفع الخدمات الاجتماعية ،وهو الهدف البعيد للاتحاد، عن طريق تحسين المستوى المعيشي لشعوب دول الاتحاد، وتقوية الروابط الاجتماعية بينهم[1].

بعد اتفاقية باريس واتفاقية روما ،مرورا بقانون أوروبا ،وصولا إلى اتفاقية ماستريخت ،أصبح الاتحاد الأوروبي أمرا واقعا، وما يميز الاتحاد الأوروبي عن غيره من التنظيمات الدولية ،هو المؤسسات التي تعمل في إطاره، والتي يمكن إرجاعها إلى ست مؤسسات يستند عليها الاتحاد الأوروبي في عمله، هي المجلس الأوروبي– المجلس الوزاري– المفوضية الأوروبية– البرلمان الأوروبي– محكمة العدل الأوروبية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية.

مجلس الاتحاد الأوروبي.

يتشكل المجلس الأوروبي من وزراء الدول الأعضاء ،ممثل واحد لكل دولة، وفي العادة هو وزير الخارجية، لكن يمكن أن يكون هو الوزير المختص بالموضوع محل النقاش، أي أنه هو الكيان الأساسي المسئول عن صنع سياساته، من خلال قبول أو رفض مقترحات الهيئة التنفيذية، وله سلطة تشريعية في إصدار القرارات المشتركة مع البرلمان الأوروبي[2]، ويتناوب الأعضاء رئاسة المجلس التي تدوم ستة أشهر، وللمجلس حق المبادرة بالتشريعات، كما يمارس السلطة التنفيذية، ويتولى رقابة على المفوضية، وتساعده في أداء مهامه الأمانة العامة، أي يعد هذا المجلس المؤسسة الرئيسية في صنع القرار، وهو

---

(1) جمال عبد الناصر مانع ، المرجع السابق،ص332.أو انظر: Olivier Duhamel ;op.cit,p02-03

(2) محمد أبو العينين، الاتحاد الإفريقي ومستقبل القارة الإفريقية ، المرجع السابق،ص117.

المسئول عن سياسة الاتحاد في الشؤون المختلفة، ومن ذلك الخارجية والزراعة والنقل والصناعة والبيئة، وهو الذي يعد أعمال الاتحاد القصيرة و طويلة الأجل، كما تؤخذ القرارات عادة داخل المجلس بالإجماع ، وهناك الكثير من هذه القرارات المهمة تؤخذ عن طريق نظام التصويت بالأغلبية[1].

المجلس الأوروبي :ويتمثل في اجتماعات رؤساء الدول والحكومات الأعضاء، التي يشارك فيها رئيس المفوضية، وهو المسئول عن تحديد الأسس والتوجيهات التي تقوم عليها السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، وكذلك السياسة الاقتصادية والنقدية مع القيام بتنفيذها[2].

البرلمان الأوروبي

تطور البرلمان الأوروبي في سياق عملية التطور المشار إليها وبطريقة منسجمة معها، حيث تأسس بموجب معاهدة باريس المنشأة للهيئة المشتركة للفحم والصلب في أفريل1951،وكان يتكون من أعضاء تعينهم برلمانات دولهم ،وكانت صلاحياته محدودة، لكنها زادت في معاهدة روما المنشئة للسوق الأوروبية المشتركة ،لكنها ظلت محدودة على المستوى التشريعي، وفي1979 تم انتخاب الأعضاء لأول مرة بشكل مباشر من الشعب بالاقتراع العام لمدة خمسة سنوات، وتطور عدد أعضاء البرلمان مع تطور عدد الدول المنظمة للاتحاد، ويوزع عدد الأعضاء لكل دولة على حسب عدد السكان، طبقا لمبدأ التمثيل النسبي وثقل كل دولة، ويحق للدول المرشحة للانضمام للاتحاد أن ترسل مراقبين لها في البرلمان دون حق التصويت[3].

ويمثل الأعضاء المنتخبون من الشعب الاتجاهات السياسية والقيادات والأحزاب في بلدانهم، ولا

---

(1) محمد المجدوب ، المرجع السابق،ص494. أو انظر.Nicolas moussisop.cit.p54-56

(2) محمد أبو العينين، الاتحاد الإفريقي ومستقبل القارة الإفريقية ،المرجع السابق،ص118.

(3) محمد أبو العينين، التقرير الاستراتيجي 2009-2010 ، المرجع السابق،ص141.

يمثلون دولهم أو حكوماتهم، أي أن التمثيل النيابي في البرلمان الأوروبي يعكس اتجاهات البرلمان ولا يعكس اتجاهات الدول المشاركة، ويتمتع البرلمان بسلطات تشريعية ملزمة، إذ يشترك البرلمان مع مجلس الاتحاد الأوروبي في ممارسة السلطة التشريعية، التي كانت في البداية استشارية ثم أصبحت ملزمة، ثم ازدادت اتساعا في إطار معاهدتي ماستريخت وأمستردام، أي يملك البرلمان الأوروبي العديد من الصلاحيات والسلطات التشريعية والتنفيذية، من التصديق على القوانين الأوروبية، والموافقة على كل المعاهدات الدولية ،والتصويت على أعضاء مجلس الوزراء ورئيس المفوضية، ويشارك البرلمان في إعداد الميزانية "وظيفة مالية"، ويمارس وظيفة رقابية على المفوضية، وله أن يسحب الثقة منها ،وله حق توجيه الأسئلة إلى المجلس الأوروبي والمفوضية، مما يعكس مستوى التقدم الذي بلغه ،باعتبار أن أي قرار يصدره هو بمثابة قرار أصدرته جميع الدول الأوروبية[1].

يحتوي البرلمان الأوروبي على732 عضو، ويجتمع الاتحاد الأوروبي في دورة عادية عامة في السنة في ستراسبورغ وجلساته علنية، ويضم البرلمان عشرون لجنة تجتمع في بروكسل فيما بينها من أجل تهيئة بنود جدول الأعمال وتقديمه في الدورة المقبلة[2].

المفوضية الأوروبية "اللجنة العليا".

يطلق عليها البعض الهيئة التنفيذية ،و يعتبرها البعض الأخر بمثابة حكومة الاتحاد الأوروبي، وتقوم بالعديد من الوظائف أهمها طرح مشروعات القوانين، وتقديمها إلى البرلمان والمجلس الأوروبي، أي تتمتع اللجنة العليا بحق المبادرة بالتشريع في أي مرحلة من مراحل عمل المجلس ،وذلك في الشؤون المتعلقة بتطبيق الاتفاقية، أي تشارك في رسم سياسات الاتحاد ،لا سيما ما تعلق بالبحث العلمي والتكنولوجي، وتطبيق القرارات التي تصدر عن المجلس، والمتعلقة بالقطاع الزراعي، مع العمل على

---

(1) محمد أبو العينين، الاتحاد الإفريقي ومستقبل القارة الإفريقية ، المرجع السابق،ص120.

(2)Nicolas moussis ,op.cit, p51-54.

تطبيق التشريعات الصادرة عن الاتحاد ،وتنفيذ بنود الموازنة والبرامج التي يقرها البرلمان والمجلس ،والتأكد من التزام الحكومات بقوانين الاتحاد، كما أنها تمثل الاتحاد أمام المجتمع الدولي، وفي المفاوضات بشأن الاتفاقيات الدولية، وقد كان لها دور كبير في تحقيق الوحدة الأوروبية[1] .

يقع مقرها في بروكسل ولكسمبورغ، وهي من أهم الأجهزة التي يضمها الاتحاد الأوروبي، والتي تتفرع عنها لجنة الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، ولجنة عن الجماعة الاقتصادية الأوروبية، ولجنة عن الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية، إذ تعتبر المفوضية تطورا وامتدادا للسلطة العليا، التي تكونت في جماعة الفحم والصلب من تسعة أشخاص لمدة ست سنوات، تختار الدول ثمانية منهم ويختار هؤلاء التاسع ،وتتخذ القرارات بالأغلبية، كما تكونت مفوضية الجماعة الاقتصادية في البداية من تسعة أشخاص لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد، على ألا يتجاوز عدد من يحملون جنسية واحدة شخصين ثم ارتفع العدد إلى عشرين[2].

بناء على اتفاقية ماستريخت فإن اللجنة العليا تضم مفوضين ترشحهم حكومات الدول الأعضاء، فيعينون من طرف الدول الأعضاء، وبالموافقة المشتركة بينهم لمدة خمسة سنوات، بشرط أن تتم الموافقة على تعيينهم من قبل البرلمان الأوروبي، وتختار الحكومات رئيس المفوضية بموافقة البرلمان، بينما تتشاور الدول مع الرئيس الجديد على باقي المفوضين ويقر البرلمان الاختيار، وأصبح للبرلمان منذ 1995 سلطة التصويت على اختيار المفوضية ورئيسها، وله أن يعزلها لأسباب جوهرية بأغلبية الثلثين، وقد تم في جويلية1999 انتخاب أعضاء التسعة عشر، وأوكل لكل منهم مهمة معينة كالإصلاح الإداري للشؤون الاقتصادية والنقدية ، حماية الصحة والمستهلكين...الخ.

تمثل المفوضية مصالح الدول الأعضاء، من دون أن تكون تابعة لدولة منها، عن طريق ضمان

---

(1)**Pierre-yves monette**, **op.cit.p292-294**.

(2) **محمد محمود الإمام ، المرجع السابق،ص540**.

التوصيات والتعليمات المعتمدة من قبل مجلس الاتحاد، ومن حقها في حالة عدم التطبيق، أن تعرض القضية على محكمة العدل الأوروبية، بشأن انتهاكات الدول أو المؤسسات للتشريعات المشتركة، وفي علاقتها بالبرلمان الأوروبي، فإن المفوضية قد تجبر على الاستقالة إذا طلب منها ذلك أغلبية ثلثا الأعضاء في البرلمان[1].

محكمة العدل الأوروبية.

تكونت عند إنشائها في جماعة الفحم والصلب من سبعة قضاة ،تعينهم الدول لمدة ست سنوات، ويحدث تعديل جزئي كل ثلاث سنوات، مع جواز إعادة التعيين، وارتفع العدد مع تزايد العضوية فأصبح ثلاثة عشر، اثنا عشر يختارون رئيسا من بينهم يعاونهم ستة مدعين عموم، ثم أصبح خمسة عشر يعاونهم تسعة مدعين عموم وتسعة محامين، بحيث يعين القضاة لمدة ستة سنوات قابلة للتجديد، كما تشتمل على عدد من الموظفين من ينهم كاتب لمحكمة، مقرها في لكسمبورغ ،وتضم محكمة المراجعين عددا مساويا لعدد الدول، يعينهم المجلس بالإجماع بعد استشارة البرلمان لمدة ست سنوات، ويتولى كل منهم مراجعة قطاعات معينة للجماعة وتتخذ قراراتها بالأغلبية[2].

تعتبر هي المسؤولية عن حفظ التوازن بين السلطات التي تتمتع بها مؤسسات الاتحاد في مواجهة بعضها، وكذلك حفظ التوازن بين اختصاصات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء، فتنظر المحكمة في الشكاوى المرفوعة إليها من قبل الدول الأعضاء أو المفوضية، ضد دولة لا تحترم التزاماتها الأوروبية، كما تختص بتفسير المعاهدات، وتنظر في قضايا التعويض عن الأضرار التي تسببها الأجهزة الأوروبية للغير، بحيث يقوم المحامي العام بدراسة القضايا المعروضة عليه، ثم إحالتها على المحكمة مشفوعة برأيه المسبب.

---

(1) جمال عبد الناصر مانع ، المرجع السابق،ص334. أو انظر:.Nicolas moussis ,op.cit, p46-50

(2) محمد محمود الإمام ، المرجع السابق،ص540.

تصدر المحكمة أحكامها الملزمة بموجب ولايتها الإلزامية والتي تكون غير قابلة للمراجعة، كما تعتبر محكمة العدل الأوروبية محكمة استئناف بالنسبة للأحكام الصادرة عن محاكم المجموعات الأوروبية، التي تفصل في قضايا المنافسة والمنازعات المتعلقة بالموظفين[1].

لجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

هي هيئة استشارية تمثل أراء ومصالح بعض فئات المجتمع المدني، تتكون لجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية من أعضاء ،يمثلون مختلف المناطق الجغرافية التي تضم مختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، وتعمل اللجنة على مساعدة المجموعة الأوروبية واللجنة للطاقة الذرية عن طريق استشارتها في بعض القضايا، كما تعمل من تلقاء نفسها في عرض بعض القضايا عليها، كما تعمل لجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على مساعدة اللجنة العليا والمجلس الأوروبي، عن طريق المساهمة في تطوير المجموعة في القطاع التجاري والصناعي.

الفرع الثاني: منهج التوحد الأوروبي.

تأثرت أوروبا إلى حد كبير في توجهاتها نحو التكامل بالظروف الموضوعية التي أنتجتها الحرب، فهدفت إلى بناء ما دمرته ،على أساس من التعاون والتنسيق ،لتحسين مكانة أوروبا في النظام الدولي، فظهر اتجاهان، الأول يؤمن بالفدرالية ،ودعا إلى إنشاء دولة فيدرالية تضم كل الدول الأوروبية، على أن تفقد جزءا من سيادتها الاقتصادية والسياسية والدفاعية لصالح الدولة الفيدرالية، أما الاتجاه الثاني فدعا إلى توحيد أوروبا ببناء نوع من الولايات المتحدة الأوروبية [2].

لذلك اتخذت الترتيبات الإقليمية الأوروبية عقب الحرب العالمية الثانية مسرات متباينة، وفقا لطبيعة النظام السائد، فقد اتخذ تنظيم العلاقات الاقتصادية بين دول أوروبا الشرقية شكلا تعاونيا اقتصاديا،

---

(1) **محمد المجدوب ، المرجع السابق،ص495.**

(2) **محمد دحام كردي ، المرجع السابق،ص111-112.**

من خلال مجلس المعونة المتبادلة في سنة 1949 ،وبالتالي الابتعاد عن منهج الاندماج الإقليمي، أما بالنسبة لدول غرب أوروبا فيمكن التمييز بين اتجاهين، أحدهما يبني نظاما إقليميا يحافظ لأعضائه على بقائهم، ويغلب عليه صفة التعاون بين أقطار مستقلة في نواحي دفاعية وأمن المجتمعات الوطنية، أي بناء نسق إقليمي يقوم على التعاون بين الدول ذات السيادة في عدد من الأمور، والثاني تدفعه دعوة ملحة لوحدة أوروبية، من خلال عملية تكاملية منهجية فيسعى إلى التكامل الإقليمي[1].

فظهرت عدت أطر للتعاون تمثلت في المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي، وميثاق بروكسل و ميثاق مجلس أوروبا، إلا أن هذه الترتيبات جميعا لم تفلح في حل عقدة الأمن الفرنسية الألمانية، وإزالة أو تهدئة المخاوف الفرنسة من احتمالات عودة الروح العسكرية إلى ألمانيا ،وإعادة تسليحها بمجرد استكمالها سيادتها التي بقيت محدودة، وبالتالي ظلت الحاجة قائمة لإيجاد مدخل مبتكر إلى مشروع حقيقي للوحدة الأوروبية، فجرت محاولات لإنشاء مؤسسات إقليمية تقبل الدول نقل جانب من سلطاتها إليها في عدد من المجالات، لكن بقي التساؤل حول اختيار نقطة البداية من حيث الأنشطة المختارة، والجرعة المناسبة لسلطات المؤسسات الإقليمية، فشهدت الخمسينات طرح مشروعات هي:

- خطة رئيس الوزراء الفرنسي بليفان في1950 ،بإنشاء جماعة دفاع أوروبية ،ورغم توقيع اتفاقيتهما في 1952/5/19 إلا أن الجمعية الوطنية الفرنسية رفضتها في 1954.

- اقتراح جان مونيه مفوض التخطيط الفرنسي بإقامة جماعة للفحم والصلب، وطرحه في 1950/5/9،وقد قبلته ألمانيا للحصول على وضع شريك في القرار، وإيطاليا وفرنسا إلى جانب دول الاتحاد الاقتصادي البنيلوكس الثلاث، بلجيكا ولوكسمبورغ وهولندا ،ويهدف هذا الاقتراح إلى سيطرة مشتركة على الصناعات الحربية بطريق غير مباشر، وايجاد حل لمعضلة سياسية هي حرص فرنسا على

---

(1) محمد محمود الإمام ، المرجع السابق،ص527-529.أو أنظر: Nicolas moussis ,op.cit, p15.

ألا تعود ألمانيا إلى الانفراد بسياستها بما يتيح لها توجيهها لشن الحروب، مع فتح الباب أمام ألمانيا لاستعادة جانب من سلطتها.

إن محاولات بدء التكامل من الجانبين السياسي والدفاعي يؤدي إلى صعوبة التكامل في هذين المجالين، الأمر الذي عزز الفكر النظري الداعي إلى البدء من الجانب الاقتصادي، ورغم تعدد المناهج في هذا المجال فإن الغلبة كتبت للمنهج الوظيفي ، الذي لا يقتصر على بناء التكامل تدريجيا بدءا من تحرير العلاقات البينية التجارية، تدرجا إلى أسواق عناصر الإنتاج، ثم انتقالا إلى ترابط البنيات الاقتصادية الكلية، بل يدعو أيضا إلى تدرج في بناء المؤسسات الإقليمية، وفي نقل السلطات من الدول الأعضاء إليها.

انطلقت مرحلة التأسيس بإعلان الدول الست تأسيس النواة الأولى للوحدة الأوروبية عام 1951، بإنشاء المجموعة الأوروبية للفحم والصلب ،إذ وافقت فرنسا على تشكيل الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، لأنها كانت ترغب دائما إلى تحقيق السلام وعدم اللجوء للحرب، فضلا عن سعيها للحصول على أسواق لمنتجاتها، وفرصة طبيعية للتوسع الصناعي، لما يملكه قطاعها الزراعي من وزن اقتصادي واجتماعي كبيرين، أما ألمانيا وجدت من انضمامها إلى الجماعة الأوروبية يحقق لها هدف سياسي تمثل بإعادة تأهيلها السياسي في المجتمع الأوروبي، ويعيد لها سيادتها التي فقدتها نتيجة وقوعها تحت الاحتلال،وهدف اقتصادي هو النهوض بأنشطتها الصناعية في ظل حاجة أوروبا لمنتجاتها، كما أن بقية الدول كان لها أيضا دوافعها للانضمام إلى هذه المجموعة[1].

فبدأ مشروع معاهدة المجموعة الأوروبية للفحم والصلب بخطة أعلنها روبرت شومان وزير خارجية فرنسا عام 1950 ،بناء على اقتراح جان مونيه، التي تقوم على أساس جمع قطاعي الفحم والصلب

---

(1) **محمد دحام كردي ،المرجع السابق،ص70-71.**

للدول الأعضاء تحت سلطات مشتركة لتحقيق الاندماج فيما بينها، والتركيز على الصناعات الرئيسة كحجر الأساس لتوحيد أوروبا، والتغلب على عقدة الأمن الفرنسية تجاه ألمانيا، عن طريق وضع القطاع الرئيس للصناعة العسكرية تحت سلطة أوروبية مشتركة، وبدء عملية تكاملية أوروبية تبدأ بقطاع صناعي قوي ،حتى يمكن أن يؤدي النجاح فيه إلى نجاح العملية التكاملية برمتها.

إن إنشاء جماعة الفحم والصلب يعكس عدم الإقدام على إنشاء دولة فيدرالية بكل قطاعاتها مرة واحدة، فاتبعت الدول الأوروبية استراتيجية معينة في سبيل تحقيق الدمج وبناء الوحدة الأوروبية، تقوم على الانطلاق من القضايا الصغرى والجزئية إلى قضايا الكبرى واستراتيجية، وعدم النظر إلى قضية الوحدة كمعطى يجب التسليم به منذ البداية، ولكن تصل إليه الدول بمحض إرادتها عن طريق تفاعلاتها، فتسمح لكل دولة بالاندماج في مشروع الوحدة الأوروبية، والمساهمة في بنائه بإرادتها الحرة، أو التوقف عند مرحلة معينة من مسيرة تطور البناء أو حتى الخروج منه إذا أرادت[1].

وتميزت بداية الجماعة الأوروبية بوجود تنظيمين يسرا تكامل الأسواق، الأول المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي، التي مهدت لاستفادة الدو ل الأوروبية من برنامج الإنعاش الاقتصادي، الذي موله مشروع مارشال للمساعدة الأمريكية، وساهمت في إعادة اعمار الاقتصاديات الأوروبية التي حطمتها الحرب العالمية الثانية، وأزالت بذلك كثيرا من العوائق الهيكلية للتكامل الاقتصادي، كما عملت في الوقت نفسه على تطبيق قو اعد الغات فيمل يتعلق بتخفيف الرسوم والعوائق غير التعريفية، والثاني هو إنشاء اتحاد للمدفوعات الأوروبي عام 1950 ،الذي ساهم في تحقيق قابلية العملات الأوروبية للتحويل، وأزال بذلك جانبا من عوائق التبادل التجاري[2].

---

(1) محمد دحام كردي ، المرجع نفسه ،ص112.

(2) محمد محمود الإمام ، المرجع السابق،ص59.

اعتبر تأسيس المجموعة الأوروبية للفحم والصلب نجاحا، لكن ظلت فكرة تحقيق مزيد من التكامل الأوروبي تراود الكثيرين،فاقتر ح وزراء خارجية الدول الست في 1953 إنشاء جماعة سياسية أوروبية، تندمج مع جماعة الدفاع وجماعة الفحم والصلب، غير أن فشل جماعة الدفاع أدى إلى فشل هذا المشروع أيضا، لذلك قام السيد هنري سباك وزير خارجية بلجيكا عام 1956 ،بدراسة التعاون بين الدول الأوروبية، ورأى أن سبيل ذلك هو إنشاء سوق مشتركة، كخطوة نحو قيام سياسة اقتصادية مشتركة[1].

كما أنه بعد أن أنجزت المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي مهامها المتعلقة ببرنامج الإنعاش الاقتصادي، الذي موله مشروع مارشال، قامت في مجال التكامل بدراسة الاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة، ومتطلبات تسهيل انتقال الأفراد، وتنشيط التجارة البينية من خلال اتفاقيات مشتركة، وإنشاء نظام لتسوية المدفوعات المتعددة، وهي الدراسات التي ساهمت في دفع الجهود التكاملية على أسس علمية دقيقة، وفي ضوء تحليل عميق للأوضاع العملية.

وقد تابعت المنظمة جميع الخطوات السابقة على نطاق عضويتها الأوسع، وأوصت على تحرير انتقال اليد العاملة، أي أن المنظمات التعاونية ساهمت في كثير من الإجراءات التي سهلت في ما بعد إقامة ترتيبات تكامل اقتصادية للأسواق، وهكذا اكتسبت العملية التكاملية الأوروبية قوتي دفع، الأولى من جماعة الفحم والصلب من حيث الإطار المؤسسي، والثانية هي تنظيم قوى السوق على أساس من المنافسة الحرة، بحيث توفرت أرضية صلبة للمضي بسرعة في تطبيق المنهج الوظيفي المحدث[2].

وقد قرر وزراء خارجية دول أعضاء جماعة الفحم والصلب قبول اقتراح البنيلوكس في 1955 ،

---

(1) محمد دحام كردي ، المرجع السابق،ص93.

(2) محمد محمود الإمام ، المرجع السابق،ص529– 530.

بالتوجه نحو وحدة اقتصادية أوروبية، من خلال جماعة اقتصادية أوروبية، مع التركيز في الجانب القطاعي على مجال الطاقة الذرية[1]، قتم في النهاية صياغة اتفاقيتين ثم التوقيع عليهما في 1957/03/25 في روما، إحداهما بإنشاء جماعة أوروبية للطاقة الذرية، والأخرى معاهدة روما بإنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية.

فوقعت الدول الست على اتفاقية روما ،و قررت الدول بناء الجماعة الاقتصادية الأوروبية تأسيسا على إنشاء سوق مشترك فيما بينها، يسمح فيه بانتقال السلع و الخدمات، فأبرمت المعاهدة بقصد إلغاء الحواجز الجمركية فيما بينها، وتوحيد التعريفات والعملة، وخلق سوق مشتركة، والسماح بحرية انتقال رأس المال والقوى العاملة والبضائع، وإلغاء العقبات وتنسيق الإنتاج بينها وحسن استغلالها لمستعمراتها، عن طريق تعاونها في استغلال موارد هذه المستعمرات، وإدخالها في سوق مشتركة معها، وتبني سياسة مشتركة في مجال النقل والخدمات، وقد نصت المعاهدة على أن ينفذ هذا البرنامج تدريجيا خلال فترة اثني عشرة عاما ،يجوز مدها إلى خمسة عشر أو سبعة عشر عاما[2].

وبالتالي ركزت اتفاقية روما على إقامة السوق الموحدة، لما يترتب عليها من منافع اقتصادية هائلة في ضوء زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات الأوروبية داخل السوق الموحدة وخارجها وخفض معدلات البطالة، وزيادة القدرة على التحكم في التضخم ،أي الاتجاه إلى مرحلة الاندماج الفعلي، كما أن باب العضوية لم يسد أمام الدول التي ترغب في الانضمام ،وإنما فتح وفق شروط أهمها أن تكون الدول تتبع نظما ديمقراطية، تقبل الانضمام إلى العملية التكاملية من

---

(1) دعت مجموعة البنيلوكس لإقامة سوق مشتركة، واتخاذ إجراءات مشتركة في بعض المجالات مثل النقل والطاقة، بينما اقترحت بريطانيا إقامة منطقة تجارة حرة صناعية تضم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي. أنظر: محمد محمود الإمام ، المرجع السابق،ص530.

(2) علي صادق أبو هيف، المرجع السابق،ص617.

النقطة التي وصلت إليها، حتى لا يؤدي التوسع إلى إخلال بالمكاسب التي تحققت، وأن تقدم طلبا بذلك يوافق عليه البرلمان الأوروبي، وموافقة المجموعة الأوروبية بالإجماع، حتى لا يكون هناك انقسام في الآراء داخل السوق الأوروبية[1].

وبالتالي المراحل الأولى للجماعة الأوروبية خصصت لبناء التكامل انطلاقا من اتحاد جمركي، ومع ذلك فإن بريطانيا تزعمت مجموعة أخرى من الدول فضلت الوقوف عند حد منطقة تجارة حرة للمنتجات الصناعية، وهكذا كانت المصالح هي المحدد للموقف من التجمع الإقليمي، ومن تقبل فكرة الاندماج، وعندما زالت الموانع التي حملت دول وسط وشرق أوروبا عن الالتحاق بالجماعة الأو روبية، ورأت أن مصلحتها الالتحاق بها ،ساعدتها الجماعة على استيعاب ما فاتها من إجراءات تكاملية[2].

فبدأت الجماعة الاقتصادية عملها من مرحلة الاتحاد الجمركي متضمنة منطقة تجارة حرة، بل تمكنت من الإسراع في بنائه واستكماله في عشر سنوات ونصف بدلا من اثني عشر سنة، وساهم ذلك في تعزيز المؤسسات الإقليمية التي أشرفت على السياسات التجارية، كما أن هذه المؤسسات تجاوزت الجانب التجاري، نظرا لأن معاهدة الجماعة تضمنت اتباع عدد من السياسات المشتركة ،من بينها السياسة الزراعية المشتركة التي ساهمت أيضا في حل مشاكل عرقلت مسار البنيلوكس، كما ساعدت سياسة المنافسة على تنظيم عمل الأسواق، وتجنب قيام احتكارات تشوه توزيع منافع التكامل .

تم التوقيع على اتفاقية عام1965 تجمع العناصر المتفرقة للاتفاقيات السابقة، وحيث أن أكثر الهيئات تأثيرا كانت المجموعة الاقتصادية الأوروبية، أصبح هذا الاسم هو الذي يطلق على المجموعة،

---

(1) محمد دحام كردي ،المرجع السابق،ص72.

(2) محمد محمود الإمام ، المرجع السابق،ص58.

وبعد انتهاء المرحلة الانتقالية واستكمال الاتحاد الجمركي، وجهت الجهود للعقدين التاليين لمرحلة الاتحاد الاقتصادي والنقدي، وأظهرت التجربة أن التكامل النقدي المفضي إلى عملة موحدة يقتضي تقاربا في الأوضاع الاقتصادية الكلية، كما أن الاتحاد الاقتصادي يتطلب إزالة ما تبقى من عقبات تعوق الحركة عبر الحدود، لذلك اتجه العمل لبناء السوق الموحدة ،ومن بعدها الالتزام بمعايير تقارب اقتصادي ،تكفل تجانس السياسات الاقتصادية الكلية، ثم تقارب العملات وصولا إلى عملة موحدة.

وبالتوازي مع تعميق التكامل (رأسيا)، سار التوسع (أفقيا) في العضوية، بفتحها أمام دول أخرى تتبع نظما ديمقراطية، تقبل الانضمام إلى العملية التكاملية من النقطة التي وصلت إليها، حتى لا يؤدي التوسع إلى إخلال بالمكاسب التي تحققت، ولعبت الاعتبارات السياسية دورا حاكما في التوسع، فرغم أن بريطانيا جاهدت من أجل الانضمام خلال الستينات، فإن معارضة الرئيس الفرنسي ديغول أجلت انضمامها إلى 1972.

وخلال الثمانينات ضمت دول الجنوب اليونان ،ثم إسبانيا والبرتغال رغم تدني مستواها الاقتصادي، بعد سقوط نظمها الدكتاتورية حرصا على عدم نكوصها عن الديمقراطية، والدول المحايدة السويد وفلندا والنمسا انضمت في 1994 ،بعد زوال تخوفها من التورط في ما يخدش حيادها مع انتهاء الحرب الباردة، أما دول الشرق والوسط فقد انضمت بعد تغيير نظمها السياسية وتأهيل اقتصادياتها لتندرج في نظام السوق[1].

لقد جاءت معاهدة ماستريخت بتعديلات جديدة، منها الاستعاضة عن نظام التعاون السياسي الأوروبي بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، التي تشمل جميع النواحي الأمنية للاتحاد، وتؤدي في النهاية إلى صياغة سياسة دفاعية مشتركة، وإقامة اتحاد نقدي عبر ثلاث مراحل ،تنتهي في الأول من جانفي 1999 ،كما أقرت المعاهدة التعاون في الشؤون الداخلية والعدالة بما في ذلك حق اللجوء

---

(1) محمد محمود الإمام ، المرجع السابق،ص59.

والهجرة، واعترفت بالمواطنة الأوروبية وأدخلت تعديلات في الهياكل المؤسسية وفي قواعد اتخاذ القرارات.

وأدخلت معاهدة أمستردام عددا من التغييرات على معاهدة ماستريخت، كان بعضها في مجال الحرية والأمن والعدالة، مثل التحديد الدقيق للنصوص القانونية التي تضمن الحريات الرئيسية الواردة في قوانين الدول الأعضاء ،وإدخال تعديلات من شأنها تعزيز فاعلية واتساق السياسات الخارجية والأمنية المشتركة مع إصلاح بعض الجوانب المؤسسية، وتعديل أساليب اتخاذ القرارات بما يناسب اتساع العضوية [1].

ونخلص إلى القول أن الاتحاد الأوروبي عند بداية تأسيسه لم يتجاهل التناقضات الموجودة بين الدول الأوروبية بل أقرها وتعامل معها بجدية، كما أنه لم يغفل الجانب الثقافي والسياسي، واهتم بجعل مشروع الوحدة مشروعا شعبيا ،وأبعد عنه صبغة الفوقية التي تعزله عن الواقع المعاش، فأصبحت قضية الوحدة قضية شعوب [2]،فيعكس الاتحاد الأوروبي في نشأته نوعا من التدرج في العمل الوحدوي، ويعتبر البعض أن التدرج كان السمة الرئيسية للمشروع الوحدوي الأوروبي، وهو ما يتضح بالنظر إلى مجالات التعاون، حيث تم البدء بالمجال الاقتصادي ثم الدفاعي ثم المجال السياسي والاجتماعي، كما تم تقسيم مراحل التكامل إلى أربعة مراحل، هي الاتحاد الجمركي ثم السوق المشتركة ثم السوق الموحدة ثم الاتحاد الأوروبي.

---

(1) **Alain lamassoure**,**op**.**cit** ,**p35–37**.

أو انظر:محمد أبو العينين، الاتحاد الإفريقي ومستقبل القارة الإفريقية ، المرجع السابق،ص110–111.

(2) محمد دحام كردي ، المرجع السابق،ص118.

المبحث الثاني :متطلبات تفعيل عملية التكامل في إفريقيا.

إن المنظمات الافريقية لا يناط بها تنمية القارة ،وإنما يقتصر دورها على وضع استراتيجية اقتصادية إفريقية، تتناول أساليب معالجة المشكلات الاقتصادية الإفريقية، وبالتالي على الدول الاعتماد على قدرتها الذاتية في تحقيق النمو والتنمية، فالدول النامية لابد لها من تضحيات من أجل المحافظة على استقلالها السياسي، الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بحريتها الاقتصادية، ولابد لها أن تتغلب على المصاعب التي وضعها المستعمرون في طريق تقدمها الصناعي والاقتصادي.

فالمشكلات التي تواجهها إفريقيا في حاجة إلى حلول سريعة، ولكن إيجاد هذه الحلول ليس بالأمر السهل الذي يمكن تطبيقه بين عشية وضحاها، كما لا تستطيع بمفردها أن تواجه هذه المشاكل، ولمواجهة المشاكل سالفة الذكر، طالب منتدى التنمية الثالث الذي نظمته اللجنة الاقتصادية لإفريقيا في مارس2002 ،بمواجهة التحديات التي تواجه القارة حاليا، ويلاحظ أن الاتفاقيات التكاملية التي عقدت خلال التسعينات قد أخذت بالكثير من هذه المقترحات، غير أن الموقف منها اختلف باختلاف المناهج الفكرية للأطراف المختلفة[1].

وبالنسبة للدراسات التي تناولت مستقبل التكامل في إفريقيا، فقدم روبسون دراسة عن مستقبل التكامل، حدد فيها الشروط لنجاح التكامل الاقتصادي والتعاون، أما دراسة الشربيني فقد ركزت على المشكلات التوزيعية وأثرها على التكامل الاقتصادي الإقليمي في تجربة شرق إفريقيا، وقد توصلت الدراسة في نهايتها إلى عدة نتائج سوف يتم ذكرها لاحقا[2].

---

(1) محمد محمود الإمام، المرجع السابق،ص215.

(2) فرج عبد الفتاح فرج، الاقتصاد الإفريقي من التكامل الإقليمي إلى العولمة، المرجع السابق ،ص69.

لذلك إن حلم تحقيق التكامل سيبقى حلما إن لم تتوافر عوامل تساهم في إخراجه إلى حيز الوجود، ويرتبط معظمها بمدى قدرة الدول الإفريقية على التعامل مع المشكلات الموضحة سلفا، إذ على الدول الإفريقية أن تأخذ في حسبانها اعتبارات هامة، من أجل تعزيز محاولات الوصول للاتحاد الاقتصادي والوحدة النقدية، وحتى تتجنب أسباب عدم نجاح محاولاتها، وانهيار بعض المجموعات القائمة.

ويرتبط التعاون والتكامل الاقتصادي في كثير من نواحيه بالنظم الاجتماعية والسياسية لدى الدول الأعضاء في المجموعة، التي تهدف إلى التكامل، لوجود دوافع سياسية تحمل على التكامل الاقتصادي خاصة للدول النامية، حتى وإن كانت الدوافع المبدئية للتكامل الاقتصادي هي اقتصادية، فإن الحاجة إلى الوحدة السياسية يمكن أن تنشأ في مرحلة لاحقة، وباستقراء أهم المتطلبات التي تعرض لها الكُتاب، ميزنا بين متطلبات سياسية ومؤسساتية واجتماعية لعدم ظهور علاقتها المباشرة (المطلب الأول)،وأخرى اقتصادية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: المتطلبات السياسية والمؤسسية والاجتماعية.

هناك شبه إجماع على أهمية العامل السياسي، أو ما يسمى بالإرادة السياسية لتحقيق التكامل، والتي لها أثرها السلبي على استمرار جهود التكامل الاقتصادي، وبالتالي إن تنفيذ عملية التكامل يستدعي توفير هياكل وطنية، تحكمها المبادئ المتفق عليها خاصة السياسية ، وذلك لما تم اعتباره بأن المشكلات السياسية تتمثل أخطر المعوقات التي تعترض القارة الإفريقية(الفرع الأول)،كما أنه نظرا للمشاكل المؤسسية التي تعاني منها المنظمات الاقتصادية، يجب أيضا العمل على تحقيق بعض المتطلبات المؤسسية، دون أن ننسى تحقيق عوامل أخرى اجتماعية، نظرا لتعدد المشاكل الاجتماعية بالقارة(الفرع الثاني).

الفرع الأول: المتطلبات السياسية.

يجب توفير الاستقرار السياسي والاقتصادي الداخلي في الدول الإفريقية لإنجاح عملية التكامل، وهو عكس ما عليه الحال من انتشار التوترات والصراعات الإثنية والحروب الأهلية وذلك لعدة اعتبارات[1]، وبذلك افتقدت الدول الإفريقية لآلية سلمية لتداول السلطة، والتعبير عن إرادة المجتمعات التي تمثلها، فعرفت القارة نتيجة لذلك الكثير من العنف، كسبيل لإدارة الصراعات حول السلطة السياسية، وكل ذلك ألقى بظلاله على تجارب التكامل التي شهدتها القارة، والتي فقدت فاعليتها لجوانب الضعف التي اعترت النظم السياسية لأطرافها، أو تورطها في نزاعات إقليمية، وكل ذلك يؤدي إلى جمود اقتصادي.

بالإضافة إلى غياب الحكم الجيد، لذلك نجد رأي المواطنين يعترض على القول بقدرة النظم السياسية القائمة في القارة على تحقيق التكامل، لذلك تظهر الحاجة لتحسين وتطوير نظم الحكم السياسية، أي يجب علاج أزمة الدولة في إفريقيا وما يشوبها من قصور[2]، ذلك أن المرتكز السياسي حيث يكون الاستقرار السياسي أحد الشروط اللازمة لنجاح التكامل الاقتصادي، و يتمثل الاستقرار السياسي في سيادة الشرعية، وتداول السلطة بالطرق الديمقراطية، فضلا عن تحديد استراتيجيات لها

---

(1) منها الاتجاه نحو تأسيس نمط من الحكم الشخصي، الذي يعطي أهمية كبرى لدور شخص الحاكم في النظام السياسي، وعدم الاعتراف بالمعارضة السياسية المنظمة وضعف المؤسسات التشريعية والقضائية، وعدم قيامها بالوظائف المنوطة بها، بل أصبحت أداة طبيعية يستخدمها النظام الحاكم للحصول على الدعم والتأييد السياسي، واللجوء إلى استخدام سياسات القمع والعنف لتحقيق أهداف النظام السياسي، بدلا من الاعتماد على سياسات الإقناع والرضا الشعبي، وتبني صيغ المنهج الفوقي في التغيير السياسي، من خلال الانقلابات والحركات التحررية المسلحة. أنظر: عبد السلام نوير، محمد عاشور، التكامل الإقليمي في إفريقيا "دراسة نظرية ميدانية"، المرجع السابق،ص81-82.

(2) محمد عاشور، التكامل الإقليمي في إفريقيا "الضرورات والمعوقات" ، المرجع السابق ،ص61.

صفة الاستمرار ،ولا سيما تلك المتعلقة باتجاهات السياسة الخارجية[1]،فلابد من ترسيخ قواعد الحكم الجيد ،وبناء مؤسسات صنع قرار شرعية على كافة المستويات ومراكز السلطة، وإقامة أطر مؤسسية وطنية تتولى تفعيل السياسات التكاملية الإقليمية، وهذا للتخلص من أحد عوائق التكتل الإقليمي في إفريقيا، المتمثل في عدم الالتزام بما يتفق عليه[2].

فقد عرفت معظم دول إفريقيا نظما قائمة على الحكم الفردي(الحزب الواحد)، فظلت القارة تعيش عصر القائد الواحد والايديولوجيا الواحدة، لكن بعد زوال النظم العسكرية في دول عدة، مثل نيجيريا وغانا جرت انتخابات تعددية، غير أنها لم تضمن تدعيم التحول الديمقراطي، وهذا لوجود عدة معوقات[3]، لذا تظهر أهمية الديمقراطية في إرساء نظم حكم مستقرة، بما يتيحه لها في تحقيق التكامل بين الدول الإفريقية، لأنها تسمح بالمشاركة الشعبية، وهذا ما أكده استطلاع رأي المواطنين الأفارقة بشأن تأثير الديمقراطية على التكامل الإفريقي.

كما يجب الاهتمام بقضايا السيادة والمشاركة، إذ يجب إشراك أكبر قدر من الفاعلين الاقتصاديين، ووجود ثقافة تكاملية ،وإشراك مختلف فئات المجتمع المدني، كذلك يوجد اتفاق على ضرورة بناء التزام سياسي قوي ومستمر، بإقناع القادة بأن ترتيبات التكامل مفيدة ومهمة ،وإنشاء نظام لتعويض الخاسرين من عملية التكامل من خلال تمويل موازنات الدول المتضررة.

غير أن هناك تباين في الموقف من تعزيز السلطة فوق الوطنية لمؤسسات التكامل، فالبعض يرى في

---

(1) فرج عبد الفتاح فرج، الاقتصاد الإفريقي من التكامل الإقليمي إلى العولمة، المرجع السابق،ص86.

(2) محمد عاشور ، التكامل الإقليمي في إفريقيا "الضرورات والمعوقات" ، المرجع السابق ،ص62.

(3) إن التوجه نحو التقدم والديمقراطية تقوده زعامات لا تتاح لها الفرص بسبب الولاءات القبائلية، التي تؤدي إلى نزاعات وصراعات تكون نتيجتها حروب عرقية تهدر محاولات الديمقراطية، زيادة على دور القوات العسكرية صاحبة المصالح التي تنتمي للسلطة ، وترجح كفةالحكام على الديمقراطية والمعارضة، و انتشار ثقافة سياسية غير ديمقراطية في القارة الإفريقية، تشجع على الشخصانية والحكم الفردي وعدم المشاركة السياسية.

ذلك إيجاد مؤسسات تشريعية منتخبة وأجهزة قضائية وآليات لحل المنازعات، في حين يرى آخرون أنه من غير المناسب حاليا التخلي عن السيادة، ويفضلون المشاركة فيها بمؤسسات ترتبط بدرجة أكبر بالأولويات والمصالح الوطنية، ويجري التركيز على تنسيق السياسات بدلا من التكامل، مع احتفاظ الدول بسيادتها، كما توجد حاجة إلى مؤسسة بحثية تتخصص في دراسة الإقليمية والتكامل في إفريقيا، إضافة إلى تنسيق السياسات الكلية، إذ لم تحظ دراسة أثر تنسيق السياسات الكلية على التكامل بالاهتمام، وتركز الاهتمام على ضرورة مواجهة المشاكل، ويدعو البعض إلى ارتباط الأقاليم بضامن من الدول المتقدمة مثل تنسيق السياسات في الأوئموا بإشراف من فرنسا، إلا أن عدم دقة البيانات وضعف الطاقة المؤسسية تحد من شأن آلية الإشراف[1].

وبما أن الدولة هي الفاعل الرئيسي في التفاعلات الدولية سياسيا واقتصاديا، والعامل الرئيسي في التنمية الوطنية، فالدولة القوية هي الوحيدة القادرة على وضع البلاد على خريطة الاقتصاد السياسي العالمي، فيرى الأستاذ علي مزروعي أن للدول الإقليمية الكبرى في القارة دورا في دعم عمليات التكامل بين الدول الإفريقية، من خلال العمل كقوة دفع للتعامل مع المشكلات والتحديات، وقد أوضح استطلاع رأي المواطنين الأفارقة عن تأييد معظمهم للرأي الداعي إلى أن وجود دولافريقية كبرى يعتبر عاملا مساعدا في إنجاح عملية التكامل بين الدول الإفريقية[2].

كما يجب تجنب اختلاف التوجهات السياسية للقادة الأفارقة ، مما يعني أن إقامة أية معاهدة أو اتحادات اقتصادية، يجب أن يتم بعيدا عن الخلافات الموجودة في الدوائر السياسية، وهذا مطلب أساسي لنجاح التكامل، كما أن الإجراءات الخاصة بإقامة الاتحاد الاقتصادي يجب أن تتم بواسطة لجان بعيدة في تكوينها عن القيادات السياسية للدول الأعضاء، لذلك يمكن إنشاء مجلس مستقل لا يخضع لإرادة السياسيين يتولى هذه المهام، وخبرة مجموعة شرق إفريقيا دليل على دور القادة في القضاء

---

(1) محمد محمود الإمام، المرجع السابق،ص220.

(2)عبد السلام نوير، محمد عاشور، التكامل الإقليمي في إفريقيا "دراسة نظرية ميدانية"، المرجع السابق،ص91.

على التكتلات عند الاختلاف[1]، فالتكامل الاقتصادي يرتبط بمدى تنفيذ الالتزامات المتفق عليها وانعكاساتها على الدول المنظمة للمنطقة، أي بحصولها على فوائد من هذا التكتل، وهذا لن يكون إلا بتوفر الثقة بين دول التكتل في تنفيذ الالتزامات، ويكون ذلك خاصة بين الدول التي تجمعها رقعة جغرافية واحدة ،ويضمها إطار من العلاقات الثقافية والتاريخية، دون أن ننسى دور تقارب وجهات النظر السياسية بين الزعماء في هذه البلدان[2].

كما يجب العمل على المزيد من التنسيق بين التجمعات الاقتصادية الإفريقية المختلفة وحتى داخلها، لأن هناك تجمعات صغيرة بداخل التجمع تتنافس فيما بينها، وقد لاحظ أحمد حجاج الأمين العام المساعد لمنظمة الوحدة الإفريقية سابقا، أنه من الصعب جدا جمع التجمعات الاقتصادية الإفريقية الهامة للتنسيق فيما بينها ،في ضوء وضع كل منها لسياسات اقتصادية معينة دون أي اعتبار لما تضعه التجمعات الأخرى[3]،كما يرى البعض أنه يجب أن تصر إفريقيا على ضرورة إلغاء جزء كبير من ديونها، التي أصبحت تمثل بالفعل العائق الرئيسي أمام أياحتمالات لنمو اقتصادياتها، إذ تذهب كل حصيلة صادرتاها لخدمة فوائد الديون وليس حتى دفع أقساطها.

الفرع الثاني: المتطلبات المؤسسية والاجتماعية.

يتوقف نجاح التكامل الاقتصادي إلى حد بعيد على نوع وكفاءة المؤسسات والأجهزة التي تشرف وتوجه نشاطه، ولا يوجد نمط واحد من المؤسسات، لذلك يجب على كل تكتل أن يقوم بوضع المؤسسات والتنظيم الذي يتلاءم مع أوضاعه، نظرا لاختلاف الظروف والحاجيات، لذلك يجب تعزيز

---

(1) فرج عبد الفتاح فرج، الاقتصاد الإفريقي من التكامل الإقليمي إلى العولمة، المرجع السابق،ص83.

(2) محسن أحمد محمود الخضيري، المرجع السابق،ص34.

(3) أحمد حجاج ،تأثير العولمة على الوحدة الإفريقية، المرجع السابق،ص70.

القدرات التكاملية وترشيد المنظمات الإقليمية، باعتبارها القاعدة الأساسية لتحقيق التكامل الاقتصادي الإفريقي، بأن يتولى الإفريقيون شؤون تكاملهم والأخذ بمناهج عملية، وإعطاء دور الصدارة في ذلك للمثقفين والمختصين والشباب، والاهتمام بالقدرات الفنية والإدارية و الاستراتيجية للمؤسسات الإقليمية القائمة أو المقترح إنشاؤها.

كما أنه لا بد من إعادة هيكلة بعضها ودمج البعض الأخر، من أجل تركيز الموارد لخدمة عدد قليل من المؤسسات ذات الكفاءة العالية، وتجنب المنافسة غير المجدية بين العدد الكبير من التكتلات التي تتداخل أهدافها، والعمل على تنسيق السياسات الاقتصادية داخل كل إقليم، وهنا يظهر دور الجماعة الاقتصادية الإفريقية في ترشيد هذه التكتلات وتوجيه استراتيجياتها، والمتابعة المستمرة لأدائها وتقدير المشكلات التي تواجهها[1]،حتى ترتفع كفاءة المنظمات الإقليمية، ويزيد وضوح مهامها وتعزز قدراتها على اتخاذ القرارات، نظرا لأهمية مرونة أجهزة التكامل في سرعة التكامل ،وأهمية الإرادة السياسية للدول الأعضاء، لضمان تنفيذ الإجراءات التي يتفق عليها، وإزالة التعددية الراجعة لتمسك الدول بما يقام على أراضيها من مؤسسات بين الحكومات، زيادة على توسيع مساهمات أصحاب المصالح الرئيسية لا سيما القطاع الخاص، في مراجعة السياسات، وإعداد المبادرات واتخاذ القرار ات.

كما يجب إقامة مؤسسات قطرية قوية، إذ قامت الدول الإفريقية بإيجاد وزارات للتعاون الإقليمي من دون أن تملك سلطة للتنسيق، ويجب بناء القدرات وزيادة الاحتكاك بالهيئات الإقليمية ،والتعرف عليها، ومن المهم تنمية الموارد البشرية والإدارية والقدرات الفنية والبحثية، إذ أن هناك حاجة لإدارة المعلومات وانتشار المعرفة ، وآليات ترجمة قرارات الرؤساء إلى تشريعات، ويقتضي هذا ترتيبات محلية للجان تنسيق بين الوزارات، وآليات تشاور مع غرف التجارة ونقابات العمال وفئات الضغط، حتى

---

(1) خالد مفتاح أحمد الطاهر الشريف ، المرجع السابق،ص110.

يمكن مواصلة الجهود على المستوى الإقليمي[1].

فعلى القادة الأفارقة الاعتراف بحقيقة ابتكار آليات وتنظيمات جديدة، أكبر من الناحية المادية والمؤسسية من الدول الوطنية الفردية القائمة، حتى يكون لمحصلة قوتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية تحقيق مصالح القارة، في الدفاع عن مصالح شعوبها في الاقتصاد السياسي الدولي، لأن إقامة هيئة تنفيذية جديدة تسمو صلاحياتها وسلطاتها على مختلف السلطات الموجودة في مختلف المناطق، سوف يسفر عن كيان سياسي يمتلك القوة المادية اللازمة للانخراط بفاعلية في الاقتصاد السياسي العالمي، وعلى تحقيق التنمية الداخلية، وسوف تختفي داخله مشاكل عدم التوافق والتنافس، باعتبار أن سياسة التنمية ستكون خطة وسياسة دولة واحدة[2].

فتحتاج مؤسسات التكامل إلى صلاحيات كافية لتقوم بدورها على أتم وجه، من خلال دراسة المشاكل والمشروعات والقرارات، لأن الدول لا تستطيع أن تتوقع مقدما جميع الإجراءات الضرورية لتحقيق أهداف التكامل، وعادة ما يتم الاعتماد على مؤتمر رؤساء الدول، ويتخذ القرارات بالإجماع خاصة في المسائل الهامة، أما في المسائل الثانوية تتخذ فيه على أساس الأغلبية، كما يعتمد أحيانا على مجلس وزاري، ويكون لكل بلد ممثل دائم في مؤسسات التكامل، زيادة على وجود الأمانة العامة التي تشرف على تنفيذ المشروعات الإقليمية، والتي يتوقف قيامها على ما مدى ما تتمتع به من النفوذ، الذي يعادل درجة ثقة الحكومات فيها، كما يتم وضع هيئة تحكيم لفض المنازعات، وبنك تنمية للتكامل يعمل على منح التسهيلات الائتمانية اللازمة لزيادة التجارة الإقليمية في المدى القصير[3].

ويجب على إفريقيا أن تزيد من فاعلية بنك التنمية الإفريقي، الذي يعد أداة هامة لمساعدة

---

(1) محمد محمود الإمام، المرجع السابق،ص219-220.

(2) محمد عاشور ،التكامل الإقليمي في إفريقيا "الضرورات والمعوقات" ،المرجع السابق ،ص63.

(3) محسن أحمد محمود الخضيري، المرجع السابق،ص40-41.

اقتصاديات الدول الإفريقية وبنك الاستيراد والتصدير الإفريقي، كل ذلك سيكون أمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي أنشأه الاتحاد الإفريقي الجديد للقيام به ،ويجب خلق تناغم وتوافق بين المؤسسات الوطنية والإقليمية ،وتبادل المعلومات والبيانات ، والالتزام بالقواعد والتشاور قبل اتخاذ القرارات، وتنفيذها بعد صدورها، وتجنب التعارض بين المؤسسات العاملة على المستويين الإقليمي والوطني، كما تتطلب رشادة القرارات أن تكون من أعلى المستويات، وهو ما يستدعي تصدي مؤتمر رؤساء الدول والحكومات للاتحاد الإفريقي[1].

كما ينبغي على مؤسسات التكامل الإقليمي لاسيما في الاتحاد الإفريقي، أن تكون بمثابة منبر للتعبير عن مواقف إفريقيا المشتركة في المفاوضات الاقتصادية والتجارية الدولية، وذلك لأن قدرة التنظيم الإقليمي في المفاوضة أكبر بكثير من قدرة أية دولة منفردة، مما يساعد على مواجهة تحديات التنمية والعولمة، ودعم مبادئ الحكم السياسي والاقتصادي الجيد والديمقراطية والسلام والاستقرار السياسي، لذلك يجب تفعيل أجهزة الاتحاد الإفريقي، خاصة المفوضية وبرلمان عموم إفريقيا والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والمؤسسات المالية من البنك المركزي الإفريقي إلى صندوق النقد الإفريقي إلى بنك الاستثمار الإفريقي.

إن معظم تجارب التكامل الإفريقية كانت بجهود الزعماء والحكومات، لذا خلت معظم مواثيقها من أية إشارة إلى الدور الشعبي، وجهود المجتمع المدني في تحقيق التكامل وتفعيله، فهي تعتمد على

---

(1) خاصة و أن أفكار الوحدة الإفريقية ارتبطت ببعض الزعماء الأفارقة ، في مقدمتهم الرئيس الغاني كوامي نكروما ، الذي كان يحلم بإقامة ولايات إفريقية ذات حكومة واحدة، مما يبرز دور الزعماء الأفارقة في صياغة تجارب الوحدة والتكامل، لدى يجب عليهم استكمال هذا الدور، وإن كان استطلاع رأي المواطنين في ذلك أبرز اختلاف في اعتبار ذلك من عوامل تحقيق الوحدة الإفريقية . لمزيد أنظر: عبد السلام نوير، محمد عاشور، التكامل الإقليمي في إفريقيا "دراسة نظرية ميدانية" ،المرجع السابق،ص75-76.

مشاركة نخبة إفريقية(دول ورؤساء)، دون أن تشارك فيها القوى الشعبية ،وربما دون أن تعلم عنها شيئا، وقد صاحب التحول من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي تأكيد مفهوم المشاركة الشعبية، من خلال النص على ذلك في القانون الأساسي للاتحاد الإفريقي، بالإضافة إلى استحداث أجهزة تؤكد على ذلك منها برلمان عموم إفريقيا[1].

ولم يستحدث مبدأ المشاركة الشعبية من فراغ، وإنما من مجموعة الأفكار والمقترحات والمحاولات التي واكبت التفكير في إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية و استمراريتها على مدى ثمانية وثلاثين عاما، سواء في مشروع حكومة إفريقية موحدة الذي طرحه نكروما، أو تبني منظمة الوحدة الإفريقية لميثاق المشاركة الشعبية في فبراير 1990 وغيرها من المحاولات[2].

ذلك أن عملية التكامل الإفريقي تستدعي مشاركة فاعلة من الشباب والنساء والمجتمع المدني والقطاع الخاص، وذلك لجعل آليات التكامل شعبية ،فالقيادة السياسية تنجح فقط عندما تعبر عن آمال شعوبها، وحينما تمتلك هذه الشعوب إرادة التغيير والضغط من أجل تحقيق طموحاتها وآمالها، فهذا هو البعد الشعبي الكفيل بإنجاح مسيرة الوحدة الإفريقية، وقد نتج عن استطلاع رأي المواطنين بشأن دور المشاركة الشعبية في تحقيق التكامل الإفريقي إلى تساوي بين المؤيدين والمعارضين، واعتبر البعض أن المرتكز الثقافي، المتمثل في تشكيل الوعي واتجاهات الرأي لدى المواطن الإفريقي ،هو أيضا من الشروط اللازمة لتحقيق التكامل الاقتصادي في إفريقيا، وبدون تعزيز ثقافة التكامل الاقتصادي لدى المواطن الإفريقي ، فإن حركة التكامل سوف تفقد أحد أهم شروط النجاح، وتعد أجهزة التعليم

---

(1) حمدي عبد الرحمن حسن، المرجع السابق،ص80-85.أو أنظر: عبد السلام نوير، محمد عاشور، التكامل الإقليمي في إفريقيا "دراسة نظرية ميدانية"، المرجع السابق،ص67.

(2) أحمد يوسف القرعي، المرجع السابق، ص 49 وما بعدها.

والثقافة والإعلام مسؤولة بشكل مباشر عن تشكيل ثقافة التكامل لدى الشعوب الإفريقية[1].

كما يجب تشكيل نواة أساسية من الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين على المستوى فوق الوطني، من خلال كيانات اقتصادية وتشجيع ظهور فاعلين اجتماعيين ذوي مشروعات داعمة للتكامل، كبلورة شبكات اتصال ، وتنظيم جماعات ضغط قوية للدفاع عن مصالحهم، فوجود هؤلاء الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين يمكن أن يمثل القوة القاطرة في جهود التكامل والحارسة لها.

كما يجب خفض الفوارق الاجتماعية ،لأن بقاءها يؤدي إلى صراعات اجتماعية واضطرابات تقوض أي تقدم على صعيد التكامل الإقليمي، كما يجب مكافحة الفقر والأمية والأمراض المزمنة خاصة انتشار مرض نقص المناعة "الايدز"، والذي أدى إلى فقدان اقتصاديات البلدان الإفريقية لكثير من القوى البشرية المدربة وزيادة الإنفاق الصحي[2]، والعمل على المزيد من الاستثمار في الموارد البشرية بالإنفاق على النواحي الاجتماعية مثل التعليم، وخاصة تدريب عمالها على مزيد من استيعاب التكنولوجيا ،واستيعاب صناعة المعلوماتية الحديثة، وتحديث صناعاتها الناشئة كي تنافس ولو جزئيا صناعات العالم المتقدم ،حتى يمكن تغطية ما يتطلب التكامل الإقليمي من إمكانيات بشرية[3].

---

(1) ابراهيم السوري، المجتمع المدني في أطار العلاقات العربية الافريقية "من كتاب المجتمع المدني ودوره في التكامل الإفريقي، المرجع السابق،ص90وما يليها. أو انظر: فرج عبد الفتاح فرج، الاقتصاد الإفريقي من التكامل الإقليمي إلى العولمة، المرجع السابق،ص87.

(2) أحمد حجاج ،تأثير العولمة على الوحدة الإفريقية، المرجع السابق،ص72.

(3) محمد عاشور ، التكامل الإقليمي في إفريقيا "الضرورات والمعوقات"، المرجع السابق ،ص67-68.

المطلب الثاني: المتطلبات الاقتصادية.

إن إجراءات تعديلات جوهرية في نظم الإنتاج الاقتصادية في الدول الإفريقية ليس بالأمر الهين، ذلك أن التكامل يتضمن تعبئة الموارد المالية والمادية والبشرية اللازمة لإقامة مشروعات مشتركة، واستغلال الموارد الإنتاجية لكل طرف في التكامل ،غير أننا حاولنا التمييز بين بعض المتطلبات التي هي مرتبطة بالنتائج المحققة من جراء إتباع السياسة التكاملية الحالية(الفرع الأول)،وبين متطلبات أخرى هي مرتبطة بالمشاكل الاقتصادية الموجودة في القارة منذ حصول الدول على استقلالها (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تصحيح نتائج التكامل.

إن كل دولة تحتاج إلى أسلوب معين للتكامل، يتوافق مع طبيعة المشكلات التي تواجهها وفلسفتها الاقتصادية، ويقسم بعض الكتاب أساليب التكامل إلى ثلاثة مناهج، هي الأسلوب الرأسمالي، والأسلوب الاشتراكي أو الشيوعي، ثم الأسلوب المتبع في الدول النامية، لكن التقسيم الذي يلقى قبولا من معظم الاقتصاديين، هو تقسيم أساليب ومناهج التكامل إلى أسلوبين رئيسيين هما :الأسلوب المباشر، والأسلوب غير مباشر[1].

فالأسلوب غير المباشر يعتمد على إزالة العقبات المصطنعة أمام حركة السلع وعناصر الإنتاج، وهو ينقسم إلى:

-أسلوب السوق: وفيه تتخذ الدول الأطراف أسلوب إزالة الحواجز والعقبات أمام حركة انسياب السلع وعناصر الإنتاج، تاركة لقوى السوق الطبيعية مهمة تحقيق التكامل الاقتصادي.

ب-أسلوب التنسيق الاقتصادي: في محاولة لوضع تنظيمات تكفل التوفيق بين المصالح المتعارضة

---

(1) محسن أحمد محمود الخضيري، المرجع السابق،ص36وما بعدها.

للدول الأعضاء ،وتحقيق توزيع عادل لفوائد الاندماج ،من خلال مجموعة من الوسائل غير المباشرة.

أما الأسلوب المباشر فهو يلجأ إلى التدخل في أوجه النشاط الاقتصادي، عن طريق التخطيط المركزي ، والتنسيق بين الخطط لاقتصادية للدول الأعضاء، معتمدا على مبدأ تقسيم العمل، وإزالة الاختلافات النسبية في درجات التطور والنمو الاقتصادي والاجتماعي، وهذا الأسلوب يستهدف تعديل الهيكل أو البنيان الاقتصادي الإنتاجي للدول المتكاملة، وهو ينقسم إلى قسمين من التنسيق، هما التنسيق الجزئي والتنسيق الشامل .

يقصد بالتنسيق الجزئي التدخل بدرجات متفاوتة أقل عنه من التنسيق الذي يشمل كافة القطاعات، فيكون في قطاع معين أو وحدات محددة من النشاط الاقتصادي، أو يقتصر التدخل بالتنسيق على مجال إنتاج معين أو خدمة محددة.

أما التنسيق الشامل يمتد ليشمل كافة أوجه وجوانب النشاط الاقتصادي في الدول الأعضاء بالتكتل الاقتصادي، وهو يعد أعلى درجات التنسيق، وتصبح فيه الدول كوحدة اقتصادية واحدة، لكن لا بد أن تتوفر خصائص في الدول التي تريد الأخذ به، منها قاعدة اقتصادية من نوع واحد ونظام سياسي من نوع واحد[1].

وإن الملاحظ للاتفاقيات الإفريقية المنظمة للمنظمات الفرعية، يرى تركيزها على تحرير التجارة، في الوقت الذي يرى بعض الكتاب أن تحرير التجارة غير مجد إلى تقوية إفريقيا اقتصاديا وتخلص الدول من أزماتها، فأوقات الضعف الاقتصادي لا تناسب متطلبات تشجيع التجارة البينية وتحرير الأسواق الوطنية، فلا جدوى من تكامل التجارة وأسواق عناصر الإنتاج، بسبب الفروق القطرية وصعوبات إنشاء نظم تعويضية، ولذلك تطرح عدد من البدائل[2].

أ-يرجع البعض فشل المنهج التقليدي للتكامل السوقي إلى اعتبار ترتيبات التكامل خطوة أولى

---

(1) محسن أحمد محمود الخضيري، المرجع السابق،ص38.

(2) محمد محمود الإمام، المرجع السابق،ص215.

نحو الانفتاح، والنظر إليها كبديل للتحرير متعدد الأطراف للتجارة، لذلك يدعون إلى الأخذ بمزيد من التحرير المنفرد لانسياب السلع والخدمات، مع منح الدول المجاورة مزية الدول الأكثر رعاية، وتوفير إطار يكفل التمسك بسياسات كلية سليمة ومستقرة ،تساعد على الاستخدام الفعال لرأس المال المادي والبشري، وإجراءات إصلاح ضريبي قبل أو بالتوازي مع تحرير التجارة، نظرا للعلاقة بين تحرير التجار ة والإيرادات العامة.

ب- يدعو آخرون إلى تفادي التعامل إقليميا مع التكامل التجاري، والتركيز على التعاون القطاعي، وإقامة روابط قطاعية متعددة الأطراف ،وتوفيق السياسات الإقليمية وتنسيق المشروعات، بالتركيز على فعاليات تحقق الكسب المتبادل، وترك قضايا تكامل الأسواق إلى المستوى متعدد الأطراف.

ج- البدء بتعاون إقليمي لإقامة البنية الأساسية اللازمة لإنشاء الروابط التجارية، والانتقال إلى التجارة في مرحلة ثانية كما فعلت السادك ،واتخاذ إجراءات لتنويع الصادرات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، للاستفادة من السوق الإقليمية التي يتيحها التكتل الإقليمي.

وقد دعا بنك التنمية الإفريقي إلى الأخذ بالإقليمية المنفتحة، بالربط بين برنامج الإصلاح والتكامل، وذلك بالجمع بين التحرير المنفرد والمتعدد الأطراف وبين المبادرات الإقليمية، وذلك من خلال إنشاء تجمعات ذات بنية أساسية متطورة، وأسواق كبيرة تحقق وفورات الحجم، وجذب الاستثمار ،وتطبيق تكنولوجيات داعمة للكفاءة الإنتاجية.

د-التقدم على جميع المستويات في آن واحد ،بما في ذلك الاستثمار القطاعي والتكامل التجاري، وإقامة إطار مؤسسي ملائم، أي معالجة المتطلبات من البنية الأساسية والمؤسسات، من خلال إعادة توجيه السياسات القطرية نحو المستوى الإقليمي، وإعادة تخصيص الموارد إلى استراتيجيات التنمية الإقليمية[1].

---

(1) محمد محمود الإمام، المرجع السابق،ص216.

إن اختلاف مكاسب دول الاتحاد الناشئ عن تباعد مستويات النمو بين الدول الأعضاء في التكتل، يجعل اقتران تحقيق التكامل بمزيد من المشاكل، تتمثل أساسا في سوء توزيع الفوائد، التي تكون في صالح الدول الأكثر نماء على حساب الدول الأقل نماء ، فنجد مثلا أن تحرير التجارة الإقليمية بين مجموعة من الدول، تتميز إحداها على الأخر بارتفاع نصيب قطاع الصناعة من الإنتاج القومي وارتفاع الإنتاجية فيه، يكمن أن يؤدي إلى القضاء على صناعات الدول الأقل نموا للدول الأعضاء، فيكون هناك ازدهار لدول على حساب دول أخرى، مما يجعل ضرورة لتوزيع فوائد الاندماج الاقتصادي بإنصاف[1].

إذ يجب أخذ الترتيبات المناسبة للحد من أثر حدة هذه الاختلافات، والحد من أثرها على نصيب الفرد من الدخل الحقيقي بين مواطني هذه الدول، وهذا يتطلب إجراءات مبكرة، وترتيبات تتعلق بزيادة الطلب على عناصر الإنتاج المتحركة (العمل ورأس المال)، فحرية انتقال هذه العناصر من شأنه تخفيف التباينات والاختلافات في نصيب الفرد الحقيقي من الدخل القومي بين هذه الدول، أما بالنسبة للعناصر الإنتاجية غير المتحركة (الأرض-المباني)، فسوف تتأثر قيمتها وأسعار خدماتها وفقا لعوامل الطلب عليها بعد قيام الاتحاد، وعند ذلك يجب وضع ترتيبات تعويضية حتى يتم تحقيق توازن في النمو الاقتصادي في إقليم التكامل.

كما يجب استخدام الأدوات والإجراءات المالية والنقدية لتخفيض الاختلافات الناتجة عن اختلاف طبيعة عناصر الإنتاج بين الدول والأقاليم، خاصة فيما يتعلق باختلاف نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، بالإضافة لذلك يجب أن يكون هناك تنسيق بين الأرباح والتكاليف بين الدول الواقعة على الحدود الجغرافية، ويجب أن يكون هناك اعتماد أكبر على المنافسة في تحقيق توطن الصناعات في ظل الاتحاد، فإقامة سوق إقليمية مشتركة لا تنص على بعض القيود في داخل المنطقة لحماية الضعفاء ،سيضر بمصالح الدول الأقل تطورا في التكتل من عدة نواحي أهمها:

– عدم قدرة البلد الأقل تطورا على فرض تعريفة جمركية لحماية صناعاتها الناشئة من الواردات المماثلة

---

(1) محسن أحمد محمود الخضيري، المرجع السابق،ص27.

من البلدان المتقدمة صناعيا في التكتل، مما يؤدي إلى خسارة البلدان الأقل نموا جزء من مصادره التمويلية ،مما يؤدي إلى تعرض موازين مدفوعات هذه البلدان لضغوط مستمرة.

-إذا تم فرض تعريفة جمركية موحدة أمام منتجات الدول الأخرى غير الأعضاء، وكانت مرتفعة عن التعريفة المطبقة في الدول الأقل نموا الداخلة في التكامل، سيؤدي إلى ارتفاع تكاليف المعيشة[1].

فكيف يمكن تجنب ذلك وكيف يكون التوزيع العادل للفوائد؟

عادة ما يتم اللجوء إلى إحدى الإجراءين (السياستين) لعلاج هذه المشكلة:

- السياسات التعويضية التي تعمل على تحويل جزء من المكاسب التكاملية من الأطراف المستفيدة، إلى الأطراف الأقل استفادة أو الخاسرة، لتشجيعها على البقاء في التكامل.

- السياسات التصحيحية الهادفة إلى إيجاد ظروف ملائمة، من أجل الحصول على منافع العملية التكاملية، من خلال صيغ معينة تراعي أوضاع الأطراف الأقل نموا ،فالخلاف حول توزيع منافع التكامل بين دول جماعة شرق إفريقيا أدى إلى انهيار الجماعة[2].

فيجب أن يكون هناك محاولة تقريب بين الدول المتقدمة والدول الأقل تقدما في التكتل، لكن كل دولة تقدر وتراعي مصالحها، لذا فالدول الأقل نموا عليها دراسة المشروع و نتائجه عليها، حتى تقرر ما إذا كان التكامل سيؤدي إلى تسريع عملية تنميتها بصورة أكبر من السرعة التي يسير عليها لو بقيت بمعزل عن التكامل.

ويمكن اتخاذ بعض الإجراءات لرعاية مصالح الدول الضعيفة ،كالسماح لها بأن تحتفظ ببعض قيود الاستيراد مدة أطول وبالنسبة لبعض المنتجات، وأن تحول بعض الموارد التي تتجمع من الرسوم الجمركية

---

(1) محسن أحمد محمود الخضيري، المرجع السابق،ص28.

(2) محمد عاشور ،التكامل الإقليمي في إفريقيا "الضرورات والمعوقات" ، المرجع السابق ،ص65.

لتوحيد التعريفة الجمركية الخارجية على الموارد من الدول الواقعة خارج الاتحاد، و العمل على تشجيع صادرات هذه الدول ،عن طريق منح منتجاتها تعريفة تفضيلية في أسواق الدول المتقدمة داخل التكتل، زيادة على مساعدات أخرى تمنح فقط لهذه الدول الأقل نموا مما تدفع المستثمرين للتوجه لها.

وقد تعاني الدول الأقل تطورا من فقد نسبة ضخمة من الدخل الحكومي، نتيجة لانخفاض الرسوم الجمركية أو إلغائها، لدى يتم تقديم تعويض مالي للدول الأقل تطورا ،يكون مساويا أو قريبا من صافي خسائرها، ولذلك يجب ألا تقوم الميزانية فقط على واردات الجمارك، وإنما من مختلف القطاعات، فإخضاع صادرات الدول الإفريقية لنظام الرسوم الجمركية ،يؤدي إلى الحد من التبادل بينها، الأمر الذي يؤدي إلى تأخر انتعاشها[1].

كما أن حرية انتقال اليد العاملة تكون مضرة للبلدان القيرة، نتيجة لفقدانها لتلك الأيدي العاملة لصالح الدول الأخرى الأعضاء، لدى قد يتم تقييد حرية انتقال الأشخاص طبقا للحاجات والظروف، دون أن ننسى ما لتكاليف النقل والتقارب الجغرافي من أهمية، فكلما كانت المسافة بين البلدين بعيدة قلت أهمية التيارات التجارية المتبادلة، كنتيجة لازدياد تكاليف انتقالها، خاصة في ظل ضعف مرافق النقل والمواصلات وانفصال الأماكن الآهلة بالسكان، مما يؤدي لزيادة سعر السلعة [2].

ومن تم فإن نجاح عملية التكامل الإقليمي يقتضي منح من مزيد من الاهتمام بالدول الأقل نموا، من خلال مشروعات تنموية تنعكس أثارها الايجابية على تلك الدول أولا، ثم على الدول الأخرى الأعضاء في العملية التكاملية، من خلال اتساع السوق التكاملي، ويجب توجيه برامج ومشروعات التنمية إلى الدول الأقل نموا، خاصة الاستثمارات في البنية الأساسية والطاقات الإنتاجية الجديدة، لتقليص فجوة التنمية وتحسين عدالة توزيع المنافع للتكامل .

---

(1) أحمد طاهر، المرجع السابق،ص455.

(2) محسن أحمد محمود الخضيري، المرجع السابق،ص29-30.

ويدعو البعض إلى تحبيذ اتخاذ الترتيبات صيغة تعاون، من دون توضيح ما إذا كان التعاون متمما للتكامل، ويشكل مرحلة أولى له، أم أنه هدف بحد ذاته، مما يجعل غموض في الكيفية التي يحقق بها جميع الغايات المرجوة من التكامل[1].

الفرع الثاني: المتطلبات القاعدية.

ركز البعض على ضرورة الاهتمام بالبنية الأساسية، والاهتمام بحالة الطرق والنقل والاتصالات التي تربط أجزاء القارة، وذلك من أجل تخفيض تكاليف النقل والمواصلات، ومن أجل تفعيل إلغاء القيود على التجارة، لأن إنشاء الطرق والموانئ والمطارات لابد وأن يزيد إمكانيات التنمية الصناعية، ليس فقط بالنسبة للدول التي تنشأ بها هذه الموانئ والمطارات والطرق، بل وبالنسبة للدول المجاورة التي قد يفوق انتفاعها من هذه المرافق المشتركة منفعة الدول صاحبة المطارات والموانئ، ويكون ذلك من خلال انجاز مشاريع مشتركة لشق الطرق، وشركات للنقل البري والنهري والبحري، وإن كان ذلك يحتاج إلى عشرات مليارات الدولارات، والتي لا تقوى عليها دول القارة، مما يستدعي مساهمات المجتمع الدولي لخروج إفريقيا من أزمتها[2].

وبداية يتم التكامل في وسائل النقل بالخطوط البحرية والنهرية، حتى تكون تكلفة النقل منخفضة، ويتم من خلالها نقل البضائع ذات الأوزان الثقيلة، ثم بعد ذلك يتم تكامل خطوط السكك الحديدية، ثم الطرق البرية الرئيسة والفرعية، ويأتي في نهاية الأولويات تكامل الخطوط الجوية لنقل البضائع ذات القيمة العالية والوزن الأقل، وإن القيام بربط القارة بشبكة اتصالات قوية سوف يسهل تهيئة القاعدة التحتية التي ينطلق منها التكامل السلعي.

كما يجب العمل على تكامل هياكل الإنتاج في التكتلات الاقتصادية الإفريقية بشكل خاص،

---

(1) محمود محمد الإمام ،المرجع السابق،ص217.

(2) أحمد طاهر، المرجع السابق،ص456.

وفي إفريقيا بشكل عام، فعديد من التكتلات الاقتصادية الإفريقية لديها خبرات عديدة في وضع خطط التكامل لهياكل الإنتاج(سادك-ايكواس)، غير أن مشكلة التنفيذ حالت دون تحقيق الأهداف[1]، والعمل على هيكلة الاقتصاديات القطرية لجعلها أقدر على الانتفاع من التكامل الإقليمي، وتحقيق أهدافه في النمو وزيادة التجارة، كما يجري تعزيز التكامل الإقليمي في الأعمال المصرفية والزراعة والصحة والتشريع والتعددية السياسية والاتصالات والتكنولوجيا والطاقة والنقل، وزيادة معدلات الاستثمار وتحسين الإنتاجية، وخفض تكاليف المعاملات تمكينا للإنتاج والصادرات من التوسع[2].

كما أن التكامل في الصناعات والذي يواجهه عديد من المشكلات الفنية ،فالسيولة في الأجهزة المصرفية الوطنية غير كافية لمواجهة عبء التمويل، خاصة في ظل ضعف النظام المالي، وتحريك المدخرات المحلية التي هي أيضا منخفضة نظرا لانخفاض الدخل الوطني، لذلك على مصرف التنمية الإفريقي أن يتعامل مع هذه القضية بمنتهى الحرص والحذر، وعليه أن يوجد الثقة لذا هؤلاء المدخرين المرتقبين ،ويوجد الأشكال الادخارية الجاذبة لمدخراتهم لتوفير السيولة اللازمة لممارسة نشاطه، وإعادة هيكلة الإنتاج الصناعي، والاهتمام بالصناعات التي تساهم في تحقيق أكبر قيمة مضافة وطنية، وذلك بالاعتماد على مستلزمات الإنتاج الوطنية بالأساس لتجنب نفقات الواردات العالية[3].

كما يجب تنسيق السياسات الاقتصادية القومية، والبرامج الاقتصادية الأساسية، أي رفع درجة التعاون والثقة بين الدول الأعضاء في التكامل، لتوحيد مصائر الشعوب والتخلص من التبعية الخارجية، فإلى جانب حرية تنقل السلع بين مختلف البلدان المنضمة للتكتل الإقليمي، يجب توفير

---

(1) فرج عبد الفتاح فرج، الاقتصاد الإفريقي "قضايا التكامل والتنمية"، المرجع السابق،ص61.

(2) محمود محمد الإمام ،المرجع السابق،ص217.

(3) فرج عبد الفتاح فرج، الاقتصاد الإفريقي "قضايا التكامل والتنمية"، المرجع السابق، ص62.

جميع الشروط التي تسمح للمنتجين بالعمل والمنافسة في ظروف طبيعية، وذلك بتنسيق التشريعات القومية، وإيجاد علاقة ما بين مشروعات التكامل الاقتصادي وفق خطط التنمية ، لتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة، أخذا بعين الاعتبار للمصالح القومية للدول الأعضاء، ويكون هذا التنسيق من خلال أجهزة متخصصة ومؤسسات تتمتع بالصلاحيات المطلوبة لمتابعة هذا العمل، على ضوء التغيرات التي تطرأ على السياسات الاقتصادية الوطنية والظروف الاقتصادية العالمية[1]، والعمل على تكاملية الأسواق، ذلك أن الطلب هو المحرك الأساسي لتعديل هياكل الإنتاج، ولذلك هناك العديد من الإجراءات للارتفاع بمستوى الطلب الكلي في الأسواق الإفريقية، من خلال توفير قاعدة معلومات عن الطلب الإفريقي، من شأنه فتح مجالات التصدير أمام المصدرين، ودور الحكومات في توجيه إعادة توزيع الدخل وتحقيق منطقة التجارة الحرة[2].

وعلى المؤتمر وهو أعلى سلطة الاتحاد، إلى جانب مهامه التخطيطية والتنسيقية والرقابية، أن يقوم بمناشدة جهات التمويل الدولية، للمساعدة الإنمائية اللازمة لإقامة البنية الأساسية في القارة، فهناك من يرى ضرورة مساهمة الدول الكبرى ومؤسسات التمويل الدولية في عملية التكامل الإقليمي في إفريقيا، من خلال التخفيف من عبء الديون، وإقامة المشاريع المتعلقة بدعم البنى التحتية ،ونقل التكنولوجيا، وتيسير وصول المنتجات الإفريقية إلى أسواق الاقتصاديات المتقدمة ،من خلال خفض الجمارك[3].

---

(1) محسن أحمد محمود الخضيري، المرجع السابق، ص32.

(2) فرج عبد الفتاح فرج، الاقتصاد الإفريقي "قضايا التكامل والتنمية"، المرجع السابق،ص63.

(3) إن الموقف الظاهري لهذه الدول هو الترحيب بقيام الاتحاد الإفريقي سواء من طرف دول الاتحاد الأوروبي و الصين والولايات المتحدة الأمريكية، غير أن الأمر لم يتجاوز البيانات والتصريحات لأن رغبة العالم الغربي في مساعدة الدول الإفريقية فردى وجماعات تتوقف بالأساس على مصالح العالم الغربي بالدرجة الأولى وليس على الاحتياج الحقيقي للقارة، لذلك فإن رأي المواطنين الأفارقة يتجه إلى عدم رغبة الدول المتقدمة في مساعدة الدول الإفريقية. لمزيد أنظر: عبد السلام نوير، محمد عاشور، التكامل الإقليمي في إفريقيا "دراسة نظرية ميدانية"، المرجع السابق،ص72– 94.

بالإضافة إلى تشجيع التنمية الدولية، بالتركيز على الديون والتجارة وتعزيز مساهمات الشركاء الأجانب وأجهزة التمويل الإقليمية، وقد أنشأت اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة في1997"لجنة التعاون والتكامل الإقليميين"، لتسهيل وتنسيق أنشطتها مع أنشطة المؤسسات الأخرى المعنية بالتكامل في إفريقيا، وقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتقديم العون للمؤسسات الحكومية العاملة بالتكامل، ومنظمات الوديان والبحيرات ،والمنظمات الإقليمية المتخصصة، وهكذا تتبلور الدعوة إلى تحويل التعاون الإقليمي إلى عملية تكامل إقليمي كلية، تشمل الأبعاد الاقتصادية والسياسية والأمنية والاجتماعية والثقافية، أي إتباع حزمة شاملة ترمي إلى بناء الهوية الإقليمية والأمن الجماعي والتماسك الإقليمي.

كما يجب مراعاة الواقع الإفريقي الذي يتميز بكبر القطاع الغير المنظم ،وقيامه بدور كبير في النشاط الاقتصادي، وفي التبادل التجاري عبر حدود الأقطار المتجاورة، وترتب على هذا أن التجارة غير المسجلة في كثير من الدول جنوب الصحراء قد تبلغ ضعف أو ثلاثة أمثال التجارة المسجلة.

ويلاحظ أنه رغم أن الدولة لا تحصل إيرادات من التجارة غير المنظمة ،إلا أن تأثيرها كبير على دخول التجار وعائلاتهم، كما أن التجارة الزراعية غير المنظمة توفر الغذاء بكميات صغيرة وأسعار معقولة، كان يتعذر الحصول عليها من دونها، كما أنها توفر إمكانية التغلب على ضعف شبكات النقل والاتصال اللازمة للتجارة المنظمة، لذلك يطالبون العودة إلى الأساسيات، وعدم قصر التكامل على الفعاليات التي تؤثر في القطاع المنظم، بل يجري الربط بين القطاعين والتركيز على التنمية القائمة على تطوير المجتمع والمحليات التي يعيش فيها الأفارقة، وإيجاد توازن بين الوظائف الرسمية للدولة وإطلاق المنشآت الصغيرة[1].

---

(1) محمد محمود الإمام، المرجع السابق،ص218.

خاتمة

من خلال هذه الدراسة وكما هو الحال في أي بحث لابد من الوصول إلى نتائج معينة، ثم اقتراح بعض الحلول التي نراها مناسبة للوصول إلى الهدف النهائي من هذه الدراسة ،ويمكن إجمال النتائج في ما يلي:

– لقد ظهرت حركة الوحدة الإفريقية في إفريقيا وحتى خارجها من وقت مبكر، ويمكن القول أن فكرة الوحدة الإفريقية نشأة خارج إفريقيا، مع ظهور حركة الجامعة الإفريقية ، التي نمت في أوساط الطلبة الأفارقة في الجامعات الأوروبية والأمريكية، وكان للمؤتمرات التي عقدت سواء داخل القارة الافريقية أو خارجها أثر كبير على الأحداث في القارة، نتيجة جمعها لممثلي القارة الإفريقية من داخلها وخارجها، مما ساهم في تعميق تضامن الأفارقة.

– حاولت الدول الإفريقية بعد حصولها على استقلالها الدخول في علاقات اندماج وتكامل فيما بينها، فظهرت محاولات عديدة وعلى مستويات مختلفة، كما أن بعض المحاولات ظهرت قبل الاستقلال، ضمن إطار وضعته بعض الدول الاستعمارية، لتجميع مستعمراتها وربطها مع بعضها البعض.

– إن حركت الوحدة الإفريقية مثلت هدفا للتنظيم الدولي الإقليمي في إفريقيا، ذلك أن الأفارقة سواء على المستوى الفردي أو المستوى الحكومي قد أدركوا أهمية الوحدةبين دولهم، كما أن المشاكل والأوضاع المشتركة والمتشابهة والمرتبطة مجملها بقضايا التنمية الاقتصادية في القارة الإفريقية، دفعت الدول بعد الاستقلال إلى التوجه إلى فكرة التعاون، فقد كانت الدول الإفريقية تتجه إلى الدول القريبة منها والمتماثلة معها في الظروف، من أجل البحث عن أنماط للوحدة، لذلك عرفت القارة العديد من هذه المحاولات ،كما كانت الرغبة في تحرير القارة من بقايا الاستعمار أحد دوافع التكامل أو التعاون، فقد كانت هناك مناطق في إفريقيا لا تزال تخضع للاستعمار.

– قد تعدد التيارات المنادية للوحدة لكن بمنطلقات مختلفة، فقد اتفقت الدول على ضرورة الوحدة واختلفوا في المنهج المتبع، فحاولوا الوصول إلى منظمة من خلال عدة مؤتمرات أسفرت عن قيام منظمة الوحدة الإفريقية ، لكن نظرا للانتقادات الموجهة لها، مع تواضع نتائجها، أعلن الرؤساء الأفارقة بعد أربعين عاما ، أن منظمة الوحدة الإفريقية لم تعد الوعاء المناسب لتحقيق طموحات القارة في الاستقرار والتنمية، فأعلنوا تحولها إلى الاتحاد الإفريقي.

– اتجه البعض إلى المنحى الاقتصادي كخطوة من خطوات التكامل، خاصة في ظل النتائج المتواضعة لمنظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الإفريقي، فالقارة عرفت ولا تزال تعرف نزعة جديدة نحو التوجه إلى التكامل الاقتصادي، عن طريق إنشاء منظمات فرعية، لأن إقامة هذه التجمعات الاقتصادية عامل جوهري للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في مختلف الدول بالقارة.

فرغم تعدد الأسباب المؤدية إلى ضعف الأداء الاقتصادي، فإن عدم التنسيق بين الدول الافريقية يعتبر أحد أهم العوائق أمام نمو القارة، الأمر الذي دفع إلى التوسع السريع في التكامل الإقليمي الفرعي والقاري، لذلك اعتبر التكامل الاقتصادي الإقليمي فيها أحد السبل الأساسية لتحقيق التنمية، نظرا لما يوفره من مزايا.

– تمثل المنظمات الإقليمية الفرعية الإفريقية تجسيدا لرأي الداعي لبدأ عمليات التكامل والوحدة من خلال التركيز على الجانب الاقتصادي،فقد قامت معظم هذه المنظمات على أسس اقتصادية، ومن خلال تسميات هذه المنظمات فأغلبها يحمل الصفة الاقتصادية، مما يعطي مدلولا حول طبيعة الأهداف، زيادة على نصوص هذه المنظمات، رغم أن من بين أهدافها تحقيق أهداف سياسية، على أساس أن تحقيق الأهداف الاقتصادية سيؤدي إلى تحقيق الأهداف السياسية،غير أن هذه المنظمات تعرف عدة عوائق جعلتها تتباين في تحقيق النتائج التي ترمي إلى الوصول إليها.

– إن اتفاقية أبوجا التي هدفت إلى تأسيس الجماعة الاقتصادية الإفريقية، إنما عبرت عن طموح وأمال القادة الأفارقة، وذلك بتحقيق تجمع وتكتل اقتصادي على مستوى القارة الإفريقية، فقيام المنظمات الفرعية الإفريقية لم يمنع من التفكير في محاولة لإيجاد السبيل لتحقيق الوحدة الإفريقية على المستوى القاري، للوقوف أمام تعاظم دور التكتلات الاقتصادية الأخرى، ومن تم لم يعد التنظيم الدولي الإفريقي مقتصر على مجرد تحقيق التعاون بين الدول الإفريقية، بل إقامة اتحاد اقتصادي وتحقيق التكامل الاقتصادي الشامل ، وهذا ما أكدته مواد وأهداف الاتحاد الافريقي.

– إن المنهج المتدرج الذي نصت عليه الجماعة الاقتصادية الافريقية، يعبر عن ظروف القارة السياسية والاقتصادية، وسعيها إلى تحقيق هدفها في التحرر الاقتصادي والبعد عن التبعية الاقتصادية، فأخذت بهذه الخطوات لتأكد على فكرة التكامل الاقتصادي وفق منهج تدريجي إلى أن يتم التكامل على مستوى القارة الإفريقية بأكملها.

– تعتبر فكرة بناء التكامل القاري على أكتاف تكاملات إقليمية جزئية استحداثا إفريقيا، ذلك أن اتفاقية أبوجا قد تعاملت مع التكتلات القائمة باعتبارها نقطة بداية لتنفيذ التكامل الاقتصادي الإفريقي ،إذ لا يمكن إسقاط حقيقة وجود هذه التجمعات الإقليمية، وما اتخذته من خطوات تنظيمية وموضوعية في هذا الشأن، كما أن القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي يعتبر التنسيق بين سياسات وبرامج هذه التجمعات إحدى أولوياته.

– إن تحقيق التكامل تحول دونه معوقات متعددة تجعله يبقى حلما وليس واقعا معاشا، و تمثل أهم المعوقات أمام جهود التكامل الإقليمي في الطابع الفوقي لمساعي التكامل، وغياب المشاركة الشعبية، وضعف التزام القيادات والحكومات الإفريقية بمقتضيات التكامل الإقليمي، وعدم الرغبة في التنازل عن قدر من السيادة الوطنية لصالح مؤسسات التكامل الإقليمي.

– إن التمسك بالسيادة يشكل أحد عوائق التقدم في طريق التكامل الاقتصادي، لأن قيام تكامل ناجح يستدعي توافر مؤسسات فوق الوطنية، تسمو قراراتها وتسري على الدول الأعضاء في التكامل، وذلك لتحقيق الصالح العام للتنظيم ،فضلا عن غياب الديمقراطية وغياب الحكم الرشيد وانتشار الفساد، وعدم توزيع الثروة والموارد المحلية على الصعيدين الإقليمي و الوطني ،وتفاوت حظوظ الدول الأعضاء في التكامل، في ظل تحيز عوائد العملية التكاملية لصالح الدول والاقتصاديات الكبرى نسبيا داخل إقليم التكامل، على حساب الدول والاقتصاديات الأقل قدرة ونطاقا.

– إن التركيز على عوامل الاقتصادية دون السياسية في عملية التكامل، يمثل أحد المشاكل التي تعترض عملية التكامل، مما أدى إلى ظهور العديد من النزاعات السياسية، وغياب الأمن والاستقرار سواء على مستوى المحلي أو الإقليمي، وهو ما أدى إلى تراجع معدلات النمو والتنمية وزيادة حدة الفقر وهما من معوقات تنفيذ برامج التعاون الإقليمي.

– أمام عدم النضج السياسي الذي تتسم به الدول الأفريقية، فإن ثقافة التكامل عادة ما تكون مفقودة، سواء كان ذلك داخل الأجهزة الحكومية أو حتى في نطاق الثقافة الشعبية لدى شعوب الدول، فالحديث قد يكون صعبا عن انجاز تكامل بين دولتين متصارعتين، أو في حالة وجود صراع في داخل دولة واحدة أو إقليم واحد.

ومن خلال ما سبق يمكن اقتراح ما يلي:

– لابد من أن ينظر إلى التكامل كأمر لازم نظرا لتردي الوضع الاقتصادي، كما أن الاعتبارات السياسية تؤكد أن هناك حاجة ماسة إلى قيام تجمعات إقليمية قوية، لذا إن التكامل يمكن أن يؤدي إلى الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

– هناك عدة مقومات لنجاح التكامل الاقتصادي بما يضمن للدول الأعضاء التوصل إلى تحقيق أهدافها، ومنها التقارب في مستويات النمو الاقتصادي، وتشابه النظم الاقتصادية المطبقة في دول

السوق، وضمان عدالة توزيع الإيرادات الجمركية ،والتنسيق المالي وتوفير الهيئات اللازمة للإشراف على تنفيذ الاتفاقية.

– إن تحقيق التكامل الاقتصادي داخل كل من التكتلات الإقليمية، يتطلب قيام الدول بنقل جزء من سيادتها القومية، أي الاستعداد إلى التضحية ببعض أوجه السيطرة على إدارة السياسات الاقتصادية ،كدليل على وجود إرادة سياسية لتحقيق الالتزام بجهود الاندماج الإقليمي.

– إن عملية نقل القوة الحقيقية إلى هذه التكتلات الإقليمية، من خلال تقديم التنازلات سيمد التكتلات بالشرعية اللازمة، ويعطيها سلطة اتخاذ القرارات الهامة لفرض العمل التعاوني فيما يخص السياسات القومية، ويزيد من قدرتها في وضع الخطط والاستراتيجيات والتنسيق والرقابة.

– إن للعامل السياسي والعامل الثقافي أثرهما الفعال في إزالة مشكلة فقدان الاستقلالية، وأن إقامة الاتحادات الجمركية في الوقت الحالي قد يكون أيسر مما كان الأمر عليه في العقود الماضية، خاصة أن غالبية الدول الإفريقية لجأت إلى تخفيض فئات الضريبة الجمركية على وارداتها، استجابة للتغيرات التي حدثت في البيئة الاقتصادية العالمية .

– لابد من توافر بنية أساسية ملائمة وطاقات إدارية وفنية، لإتمام البرامج والمشروعات المتفق عليها في معاهدات واتفاقيات إنشاء الجماعات الاقتصادية الإقليمية، والعمل على توزيع عادل للأرباح والتكاليف، لأن خطة التكامل لابد أن تعتمد على خطة جماعية، وذلك لتجنب التفاوت الذي يخلقه العرض والطلب على التوزيع العوائد مما يضر بمساعي التكامل.

– لا بد من مرور الدولة والإقليم بعملية إعادة الهيكلة، ولا بد من إشراك الناس وعدم الاكتفاء بقيادة الحكومة للتكامل، والاهتمام بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية وتحديد الأولويات، ودراسة كيفية اختيار الشركاء في التكامل وشروطه، ولابد من الاهتمام بقضايا مهمة مثل تطبيق الصفة فوق الوطنية وتنفيذ البروتوكولات، وتضمين المعاهدات كيفية معاملة الدول التي تخرقها(الجزاء)، وتنمية روح

الإقليمية، ومشاعر الانتماء ومكافحة مختلف المشاكل، وبناء الخبرة العلمية والبحوث في جميع المجالات، بما في ذلك تحليل ودراسة السياسات اللازمة لتسريع التنمية وما يتطلب ذلك من النهوض بالجامعات واللقاءات الفكرية.

– أن تقوم كل دولة من دول الاتحاد بتقديم مصلحة الاتحاد عن مصلحتها الوطنية، وبالنسبة للاختلال في ميزان المدفوعات فيمكن معالجتها وتعويضها بالأدوات المالية، أو باستخدام ترتيبات خاصة داخل غرفة مقاصة الاتحاد .

– إن تحقيق الوحدة الإفريقية مباشرة، في ظل العوامل السياسية والثقافية في القارة الإفريقية، هو أمر بعيد عن إمكانية التحقيق، لكن يمكن تحقيقها بطريقة مرحلية.

– على قادة إفريقيا قبل تحقيق الاندماج والوحدة، أن تهيأ العلاقات الإفريقية لمثل هذا القرار، وذلك من خلال بناء موقف إفريقي موحد يتسم بالتماسك والصلابة ووضوح الرؤية لمواجهة الضغوط على جهود التكامل.

– ترتيب أوضاع العملية التكاملية وتصحيح مسيرتها للتعجيل بقيام الجماعة الاقتصادية الإفريقية، و مراجعة مراحل الاندماج وفقا للمادة السادسة من معاهدة أبوجا، ومساعدة التجمعات ليكون لكل منها خطة عمل استراتيجية، وتطوير صياغة السياسات الإقليمية المشتركة.

المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية.

أ- الكتب:

1- أحمد نبيل جوهر ، قرارات منتظم الوحدة الإفريقيةالنّظرة و التطبيق و دورها في حلّ مشاكل القارة" ،دون طبعة ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، مصر ، 1987 .

2- أحمد طاهر، إفريقية في مفترق الطرق، دون طبعة، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، دون سنة النشر.

3- البشير الكوت، المنظمات الإقليمية الفرعية في إفريقيا "دراسة لأبرز المنظمات "،الطبعة الأولى، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر،ليبيا،2008.

4- البشير الكوت، الوحدة الإفريقية في القرن العشرين، الطبعة الأولى، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ليبيا،2004.

5- السيد مصطفى أحمد أبو الخير، النظرية العامة في الأحلاف والتكتلات العسكرية طبقا لقواعد القانون الدولي العام، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية ،لبنان،2010.

6- الشافعي محمد بشير، المنظمات الدولية ، دون طبعة ،منشأة المعارف ، الإسكندرية ، مصر ، 2002 .

7- أمين إسبر ، مسيرة الوحدة الإفريقية، الطبعة الثانية، دار الكلمة للنشر،لبنان،1983.

8- بدر حسن شافعي، تسوية الصراعات في أفريقيا "نموذج الايكواس"،الطبعة الأولى، دار النشر للجامعات، مصر، 2009.

9- بطرس بطرس غالي، منظمة الوحدة الإفريقية، دون طبعة، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، دون سنة النشر.

10- بوزناده معمر، المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي، دون طبعة ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1992.

11- بوكرا إدريس ،مبدأ عدم التدخل في القانون الدولي المعاصر، دون طبعة، المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر،1990.

12- جمال الدين أبو بكر محمد حامد، التكامل الاقتصادي العربي والمشكلات التي تواجهه، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية،مصر،2010.

13- جمال عبد الناصر مانع ، التنظيم الدولي ، النظرية العامة و المنظمات العالمية و الإقليمية المتخصصة ، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي ، مصر ، 2007 .

14- حلمي الشعراوي ،إفريقيا في نهاية القرن ،الطبعة الأولى، دار الأمين للنشر والتوزيع، مصر،2001.

15- حلمي الشعراوي، الفكر السياسي والاجتماعي في إفريقيا، الطبعة الأولى، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلوماتية،مصر،2001 .

16- ربيع عبد العاطي عبيد، دور منظمة الوحدة الإفريقية وبعض المنظمات الأخرى في فض المنازعات، دون طبعة ،دار القومية العربية للثقافة والنشر ،مصر ،2002.

17- رجب عبد الحميد ،المنظمات الدولية بين النظرية والتطبيق ،دون طبعة، مطابع الطوبجي التجارية، مصر،2002.

18- سالم محمد الزبيدي ، الإتحاد الإفريقي في ظل النظام الدولي الجديد ،دون طبعة، منشورات اللجنة الشعبية العامة للثقافة الجماهيرية العظمى ، ليبيا ، 2006 ،.

19- سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، الطبعة الأولى، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر،2001.

20- سيد إبراهيم الدسوقي، الإستخلاف بين لمنظمات الدولية "دراسة تطبيقية على استخلاف الاتحاد الإفريقي لمنظمة الوحدة الإفريقية على ضوء التنظيم الدولي"، دون طبعة، دار النهضة العربية،مصر،2004-2005.

21- صالح يحي الشاعري ،تسوية النزاعات الدولية سلميا، الطبعة الأولى ، مكتبة المدبولي،مصر،2006.

22- صلاح الدين حسن السيسي، النظم والمنظمات الإقليمية والدولية، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، مصر، 2007.

23- ظاهر جاسم محمد، التاريخ المعاصر للدول الإفريقية، الطبعة الأولى، دار شموع الثقافة،ليبيا،2007 .

24- عادل عبد الرزاق، إفريقيا في إطار منظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الإفريقي "رؤية مستقبلية"، دون طبعة،الهيئة المصرية العامة للكتاب،مصر،2007.

25- عادل عبد الرزاق، المنظومة الإفريقية ومبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في إفريقيا(النيباد) بين النظرية والتطبيق "رؤية مستقبلية"، دون طبعة، الهيئة المصرية العامة للكتاب،مصر،2006.

26- عاكف يوسف صفوان ، المنظمات الإقليمية و الدولية ،الطبعة الأولى، دار الأحمدي للنشر ، مصر،2004.

27- عامر مصباح، نظريات التكامل الدولي، دون طبعة،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2008.

28- عبد الرحمان إسماعيل الصالحي، منظمة الوحدة الإفريقية في خلال عشرين عاما، العدد الرابع، المطبعة الفنية ، القاهرة،مصر،1983.

29- عبد السلام محمد شلوف وآخرون، وثائق إفريقية" من أكرا إلى لومي"، الطبعة الأولى، الدار الجماهيرية للتوزيع والنشر والإعلان،مصر،2001.

30- عبد السلام نوير، محمد عاشور، التكامل الإقليمي في إفريقيا" دراسة نظرية ميدانية"، الطبعة الأولى، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ،جامعة القاهرة،مصر،2007.

31- عبد القادر رزيق المخادمي، التحول الديمقراطي في القارة الإفريقية،الطبعة الأولى ،دار الفجر، مصر، 2006

32- عبد الله الأشعل، الاتحاد الإفريقي والقضايا الإفريقية المعاصرة، مؤسسة الطوبجى للتجارة والطباعة والنشر، القاهرة، 2002.

33- عبد المطلب عبد الحميد، السوق الإفريقية المشتركة والاتحاد الإفريقي، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية،القاهرة،2004.

34- عبد الملك عودة، الثقافة السياسية ومستقبل الوحدة الإفريقية ،مختارات المجلة الإفريقية للعلوم السياسة، كتاب غير دوري، برنامج الدراسات الإفريقية،العدد06، 2004.

35- عزالدين إبراهيم، مصر وتجمع الكوميسا" دراسة في العلاقات التجارية الإقليمية" دون طبعة، دار النهضة العربية، مصر ، 2002.

36- علي صادق أبو هيف ، القانون الدولي العام ، دون طبعة ، منشأة المعارف ، الإسكندرية،مصر،1995.

37- علي يوسف شكري، المنظمات الدولية والإقليمية والمتخصصة، الطبعة الثانية، ايتراك للنشر و التوزيع، القاهرة،2004 .

38- فرج عبد الفتاح فرج، الاقتصاد الإفريقي "قضايا التكامل والتنمية"، دون طبعة، دار النهضة العربية،مصر،2007.

39- فرج عبد الفتاح فرج، الاقتصاد الإفريقي من التكامل الإقليمي إلى العولمة، دار النهضة العربية،مصر،2001.

40- مأمون المنان، مبادئ القانون الدولي العام، دون طبعة، روائع مجدلاوي ،الأردن ،2009.

41- محمد الجبالي، السوق الإفريقية المشتركة بين السياسة والاقتصاد، دون طبعة، معهد الدراسات العربية ،جامعة القاهرة، مصر، دون سنة النشر.

42- محمد المبروك يونس، تاريخ التطور السياسي للعلاقات العربية الإفريقية، الطبعة الثانية، مطابع الوحدة العربية،مصر،1991.

43- محمد المجذوب ، التنظيم الدولي" النظرية العامة و المنظمات العالمية و الإقليمية والمتخصصة"، الطبعة التاسعة ، منشورات الحلبي الحقوقية ،لبنان، 2007 .

44- محمد دحام كردي، مستقبل الاتحاد الأوروبي، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية ،لبنان، 2013 .

45- محمد سعيد الدقاق، التنظيم الدولي، الطبعة الثانية، دار الجامعة للطباعة والنشر،لبنان، 1982

46- محمد عاشور، التكامل الإقليمي في إفريقيا" الضرورات والمعوقات" ،الطبعة الأولى، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة،مصر،2007.

47- محمد عاشور، التكامل الإقليمي والتنمية في أفريقيا" الواقع والتحديات"، الطبعة الأولى، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة،مصر،2005.

48-محمد عاشور، أحمد علي سالم، التكامل الإقليمي في إفريقيا "رؤى وآفاق" ،الطبعة الأولى، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة،مصر،2005.

49- محمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي ،الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية،لبنان،2004.

50- محمد مصطفى المغربي، حق المساواة في القانون الدولي "المنظمات الدولية"، دون طبعة، دار المطبوعات الجامعية،مصر،2007.

51- محمود أبو العينين، إدارة وحل الصراعات العرقية في أفريقيا، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر والتوزيع والطباعة،ليبيا،2008.

52- محمود أبو العينين، الاتحاد الإفريقي ومستقبل القارة الإفريقية، الطبعة الأولى، بحوث ومناقشات المؤتمر الدولي الذي نظمه مركز البحوث الإفريقية بجامعة القاهرة،مصر،2001/06/11.

53- مسعود عمر مسعود، تجمع دول الساحل والصحراء "الواقع الجيوستراتيجي وأفاق التعاون"(دراسة في الجغرافية السياسية)،الطبعة الأولى، دار الكتب الوطنية،ليبيا،2008.

54- مصطفى سلامة حسين ، المنظمات الدولية ،دون طبعة ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، مصر، 2000 .

55- موسى مخول، موسوعة الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين "إفريقيا"، الطبعة الأولى، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام،لبنان،2007.

56- وليم توردوف، الحكم والسياسة في إفريقيا، ترجمة: كاظم هاشم نعمة، الطبعة الأولى، أكاديمية الدراسات العليا، ليبيا ،2004.

ب – المقالات:

1- ابراهيم السوري، المجتمع المدني في أطار العلاقات العربية الإفريقية"، من كتاب المجتمع المدني ودوره في التكامل الإفريقي، الطبعة الأولى، مركز البحوث العربية والإفريقية ،القاهرة،2004.

2- أبو بكر مومو ،البحث عن الأسس الفكرية للتشاؤم الإفريقي، ترجمة محمد عاشور مهدي،من كتاب الثقافة السياسية ومستقبل الوحدة الإفريقية، تحرير عبد الملك عودة، مختارات المجلة الإفريقية للعلوم السياسة، كتاب غير دوري، برنامج الدراسات الإفريقية،العدد06، 2004.

3- إحسان مهدي أحمد، البعد التاريخي للوحدة الإفريقية "من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي"،من كتاب التكامل الإقليمي في أفريقيا "رؤى وآفاق"، تحرير محمد عاشور، أحمد علي سالم، الطبعة الأولى، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة،مصر،2005.

4- أحمد حجاج ،الاتحاد الإفريقي ومنظمة الوحدة الإفريقية "رؤية مقارنة"، من كتاب أفريقيا بين الواقع والتحديات ،الجمعية الإفريقية،مصر،2004.

5- أحمد حجاج ،تأثير العولمة على الوحدة الإفريقية، من كتاب أفريقيا بين الواقع والتحديات ، الجمعية الإفريقية، مصر، 2004.

6- أحمد يوسف القرعي، أبعاد المشاركة في الاتحاد الإفريقي، من كتاب الاتحاد الإفريقي ومستقبل القارة الإفريقية، محمود أبو العينين، الطبعة الأولى، بحوث ومناقشات المؤتمر الدولي الذي نظمه مركز البحوث الإفريقية بجامعة القاهرة،2001/06/11.

7- أيمن السيد شبانة، الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي: دراسة مقارنة، من كتاب الاتحاد الإفريقي ومستقبل القارة الإفريقية، محمود أبو العينين، الطبعة الأولى، بحوث ومناقشات المؤتمر الدولي الذي نظمه مركز البحوث الإفريقية بجامعة القاهرة،2001/06/11.

8- أيمن السيد شبانة، الدولة القائد ودورها في التكامل الإقليمي على ضوء تجربتي السادك والايجاد،من كتاب التكامل الإقليمي في أفريقيا "رؤى وآفاق"، تحرير محمد عاشور، أحمد علي سالم، الطبعة الأولى، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة،2005.

9- جمال نكروما، الوحدة الإفريقية في سياق الفكر السياسي لبعض الزعماء الأفارقة: الحلم المؤجل ، من كتاب الاتحاد الإفريقي ومستقبل القارة الإفريقية، محمود أبو العينين، الطبعة الأولى، بحوث ومناقشات المؤتمر الدولي الذي نظمه مركز البحوث الإفريقية بجامعة القاهرة،2001/06/11.

10- حسن وداعة الله الحسن، البعد التكاملي في مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا "النيباد"من كتاب التكامل الإقليمي والتنمية في أفريقيا الواقع والتحديات، تحرير محمد عاشور، الطبعة الأولى، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة،مصر،2005.

11- حمدي عبد الرحمن، المجتمع المدني والتكامل في إفريقيا "رؤية من الشمال الإفريقي" من كتاب المجتمع المدني ودوره في التكامل الإفريقي، الطبعة الأولى، مركز البحوث العربية والإفريقية، القاهرة،مصر،2004.

12- حمدي عبد الرحمن حسن، برلمان عموم إفريقيا والبعد الشعبي في حركةالوحدة الإفريقية، من كتاب الاتحاد الإفريقي ومستقبل القارة الإفريقية، محمود أبو العينين، الطبعة الأولى، بحوث ومناقشات المؤتمر الدولي الذي نظمه مركز البحوث الإفريقية بجامعة القاهرة،2001/06/11.

13- خالد حنفي علي محمود، تقويم الأداء التكاملي لتجمع دول الساحل و الصحراء، من كتاب التكامل الإقليمي في إفريقيا، رؤى وأفاق، تحرير محمد عاشور، أحمد علي سالم ،الطبعة الأولى، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة،مصر،2005.

14- ديزي رؤوف، الدور التنموي للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا "الايكواس"،من كتاب التكامل الإقليمي والتنمية في أفريقيا الواقع والتحديات، تحرير محمد عاشور، الطبعة الأولى، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، مصر،2005.

15- سامي يس عبد الحميد ،علاقات مصر الأفريقية، من كتاب أفريقيا بين الواقع والتحديات، الجمعية الإفريقية، مصر،2004.

16- شوقي عطا الله الجمل،التكامل الإقليمي في أفريقيا "تطوره، وأشكاله، ودوافعه، وانعكاساته على التنمية في القارة" ،من كتاب التكامل الإقليمي والتنمية في أفريقيا الواقع والتحديات، تحرير محمد عاشور، الطبعة الأولى، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة،2005.

17- عبد الرحمان إسماعيل الصالحي، الاتحاد الإفريقي كمنظمة إقليمية بين الأمل والحذر، من كتاب الاتحاد الإفريقي ومستقبل القارة الإفريقية، محمود أبو العينين، الطبعة الأولى، بحوث ومناقشات المؤتمر الدولي الذي نظمه مركز البحوث الإفريقية بجامعة القاهرة،مصر،2001/06/11.

18- عزة عبد المحسن خليل، المجتمع المدني في إفريقيا وآفاق التكامل بين الشعوب الإفريقية، من كتاب التكامل الإقليمي في إفريقيا، "رؤى و آفاق" ،تحرير محمد عاشور، أحمد علي سالم ،الطبعة الأولى، معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة،2005.

19- نادية عبد الفتاح، الاتحاد الإفريقي بين الأمل والخوف، "رؤية تقويمية" ،من كتاب التكامل الإقليمي في إفريقيا "رؤى وأفاق"، تحرير محمد عاشور، أحمد علي سالم ،الطبعة الأولى، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة،مصر،2005.

20- هالة جمال ثابت، الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وإدارة الصراع في المنطقة، من كتاب التكامل الإقليمي في أفريقيا "رؤى وآفاق "تحرير محمد عاشور، أحمد علي سالم، الطبعة الأولى، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة،مصر،2005.

ج- الرسائل :

1- إسلام محمد محمد البنا، أثر التكتلات الاقتصادية الإفريقية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مع التطبيق على الكوميسا، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في الدراسات

الإفريقية من قسم السياسة والاقتصاد تخصص(اقتصاد)،معهد البحوث والدراسات الإفريقية ،قسم السياسة والاقتصاد ،جامعة القاهرة،2005.

2- بدير جبر أحمد المرساوي، السوق المشتركة لشرق إفريقيا بين النظرية والتطبيق، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في الدراسات الإفريقية ،قسم النظم السياسية والاقتصادية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة،1978.

3- حنان حسين رمضان نظير، التكامل الإقليمي بين النظرية والواقع، دراسة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،2005.

4- خالد مفتاح أحمد الطاهر الشريف ،جدلية العلاقة بين الاتحاد الإفريقي والعولمة، بحث مقدم للحصول على درجة الماجستير في الدراسات السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات السياسية، جامعة الدول العربية ،2009 .

5- عبد الرحمان إسماعيل محمد الصالحي ،الهيكل التنظيمي لمنظمة الوحدة الإفريقية، بحث مقدم للحصول على درجة الماجستير في الدراسات الإفريقية ،قسم النظم السياسية والاقتصادية ،معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة،1978.

6- عادل سيد علي عبد الرزاق، دور منظمة الوحدة الإفريقية في مواجهة المشكلات الاقتصادية في إفريقيا من1963-1993م،بحث مقدم لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الدراسات الإفريقية "سياسة"، معهد البحوث والدراسات الافريقية، قسم النظم السياسية والاقتصادية، جامعة القاهرة،1997.

7- محسن أحمد محمود الخضيري ،التكامل الاقتصادي بين مصر والسودان، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في الدراسات الإفريقية، من قسم النظم السياسية والاقتصادية(اقتصاد)،معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة،1980.

8- مهدي عبد الملك غرسه ،وحدة شرق أفريقيا "دراسة سياسية اقتصادية"، رسالة للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية بكلية التجارة، جامعة القاهرة،1971.

د- الدوريات :

1- نبيل عثمان، خطوات على طريق الوحدة الاقتصادية، دورية أفاق افريقية ، المجلد الثاني، العدد السابع،2001 .

2- محمد عاشور مهدي، الجماعة الإنمائية لإفريقيا الجنوبية ،دورية أفاق افريقية ، المجلد الثاني، العدد السابع،2001 .

3- فرج عبد الفتاح فرج، العلاقات التجارية بين مصر ودول السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي "كوميسا"، بحوث في الدراسات الإفريقية، نشرة دورية محكمة،رقم51،1999،مصر.

4- جمال محمد السيد ضلع، الإطار القانوني و السياسي للسوق المشتركة لشرقي وجنوب إفريقيا "كوميسا" دورية أفاق إفريقية ، الجزء الأول، العدد الأول،2000 .

5- رحاب عثمان محمد عثمان، الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، دورية أفاق افريقية ، المجلد الثاني، العدد السابع،2001 .

هـ) التقارير:

1-السيد فليفل، التقرير الاستراتيجي الأفريقي"2002-2003"،معهد البحوث والدراسات الإفريقية، مركز البحوث، جامعة القاهرة، المطبعة التجارية الحديثة، مصر.

2- السيد فليفل، محمود أبو العينين ،التقرير الاستراتيجي الافريقي2001-2002،معهد البحوث والدراسات الإفريقية، مركز البحوث، جامعة القاهرة، المطبعة التجارية الحديثة، مصر.

3-محمود أبو العينين، التقرير الاستراتيجي الافريقي2006-2007،معهد البحوث والدراسات الإفريقية، مركز البحوث، جامعة القاهرة، المطبعة التجارية الحديثة، مصر.

4-محمود أبو العينين، التقرير الاستراتيجي الأفريقية"2007-2008"،معهد البحوث والدراسات الإفريقية، مركز البحوث، جامعة القاهرة، المطبعة التجارية الحديثة، مصر.

5- محمود أبو العينين، التقرير الاستراتيجي الافريقي2009-2010،معهد البحوث والدراسات الإفريقية، مركز البحوث، جامعة القاهرة، مصر.

و- الوثائق القانونية:

1- إعلان سرت عن موقع:صوت *إفريقيا* *http://www.voiceofafrica.com.ly/index.php?option=com* / *2009/09/21.*

2- ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية .

3- القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي.

4- المرسوم الرئاسي رقم 01-129المؤرخ في 2001/05/12 ،الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 28 الصادرة بتاريخ 2001/05/16 ، المتضمن مصادقة الجزائر على القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي.

5- المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية.

6- اتفاقية جماعة التنمية لإفريقيا الجنوبية.

7- اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

8- اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

9- اتفاقية تجمع دول الساحل والصحراء.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية:

A. Ouvrages

1-Alain lamassoure, Traité sur l'union européenne, édition economica, paris, 1995.

2- Olivier clerc, la gouvernance économique de l'union européenne, édition bruylant, Bruxelles, 2012.

,la constitution européenne ,éditions Dalloz ,France ,2005 . 3- Olivier Duhamel

4-Pierre-yves monette, Les Etats-Unis d'Europe, édition Nauwelaerts, Belgique, 1991.

5-Nicolas moussis, Accés à l'union européenne, édition bruylant/ Bruxelles - édition papazissis/athénes-lgdj/paris,2006.

B . Articles :

1- A.kerdoun ،régionalisme et intégration en Afrique vers une nouveau groupement des pays sahélo- sahariers, IDARA(revue de l' école nationale d' administration, volume 7, numéro 2, 1997, centre de documentation et de recherche administratives, Alger.

2- Communique du 31eme sommet des chefs d'état et de gouvernement de la Sadc/ 18 Aout 2011, version de 13h 45, Luanda, république d'Angola.

3- Gervais NKANAGU, conférence du comesa sur le commerce et l' investissement, les 18 et 19 Novembre 2008 à Bruxelles(Belgique) comesa, RIA(Régional invetsement agency).

4-Heba salama, conférence du comesa sur le commerce et l' investissement, les 18 et 19 Novembre 2008 à Bruxelles(Belgique) comesa, RIA(Régional invetsement agency).

5-Jean- François Hearau/les flux des investissements directs étrangers pour les marche d'Afrique de l'est et du sud : une étude comparative sur la période contemporaine, CERESUR (centre d'études et de recherches économique et sociales de l'université de la Réunion), université de la Réunion.

6- LE COMESA en marche pour l'investissement et lecommerce, conférence du comesa sur le commerce et l' investissement, les 18 et 19 Novembre 2008 à Bruxelles (Belgique) comesa, RIA(Régional investissement agency).

7-Le courrier comesa/ l' Afrique économique en marche, N° 7, Janvier 2004, Lusaka- Zambia, www.comesa.int.

8-Sindiso Ngwenya, LE COMESA EN MARCHE POUR L'INVESTISSEMENT ET LE COMMERCE, conférence du comesa sur le commerce et l' investissement, les 18 et 19 Novembre 2008 à Bruxelles(Belgique) comesa, RIA(Régional invetsement agency).

9- Stefano Manservisi, LES RÉFORMES MAJEURES DU COMESA POUR FACILITER LES INVESTISSEMENTS DE L'UE,conférence du comesa sur le commerce et l' investissement, les 18 et 19 Novembre 2008 à Bruxelles(Belgique) comesa, RIA(Régional invetsement agency)

10-Stephen Karangizi ,LES SECTEURS AUX PERSPECTIVES PROMETTEUSES POUR LES INVESTISSEMENTS DIRECTS À L'ÉTRANGER (IDE) , conférence du comesa sur le commerce et l' investissement, les 18 et 19 Novembre 2008 à Bruxelles(Belgique) comesa, RIA(Régional investissement agency).

الفهـرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة	07
الباب الأول: التعاون والتكامل بين الدول الإفريقية على مستوى القارة والمستويات الجزئية	18
الفصل الأول: الاهتمام بالوحدة الإفريقية ومختلف التجارب الوحدوية	19
المبحث الأول : الوحدة الإفريقية ودوافع التكتل الإقليمي في أفريقيا	19
المطلب الأول: ظهور حركة الوحدة الإفريقية	19
الفرع الأول: وضع القارة الإفريقية ونشوء الحركة القومية	20
الفرع الثاني : مؤتمرات الجامعة الإفريقية والدول المستقلة الإفريقية	24
المطلب الثاني: مبررات التكامل الإقليمي في أفريقيا	28
الفرع الأول: دور الاستعمار في التكامل الإقليمي في أفريقيا	28
الفرع الثاني: المبررات الاقتصادية للتكامل الإقليمي في إفريقيا	31
الفرع الثالث: المبررات السياسية للتكامل الإقليمي في إفريقيا	36
المبحث الثاني : مراحل وأشكال التكتلات الإفريقية	40
المطلب الأول: التنظيم الجماعي للدول الإفريقية	41
الفرع الأول: الاتحادات الجزئية	42
الفرع الثاني: تطور التنظيم الجماعي	47
المطلب الثاني: منظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الإفريقي	53
الفرع الأول: إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية	53
الفرع الثاني :تحول منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي	59
المطلب الثالث: الاختلاف حول الوحدة وبروز الجانب الاقتصادي	64
الفرع الأول: منهج الوحدة	64
الفرع الثاني: ظهور المنظمات الفرعية الإقليمية	70
الفصل الثاني :أبرز المنظمات الإقليمية الفرعية في القارة الإفريقية	74

المبحث الأول : المنظمات الإقليمية الفرعية في شرق وجنوب إفريقيا	74
المطلب الأول: جماعة شرق أفريقيا	75
الفرع الأول: تحول منظمة الخدمات المشتركة لمجموعة شرق إفريقيا	75
الفرع الثاني: تطوير وإعادة بناء الجماعة	81
المطلب الثاني: تجمعات جنوب إفريقيا	84
الفرع الأول: المحاولات الأولى للتكامل لجنوب إفريقيا	84
الفرع الثاني: جماعة التنمية لإفريقيا الجنوبية	90
المطلب الثالث: تجمعات شرق وجنوب إفريقيا	99
الفرع الأول: بوادر ظهور المنظمة	100
الفرع الثاني: السوق المشتركة لإفريقيا الشرقية والجنوبية	104
المبحث الثاني: المنظمات الإقليمية الفرعية في غرب ووسط وشمال إفريقيا	115
المطلب الأول: محاولات التكامل الاقتصادي لدول إفريقيا الغربية	115
الفرع الأول: تطور عمليات الاندماج والتكامل في المنطقة	116
الفرع الثاني: انجازات الجماعة وتطورها	125
المطلب الثاني: محاولات التكامل الاقتصادي لدول إفريقيا الوسطى	135
الفرع الأول: المحاولات الأولى للتكامل في المنطقة	135
الفرع الثاني: المجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الوسطى	137
المطلب الثالث: محاولة التكامل الاقتصادي في شمال إفريقيا	141
الفرع الأول: نشأة منظمة الساحل والصحراء	141
الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للجماعة وانجازاتها	147
الباب الثاني:متطلبات تحقيق الاندماج بين المنظمات الفرعية الإفريقية للوصول إلى الوحدة الإفريقية	154
الفصل الأول: وضع التكامل الاقتصادي الإفريقي	155
المبحث الأول : الاتجاه إلى دمج التكتلات الإقليمية الفرعية	155
المطلب الأول: الاهتمام بالجانب الاقتصادي على المستوى القاري	156
الفرع الأول: الجماعة الاقتصادية الإفريقية	157

الفرع الثاني : الجانب الاقتصادي للاتحاد الإفريقي	169
المطلب الثاني: تقييم التكامل	176
الفرع الأول: أثر التكامل الاقتصادي على التجارة	176
الفرع الثاني: تقييم التكامل الإفريقي	181
المبحث الثاني : معوقات التكامل الإقليمي في إفريقيا	189
المطلب الأول: المعوقات السياسية والقانونية والإدارية	190
الفرع الأول: المعوقات السياسية	190
الفرع الثاني: المعوقات القانونية والإدارية	199
المطلب الثاني: المعوقات الاقتصادية	205
الفرع الأول: المشكلات الاقتصادية داخل المنظمات الفرعية	205
الفرع الثاني : مشكلات دمج المنظمات الفرعية	213
الفصل الثاني : سبل تحقيق الوحدة الإفريقية	222
المبحث الأول : معالم التجربة الأوروبية	223
المطلب الأول: إرهاصات الوحدة الأوروبية	223
الفرع الأول: المراحل الأولى للوحدة الأوروبية	224
الفرع الثاني: توسع الوحدة الأوروبية	232
المطلب الثاني: تقييم التجربة الأوروبية	237
الفرع الأول: هيكل الاتحاد الأوروبي	238
الفرع الثاني: منهج التوحد الأوروبي	244
المبحث الثاني: متطلبات تفعيل عملية التكامل في إفريقيا	253
المطلب الأول: المتطلبات السياسية والمؤسسية والاجتماعية	254
الفرع الأول: المتطلبات السياسية	255
الفرع الثاني: المتطلبات المؤسسية والاجتماعية	258
المطلب الثاني: المتطلبات الاقتصادية	264

الفرع الأول: تصحيح نتائج التكامل	**264**
الفرع الثاني: المتطلبات القاعدية	**270**
خاتمة	**274**
قائمة المراجع	**280**
الفهرس	**294**

****** تم بحمد الله و توفيقه ******

الملخص:

عرفت القارة الإفريقية إنشاء العديد من المنظمات الفرعية التي يغلب عليها الطابع الاقتصادي، كنتيجة لتطور مختلف أشكال الوحدة بين الدول الإفريقية، وقد اعتمدت عليها الجماعة الاقتصادية الإفريقية في خطتها، لتحقيق الوحدة الاقتصادية بين دول القارة الإفريقية، التي في معظمها تنتمي لأحد هذه المنظمات أو أكثر ،في ظل النتائج المتواضعة لمنظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الإفريقي في مجال تحقيق الوحدة، غير أن هذه المنظمات قد عرفت العديد من المشاكل التي أثرت على أدائها لتحقيق أهدافها التي أنشئت من أجلها، وذلك سوف ينعكس على أمكانية تحقيق الوحدة الاقتصادية بين دول القارة الإفريقية ، مما يستوجب معالجة تلك المشاكل وتوفير عوامل أخرى للوصول إلى الهدف المنشود.

الكلمات المفتاحية: المنظمات الفرعية – الوحدة الاقتصادية – الإتحاد الإفريقي – الدول الافريقية.

Résumé:

le continent africain a connu plusieurs sous-organisations qui sont dominés par nature économique, en raison de l'évolution des diverses formes de l'unité entre les pays africains, qui a été adoptée par la Communauté économique africaine, et pour réaliser l'intégration économique entre les pays de ce continent, qui appartiennent pour la plupart à une de ces organisations ou plus, à la lumière des résultats modestes de l'Organisation de l'unité africaine et l'Union africaine dans le domaine de la réalisation de l'unité, ces organisations avaient connu de nombreux problèmes qui ont affecté la performance pour atteindre les objectifs qu'elle a été créée, et qui sera réfléchi sur la possibilité de réaliser l'intégration économique, qui nécessite le traitement de ces problèmes.

Mots-clés: sous-organisations - Unité économique - Union Africaine - les pays africains.

Summary:

The African continent have created several sub-organizations that are dominated by an economic nature, as a result of the evolution of the various forms of unity among African countries, and it has been adopted by ECOWAS African in its plan to achieve economic integration between the countries of the African continent, which mostly belong to one of these organizations or more, in light of the modest results of the Organization of African Unity and the African Union in the field of achieving unity, but these organizations had known many of the problems that affected the performance to achieve the objectives for which it was created, and that will be reflected on the possibility of achieving economic integration among the countries of the African continent, which requires addressing those problems and provide other factors to reach the desired goal.

Key words: sub-organizations - Economic Unity -African Union - African countries